Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي

تحت عنوان

التنمية الاقتصادية و الموارد الطبيعية، دراسة تحليلية لنموذج التنمية في الجزائر.

Le Développement Economique et les ressources naturelles, étude analytique du modèle de développement en Algérie.

من تقديم الطالب: معمر محمد رضا

تحت إشراف : أ.د مختاري فيصل.

لجنة المناقشة:

عدوكة لخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
حاج أحمد محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا
صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا
بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا
بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة س بلعباس	عضوا

السنة الجامعية: 2019/2018

كلمة شكر:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد .....

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وأخراً.

ثم والدي شفاهم الله و رزقني برّهم، وخصوصا الوالدة (والتي مهما قلته من عبارات فلن أوفي شكرها ومهم فعلت لن أبلغ رد جميلها).

ومصداقاً لقول النبي ﷺ قال: «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»، [رَوَاهُ أَحْمَدُ (7755)، وَأَبُو دَاوُد (4198)، وَالتِّرْمِذِيُّ- صحيح الجامع (1926) وصححه الألباني.

فأشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذ المشرف على الأطروحة الأستاذ مختاري فيصل. كما لا أنسى مساعدة الأستاذ ثابتي حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية وأشكره على كل النصائح التي قدمها لي هو و الأستاذ عدوكة. ولا أنسى مساندة صهري الأستاذ يحياوي أحمد و على إصراره في تشجيعي لإنهاء هذا العمل.

وأتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الأطروحة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أن يثيبهم عني خيرا.

وأشكر كل من المساندة المعنوية خصوصا من زوجتي، ومن جميع الأصدقاء بدون استثناء.

الفهرس

الفهرس.

فهرس الأشكال و الجداول.

المقدمة العامة:.....01

الفصل الأول: الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية، مقاربة نظرية.

1. الأسس النظرية للموارد الطبيعية:.....06

1.1. الموارد الطبيعية وأهميتها الاقتصادية:..... 06

1.1.1 أهمية دراسة الموارد الاقتصادية:..... 07

2.1. تصنيف الموارد الطبيعية:..... 07

1.2.1. الموارد الطبيعية المتجددة:..... 07

2.2.1. الموارد الطبيعية الغير المتجددة:..... 12

3.1 أهم المناطق الغنية والفقيرة بالموارد الطبيعية:..... 14

1.3.1 المناطق الغنية بالموارد الغير متجددة:..... 14

2.3.1 المناطق الغنية بالموارد المتجددة:..... 17

3.3.1 أهم الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية:..... 19

4.1 نضوب الموارد الطبيعية وتغير أسعارها:..... 19

1.4.1 العوامل المؤثرة على الموارد الطبيعية:..... 20

2.4.1. العوامل المؤثرة على أسعار الطاقة:..... 20

2. المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي وقياس التطور:.....21

1.2. المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي :..... 22

1.1.2. مؤشر النمو الاقتصادي:..... 22

2.1.2 مؤشر التضخم:..... 23

3.1.2 مؤشر المديونية الخارجية:..... 23

2.2 المؤشرات الأساسية لقياس التطور والتنمية:..... 24

1.2.2. المؤشرات الاجتماعية:..... 24

2.2.2 مؤشرات الحرية الاقتصادية:..... 24

3.2.2 مؤشر التنمية البشرية:..... 25

4.2.2 قياس الرفاه:..... 25

3.2. التنمية والنمو:..... 26

1.3.2 فوائد النمو:..... 27

3. التفسيرات النظرية للعلاقة الإيجابية بين الموارد الطبيعية والتنمية:.....28

1.3وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية:..... 28

2.3 الموارد الطبيعية والبشرية والتنمية الاقتصادية:..... 30

3.3 الموارد الطبيعية، المؤسسات والتنمية الاقتصادية:..... 30

4.3 الموارد الطبيعية والتقدم التقني:..... 31

5.3 النظرية الاقتصادية لاستغلال الأمثل للموارد الغير متجددة:..... 31

1.5.3 نموذج هولتينج: 32
2.5.3 قاعدة هوتريك للاستغلال الأمثل للموارد غير متجددة: 32
4. التفسيرات النظرية للعلاقة السلبية بين الموارد الطبيعية و التنمية: 34
1.4 نظرية لعنة الموارد الطبيعية (Resource Curse): 34
1.1.4 التطور التاريخي للنظرية: 34
2.1.4 التفسيرات التي قدمتها نظرية لعنة الموارد: 35
2.4 التفسير المؤسساتي (السبب الرئيسي): 38
3.4 نظرية العلة الهولندية (Dutch Disease)، التفسير الاقتصادي: 39
1.3.4 التطور التاريخي للنظرية العلة الهولندية: 39
2.3.4 التفسيرات التي قدمتها نظرية العلة الهولندية: 39
4.4 نظرية الدول الريعية (Etat rentier)، التفسير السياسي: 46
1.4.4 التطور التاريخي لنظرية الدول الريعية: 46
2.4.4 التفسيرات التي قدمتها نظرية الدول الريعية: 46
خاتمة : 48
الفصل الثاني: دراسة الأداء الاقتصادي في الدول الغنية و الفقيرة بالموارد الطبيعية.
تمهيد: 49
1. أسباب الضعف أو الفشل الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وأثاره: 49
1.1 الافتقار للموارد البشرية الخبيرة: 50
2.1 سوء استخدام الموارد الطبيعية: 51
1.2.1 الاستنزاف نتيجة الغنى: 52
2.2.1 الاستنزاف نتيجة الفقر: 53
3.2.1 التلوث و تغير المناخ: 54
3.1 الوقوع في نقمة إستعمال الموارد: 58
1.3.1 الصراعات الأهلية ونشوب الحروب: 58
2.3.1 انخفاض النمو الاقتصادي: 64
3.3.1 الاعتماد الكلي على الدولة: 66
4.3.1 تمويل مشاريع غير مجدية: 66
5.3.1 عدم الامتثال الضريبي: 67
6.3.1 التعرض إلى مخاطر تقلبات الأسعار: 68
7.3.1 الفساد وضعف المؤسسات وارتفاع الدعم: 70
4.1 الإصابة بالمرض الهولندي: 76
2. أسباب النجاح الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وأثاره: 77
1.2. مؤسسات داعمة وقوية: 78
2.2. الإدارة الواعية و حسن التخطيط: 78
3.2. الانضباط والوضوح والثقة بين المواطنين والحكومة: 79
4.2. استغلال ميزة الوفرة النسبية وارتفاع الأسعار: 80
3. أسباب الضعف أو الفشل الاقتصادي في الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية وأثاره: 81

1.3 الندرة تولد الصراع: 81
1.2.3 ندرة تمنع الإبداع وتزيد من فرص الصراع: 81
2.2.3 الندرة والتغيرات البيئية وعلاقتها بصراع: 85
4. أسباب النجاح الاقتصادي في الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية وأثاره: 87
1.4 الاستثمار في الموارد البشرية واكتساب المعرفة: 88
2.4 التركيز على قطاع التصنيع وتطويره: 92
3.4 اكتساب التكنولوجيا العالية: 103
خاتمة : 105
الفصل الثالث: طرق تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وسبل تفادي النقمة.
تمهيد: 107
1. سبل في تجنب الوقوع في نقمة إستعمال الموارد: 107
1.1 الإدارة الأفضل لإيرادات الموارد الطبيعية: 108
1.1.1 طريقة التعامل مع بداية الاستكشاف: 110
2.1.1 طريقة التعامل بعد الاكتشاف: 111
3.1.1 طريقة التعامل مع تقلبات الإيرادات: 112
2.1 المناهج أو الطرق الجديدة لإدارة إرادات الموارد الطبيعية: 112
1.2.1 طريقة الدخل الدائم: 113
2.2.1 طريقة الاستثمار في الاستثمار: 113
3.2.1 طريقة أداة الاستثمار القابلة للاستمرار: 113
4.2.1 طريقة الريع السنوي: 114
3.1. معدل الإنفاق والادخار 114
1.3.1 إنشاء قاعدة مالية صريحة: 115
2.3.1 مقدار الإنفاق: 116
3.3.1 مقدار الادخار: 117
2. سياسات ونظم لتحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة: 119
1.2. سياسات على المستوى الاقتصاد الكلي: 119
1.1.2 معدلات الاستخراج: 120
2.1.2 نظم المالية العامة: 121
3.1.2 صناديق الاستقرار: 122
4.1.2 نضم المحاسبة: 123
5.1.2 النظم الاجتماعية: 124
2.2. سياسات على مستوى الاقتصاد الجزئي: 126
1.2.2 الشفافية والمساءلة: 126
2.2.2 تصميم المزادات: 131
3.وضع الإستراتجيات الإصلاحية: 132
1.3 إصلاح الدعم: 133
2.3 مواجهة وإصلاح الفساد: 136

3.3 الإصلاح الإداري: 138
4. التنوع الاقتصادي والقطاع الخاص (الأجنبي و المحلي) وأثرهما في تجنب اللعنة: 139
1.4. أثار التنوع الاقتصادي على الدول الغنية بالموارد الطبيعية: 139
2.4. أسباب التي تمنع الدول الغنية بالموارد الطبيعية من تنويع: 141
3.4. تجارب البلدان التي نجحت في التنوع الاقتصادي (دروس مستفادة): 142
4.4. التنويع الاقتصادي والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي مباشر: 145
1.4.4 التنوع الاقتصادي والقطاع الخاص: 146
2.4.4 الاستثمار الأجنبي المباشر: 149
خاتمة : 150
الفصل الرابع: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على الموارد الطبيعية (1971-2016).
تمهيد: 151
1. تحليل تطور الإنتاج والأسعار في مختلف قطاعات الاقتصاد: 151
1.1 تطور الإنتاج و الأسعار في القطاع الصناعي: 151
1.1.1 تطور الإنتاج العام: 151
2.1.1 تطور الإنتاج والأسعار المحروقات: 153
3.1.1 تطور الإنتاج خارج قطاع المحروقات: 157
2.1 تطور الإنتاج في القطاع ألفلاحي والصيد البحري: 163
1.2.1 تطور الإنتاج الحيواني والنباتي: 163
2.2.1 تطور الإنتاج الصيد البحري: 164
2. تحليل المساهمة الإقطاعية في تطور إجمالي الناتج المحلي: 165
1.2 المراحل التي شهدت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي: 166
1.1.2 المساهمة من قطاع الصناعة: 166
2.1.2 المساهمة من قطاع الفلاحة و الصيد البحري: 168
3.1.2 المساهمة من قطاع الخدمات: 169
2.2 المراحل التي شهدت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي: 171
1.2.2 المساهمة من قطاع الصناعة: 171
2.2.2 المساهمة من قطاع الفلاحة و الصيد البحري: 171
3.2.2 المساهمة من قطاع الخدمات: 172
3. وضعية المالية وميزان المدفوعات: 172
1.3 وضعية ميزان المدفوعات 172
1.1.3 الصادرات و الواردات: 173
2.1.3 الرصيد الخارجي الجاري: 180
3.1.3 رصيد حساب راس المال : 182
2.3 وضعية الاحتياطات والمديونية الخارجية: 183
1.2.3 وضعية الدين الخارجي: 183
2.2.3 وضعية الاحتياطيات المالية: 184
الخاتمة: 187

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لنموذج التنمية للإقتصاديات القائمة على الموارد الطبيعية.

تمهيد: 188
1. الدراسة القياسية للاقتصاد الجزائري: 188
1.1 التعريف بمنهج ومتغيرات الدراسة: 188
2.1 تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة: 189
1.2.1 المتغيرات التي شكلت علاقة إيجابية مع نمو إجمالي الناتج المحلي: 190
2.2.1 المتغيرات التي شكلت علاقة سلبية مع نمو إجمالي الناتج المحلي: 193
3.1 تقدير نموذج الدراسة والتأكد من جودته: 198
1.3.1 تقدير معالم النموذج: 198
2.3.1 اختبار مدى ملائمة النماذج: 199
3.3.1:التحقق من مشاكل البيانات: 200
4.1 تفسير النتائج: 203
2. الدراسة القياسية بالاعتماد على معطيات البانل: 205
1.2 التعريف بمنهجية الدراسة: 205
1.1.2 إختيار متغيرات الدراسة: 205
2.1.2 اختيار دول الدراسة: 206
2.2 التحقق من مشاكل البيانات: 208
1.2.2 اختبار جذر الوحدة للوحة (Panel unit root): 208
2.2.2 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة: 209
3. اختيار النموذج الأفضل للدراسة: 209
1.3 نموذج الثابت المشترك (common canstant): 210
2.3 نموذج التأثير الثابت (Fixed Effects): 210
3.3 نموذج التأثير العشوائي، (Random Effects): 211
4.3 اختبار هيسمان (Hausman test): 211
4. نموذج الدراسة وفق النموذج التأثير الثابت: 211
1.4 اختبار التأثيرات الثابتة الخاص بجميع دول الدراسة: 212
2.4 اختبار التأثيرات الثابتة الخاصة بكل بلد: 214
3.4 تفسير النتائج: 216
خاتمة : 217
الخاتمة العامة: 231
قائمة المراجع: 233
الملاحق: 249

فهرس الأشكال و الجداول:

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1-1): أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، 2015.....15
الجدول رقم (1-2): أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم، 2015.....16
الجدول رقم (1-3): أهم الدول المنتجة للفحم في العالم، 2015.....17
الجدول رقم (1-4): أهم الدول المنتجة للطاقة النووية في العالم، 2014.....17
الجدول رقم (1-5): أهم الدول المنتج لطاقة الكهرومائية ، 2014.....18
الجدول رقم (1-6): دليل الصحة الاجتماعية.....24
الجدول رقم (1-7): التطور النظري لنقمة لموارد.....35
الجدول رقم (2-1): إجمالي الثروة: الدول العشر الأفقر، 2000.....51
الجدول رقم (2-2): رأس المال غير الملموس وتركيبة الثروة في الدول شديدة الاعتماد على الموارد.....51
الجدول رقم (2-3): مصادر الطاقة وتأثيراتها اللاحقة على رفاهية الإنسان.....55
الجدول رقم (2-4): بطء النمو خارج قطاع الموارد الطبيعية (مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية).....65
الجدول رقم (2-5): نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم حسب الجنس، كوريا الجنوبية، 2005.....89
الجدول رقم (2-6): مستوى التعليم، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو الصادرات.....91
الجدول رقم (2-7): المؤشرات الرئيسية للصحة والتمويل الصحي للإقتصادات المختارة ، 2014.....92
الجدول رقم (2-8): إجمالي الثروة: الدول الأغنى، 2000.....94
الجدول رقم (2-9): الناتج المحلي الإجمالي المقارن للفرد (دولار أمريكي).....95
الجدول رقم (2-10): مصادر النمو الاقتصادي.....96
الجدول رقم (2-11): مؤشر التركيز لأكبر الشركات في صناعات التعدين والصناعات التحويلية.....97
الجدول رقم (2-12): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (1953-1992).....99
الجدول رقم (2-13): إجمالي المدخرات الوطنية والاستثمارات المحلية الإجمالية في تايوان، (1951-1994).....100
الجدول رقم (2-14): صافي التصنيع في سنغافورة الاستثمار في الأصول الثابتة بالدولار الأمريكي.....101
الجدول رقم (4-1): مؤشرات الإنتاج الصناعي للقطاع العام من (1993-2011).....152
الجدول رقم (4-2): مؤشرات الإنتاج الصناعي للقطاع العام من(2012- 2016).....153
الجدول رقم (4-3): الدول الأولى في إنتاج النفط عالميا، 2016.....154
الجدول رقم (4-4): ترتيب الدول الأولى لاحتياطات النفط، 2016.....156
الجدول رقم (4-5): تركيبة الرصيد الخارجي الجاري، (1997- 2015).....180
الجدول رقم (4-6): تركيبة رصيد حساب رأس المال، (1997- 2015).....182
الجدول رقم (4-7): الوضع المالي الخارجي للاقتصاد الجزائر، (2007-2015).....186
الجدول رقم (5-1): التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها بالنسبة للجزائر.....189
الجدول رقم (5-2): المتغيرات التي لها تأثير سلبي مع نمو إجمالي ناتج المحلي.....190
الجدول رقم (5-3): المتغيرات التي لها تأثير إيجابي مع نمو إجمالي ناتج المحلي.....193
الجدول رقم (5-4): نماذج الدراسة.....200
الجدول رقم (5-5): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند دلالة 05%.....201

الجدول رقم (5-6): متغيرات الدراسة ومصادرها للدول الغنية بالموارد الطبيعية.....206
الجدول رقم (5-7): البلدان الغنية بالموارد الطاقة (النفط و الغاز والفحم)، (1980-2016).....207
الجدول رقم (5-8): البلدان الغنية بالموارد المعدنية، (1980-2016).....208
الجدول رقم (5-9): اختبار جذر الوحدة للوحة البيانات.....208
الجدول رقم (5-10): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.....209
الجدول رقم (5-11): نتائج اختبار نموذج الدراسة.....210
الجدول رقم (5-12): اختبار هيسمان.....210
الجدول رقم (5-13): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية ونمو نصيب الفرد لدول الدراسة.....213
الجدول رقم (5-14): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية ونمو نصيب الفرد في كل دولة، للدول الغنية بموارد الطاقة...215
الجدول رقم (5-15): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية ونمو نصيب الفرد في كل دولة، للدول الغنية بموارد المعدنية.216

فهرس الأشكال:

شكل رقم (1-1): تصنيف الموارد الطبيعية.....08
شكل رقم (1-2): التوزيع النسبي لإنتاج الكهرباء حسب المصدر، 2010.....11
شكل رقم (1-3): تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة، (1860-2010).....13
شكل رقم (1-4): إنتاج النفط الخام حسب المنطقة، (1973-2015).....14
شكل رقم (1-5): إنتاج النفط في الدول العربية، 2014.....15
شكل رقم (1-6): إنتاج الغاز الطبيعي حسب المنطقة، (1973-2015).....15
شكل رقم (1-7): إنتاج الفحم حسب المنطقة، (1973-2015).....16
شكل رقم (1-8): إنتاج النووي حسب المنطقة، (1973-2014).....17
شكل رقم (1-9): إنتاج الطاقة الكهرومائية حسب المنطقة، (1973-2014).....18
شكل رقم (1-10): الثروات الطبيعية لدول ذات الدخل المنخفض، 2000.....18
شكل رقم (1-11): أهم الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية.....19
شكل رقم (1-12): أثر إعادة الاستعمال على نفاذ رصيد الموارد.....28
شكل رقم (1-13): نصيب الفرد الفعلي والمفترض بحسب قاعدة هوتريك، لعام 2000.....33
شكل رقم (1-14): مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية وفقيرة بالموارد الطبيعية.....37
شكل رقم (1-15): نموذج (R. Gregory, 1976).....41
شكل رقم (1-16): اثري العلة الهولندية (أثر الإنفاق وأثر تنقل عوامل الإنتاج).....42
شكل رقم (1-17): نموذج (Gorden, 1984).....44
شكل رقم (1-18): مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي.....45
شكل رقم (2-1): مجموع انبعاثات غازات الدفيئة.....54
شكل رقم (2-2): تركيبة رأس المال الطبيعي منطقة شرق أسيا والباسفيك، 2000.....56
شكل رقم (2-3): تركيبة رأس المال الطبيعي منطقة جنوب إفريقيا جنوب الصحراء، 2000.....56
شكل رقم (2-4): تركيبة رأس المال الطبيعي (باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للنفط).....57
شكل رقم (2-5): الموارد الطبيعية ومخاطر الحرب الأهلية في البلدان ذات الدخل المنخفض.....63
شكل رقم (2-6): إيرادات الموارد الطبيعية كبيرة ومتزايدة في بلدان كثيرة.....68
شكل رقم (2-7): الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط، 2015.....70

شكل رقم (2-8): تركيبة رأس المال الطبيعي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2000.....70
شكل رقم (2-9): تركيبة رأس المال الطبيعي منطقة أوروبا واسيا الوسط، 2000.....70
شكل رقم (2-10): نموذج للفساد ، الاعتماد على الموارد الإستخراجية والتنمية البشرية المنخفضة.....73
شكل رقم (2-11): مجموع الدعم، 2011.....76
شكل رقم (2-12): الندرة والصراع العنيف.....82
شكل رقم (2-13): التغير التكنولوجي الذاتي، وندرة الموارد: النظرة التقليدية.....84
شكل رقم (2-14): التغير التكنولوجي الذاتي، وندرة الموارد: النظرة البديلة.....84
شكل رقم (2-15): الآثار غير المباشرة للتغيرات البيئية على الصراع والتعاون.....86
شكل رقم (2-16): التغيرات البيئية للنزاع الحاد.....87
شكل رقم (2-17): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).....89
شكل رقم (2-18): نمو الإنتاج والمدخلات للفرد لدول مختارة، (1960-1995).....94
شكل رقم (2-19): القدرة التنافسية، مجموعة من الدول.....101
شكل رقم (3-1): أسس المحلية والدولية لإدارة الموارد.....109
شكل رقم (3-2): زيادة الإنفاق للبلدان المصدرة للنفط (2008-2011).....116
شكل رقم (3-3): مخطط حساب الادخار الحقيقي.....118
شكل رقم (3-4): تنويع القاعدة الاقتصادية والنمو، (1980-2009).....145
شكل رقم (3-5): الدول الأكثر تنوعا.....145
شكل رقم (3-6): ارتفاع فواتير أجور القطاع العام.....148
شكل رقم (3-7): ارتفاع أجور القطاع العام و زيادة عدم المساواة.....148
شكل رقم (4-1): المؤشر العام لإنتاج الصناعي، (1993-2011).....152
شكل رقم (4-2): المؤشر العام لإنتاج الصناعي، خارج المحروقات، (1993-2011).....152
شكل رقم (4-3): تطور إنتاج النفط، (1970-2016).....153
شكل رقم (4-4): تطور إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب).....153
شكل رقم (4-5): احتياطيات البترول المحمية، (1980-2016).....155
شكل رقم (4-6): احتياطيات الغاز الطبيعي محمية، (1984-2016).....155
شكل رقم (4-7): متوسط سعر البترول الخام من أوبك السنوي، (1970-2017).....156
شكل رقم (4-8): أسعار الغاز الطبيعي، (1984-2016).....157
شكل رقم (4-9): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الطاقة والمياه، (1993-2011).....158
شكل رقم (4-10): نمو مؤشر إنتاج لقطاع التعدين والمحاجر، (1993-2011).....158
شكل رقم (4-11): تطور إنتاج المعادن (1970-2011).....159
شكل رقم (4-12): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية، (1993-2011).....159
شكل رقم (4-13): نمو مؤشر إنتاج لقطاع صناعات مواد البناء، (1993-2011).....160
شكل رقم (4-14): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الكيماوية، (1993-2011).....160
شكل رقم (4-15): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الغذائية والفلاحية، (1993-2011).....161
شكل رقم (4-16): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات النسيج، (1993-2011).....161
شكل رقم (4-17): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الجلود ولأحذية، (1993-2011).....161
شكل رقم (4-18): تطور إنتاج الخشب و الفيلين و الحلفاء، (1970-2011).....162

شكل رقم (4-19): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الخشب والورق والفلين، (1993-2011).....162
شكل رقم (4-20): تطور الإنتاج النباتي، (1970-2011).....163
شكل رقم (4-21): تطور عدد رؤوس الماشية، (1970-2011).....164
شكل رقم (4-22): تطور إنتاج الصيد البحري، (1970-2011).....164
شكل رقم (4-23): إجمالي الناتج المحلي بالقيمة، (1970-2015).....165
شكل رقم (4-24): نمو إجمالي الناتج المحلي من حيث الحجم، (1970- 2015).....165
شكل رقم (4-25): نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة، ونمو إجمالي الناتج المحلي، (1970- 2015).....166
شكل رقم (4-26): مساهمة قطاع الصناعة في ناتج المحلي الإجمالي، (1970-2015).....167
شكل رقم (4-27): القيمة المضافة في قطاع الصناعة بالقيمة، (1970- 2015).....167
شكل رقم (4-28): نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري، (1970- 2015).....168
شكل رقم (4-29): مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في ناتج المحلي الإجمالي، (1970- 2015).....169
شكل رقم (4-30): القيمة المضافة في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري بالقيمة، (1970- 2015).....169
شكل رقم (4-31): نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات، (1970- 2015).....170
شكل رقم (4-32): مساهمة قطاع الخدمات في ناتج المحلي الإجمالي، (1970- 2015).....170
شكل رقم (4-33): القيمة المضافة في قطاع الخدمات، (1970- 2015).....170
شكل رقم (4-34): ميزان المدفوعات، (1997-2015).....173
شكل رقم (4-35): نمو الصادرات والواردات السلع والخدمات، (1970-2015).....173
شكل رقم (4-36): قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات، (1970-2015).....174
شكل رقم (4-37): صادرات وواردات السلع والخدمات % من إجمالي الناتج المحلي، (1970-2015).....174
شكل رقم (4-38): هيكل الصادرات، (1970-2015).....174
شكل رقم (4-39): صادرات المحروقات، (1970-2015).....175
شكل رقم (4-40): واردات الطاقة، (1970-2015).....175
شكل رقم (4-41): صادرات الركاز والمعادن، (1970-2015).....176
شكل رقم (4-42): صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (1970-2015).....176
شكل رقم (4-43): صادرات المواد الغذائية، (1970-2015).....177
شكل رقم (4-44): صادرات المواد الزراعية الأولية، (1970-2015).....177
شكل رقم (4-45): صادرات المصنوعات، (1970-2015).....177
شكل رقم (4-46): هيكل الواردات، (1970-2015).....178
شكل رقم (4-47): واردات الركاز والمعادن، (1970-2015).....178
شكل رقم (4-48): واردات المواد الخام الزراعية، (1970-2015).....179
شكل رقم (4-49): واردات المواد الغذائية، (1970-2015).....179
شكل رقم (4-50): واردات المصنوعات، (1970-2015).....180
شكل رقم (4-51): رصيد الحسابات الجارية، (1977-2015).....181
شكل رقم (4-52): نمو رصيد الحساب الجاري وإجمالي ناتج المحلي، (1977-2015).....181
شكل رقم (4-53): رصيد حساب رأس المال، (1997-2015).....182
شكل رقم (4-54): أرصدة الدين الخارجي، (1970-2015).....183
شكل رقم (4-55): دين قصير الأجل، (1970-2015).....184

شكل رقم (4-56): أرصدة الدين الخارجي طويل الأجل، (1970-2015).....184
شكل رقم (4-57): إجمالي الاحتياطيات بالقيمة ،(1971-2015).....185
شكل رقم (4-58): إجمالي الاحتياطيات % من إجمالي الدين الخارجي، (1971-2015).....185
شكل رقم (5-1): العلاقة بين القيمة المضافة في قطاع الصناعة و نمو إجمالي الناتج المحلي.....190
شكل رقم (5-2): العلاقة بين واردات السلع والخدمات و نمو إجمالي الناتج المحلي.....190
شكل رقم (5-3): العلاقة بين واردات المصنوعات و نمو إجمالي الناتج المحلي.....191
شكل رقم (5-4): العلاقة بين نمو نصيب الفرد و نمو إجمالي الناتج المحلي.....191
شكل رقم (5-5): العلاقة بين إيرادات موارد الفحم و نمو إجمالي الناتج المحلي.....191
شكل رقم (5-6): العلاقة بين إيرادات الموارد المعدنية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....192
شكل رقم (5-7): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....192
شكل رقم (5-8): العلاقة بين إيرادات الموارد النفطية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....192
شكل رقم (5-9): العلاقة بين صادرات السلع والخدمات و نمو إجمالي الناتج المحلي.....193
شكل رقم (5-10): العلاقة بين صادرات الوقود و نمو إجمالي الناتج المحلي.....193
شكل رقم (5-11): العلاقة بين قيمة المضافة في قطاع الزراعة و نمو إجمالي الناتج المحلي.....194
شكل رقم (5-12): العلاقة بين واردات الوقود و نمو إجمالي الناتج المحلي.....194
شكل رقم (5-13): العلاقة بين واردات الركاز والمعادن و نمو إجمالي الناتج المحلي.....194
شكل رقم (5-14): العلاقة بين واردات المواد الخام الزراعية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....195
شكل رقم (5-15): العلاقة بين واردات المواد الغذائية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....195
شكل رقم (5-16): العلاقة بين إيرادات موارد الغابات و نمو إجمالي الناتج المحلي.....195
شكل رقم (5-17): العلاقة بين إيرادات موارد الغاز الطبيعي و نمو إجمالي الناتج المحلي.....196
شكل رقم (5-18): العلاقة بين أرصدة الدين الخارجي و نمو إجمالي الناتج المحلي.....196
شكل رقم (5-19): العلاقة بين القيمة المضافة في قطاع خدمات و نمو إجمالي الناتج المحلي.....196
شكل رقم (5-20): العلاقة بين صادرات الركاز والمعادن و نمو إجمالي الناتج المحلي.....197
شكل رقم (5-21): العلاقة بين صادرات المواد الخام الزراعية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....197
شكل رقم (5-22): العلاقة بين صادرات المواد الخام الغذائية و نمو إجمالي الناتج المحلي.....197
شكل رقم (5-23): العلاقة بين صادرات المصنوعات و نمو إجمالي الناتج المحلي.....198
شكل رقم (5-24): التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.....203

المقدمة العامة:

قد يواجه بلد ما احتياجات عاجلة لم تلب للحصول على الطاقة والموارد الحيوية لتوفير سبل العيش والنشاط الاقتصادي، ويمكن للموارد المستخرجة إتاحة الفرصة لتلبية تلك الاحتياجات ودعم التنمية الاقتصادية. فالموارد الطبيعية عناصر لا غنى عنها في حياتنا العصرية وتساهم السلع الأساسية بصورة عامة مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي weitzman (1999)، mideksa(2013) و يتوقع فايسمان (1999) أن يؤدي نفاذ 14 سلعة أساسية إلى خسارة تعادل 1%من الاستهلاك المتوسط سنويا ,أي انخفاض بنسبة 1%في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم.

و يشير mideksa (2013) أن نسبة 20% من الزيادة السنوية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى الموارد البترولية (النفط، الغاز الطبيعي، سوائل الغاز الطبيعي، مكثفات الغاز الطبيعي) لكن واحدة من ملامح الاستغراب من النمو الاقتصادي الحديث هو أن اقتصاديات ذات الموارد الطبيعية الوفيرة تميل إلى النمو بسرعة أقل من اقتصاديات ذات الموارد الطبيعية الفقير Sachs and Werner، 2001 -1995 .و غالبا ما يُنظَر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نظرة تملؤها الغبطة، فهي تواجه قليلا من القيود المالية، بما يفترض أن يهيئ لها إتباع مسار سريع للتنمية. لكن الواقع ليس كذلك إلى هذا الحد. فالبلدان الزاخرة بالموارد الطبيعية وهي عادة ما تكون النفط أو الغاز أو المعادن تحقق أداء أضعف في المتوسط مقارنة بالبلدان المناظرة غير الغنية بهذه الموارد.

فقد انتهت تجارب عدد من البلدان النامية إلى نتائج سلبية بمعنى أن الموارد الطبيعية لا تساهم مساهمة حقيقية في النمو و التنمية الاقتصاديين و إضافة إلى ذلك، اقترنت الموارد الطبيعية في بعض الأحيان " بالمرض الهولندي"أي بسلسلة من الإختلالات المؤدية إلى التضخم و إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وأفضى ذلك إلى استنتاجات بأن اكتشافات الموارد الطبيعية هي نقمة للبلد، واستنتاج مفارقة الوفرة, Gylfason 2001,bruckner 2010 .يعزز هذه النتيجة Ols .method pedroni 2000، مشيرا أن الزيادة في إيرادات الموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يؤثر سلبا على ربحية قطاعي الخدمات و التصنيع، بمعنى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية عرفت نمو اقتصادي اقل مقارنة بالدول التي لا تتمتع بهذه الموارد.

كما يتأثر النمو الاقتصادي سلبا و ذلك لتخصيص الموارد الناتجة من الصناعات التمويلية و الخدمات و قطاع التكنولوجيا العالية إلى قطاع الموارد الطبيعية بتكنولوجيا منخفضة (Gylfason 2001). ويقول (Rick Van der Ploeg, 2010) أن الموارد الطبيعية لها آثار سلبية أكثر حدة في البلدان المضطربة مع المؤسسات السيئة وانعدام سيادة القانون والفساد والديمقراطيات الرئاسية، والنظم المالية المتخلفة وان الدول النامية الغنية بالموارد تبدو غير قادرة على تحويل بنجاح

مواردها غير المتجددة إلى أصول إنتاجية أخرى. ولقد أكد كل من Carlos A. Leite و Jens Weidmann سنة 1999 أن وفرة الموارد الطبيعية تخلق فرصا للسلوك ألريعي وعاملا مهما في تحديد مستوى البلاد من الفساد، وقام بتوضيح هذا بنموذج بسيط، للنمو الذي وضح فيه العلاقات المتبادلة بين الموارد الطبيعية، والفساد، والنمو الاقتصادي، ومناقشة السياسات المحتملة لمكافحة الفساد وتبين أن حجم الفساد يعتمد على وفرة الموارد الطبيعية، والسياسات الحكومية هذا كله من جهة.

إن مسألة ما إذا كان النفط والموارد الطبيعية الأخرى نعمة أو لعنة كانت موضوع مجموعة كبيرة من التحليلات والكتابات المثيرة للجدل (Sachs and Warner, 1995)، (Sachs and Warner,1999)، (Davis, 1995)، (Stijns, 2005)، (Brunnschweiler and Bulte, 2008)، (Bornhorst, Gupta, and Thornton, 2008)، (Boyce and Herbert Emery, 2011)، (Gylfason and Zoega, 2006)، (Ross, M.L, 2001).

من جهة أخرى لعبت الموارد الطبيعية دورا أخر إذا ما اقترنت بعوامل أخرى، فقداستطاعت عدة دول إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى، دفعت الباحثين إلى وضع بعض التبريرات النظرية بإمكانية أن يتحول المورد إلى نعمة وليس بالضرورة أن يكون نقمة. فخير دليل على ذلك أن عدة دول غنية بهذه الموارد حققت أداء اقتصادي أفضل من عدت دول (إندونيسيا التي تعتمد على النفط وبتسوانا الغنية بالماس) وتشكل أستراليا وبعض البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، مثل ماليزيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك، جميعها نماذج حديثة للتنمية القائمة على السلع الأساسية المشتقة من الموارد الطبيعية، كما ساهمت الموارد الطبيعية في المملكة المتحدة مساهمة ايجابية في تنميتها الاقتصادية في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، أثناء الثورة الصناعية الأولى، وقد عززت الموارد الطبيعية في واقع الأمر المراحل الأولى لتنمية بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وهولندا .

كما استطعت عدة دول التغلب على هذه النقمة بعد الوقوع فيها، فعلا سبيل المثال وليس الحصر هاهي الإمارات المتحدة العربية التي ساهمة ب % 10من إنتاجي النفط في العالم و 04% من الغاز الطبيعي لكنها استطاعت تحويل لعنة مواردها إلى نعمة fasano 2002 وفي الحقيقة اختلفت التبريرات و الدراسات والحلول من الاقتصاديين في العوامل الرئيسية والأساسية التي عملت على إبراز الدور الايجابي للموارد الطبيعية وذلك من بلد إلى أخر. منهم من يرى أن الموارد الطبيعية لها تأثير إيجابي على مستوى الدخل ينطوي على مكاسب الرعاية الاجتماعية، و أن مستويات عالية من رأس المال البشري هي المفتاح للقضاء على الآثار السلبية للوفرة الموارد الطبيعية على النمو (Claudio Bravo-Ortega ,Jose De Gregorio 2005).

وأن الموارد الطبيعية والأسواق الكبيرة تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعمل على انخفاض التضخم، ففي نيجيريا أدى الانخفاض في الفساد إلى تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر من ثم زيادة حصة الوقود والمعادن في إجمالي الصادرات

بنحو 35 % وتشير هذه النتائج إلى أن البلدان التي هي صغيرة أو تفتقر إلى الموارد الطبيعية يمكن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المؤسسات والبيئة السياسية (Elizabeth Asiedu, 2005). ويمكن أن يؤدي الاستثمار في تطوير البنية التحتية المادية وللخدمات في تحسين الرفاهية من خلال زيادة فرص التسويق والأمن والوصول إلى الطاقة والمياه النظيفة والتقنيات للحصول على استخدام فعال ومستدام للموارد الطبيعية وتشير الدلائل الأولية إلى أن الموارد الطبيعية قد تؤثر على النمو الاقتصادي ايجابيا أو سلبيا وان ذلك يعتمد على قدرة البلد على استغلال قاعدة مواردها و يعتمد بشكل كبير على طبيعة العملية التعليمية (Jean-Philippe Stijs, 2001).

لذا نجد عدة دول تبادر للبحث عن مصادر بديلة لطاقة متجددة و من الدول التي كانت مصدر الهام في هذه المبادرة البرازيل فلقد تمكنت عام 2009 من الحصول على نحو 50% من إمدادات الطاقة الأولية من مصادر متجددة التي زاد عرضها بين فترة 2008 و 2009 و لقد ساهمت الطاقة المتجددة بما فيها الكهرباء المائية بنسبة 8,2% من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية لعام 2011 قبل أن ترتفع إلى 8,6% في عام 2013 .

وسوف نركز بنسبة كبيرة على موارد الغير متجددة لما لها من مكانة رئيسية للبلدان التي تسعى إلى مساهمة الموارد الطبيعية في التنمية بشكل ايجابي اكبر، و ليس هذا فقط فقد تميز هذا القرن بعصر البترول و الغاز اللذان يعتبران من الموارد الأكثر إستراتجية في العالم، بل ينبوعا لمشتقات تبلغ الآلاف و تشكل عمادا لأكثر من 60% من الصناعات و المهن الأساسية المختلفة في العالم، وهذا دون إهمال الموارد الأخرى لما لها من دور كبير في إنجاح عدة خطط للتنمية الاقتصادية.

كما تمثل الموارد المعدنية المحور الرئيس لكثير من الدراسات، لاسيما الدراسات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لان المعادن هي التي تتحكم بقوة الدول واقتصادياتها، وحاجاتها المادية وتطور حضارتها.

إن الهدف الرئيسي لأي دولة في الوقت الراهن هو رفع مستويات المعيشة فيها و زيادة معدلات التنمية الاقتصادية و التي تقوم أساسا على المتاح من الموارد الاقتصادية و طريقة استخدام المتاح منها و لذلك فان رسم خطط التنمية الاقتصادية لا بد أن يسبقه حصر شامل لكافة الموارد المتاحة فيه ، و تختص دراسة الموارد الاقتصادية بمثل هذه المهمة فهي على درجة عالية من الأهمية لوضع الخطط الاقتصادية حتى يكتب لها النجاح .فكثيرا من الدول المتخلفة تحوي الكثير من الموارد الاقتصادية في أراضيها إلا أنها موارد غير مستغلة بما يخدم و يحقق أهداف التنمية الاقتصادية و تحقيق الأهداف الإنتاجية التي تساهم فعلا في زيادة مستويات المعيشة والحد من الفقر إن هذا العمل نسع من اجله في البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، وكذا في طرق المعالجة و الحلول المقترحة من طرف المفكرين والدراسات في هذا المجال كثيرة.

ومن الناحية أخرى فإن الدولة لابد أن تكون لديها رؤية مستقبلية عن كيفية تنمية هذه الموارد للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية و تقريب الفجوة بين احتياجات الأفراد و إمكانيات الإنتاج. ولأن معالجة الفقر في كافة البلدان مطلبا ضروريا من أجل الحد من القابلية للتأثر بكل من التغيرات البيئية والاجتماعية الاقتصادية ويتزايد الفقر النسبي في الكثير من البلد أن على الرغم من الثراء العام، وتعتبر الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خصوصا الغير متجددة هذا ما دفعنا إلى البحث في أسباب نجاح عدة دول في تحقيقها في ضل نفس الوفرة أو اقل ووراء أسباب نجاح دول تعاني عجزا في هذه الموارد هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في الدول الغنية بها بشكل عام وعلى الجزائر بشكل خاص؟

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع نقدم التساؤلات التالية:

- هل تشكل الموارد الطبيعية، وعلي رأسها موارد الطاقة، التي تكتشف في أي بلد مصدرا لنعمة أو نقمة اقتصادية ؟
- هل وفرة الموارد الطبيعية هي عائق أو محفز لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- هل طريقة استعمال الموارد في الجزائر هو سبب الوضع الحالي للتنمية ؟
- ما هي الظروف التي يمكن أن تساهم في ظلها الموارد الطبيعية مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي السياسات المتاحة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية لتعزيز جهودها الإنمائية ؟
- لماذا لم تحقق دول تنمية اقتصادية برغم من امتلاك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية؟

فرضيات الدراسة: ولمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا الفرضيات و التي نلخصها في ما يلي:

- طريقة استغلال الموارد الطبيعية سبب في ظهور مشاكل في التنمية الاقتصادية.
- وجود علاقة ايجابية بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي .
- يؤدي الاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية إلى سلسلة من الاختلالات منها التضخم و تقلبات في الإيرادات، وارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

أهمية الدراسة:

انه هذا الموضوع من مواضيع الساعة خصوصا التغيرات الذي شهدتها أسعار الطاقة مؤخراً، فغالبا ما يُنظَر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نظرة تملؤها الغبطة، فهي تواجه قليلا من القيود المالية، بما يفترض أن يهئ لها إتباع مسار سريع للتنمية. لكن الواقع ليس كذلك إلى هذا الحد. فالبلدان الزاخرة بالموارد الطبيعية وهي عادة ما تكون النفط أو الغاز أو المعادن تحقق أداء أضعف في المتوسط مقارنة بالبلدان المناظرة غير الغنية بهذه الموارد خصوصا الغير المتجددة منها. وذلك أن هذه النوع من الموارد مثل النفط أو المعادن والمحاصيل الزراعية لها تأثيرات ضارة أكثر من الموارد أخرى، وهذا ما أكدته دراسة كل من (Murshed 2004; Isham et al. 2005).وما يزد الموضوع أهمية أن اقتصادنا يعتمد على مورد واحد ألا وهو النفط في تنمية الاقتصاد الوطني (98% من صادرات الجزائر)، فتكمن الأهمية في: معرفة كيف ندير التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن تلك الثروات الطبيعية، أو كيف نمنع " هبة الله السخية" من التحول إلى نقمة على البسطاء.

أهداف الدراسة:

من أهداف الدراسة التي بين أيدنا، هو سعي للوصول إلى معرفة الآثار (سواءً الايجابية أو السلبية) التي خلفتها الموارد الطبيعية على الإقتصادات الغنية بهذه الموارد وعلى رأسها الجزائر و الأسباب المؤدية لذلك.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في دراستنا هذه دراسة تحليلية قياسية ومنهجية وفق الشكل التالي: تطرقنا في الفصول الثلاثة الأولى إلى الإطار النظري بين التنمية الاقتصادية و الموارد الطبيعية، وتعرفنا على أهم التفسيرات للعلاقة بينهما. كما تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة والتي توضح أسباب فشل ونجاح الدول الغنية والفقيرة بالوارد الطبيعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعرفنا على أهم السياسات وحلول التي يجب أن تتبعها الدول الغنية بالموارد الطبيعية لتحويل هذه الموارد إلى نعمة اقتصادية وتتجنب الوقوع في ما يعرف بالمرض الهولندي و لعنة الموارد، التي تتضمن سياسات على مستوى الكلي و الجزئي و التنوع الاقتصادي و الاستراتجيات الإصلاحية. أما الفصل الرابع فتطرقنا إلى تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على الموارد الطبيعية، من خلال تحليل المساهمة الإقطاعية في تطور إجمالي الناتج المحلي، والوضعية المالية وميزان المدفوعات. أما الفصل الخامس فتطرقنا إلى الدراسة القياسية لنموذج التنمية للاقتصاديات القائمة على الموارد الطبيعية، حيث قمنا بدراسة قياسية لاقتصاد الجزائري في ظل اعتماد على الموارد الطبيعية، و دراسة قياسية بناء على معطيات البانل و ذلك في 33 دولة غنية بالموارد الطبيعية ومن ضمنها الجزائر وذلك لتعزيز نتائجنا و مقارنتها مع نتائج سابقة و للوصل لنتائج أفضل باعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة و الشائع الاستعمال في الأدب الاقتصادي في مثل هذه الدراسات.

الفصل الأول: الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية، مقاربة نظرية.

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الأسس النظرية للمتغيرات الدراسة التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية، حيث نتعرف على أهم النظريات التي تدرس العلاقة بينهما، والتي تمكننا من فهم وتفسير كل التغيرات التي تحدث بينهما. وحتى نصل إلى هذا الهدف يجب نلم بكافة العوامل المؤثرة في هذه المتغيرات فبالنسبة للموارد الطبيعية، نتعرف على كافة أنواعها ومصادرها وأماكن تواجدها، كما نتعرف على أهم الدول الغنية والفقيرة بها، أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فسنذكر كافة مؤشراتها والتي نستطيع من خلالها ربطها مع الموارد الطبيعية.

1. الأسس النظرية للموارد الطبيعية:

حتى تستطيع أي دولة إعداد برنامج تنموي يؤدي بها نحو التقدم، لزم عليها استغلال مواردها بكفاءة، ولن تبلغ هذه المرحلة حتى تحصي جميع مواردها. فمرحلة التعرف على الموارد الطبيعية هامة وضرورية لعملية الاستغلال الجيد حتى يمكن تحقيق الأهداف التنموية على أحسن وجه، كما نحول من خلال هذا العنصر التعرف على أنواع الموارد مع تحديد المناطق الغنية والفقيرة بها.

1.1. الموارد الطبيعية وأهميتها الاقتصادية:

إن الموارد الطبيعية هي تلك الموارد التي لا دخل للإنسان في تكوينها، إلا أنها لا تظهر فائدتها إلا بعد استغلالها، "أي عندما تقترن بقيمة ما.[1] و التي تلعب دور في تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بمعنى أنها جزء من إجمالي الموارد الاقتصادية، وهي متفاوتة عبر مختلف الدول.[2] إذاً هي التي توجد بشكل حر بعد أن يتم استثمارها على النحو الذي يحقق المصلحة العامة لعموم أفراد.[3] ومن وجهة النظر الاقتصادية التقليدية، هي الموارد التي ليس لها ثمن والحصول عليها يكون بدون مقابل.[4] نظرياً يمكن القول بأن هي التي لديها القدرة على إنتاج القدر الكافي من الغذاء والدواء وخدمات الأخرى لعدد كبير من السكان.[5] أما المفكرين المعاصرين فنظرتهم لها أكثر شمولية فيعرفونها بأنها تلك التي لا دخل مباشر للإنسان بإيجادها وهي تشمل عناصر الغلاف الصخري والمائي والجوي والنباتي وما تحويه من موارد."[6]

---

[1] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPC، بالتعاون مع التعاون الايطالي و منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، FAO، مشروع GCP/SYR/006/ITA، دمشق، كانون الأول، 2003، ص47.

[2] جعفر طالب احمد الجنديل،مرجع سابق، ص 17.

[3] عثمان سلمان غيلان، نجيب خلف أحمد، مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية الباطنية، الجامعة المستنصرية / كلية القانون، ص02.

[4] سالم محمد صالح اليوزبكي، نسيم زهير حمد عبد الله، اقتصاديات البيئة و حساب التدهور البيئي في بلدان عربية مختارة للفترة 1990-2006، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، الملحق 4، 2012، ص158.

[5] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، توقعات البيئة العالمية، GEO4، البيئة من اجل التنمية، أكتوبر 2007، ص202.

[6] هيثم هاشم ناعس، جغرافيا الموارد، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013-2014، ص37.

1.1.1 أهمية دراسة الموارد الاقتصادية:

اشرنا سابقا أن حتى يصبح المورد (مورداً اقتصاديا) يجب أن يتدخل الإنسان في استغلاله، ومع هذا يمكن وصفه بأنه "الذي يتمتع بندرة نسبية ولهذا يتميز بأن عليه طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات، ويرتفع سعره مع زيادة هذا الطلب، ويتجدد هذا الأخير مع زيادة المنافع التي يمكن أن تنشأ من استخدامه.[1]تساهم دراسته إلى حد بعيد في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ذات التأثير الكبير في النمو الاقتصادي وتحديد مستويات الدخول ومستوى المعيشة للمجتمع، إذا دراسته تعتبر بمثابة المدخل الطبيعي لكيفية التعامل مع المشكلة الاقتصادية. ومعرفة استخدامه تضعنا في قلب الدراسة الاقتصادية للموارد المتاحة، كما تتجلى أهمية دراسته من خلال ارتباطها وتأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، حيث أن حجم ونوع الموارد المتاحة في المجتمع معين، لهما تأثير مباشر في كفاءة الوظائف الاقتصادية المختلفة التي تقوم بها الأفراد في هذا المجتمع، من إنتاج وتبادل واستهلاك.[2]

2.1. تصنيف الموارد الطبيعية:

يمكن للموارد أن تكون من صنع البشر مثل رأس المال المادي أو الطبيعي، ويمكن للأخير أن يصنف على أنه قابل للتجدد أو غير قابل للتجدد (قابل للنفاذ) و الفارق بين الاثنين في أن مخزون المورد المتجدد "غير ثابت" ويمكن له الزيادة وكذلك النقصان، ومع ذلك فهناك حد أقصى للمخزون حيث أنه لا يمكن لمخزون قابل للتجدد أن يتكاثر إلى الحد الذي يفوق طاقة الحمولة للنظام البيئي الذي يوجد فيه. ومن ناحية أخرى إذا تجاوز حصاد هذا المورد معدل تكاثره، فيمكن للمورد أن ينتهي إلى النضوب، ومن ناحية أخرى فإن المورد غير القابل للتجدد هو مورد ذو"مخزون ثابت" وهو سوف ينضب طالما أن معدل استخدامه موجب.[3] وتنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة شكل رقم (01).

1.2.1. الموارد الطبيعية المتجددة:

وهي الموارد التي تظل في الطبيعة نظراً لقدرتها على الاستمرارية والتجدد ما لم يتسبب الإنسان وغيره في انقراضها.[4]فيتزايد الرصيد المتاح منها نتيجة للنمو الطبيعي مثل الغابات و الثروة السمكية و الحيوانية، إلا انه لا يفهم من ذلك كما قلنا سابقاً أنها غير معرضة للنفاذ ويحدث ذلك إذا كان معدل السحب منها يفوق معدل التجدد.[5]أي بتدخل الإنسان بشكل سلبي، أما

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، اقتصاديات موارد البيئة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فرع دمنهور ، 2007 ،ص9

[2] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص75-83.

[3] دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص47.

[4] ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، الشفاء البيئي والاستدامة البيئية، مجلة كلية التربية/ واسط، العدد الثالث عشر، 2013، ص265.

[5] إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة ، مرجع سابق، ص 12-14.

حالة تدخله بشكل إيجابي فيحافظ على الكثير من تلك الموارد،كما يمكنها أن تدر دخلا دائما.[1] وقد شهدت نموا كبيرا خلال السنوات الأخيرة لتقليل الأثر السلبي لعدم اليقين في أسعار النفط و التخفيف من التلوث البيئي.

الشكل رقم (1-1): تصنيف الموارد الطبيعية.

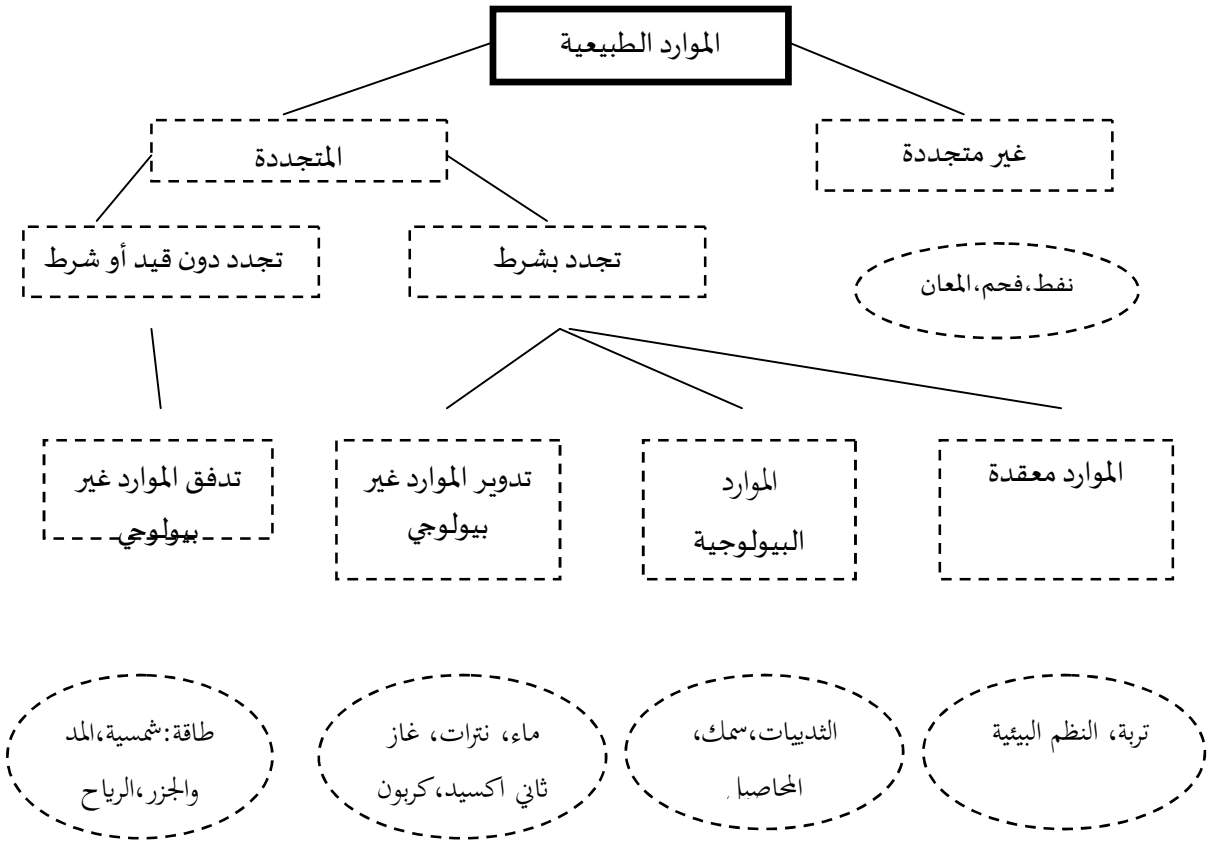

المصدر: دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص48.

1.1.2.1 طاقة الرياح:

هي واحدة من أكثر الطاقات المتجددة المستدامة في جميع أنحاء العالم[2]، يمكن أن تساهم تنمية موارد طاقة الرياح إسهاما إيجابيا في تخفيف وطأة الموارد الحالية والأزمات البيئية ، وكذلك توفير إمدادات الطاقة للجزر النائية والشعاب المرجانية التي من شأنها تحسين نوعية الحياة في مثل هذه الأماكن.[3] وقد استخدمت طاقة الرياح منذ آلاف السنيين ثم تراجع الاعتماد عليها، ولأنها كأحد مصادر الطاقة النظيفة وبعد ارتفاع أسعار النفط وظهور مشاكل بيئية ناتجة عن حرق الوقود الأحفوري إلى جانب انخفاض تكلفة الإنتاج، وقد وجد أن طاقة الرياح تمتلك إمكانية توليد قدرات كبيرة من الطاقة من دون التعرض

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008، ص14.

[2] HERNÁNDEZ-ESCOBEDO, Quetzalcoatl, PEREA-MORENO, Alberto-Jesús, et MANZANO-AGUGLIARO, Francisco. Wind energy research in Mexico. *Renewable Energy*, 2018, vol. 123, p. 719.

[3] ZHENG, Chong-wei, XIAO, Zi-niu, PENG, Yue-hua, *et al.* Rezoning global offshore wind energy resources. *Renewable energy*, 2018, vol. 129, p. 1.

لمشاكل التلوث التي تُحدثها المصادر التقليدية فبدأ الرجوع إليها.[1]حيث في نهاية عام 2017 ، بلغت طاقة الرياح المركبة التراكمية العالمية 53981 ميغاواط. يتم تثبيت أكبر طاقة رياح في الصين (188.232 ميجاوات) والولايات المتحدة الأمريكية (89.077 ميجاوات) وألمانيا (56.132 ميجاوات)، بالإضافة إلى العديد من البلدان الأخرى مثل المملكة المتحدة والهند والبرازيل وفرنسا، هناك اهتمام كبير بزيادة الحصة من طاقة الرياح في مزيج الكهرباء في المستقبل.[2]

2.1.2.1 الطاقة المائية:

وهي مولدة من المياه الجارية والسدود التي تقام عليها،[3] وأحد البدائل المثالية التي يمكن من خلالها تقليل انبعاثات غازات الدفيئة أو تخفيف مشكلات كربون الطاقة،[4]ويبلغ مشاركة الطاقة المائية 20% من الإنتاج العالمي الكلي من الطاقة الكهربائية،[5] كما يشمل مشروع الطاقة الكهرومائية على مجموعة متنوعة من الوظائف، مثل الري والسيطرة على الفيضانات، ويمكن للمشروعات ذات الصلة تحسين النقل المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.[6]

3.1.2.1 طاقة الكتلة الإحيائية :

تعتبر طاقة الكتلة الإحيائية، التي جذبت اهتمامًا عالميًا في السنوات الأخيرة ، مورداً متجددًا يمكن تحويله إلى ثلاث مراحل من الوقود: الغاز والسائل والصلب، وأصبح هذا المورد موضوع اهتمام جميع بلدان العالم (Benhelal et al. 2013؛ Papathanasiou and Anderson 2001؛ Sadamichi et al. 2012).[7]فهي كمصدر للطاقة المتجددة محايدة تقريبًا لثاني أكسيد الكربون، من الممكن تحقيق انخفاض بنسبة 93% من هذه الإنبعاثات لكل وحدة من قيمة التدفئة وانخفاض 84% من هذا الإنبعاثات باستبدال الغاز الطبيعي بالكتلة الحيوية، تشمل العمليات الرئيسية للحصول على الطاقة من الكتلة الحيوية من عدة أشكال الاحتراق المباشر، الانحلال الحراري، التسييل، التخمير[8]تعد آسيا وأمريكا الجنوبية من المناطق الرئيسية التي تعتمد على الكتلة الحيوية في التدفئة الصناعية. حاليا المصدران العالميان المهيمنان للوقود الحيوي الصلب

[1] محمد مصطفى محمد الخياط، الطاقة: مصادرها – أنواعها – استخداماتها، وزارة الكهرباء والطاقة – مصر، القاهرة، يوليو، 2006، ص50.

[2] JUNG, Christopher et SCHINDLER, Dirk. On the inter-annual variability of wind energy generation–A case study from Germany. *Applied energy*, 2018, vol. 230, p. 845.

[3] عبد الرؤوف رهبان، جغرافيا الموارد، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء الأول،2012-2013، ص191-241.

[4] ZHANG, Jin, XU, Linyu, et CAI, Yanpeng. Water-carbon nexus of hydropower: The case of a large hydropower plant in Tibet, China. *Ecological Indicators*, 2018, vol. 92, p. 107.

[5] محمد مصطفى محمد الخياط، 2006، مرجع سابق، ص57.

[6] LI, Xiao-zhu, CHEN, Zhi-jun, FAN, Xiao-chao, *et al.* Hydropower development situation and prospects in China. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 2018, vol. 82, p. 232.

[7] MAO, Guozhu, HUANG, Ning, CHEN, Lu, *et al.* Research on biomass energy and environment from the past to the future: a bibliometric analysis. *Science of The Total Environment*, 2018, vol. 635, p. 1082.

[8] BILANDZIJA, Nikola, VOCA, Neven, JELCIC, Barbara, *et al.* Evaluation of Croatian agricultural solid biomass energy potential. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 2018, vol. 93, p. 225-226.

هما الولايات المتحدة وكندا، تليهما السويد وألمانيا والاتحاد الروسي.[1]

4.1.2.1 الطاقة الشمسية:

أصبحت الطاقة الشمسية مصدرا بارزا للطاقة المتجددة. اكتسبت اهتماما كبيرا من الباحثين في هذا القرن[2]. ازداد تركيب نظام الطاقة الشمسية (PV) ، والذي يستخدم لتوليد الطاقة الشمسية، زيادة كبيرة. تشير التقديرات الأخيرة، أن القدرة الإجمالية لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية تصل إلى 301 جيجاواط في عام 2016 ، أي بزيادة 33.2 في المائة عن عام 2015. وبصورة أكثر تحديداً، تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الأربع الماضية. لوحظ أعلى إنتاج في عام 2016 في الصين (34.5 جيجاواط) والولايات المتحدة (14.7 جيجاواط) والتي تشكل ثلثي التنمية في إجمالي الطاقة الشمسية[3]، من سلبياتها أنه، يحدث توليد الطاقة الشمسية فقط طوال اليوم ويمكن أن يتغير بشكل كبير خلال 24 ساعة[4].

5.1.2.1 الطاقة الجوفية الحرارية:

تشير الطاقة الجوفية إلى الطاقة المخزنة في شكل حرارة، أسفل سطح الأرض مباشرة. وهي نشاط يتعامل مع استغلال حرارة الأرض في مواقع جوفية أسفل السطح. هناك نوعان من الاستغلال الحراري: أنظمة الطاقة الحرارية الجوفية ذات الحلقة المفتوحة (أنظمة الآبار، أنظمة المياه السطحية) وأنظمة الطاقة الحرارية الجوفية ذات الحلقة المغلقة (الأنظمة الأفقية، الأنظمة الرأسية والهياكل الجيولوجية).[5]وهي من مصادر الطاقة المتجددة ذات الاحتياطات الكبيرة، يمكن لها أن توفر نظريًا استخدام الطاقة العالمي لنحو 2.17 مليون سنة، كما أنها لا تتأثر بالتغيرات في الطقس أو الفصول[6].

6.1.2.1 الطاقة النووية:

تعد الطاقة النووية من الطاقة المتجددة تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتساعد في حماية البيئة وتقلل أيضًا من الاعتماد الخارجي،[7]كما أنها بديلاً فعالًا للطاقة الأحفورية خاصة مع مراعاة نقص الموارد وهي موضع تقدير أكبر كمصدر

[1] BAJWA, Dilpreet S., PETERSON, Tyler, SHARMA, Neeta, *et al.* A review of densified solid biomass for energy production. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 2018, vol. 96, p. 296.

[2] WAHAB, Abdul, HASSAN, Ali, QASIM, Muhammad Arslan, *et al.* Solar energy systems–Potential of nanofluids. *Journal of Molecular Liquids*, 2019, p. 01.

[3] DUTTA, Anupam. Impact of silver price uncertainty on solar energy firms. *Journal of Cleaner Production*, 2019, vol. 225, p. 1044.

[4] BADAKHSHAN, Sobhan, HAJIBANDEH, Neda, SHAFIE-KHAH, Miadreza, *et al.* Impact of Solar Energy on the Integrated Operation of Electricity-Gas Grids. *Energy*, 2019.

[5] JELUŠIČ, Primož et ŽLENDER, Bojan. Determining optimal designs for conventional and geothermal energy piles. *Renewable Energy*, 2018, p. 01.

[6] HOU, Jianchao, CAO, Mengchao, et LIU, Pingkuo. Development and utilization of geothermal energy in China: Current practices and future strategies. *Renewable energy*, 2018, vol. 125, p. 402.

[7] LUQMAN, Muhammad, AHMAD, Najid, et BAKHSH, Khuda. Nuclear energy, renewable energy and economic growth in Pakistan: Evidence from non-linear autoregressive distributed lag model. *Renewable energy*, 2019, vol. 139, p. 1299.

فعال للطاقة النظيفة[1] وتختص باستخراج الطاقة الموجودة في نواة أحد العناصر، تزود الطاقة النووية دول العالم بأكثر من 16% من الطاقة الكهربية التي يحتاجها، فهي تلبي ما يقرب من 35% من احتياجات دول الإتحاد الأوربي، ففرنسا وحدها تحصل علي 77% من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية ومثلها ليتوانيا. أما اليابان فتحصل علي 30% من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية.[2]

7.1.2.1 طاقة المد والجزر:

تعاد معظم الأفكار في الاستفادة من المد والجزر لإنتاج الطاقة الكهربائية إلى عام 1919 للمهندس الأمريكي (ديكستر كوبر)، ويتم توليد الكهرباء من المد والجزر بطريقتين عند الشاطئ، عن طريق إنشاء السدود بحيث يتحكم السد في التيارات المائية الناتجة عن المد والجزر، وبعيد عن الشاطئ بتركيب العنفات على الأبراج وفي قاع البحر، وعلى رغم من مزايا هذه الطاقة إلا أنه لا يمكن استغلاله إلا في أماكن محدودة من بحار العالم التي تتوفر فيها الشروط المناسبة للاستثمار.[3] يوضح الشكل رقم (1-2) أن إنتاج الكمية الكبيرة للكهرباء في العالم تأتي من موارد الغير المتجددة وذلك بنسبة حوالي 67%، أما الموارد المتجددة فتأتي في مقدمتها الطاقة الكهرومائية والنووية بنسبة 16% و 15% على ترتيب، أما عن الموارد الأخرى فما زالت استعمالاتها لا تشكل قيمة معتبرة.

الشكل رقم (1-2): التوزيع النسبي لإنتاج الكهرباء حسب المصدر لعام 2010.

المصدر: عبد الرؤوف مرجع سابق، ص192.

[1] XIA, Dongqin, LI, Yazhou, HE, Yanling, *et al.* Exploring the role of cultural individualism and collectivism on public acceptance of nuclear energy. *Energy Policy*, 2019, vol. 132, p. 208.

[2] محمد مصطفى محمد الخياط، مرجع سابق، ص67.

[3] عبد الرؤوف رهبان،مرجع سابق، ص229-231.

2.2.1. الموارد الطبيعية الغير المتجددة:

هي الموارد المحدودة في الطبيعية والتي تنتهي من البيئة لعدم قدرتها على التجدد، أي معدل استهلاكها يكون أكثر من معدل إنتاجها ومن الأمثلة على هذه الموارد مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري النفط والغاز والفحم.[1] حيث يكون رصيدها في الطبيعية ثابت ولذلك يتناقص هذا الرصيد مع زيادة الاستخدام.[2]وبعبارة أخرى أنها قابلة للنفاذ، إذ أن هذه الموارد مهما يكن كميات تواجدها كبيرة في الطبيعة فهي محدودة.

1.2.2.1 مورد الفحم:

وهو عبارة عن بقايا نباتية دفنت في باطن الأرض وتعرضت للضغط والحرارة، وبمرور الوقت تصلبت وتحولت إلى ما يعرف بالفحم. ويقدر إنتاجه العالمي بحوالي 3.5 مليار طن، بحيث غالبيته تستغل في توليد الكهرباء، صناعة الفولاذ، صناعة الاسمنت والتدفئة.[3] يوجد في الطبيعة بثلاثة أنواع هي فحم الأنثراسيت "Anthracite"، والذي يعرف بأنه أصلد الأنواع وأكثرها احتواء علي الكربون وبالتالي فهو الأكثر احتواء علي الطاقة، والنوع الثاني هو فحم لجنايت "Lignite" الأقل صلادة واحتواء علي الكربون لكنه يحتوي علي قدر كبير من الهيدروجين والأكسجين، والنوع الأخير من الفحم هو فحم بيتومينوس "Bituminous" وهو أوسط الأنواع من حيث المحتوي الحراري.[4]

2.2.2.1 مورد البترول:

كان البترول ومشتقاته معروفًا ويستخدم منذ آلاف السنين، أدرك العمال القدماء أن بعض مشتقات البترول يمكن استخدامها لأغراض مدنية وزخرفية بينما يمكن لمشتقات الأخرى مزايا معينة في الحرب. من الناحية العلمية، يعتبر البترول مورداً أساسه الكربون وهو مزيج معقد للغاية من المركبات الهيدروكربونية، عادةً بكميات قليلة من المركبات المحتوية على النيتروجين والأكسجين والكبريت وكذلك كميات ضئيلة من المركبات المحتوية على المعادن[5] ويتبوأ النفط مكانه متميزة من بين أنواع الطاقة الأخرى كالفحم مثلاً، وذلك لما له من خصائص يتميز بها، وكذلك لتزايد الطلب عليه في السنوات الأخيرة، وهذه الميزة تتجسد في كونه سائل ولا يستخدم فقط كطاقة وإنما يدخل في مجالات كثيرة ومتعددة، وقد فاق الفحم من

[1] ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، مرجع سابق، ص265.

[2] إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص 12-14.

[3] بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الخامس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014، ص296.

[4] محمد مصطفى محمد الخياط، مرجع سابق، ص36.

[5] SPEIGHT, James G. et OZUM, Baki. *Petroleum refining processes*. CRC Press, 2001, p01.

حيث القيمة الحرارية، وتشير الدراسات إلى إن كميات استهلاك النفط تتضاعف كل عشر سنوات.[1]

3.2.2.1 مورد الغاز الطبيعي:

يرجع اكتشافه إلي زمن يتراوح بين 6000 و 2000 عام قبل الميلاد في بلاد الفرس (إيران حاليا)، وهو أقل أنواع الوقود الأحفوري من ناحية الإنبعاثات الناتجة عند حرقه. فعلي سبيل المثال أنظف من البنزين بنسبة 90% عند استخدامه كوقود للسيارات.[2] ولا يزال النفط والغاز يمثلان نوعي الوقود الأكثر تعددًا في استعمالاتهما.[3] ويضح الشكل (1-3) الأتي تطورهم الهيكلي.

4.2.2.1 المعادن:

يعد من أهم الموارد الغير المتجددة، " ولقي اهتماما كبيرا عالميا من خاصيتين، المعادن الثمينة بالإضافة إلى الاستخدامات الصناعية الرئيسية. يتم استخدامه في صناعة المجوهرات، كما هو الحال مع الذهب، كما أنه يلعب دورًا استثماريًا، ويتم استعماله في إنتاج النفط والوقود والمواد الكيميائية الأخرى بشكل فعال، كما تستخدم مركباته مثل البلاتين في أدوية علاج السرطان".[4] برغم من امتيازاته فله سلبيات تطغ في بعض الأحيان على إيجابيته خصوصا على صحة الإنسان،" كشفت الدراسات السابقة أن تعرض الإنسان للمعادن مثل As و Pb و Hg سيؤدي إلى تراكمها في الأنسجة الدهنية ويؤثر على الجهاز العصبي المركزي. علاوة على ذلك المعادن الثقيلة في التربة الحضرية لها تأثير مباشر على الصحة العامة.[5]

شكل رقم (1-3): تطور الهيكل النسبي لمصادر الطاقة بين 1860 و 2010.

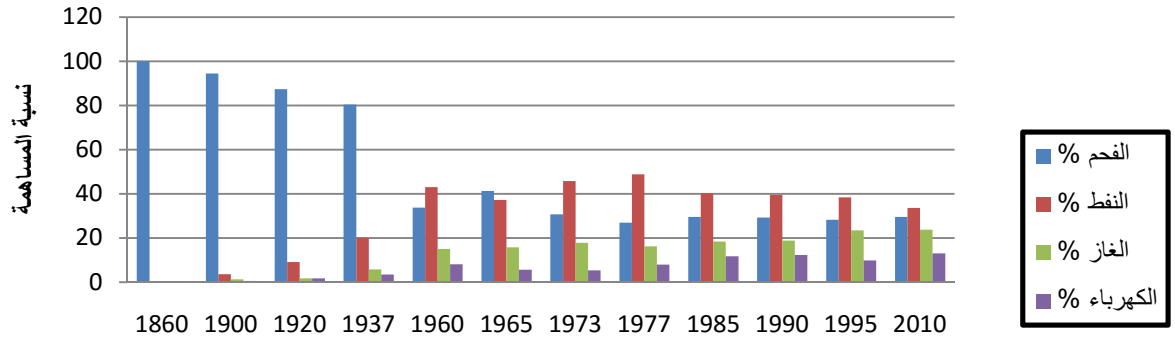

المصدر: من إعداد الطالب، بيانات من جدول لمرجع سابق، عبد الرؤوف رهبان، ص29.

[1] جعفر طالب احمد الجنديل، مرجع سابق، ص 18.

[2] محمد مصطفى محمد الخياط، مرجع سابق، ص40-42.

[3] سليم علي، دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم2 ، جويلية، 2010 ، ص07.

[4] RAO, C. R. M. et REDDI, G. S. Platinum group metals (PGM); occurrence, use and recent trends in their determination. *TrAC Trends in Analytical Chemistry*, 2000, vol. 19, no 9, p. 565.

[5] XIA, Xinghui, CHEN, Xi, LIU, Ruimin, *et al.* Heavy metals in urban soils with various types of land use in Beijing, China. *Journal of Hazardous Materials*, 2011, vol. 186, no 2-3, p. 2044.

3.1 أهم المناطق الغنية والفقيرة بالموارد الطبيعية:

بعد التطرق لمعرفة الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة وخصائصها وتصنيفاتها، نحول في هذا العنصر عرض الأماكن التي تتواجد بها هذه الموارد و الأماكن التي تفتقر لهذه الموارد، من خلال التعرف على إنتاج هذه الموارد حسب المناطق الجغرافيا.

1.3.1 المناطق الغنية بالموارد الغير متجددة:

1.1.3.1 مورد النفط:

يقدر إنتاج العالمي من النفط الخام 4331 طن متري لسنة 2015، يأتي إنتاج منطقة الشرق الأوسط بمركز الأول بنسبة 31.5%، تاليها منظمة التعاون والتنمية بنسبة 23.9% ، ثم بالمركز الثالث أوروبا و أوراسيا بنسبة 15.7%، تليها كل من أفريقيا وأمريكا وأسيا والصين ب نسب 10.1%، 8.5%، 3.2%، 1.9% على التوالي، شكل رقم (1-4). أما بالنسب للدول فيوضح الجدول رقم (1-1) أول عشر دول في العالم المنتجة للنفط. تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في العالم لسنة 2015، أما المرتبة الثانية والثالثة فهي الولايات المتحدة و الفيدرالية الروسية على التوالي. وتحتل العراق المرتبة السادسة في العالم و المرتبة الثانية في الدول العربية في سنة 2014 (شكل رقم (1-5))، تأتي بعدها في المرتبة الثالثة والرابعة و الخامسة كل من الكويت والإمارات والجزائر على التوالي.

شكل رقم (1-4): إنتاج النفط الخام حسب المنطقة، %، 1973 و 2015.[1]

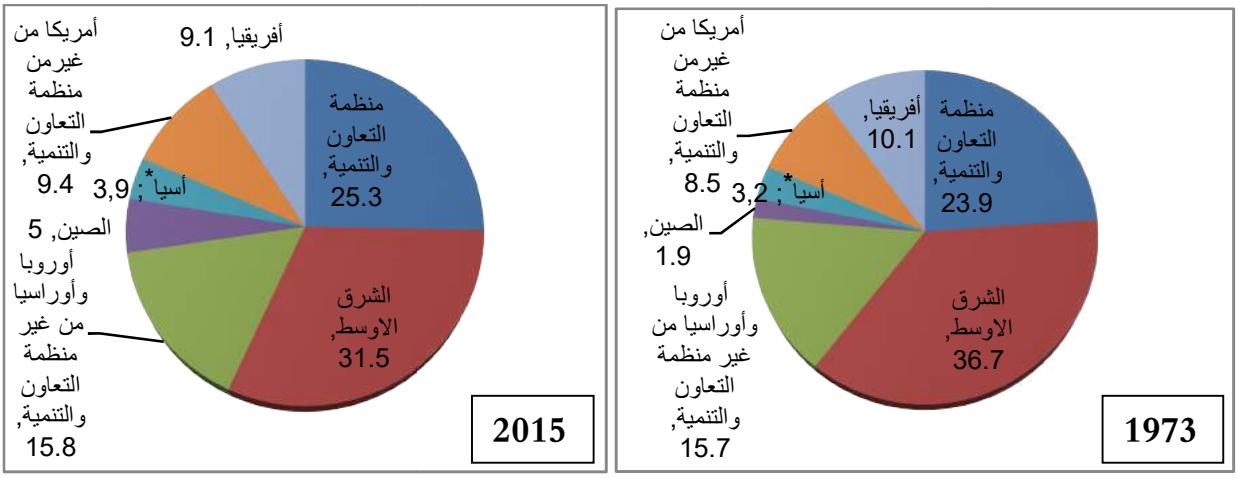

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016.

*.آسيا باستثناء الصين ومنظمة التعاون والتنمية بلدان آسيا.

جدول رقم (1-1): أهم عشرة دول المنتجة للنفط في العالم، 2015.

المنتجين	طن متري	% من إ العالمي	المنتجين	طن متري	% من إ العالمي
المملكة العربية السعودية	572	13.2	العراق	175	4.0
الولايات المتحدة	567	13.1	إيران	168	3.9
الفيدرالية الروسية	533	12.3	**الإمارات العربية المتحدة**	160	3.7
كندا	221	5.1	الكويت	160	3.7
الصين	215	5.0	فنزويلا	144	3.3
بقية العالم	1416	32.7	بقية العالم	1416	32.7
العالم	4331	100	العالم	4331	100

المصدر: **إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية** 2016.

شكل رقم (1-5): إنتاج النفط في الدول العربية، 2014.

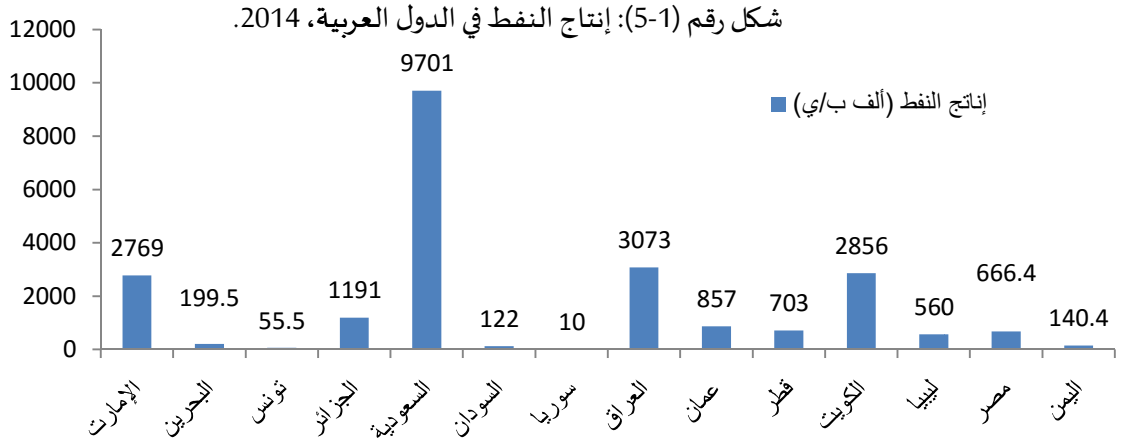

المصدر:التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015، ص426.

2.1.3.1 مورد الغاز الطبيعي:

شكل رقم (1-6): إنتاج الغاز الطبيعي حسب المنطقة، %، 1973و 2015.

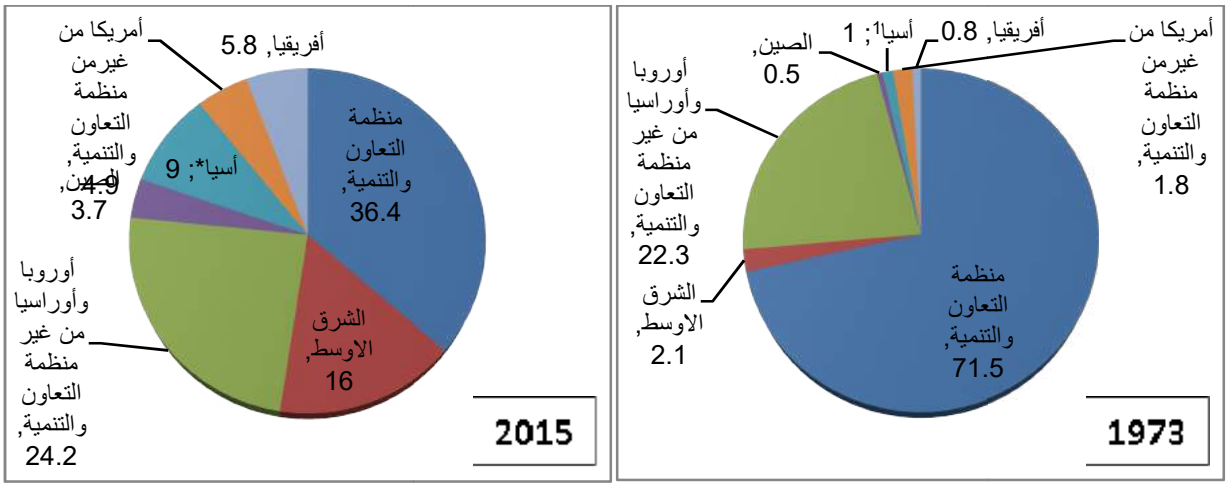

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016.

يوضح الشكل رقم (1-6) **السابق أنه هناك تطور ملحوظ في إنتاج الغاز الطبيعي في كل من الشرق الأوسط** (من 2.1% سنة 1973 إلى 16% سنة من إنتاج عالميا)، والصين (من 0.5% سنة 1973 إلى 3.7% سنة 2015) و أسيا (من 1% إلى 9%)، وتعتبر **الولايات المتحدة أكبر دولة في العالم في إنتاج الغاز الطبيعي، تأتي بعدها روسيا وإيران وقطر وكندا في مرتبة الثانية والثالثة والرابعة و الخامسة على التوالي أما الجزائر ففي المرتبة العاشرة سنة 2015 و المرتبة الثامنة مع استراليا سنة 2016**[1]

جدول رقم(1-2): **أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في العالم**، 2015.

المنتجين	مليار متر مكعب (bmc)	% من الإجمالي العالمي	المنتجين	مليار متر مكعب (bmc)	% من الإجمالي العالمي
الولايات المتحدة	769	21.4	جمهورية الصين الشعبية	134	3.7
الفيدرالية الروسية	638	17.8	النرويج	122	3.4
إيران	184	5.1	المملكة العربية السعودية	87	2.4
قطر	164	4.6	تركمانستان	83	2.3
كندا	164	4.6	الجزائر	82	2.3
بقية العالم	1163	32.4	بقية العالم	1163	32.4
العالم	3590	100	العالم	3590	100

المصدر: **إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية** 2016.

3.1.3.1 مورد الفحم:

شكل رقم (1-7): إنتاج الفحم حسب المنطقة،%،1973 و 2015.

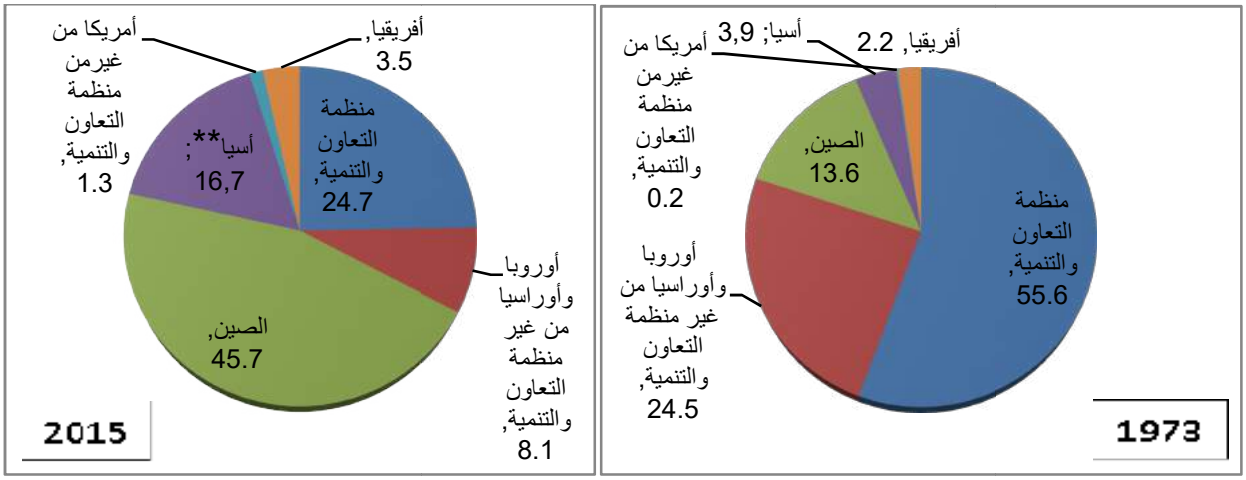

المصدر: **إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية** 2016.

يوضح الشكل رقم(1-7) **السابق أن الصين والتي تحتل المرتبة الأولى عالميا بنسبة** 45.8% من إجمالي إنتاج الفحم العالمي، تضاعف إنتاجها بمقدار 3.5مرة عن سنة 1973. **بينما انخفض الإنتاج إلى أقل من النصف في أوروبا وأسيا ومنظمة التعاون والتنمية** ما يوضح استبدال أغلب الدول لمصدر الطاقة التقليدي (الفحم) بالمصادر الجديدة (النفط الغاز والطاقة

[1] BP Statistical Review of World Energy 2017

المتجددة). وتأتي في المرتبة الثانية والثالثة كل من الولايات المتحدة والهند.

جدول رقم(1-3): أهم الدول المنتجة للفحم في العالم، 2015.

المنتجين	طن متري (Mt)	% من الإجمالي العالمي	المنتجين	طن متري (Mt)	% من الإجمالي العالمي
جمهورية الصين	5327	45.8	الفيدرالية الروسية	349	4.5
الولايات المتحدة	813	10.5	جنوب أفريقيا	252	3.3
الهند	691	9	ألمانيا	185	2.4
أستراليا	509	6.6	بولندا	136	1.8
أندونيسيا	469	6.1	كازاخستان	107	1.4
بقية العالم	671	8.6	بقية العالم	671	8.6
العالم	7709	100	العالم	7709	100

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016.

2.3.1 المناطق الغنية بالموارد المتجددة:

1.2.3.1 الطاقة النووية:

شكل رقم (1-8): الإنتاج النووي حسب المنطقة، %،1973و 2014.

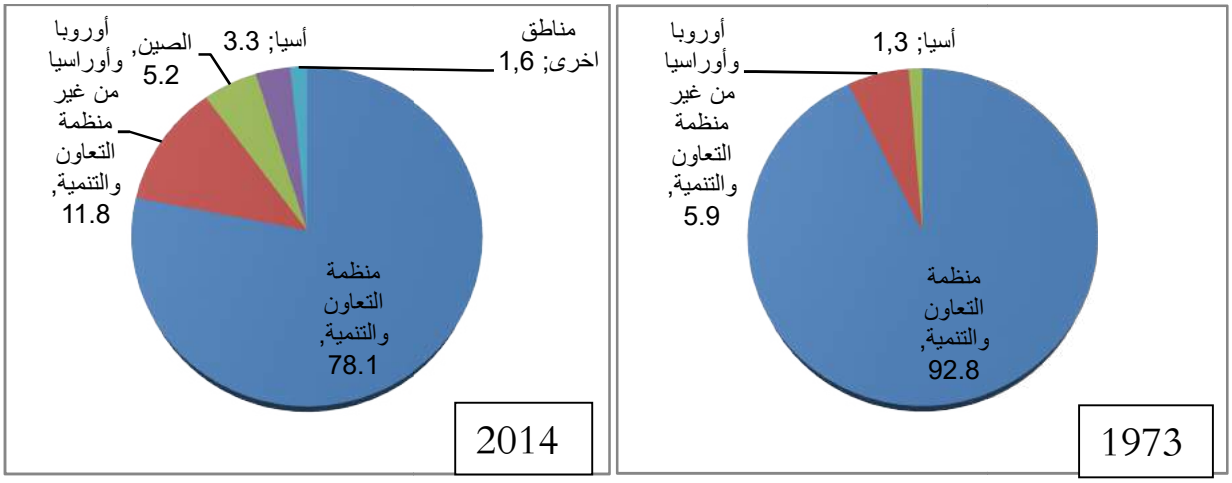

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016.

جدول رقم(1-4): أهم الدول المنتجة الطاقة النووي في العالم، 2014.

المنتجين	تيراواط ساعة	% من إ العالمي	المنتجين	تيراواط ساعة	% من إ العالمي
الولايات المتحدة	831	32.8	كندا	108	4.3
فرنسا	436	17.2	ألمانيا	97	3.8
الفيدرالية الروسية	181	7.1	أوكرانيا	88	3.5
كوريا	156	6.2	السويد	65	2.6
الصين	133	5.2	المملكة المتحدة	64	2.5
بقية العالم	376	14.8	بقية العالم	376	14.8
العالم	2535	100	العالم	2535	100

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016.

2.2.3.1 الطاقة الكهرومائية:

شكل رقم (1-9): إنتاج الطاقة الكهرومائية حسب المنطقة، %،1973 و 2014.

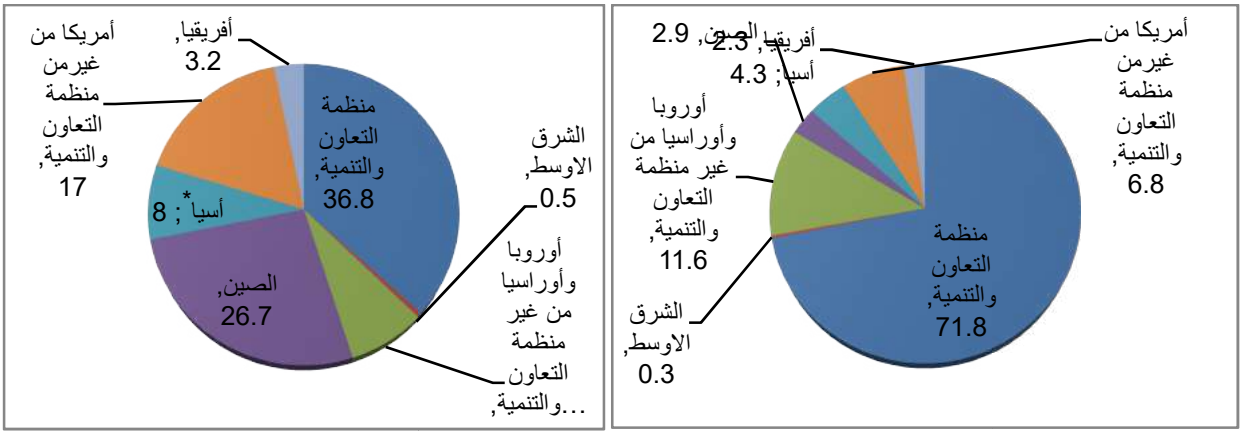

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016

جدول رقم (1-5): أهم الدول المنتج لطاقة الكهرومائية ، 2014.

المنتجين	تيراواط ساعة (TWH)	% من إجمالي العالمي	المنتجين	تيراواط ساعة (TWH)	% من إجمالي العالمي
الصين	1064	26.7	النرويج	137	3.4
كندا	383	9.6	الهند	132	3.3
البرازيل	373	9.4	فنزويلا	87	2.2
الولايات المتحدة الأمريكية	282	7.1	اليابان	87	2.2
الاتحاد الروسي	177	4.4	فرنسا	69	1.7
باقي العالم	1192	30	باقي العالم	1192	30
العالم	3983	100	العالم	3983	100

المصدر: إحصاءات الطاقة العالمية الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية 2016.

3.2.3.1 المحاصيل الزراعية:

شكل رقم (1-10): الثروات الطبيعية لدول ذات الدخل المنخفض، %، لعام 2000.

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك

ومما يلفت النظر أن رأس المال الطبيعي يشكل ربع إجمالي الثروة في الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن حصته من الثروة أكبر من حصة رأس المال المنتج منها. ويدلُّ هذا على أن توفير إدارة مثلى للمنظومات الإيكولوجية والموارد الطبيعية سيكون عاملا رئيسيا، لضمان ديمومة عملية التنمية، في الوقت الذي تعمل فيه هذه الدول على تأسيس بناها التحتية وبناء رأس مالها البشري ورأس مالها المؤسساتي. وتجدر الإشارة هنا تحديدا إلى أن نصيب المراعي والأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل من الثروة الطبيعية للدول الفقيرة يقرب من 70% الأمر الذي يتطلب تركيزا شديدا على الجهود الرامية إلى المحافظة على نوعية التربة وجودتها[1].

3.3.1 أهم الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية:

شكل رقم (1-11): أهم الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية، %،2000.

المصدر: مرجع سابق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ص48.

يعرض الشكل رقم (1-11)، تقديرات الثروة الكلية ويسلطان الضوء أغنى الدول لسنة 2000 والفقيرة من حيث الموارد الطبيعية، ويوضح أن عدم امتلك هذه الأخيرة ليس عائقا نحو التقدم والتنمية.

4.1 نضوب الموارد الطبيعية وتغير أسعارها:

ذكرنا سابقا أن هناك نوعين من الموارد المتجدد والغير المتجدد، هذه الأخيرة تستعمل بكثرة في غالبية الدول لسهولة الاستعمال مقارنة مع الموارد المتجددة، ويساهم الاستخدام المرتفع لها، "في استنزافها بإضافة لمشاكل أخر المتمثلة في زيادة التدهور البيئي، وتزايد النفايات. وكلما كان المجتمع أكثر ثراء، زادت الموارد التي يستخدمها والنفايات التي يخلفها".[2] ومن البديهي أن عدم تجددها يجعل منها مورد لا يمكن تعويضه، على سبيل المثال "الوقود الأحفوري يحتاج إلي ملايين السنين ليتكون وليس من الممكن أن يستعاد ما استهلك كما هو الحال في بعض الطاقات المتجددة، وهذا القدر المحدود من مصادر

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق، ص07.

[2] الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق، ص230.

الطاقة الغير متجددة يتلاشى بمجرد استخدامه ولا يمكن استرجاعه".[1]ليس هذا فقط فهناك من الموارد التي ليس لها بديل لها وبذلك يكون سعر الفرصة البديلة عالياً.[2]

1.4.1 العوامل المؤثرة على الموارد الطبيعية:

يمكن أن نقول أن أهم عامل يؤثر في نضوب الموارد بعد عدم الاستخدام الجيد أو الكفء هو النمو السكاني، "فتؤدي سرعة نموه إلى خفض نصيب الفرد منه. وعلى سبيل المثال، لنفرض أن الاستخراج المطرد سيؤدي إلى نضوب النفط في غضون 50 عاما. وإذا كان عدد السكان يزيد بمعدل 2%سنويا، فبعد 25سنة فقط سيكون نصيب الفرد من النفط قد تراجع بمقدار70%."[3]و هذا ما يزيد التحفيز في استعمال مصادر أخرى خصوصا المتجددة و التي تمتاز بخصائص سبق ذكرها تغطي كل العيوب التي نجدها في الموارد الغير المتجددة.

2.4.1. العوامل المؤثرة على أسعار الطاقة:

بشكل عام هناك عدة عوامل تؤثر في أسعار الطاقة، واخترنا هذا المتغير عن غيره لدرجة أهميته في وقتنا الحالي وفي موضوع دراستنا هذه، من بين هذه العوامل الندرة،" ومع تزايدها تحتم علينا تقيم الوحدات المتبقية بشكل أقوى، فعلى سبيل المثال إذا أصبحت كمية احتياطي النفط المتبقية نادرة فإن سعر النفط قد يصبح مرتفعًا جدا[4].إذن كمية الموارد لها تأثير مباشر على السعر. وحسب دارسة أعدت في جامعة (EDHEC) الفرنسية، فإن هناك عوامل أساسية (تحدد الأسعار على المدى البعيد) وثانوية (تؤثر على الأسعار في المدى القصير- بضعة أشهر)، نأخذ مثال على ذلك، في شهر يناير سنة 2000 كان سعر برميل النفط 24 دولار وفي يونيو 2008 كان سعر برميل النفط 126 دولار معدل شهري وفي نهاية عام 2008 كان سعر برميل النفط 33 دولار وهو تغيير كبير وانخفاض في السعر سريع جدا ثم إلى 120 دولار تقريبا في بداية ابريل 2011.

1.2.4.1 العرض والطلب العالمي:

يعتبره العديد من أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط فمنذ سنة 2000 زد الاستهلاك اليومي العالمي على النفط بأكثر من 11 مليون برميل يوميا من 76.78 مليون برميل إلى 87.99 مليون برميل يوميا مدعوما بطلب متزايد من عدة دول. فوصل منتجي النفط من خارج أوبك إلى الإنتاجية القصوى . وتقدر القدرة الإنتاجية الاحتياطية العالمية للربع الأول 2012 إلى 2.4مليون برميل يوميا (حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، EIA) مما يؤثر بقوة على أسعار النفط على المدى

[1] محمد مصطفى محمد الخياط، مرجع سابق، ص75.

[2] نجاة النيش،تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، ابريل 1999، ص20.

[3] بول كولير، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، العدد 50، الرقم 4،ص53.

[4] دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص75.

القصير[1].

2.2.4.1 سعر صرف:

يشاع كثيرا أن العملة تؤثر في أسعار المواد المرتبطة بها، وعند نأتي لتفسير تغير أسعار الطاقة لبدلنا أن نتوجه للعملة الأكثر ارتباطا بهي،" لا يمكن أن نغفل سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (حيث تتم أغلبية عقود بيع النفط بالدولار) والذي يمكن تقليل آثاره بالنظر إلى الأسعار بعد أخذ عامل التضخم بعين الاعتبار، انخفاض الدولار يؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط مع مراعاة ثبات العوامل الأخرى والعكس صحيح.

3.2.4.1 عوامل أخرى:

نأتي إلى العوامل الأخرى أو بما يسمى الظرفية أو الاستثنائية يمكننا تمثيلها في "أولا: أسعار نقل وتخزين النفط والتي تشير الدراسات إلى أنه أكثر العوامل المؤدية إلى تذبذب أسعار النفط المستمر، ثانيا: الكوارث الطبيعية والحروب والركود (أحداث يصعب التنبؤ بها) و بالتالي تؤثر على أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الهبوط إلى أن يستجيب المجتمع الدولي (بتعويض الناقص أو تخفيض الإنتاج) ويعود بالأسعار إلى المعدل الطبيعي. وخير مثال على ذلك في عام 2007 ازدد الطلب الصيني على النفط بشكل كبير جدا حتى النصف الأول من 2008 (الألعاب الأوليمبية – بكين) بالإضافة إلى وقوع زلزال في إقليم زشوان أدى إلى زيادة كبيرة في استخدام مولدات الكهرباء مما رفع الأسعار بشكل كبير جدا، ثم جاءت أحداث الأزمة المالية العالمية وتوقعات بحدوث كساد كبير لتعكس الصعود الكبير إلى هبوط حاد جدا. وخلال عدة أشهر عادت أسعار النفط مرة أخرى عند مستوى 70 إلى 80 دولار للبرميل المدعوم بأساسيات العرض والطلب في ذلك الوقت.[2]ومثال أخر على انخفاض سعر، تفجيرات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أدت إلى انخفاض سعر البرميل أين بلغ قيمته 24.8 دولار مقارنة بسنة 2000 أين بلغ 28.7 دولار.[3]

2. المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي وقياس التطور:

تتمثل المؤشرات الأساسية لتقييم أداء في مؤشر النمو الاقتصادي؛ مؤشر التضخم؛ مؤشر المديونية الخارجية؛ مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية)؛ مؤشر التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في ميزان الحساب

[1] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012، ص04.

[2] محمد رمضان، مرجع سابق، ص06.

[3] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص15.

الجاري).[1] أما فيما يخص قياس التنمية والتطور فتكمن في المؤشرات الاجتماعية؛ مؤشرات الحاجات الأساسية؛ مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة. وحتى يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشراً وكاملاً لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها.[2]

1.2. المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي :

1.1.2. مؤشر النمو الاقتصادي:

عبر عنه بعدة طرق: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشر موضوعي بحيث يعكس اثر النمو على الفرد الذي من المفروض أن يكون غاية النمو الاقتصادي.[3]

كذلك بواسطة معدل النمو، يقيس لنا هذا المؤشر نسبة التغيير في الدخل من سنة إلى أخرى.

إن هذا المعدل لا يصلح إلا لقياس النمو في الدخل بين فترتين متتاليتين. عادة ما يتم زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.[4] لذا يتم في بعض الحالات قياس فجوة الناتج والتي تعبر عن قياس اقتصادي للفرق بين الناتج الفعلي لاقتصاد ما وناتجه المحتمل، يمكن لهذه الفجوة أن تمضي في اتجاهين: فجوة الناتج الموجبة: وتحدث عندما يكون الناتج الفعلي أعلى من ناتج الاقتصاد بكامل طاقته. فجوة الناتج السالبة: وتحدث عندما يقل الناتج الفعلي عما يمكن أن ينتجه الاقتصاد المعني بكامل طاقته .وتعني فجوة الناتج السالبة أن هناك طاقة فائضة، أو تراخيا، في الاقتصاد نتيجة لضعف الطلب. ويشير حدوث فجوة في الناتج إلى أن الاقتصاد يعمل بمعدل غير كفء، أي أنه إما يفرط في استخدام موارده أو لا

[1] عماري عمر، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي على الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص10.

[2] وديع محمد عدنان، قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص01.

[3] غريب بولرباح، بضياف احمد، الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة – الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص237.

[4] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المنهل، 2010، ص82.

يستخدمها بالقدر الكافي.[1]

2.1.2 مؤشر التضخم:

يعتبر واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، ومثله كمثل أية ظاهرة اقتصادية، ولا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده. كما لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، فإن قراءة واقع التضخم لا يشير إليه رهن الظروف المرافقة له. والمعروف أن التضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه.[2]

3.1.2 مؤشر المديونية الخارجية:

يعتبر من أهم المؤشرات في قياس الأداء الاقتصادي ويستعمل من عدة هيئات عالمية وفي عدة تقارير، يصنف تقرير التمويل التنمية على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي، ثقل مديونية الدول حسب مؤشرين رئيسيين: الأول: نسبة القيم الحالية لإجمالي خدمة المديونية، الثاني: نسبة القيم الحالية لإجمالي خدمة المديونية إلى الدخل القومي الإجمالي. ويتم اعتماد الدخل القومي باعتباره المقياس الشامل لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الدخل وتحمل أعباء المديونية. تعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف بالقيمة الحرجة. وتتمثل هذه القيمة إذا تجاوز المؤشر الأول 220% أو تجاوز المؤشر الثاني 80%. وتعتبر ذات مديونية متوسطة إذا وصل المؤشر الأول إلى 132% والثاني إلى 48%. وتكون بسيطة إذا كان أدنى من ذلك.[3]على أساس مجموع هذه المؤشرات السابقة، إضافة إلى مؤشرات الاجتماعية، مؤشرات الاقتصادية الهيكلية، يتم ترتيب الدول سنويا هذا ما يدل على أداء الدولة .فكلما كانت الدولة مرتبة ضمن الأوائل كان أدائها أحسن و قد يتغير الترتيب من سنة إلى أخرى فهذا يدل على التغير في الأداء نحو الأحسن أو العكس.[4]تعرف المؤشرات السابقة بالمؤشرات الاقتصادية، والتي تصف خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، وقد ظهرت عيوبها كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، من هذه العيوب تشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية يرى (Ahluwalia & CHenery 1979) أن معدل النمو الناتج القومي كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء.

---

[1] سروت جاهان وأحمد صابر محمود"ما المقصود بفجوة الناتج"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص38.

[2] نشرة معهد الدراسات المصرفية، التضخم الإقتصادي، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد03، أكتوبر2012 ،ص01.

[3] بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 30، 2004، ص07.

[4] غريب بولرباح، بضياف احمد، مرجع سابق، ص239.

2.2 المؤشرات الأساسية لقياس التطور والتنمية:

1.2.2. المؤشرات الاجتماعية:

يعد الهدف من إدخال هذا المؤشر في التنمية هو تحقيق هذه الأخيرة بصورة مستمرة ويرتبط بهذا النوع من المؤشرات عدة مجالات (التعليم، الصحة)، وتمتاز هذه المؤشرات عن السابقة " أنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، ويعاب عليها أنها غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح.[1] ولذلك نجد المؤشرات المستعملة تعطينا فكرة تقريبية أو جزئية على هذه الجوانب مثل الفقر التعليم الأمن الصحة. على الرغم من أنها لا تتأثر بمشكلتي الصرف و الأسعار إلا أنها تتأثر بمشكلات أخرى كهشاشة قدرتها على المقارنات الأفقية و العمودية، لذا بعض الباحثين ستخدمون مقاييس غير نقدية لدلالة على المؤشرات الاجتماعية مثل عدد الصحف المستهلكة و عدد المشتركين بالهاتف أو الانترنت و غيرها. أما مؤشرات التي تستعمل لقياس النمو الصحي للدولة من أهمها ما يلي: مؤشر الوفيات، مؤشر الإنفاق على الصحة، عدد الأطباء، عدد الأسر، نسبة الإصابة ببعض الأمراض المعدية، معدل توقع الحياة عند الولادة وفي مجال التغذية، تقيس هذه المؤشرات نصيب الفرد من الغداء الصحي اللازم لحياته و من هذه المؤشرات متوسط نصيب الفرد يوميا من السعرات الحرارية .يدل نقصه على سوء التغذية.وفيما يلي جدول رقم (1-6) يوضح دليل الصحة الاجتماعية الذي قام بتطويره (Miringoff) .

جدول رقم (1-6): دليل الصحة الاجتماعية.

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	-وفيات الأطفال – الإساءة إلى الأطفال – الأطفال في الفقر
الشباب	-انتحار المراهقين – استعمال المخدرات – تسرب من الثانوية
البالغين	-البطالة – الكسب الأسبوعي المتوسط- تغطية الضمان الصحي
المسنين	-الفقر لدى الفئة من 65 عاما فأكثر – ما يدفعه(65+) هؤلاء من حسابهم للتكاليف الصحية
كل الأعمار	-الانتحار – وفيات حوادث الطرق بسبب تناول الكحول – تغطية قسائم الغذاء – إمكانية الحصول على الإسكان المناسب – الفجوة بين الفقراء والأغنياء

المصدر:محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص11.

222 مؤشرات الحرية الاقتصادية:

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا منذ 1995 عن مؤسسة هريتاج و جريدة وول ستريت الأمريكية. ولقياس الحرية و معدل كل دولة تم دراسة 50 متغير اقتصادي مستقل .و جمعت هذه المتغيرات في 10 عناصر سميت عناصر الحرية

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص02-04.

الاقتصادية: السياسة التجارية؛ العبء الضريبي للحكومة؛ تدخل الحكومة في الاقتصاد؛ السياسة النقدية؛ تدفق رأس لمال و الاستثمار الأجنبي؛ البنوك و التمويل؛ سياسة الأجور و الأسعار؛ حقوق الملكية؛ القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي؛ السوق السوداء؛ و لتحديد تنقيط الدولة الواحدة تم جمع كل العناصر بالتساوي. ومنه إعطاء صورة عن المناخ الاقتصادي للدولة ولا يعبر عن النمو الاقتصادي. فتم تجميع هذه العناصر من اجل تحديد درجة الحرية الاقتصادية حتى يتمكن من الاستجابة إلى تغيرات السوق العالمية و العولمة .حيث البيئة الاقتصادية تسمح للاقتصاد بالنمو و الازدهار.[1] كما يهدف إلى قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية وإعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار، وتتراوح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بين1 و 5 وتدل إذا تراوحت بين :(1-1.95) بحرية اقتصادية كاملة؛ (2-2.95) بحرية اقتصادية شبه كاملة؛ (3- 3.95) حرية اقتصادية ضعيف؛ 5 انعدام الحرية الاقتصادية[2].

3.2.2 مؤشر التنمية البشرية:

هو من المؤشرات الاجتماعية، لكن هناك من الهيئات من تقوم بعرضه على حدا، "تقوم بنشره الأمم المتحدة وهو يقيس ثلاث عوامل رئيسية وهي التعليم والعمر المتوقع ودخل الفرد، [3]بمعنى أن هذه العوامل الثلاث على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها".

4.2.2 قياس الرفاه:

يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه. ويبرز هذا الجدل جزئياً من واقع أن بيانات العائلة تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90% من السكان. ما يعني عدم دقة في أحد المقياسين أو فيهما معاً. يطرح (Grootaert, 1982) تمييزاً بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقة، والإنفاق الكلي والدخل الكامل. وفي دراسة أخرى (Anand & Harris, 1994) استعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة. أما (Drewnowski, 1972) فقدم إسهاما تصنيفياً لأبعاد الرفاه هي: مؤشرات تدفقات الرفاه، مؤشرات حالة الرفاه، مؤشرات آثار الرفاه، ومؤشرات آثار الإنتاجية.[4]

---

[1] غريب بولرباح، بضياف احمد، مرجع سابق، ص237-244.

[2] عبد الرزاق مولاي ، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، مج الواحات للبحوث والدراسات، اع09، 2010، ص86.

[3] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012، ص10.

[4] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص03-12.

3.2. التنمية والنمو:

إن الهدف الرئيسي من البلدان الفقيرة هي التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي. لكن المصطلحين ليس متطابقين، قد يكون النمو ضروري ولكنه غير كاف لتطور أو للتنمية. ويشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في الإنتاج (رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية)[1] أو الدخل الفردي في البلاد، وعادة ما يقاس الإنتاج بنسبة الناتج أو الدخل القومي الإجمالي. أما التنمية عرفت تاريخيا أنها ليست سوى مرادفا للنمو الاقتصادي السريع إلا أن الدراسات خاصة في الخمسينات والستينات والسياسات المعتمدة، أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي السريع فقد شهدت بلدان نامية معدلات نمو للدخل الوطني قريبة من ذلك الذي اعتبر معدلا مرغوبا رغم ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والتعطل. وهكذا تم الهجوم على مفهوم النمو الاقتصادي لإفساح المجال للتنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية وذلك إلى جانب النمو .وبالتالي تم بروز مفهوم جديد للتنمية عمل على تحجيم دور العنصر الاقتصادي في مفهوم التنمية وإبراز دور الجانب الاجتماعي ممثلا في الصحة والتعليم والفقر والسكن والبطالة وغيرها من المؤشرات التي تعكس إلى جانب النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية الاجتماعية[2].وتشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي مصحوبة بتغييرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي. ويمكن أن تشمل هذه التغييرات تحسنا لرفاه المادي لأكثر من النصف السكان فقرا؛ زيادة في التعليم ومهارات القوى العاملة؛ والتقدم التقني الكبير داخل البلاد؛ ويمكن أن تشير ليس فقط إلى معدل التغير في الرفاه الاقتصادي ولكن أيضا إلى مستواه.[3] بمعنى تغيير في الأهمية النسبية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الحقيقي للبلد خلال فترة زمنية معينة وتطور مستوى معيشة السكان. وتعتمد عملية التنمية الاقتصادية على عناصر أساسية تتمثل في الموارد.[4] وهذا المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الاقتصادية الاجتماعية أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي،[5] وبدون هذه الخصائص و خصوصا الاعتماد على الذات، لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية.

---

[1] دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص78.

[2] عمار عمري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي 03، التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس_سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، 7-8 افريل 2008، ص03.

[3] Wayne Nafziger, Economic Development, cambridge university press, fourth edition, 2006, p15.

[4] عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص362.

[5] رائد شهاب احمد، الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق، العدد الثاني والثلاثون، مجلة الفتح، كلية القانون / جامعة ديالى، 2008، ص05.

1.3.2 فوائد النمو:

تعتبر معالجة الفقر في كافة البلدان مطلباً ضرورياً من أجل الحد من القابلية للتأثر بكل من التغيرات البيئية والاجتماعية الاقتصادية. ويتزايد الفقر النسبي في الكثير من البلدان على الرغم من الثراء العام. يُمَكن الوصول إلى المحسن الأصول المادية على مستوى الأسر (الدخل والغذاء ومياه الشرب والمأوى والكساء والطاقة والموارد الطبيعية والمالية) وعلى المستوى المجتمعي (البنية التحتية المادية والخدمات)أن يساعد في كسر دائرة الفقر والقابلية للتأثر والتدهور البيئي. وهو ما يعني أن كونك فقيراً ينبغي ألا يعني أن تبقى فقيراً.[1] ويرتبط ارتفاع تحقيق تلك الاحتياجات، بشكل إيجابي مع معدل نمو نصيب الفرد ومحو الأمية وانخفاض معدل وفيات الرضع و زيادة صحة العمال والإنتاجية. هذا النمو الذي يحد من الفقر (Hicks, 1979)، ويقلل المجاعة، و يكون مفيد خصوصا للمجتمعات التي تتجاوز طموحاتها السياسية الموارد، لأنه قد ينتج عنه التوتر الاجتماعي الذي لا يطاق. وبدونه، يمكن أن تتحقق رغبات من مجموعة واحدة فقط على حساب الآخرين. وأخيرا، يمكن للنمو الاقتصادي أن تساعد البلدان المستقلة حديثا في تعبئة الموارد لزيادة السلطة القومية.[2] ورفع المستوى المادي للمعيشة، وزيادة العرض لغرض العمل، وهو ضرورة لتلبية احتياجات أي دولة لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل.[3] وبشأن إمكانيات النمو الاقتصادي يحدد الاقتصاد النيوكلاسيكي نضم للوصول إليه، أولا: نمو الاستهلاك الذي يمكن استدامته حتى ولو أدى الإنتاج والاستهلاك إلى استنزاف الموارد الطبيعية التي تستبدل برأس المال بشكل مستمر، أو كان هناك تطور تقني يحقق التوفير في الموارد؛ ثانيا: إذا اعتمد (الإنتاج / الاستهلاك) على مورد أساسي قابل للتجدد فهناك مستوى من الاستهلاك يمكن أن يكون مستداما للأبد؛ ثالثا: إعادة تصنيع النفايات سوف تكون قادرة على تخفيض سرعة انخفاض الاستهلاك فيما لو كان الاستهلاك يعتمد على مورد يتم استنزافه بشكل أسرع من تجدده. إن استدامة الاستهلاك أمر مستحيل إلا إذا توفرت الشروط 03 السابقة أو إذا تم التمكن من إعادة تصنيع النفايات بنسبة 100%.[4] وهذا ما يبقى ضمن الحالة النظرية الذي يوضحه الشكل رقم (1-12) كلما قلت نسبة إعادة الاستعمال كان معدل النفاذ الموارد أسرع .

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص303.

[2] Wayne Nafziger, Previous reference, p46-47.

[3] رائد شهاب احمد، الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق، العدد الثاني والثلاثون، مجلة الفتح، كلية القانون / جامعة ديالى، 2008، ص04.

[4] دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص79.

شكل رقم (1-12):أثر إعادة الاستعمال على نفاذ رصيد الموارد

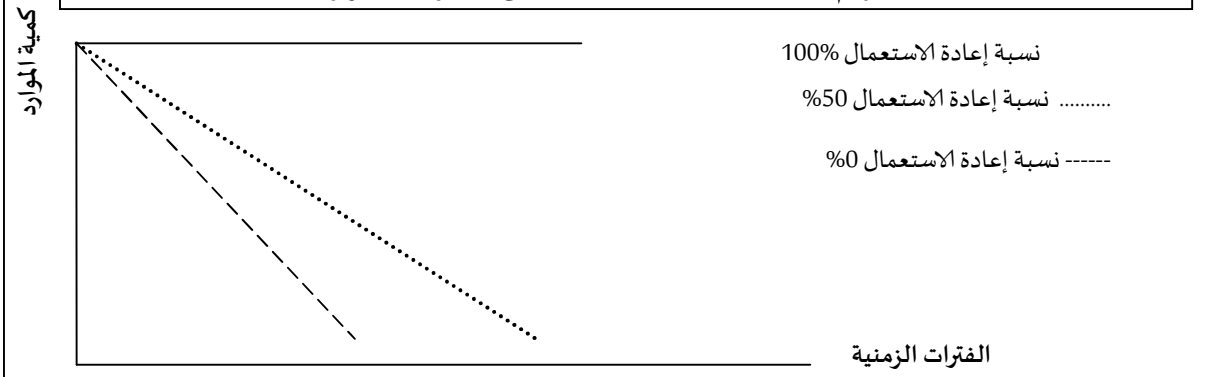

المصدر: هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، 66.

3. التفسيرات النظرية للعلاقة الإيجابية بين الموارد الطبيعية والتنمية:

ترتبط عملية التنمية في الواقع بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها حيث أن زيادة المتاح من هذه الموارد وحسن استخدامها يعجل بلا شك بعملية التنمية.[1]ولا يكون ذلك إلى بالإدارة المستدامة للموارد. فالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية "القدرة على المحافظة على الإنتاجية في وجه الأزمات أو الصدمات (Conway and Barbier,1990)[2]". تساهم في تخفيف حدة الفقر، وتساعد في تقليل الأمراض ومعدل وفيات الأطفال، وتحسن صحة الأمهات ويمكن أن تسهم في المساواة بين الجنسين والتعليم العام.[3]

1.3وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية:

هناك من الباحثين من يرى أن وفرة الموارد التي تعتبر هبة مجانية استنادا إلى النظرية التقليدية في التجارة الدولية (نظرية المزايا النسبية) سيؤدي إلى التنمية الاقتصادية، و أن وفرة الموارد أدت إلى العديد من المزايا الاقتصادية للعديد من الدول النامية. فقد سمح الإنتاج المحلي للمنتجات الأولية للكثير من هذه البلدان باستهلاك المنتجات الزراعية، و استخدام المواد الزراعية، و المواد المعدنية الأولية في الصناعية التحويلية .كما أسهم تطوير القطاع الأولي في دعم التوسع العمراني، و نمو الأسواق المحلية، و تأمين البنية التحتية، و في ارتفاع مستويات الادخار و الاستثمارات المحلية.[4] وتكون عملية التنمية والنمو

[1] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص76.

[2] دوناتو رومانو، مرجع سابق، ص54.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص37.

[4] زايري بلقاسم، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي :بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص02.

أسهل في حالة وفرة الموارد الاقتصادية سواء الطبيعية أو البشرية فهناك علاقة طردية بين هذه العملية والموارد، وهي نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة للدولة وتحقق تدفق للاستثمار الأجنبي وذلك إذا أديرت بعناية.[1] يمكن إرجاع هذا المنظور لعلاقة طردية إلى آدم سميث وديفيد ريكاردو ، اللذين أكدا أن الموارد الطبيعية تلعب دورًا مفيدًا في عملية التنمية الاقتصادية. أيد العديد من الاقتصاديين في فترة ما بعد الحرب هذا الرأي و في عام 1961، لخص (Rostow) هذا الاعتقاد الشائع بالقول إن هبات الموارد الطبيعية ستمكن البلدان النامية من الانتقال من قيد التطوير إلى مرحلة الإقلاع الصناعي ، تمامًا كما فعلت بالنسبة لدول مثل أستراليا والولايات المتحدة وبريطانيا. ورأى إجماع الرأي أن الموارد الطبيعية من شأنها تسهيل التنمية الصناعية، وخلق الأسواق وتشجيع الاستثمار[2]، ولاشك أن كيفية استخدامها تعتبر أهم العوامل المحددة لإمكانيات التنمية الاقتصادية الشاملة. وإن توافر الموارد من الناحية الكمية والنوعية في البلد من البلدان، يمكنه تحقيق عملية التنمية، وتحقيق معدل أعلى في مستوى معيشة أفراده، وبمعدل أسرع من بلد أخر لا تتوافر فيه مثل هذه الموارد.[3] أي أن طريقة الاستعمال و الإدارة السليمة هي المفتاح ودليل على هذا أن هناك بعض الدول استطاعت أن تدير بطريقة سليمة وجيدة مداخلها الناتجة عن استغلال المحروقات، والاستفادة منها رغم خصائص هذه الموارد كتذبذب أسعارها. هذه الحالات الناجحة أطلق عليها (Succes Stories) استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى. هذه التجارب الناجحة (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا...الخ) دفعت الباحثين إلى وضع بعض التبريرات النظرية بإمكانية أن يتحول المورد المعدني إلى نعمة وليس بالضرورة أن يكون نقمة.[4]لذا لا يمكننا أن نتجاهل الدور الهام الذي تلعبه وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها، وتأثير هذا في مجرى التنمية وتحقيق معدلات أسرع وأعلى للدخل القومي. فمن الطبيعي أن عملية التنمية تكون أسهل وأسرع في حالة وفرة الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية، خاصة إذا كانت في حالة يسهل معها استغلال هذه الموارد.فهي تمكن بعض المجتمعات من القيام بوظائف الإنتاج في مختلف مراحلها، على نحو أفضل من مجتمعات أخرى تفتقر إلى مثل هذه الإمكانيات.[5]حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة، والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن استثمارها كما قلنا بشكل اقتصادي وكفء يجعل منها أداة في إنجاح التنمية.[6] ويمكن أن نذكر دليلا ثانيا على ذلك أن العديد من أغنى البلدان في الوقت الحاضر (مثل الولايات

[1] بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، مرجع سابق، ص41-297.

[2] BADEEB, Ramez Abubakr, LEAN, Hooi Hooi, et CLARK, Jeremy. The evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey. *Resources Policy*, 2017, vol. 51, p. 123-134.

[3] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص77.

[4] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص12.

[5] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص78-83.

[6] عدنان مناتي صالح، مرجع سابق، ص363.

المتحدة وكندا واستراليا والدول الاسكندينافية) أصبحت غنية وتطورا من الناحية التكنولوجية على وجه التحديد من خلال الاستخدام الحكيم للموارد الثروة الطبيعية فعموما، يمكننا القول ثروة الموارد الطبيعية جيدة للتنمية.[1]

2.3 الموارد الطبيعية والبشرية والتنمية الاقتصادية:

يجب أن ندرك أن عملية التنمية هي عملية اختيار واعية بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي واختيار بين الاستقلال والتبعية، وكتصميم جماعي للتخلص من حالة التخلف، فإنها تعتمد أكثر ما تعتمد على طبيعة واستعداد الموارد البشرية، وتأخذ مسألة وفرة الموارد الطبيعية مرتبة تالية في الأهمية، إن طبيعة واستعداد الشعوب وعملها الجماعي من خلال نظم مؤسساتية صحيحة، تمثل الشرط الضروري لكسب المعركة ضد التخلف ثم الانطلاق نحو البناء والتنمية. فاليابان ليست من بين الدول الأكثر حظا من حيث وفرة وتنوع الموارد الطبيعية،[2] مع هذا لديها المعدل السريع للتنمية الاقتصادية بين عامي 1870 و 1998. إذ بلغ معدل نمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد حوالي 2.6% سنويا، وكان هناك ابتكار فني كبير، وتحسين توزيع الدخل، وانخفاض في حصة القوى العاملة في الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، اليابان لديها مستوى عال من التنمية الاقتصادية لعام 2003، حيث أن ترتيب نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي هو من بين أغنى أربع دول في العالم.[3]فالكم البشري لبلد ما قد يكون مصدراً لقوة اقتصادية وحضارية نشطة وفعالة، يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم يكون نمو هذا الكم أو تزايد السكاني مرغوبا فيه، كما هو الحال في الدول المتقدمة. وإما يتحول هذا الكم إلى عكس ذلك لا يؤثر في المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه، حتى ولو كانت الموارد الطبيعية متوفرة بكميات كبيرة.[4]

3.3 الموارد الطبيعية، المؤسسات والتنمية الاقتصادية:

من مميزات التجارب الناجحة (الدول التي حققت علاقة إيجابية مع مواردها الطبيعية) وجود مؤسسات داعمة و ذات نوعية جيدة و قوية ولهذا هناك تيار من الباحثين يضع متغير المؤسسات الحكومية ليس كمتغير تابع، و لكن كمتغير مستقل، قادر لوحده على التحكم في شروط نجاح الاندماج مع الاقتصاد العالمي. فنوعية المؤسسات وطبيعية السياسات الحكومية هي التي تجعل أن بعض الدول تنجح في إدارة إيراداتها.[5]في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يمثل رأس المال الطبيعي ما بين 30

[1] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 2007, p. *xiv*.

[2] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص 78.

[3] Wayne Nafziger, Economic Development, cambridge university press, fourth edition, 2006, p20.

[4] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص 180.

[5] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 12-13.

و50 في المائة في المتوسط، تقوم التنمية على استغلال رأس المال الطبيعي لتحقيق النمو، فحين يتوفر لبلد ما مؤسسات قوية تضمن سيادة القانون ومحاسبة الحكومة وتساعد على السيطرة على الفساد، تأتي الاستثمارات بعد ذلك وتتزايد (WB, 2011).فأي بلد يحتاج إلى مؤسسات قوية يعتمد عليها لتتبع وتحديد كيفية استخدام أصوله على المدى البعيد[1]

4.3 الموارد الطبيعية والتقدم التقني:

لعب استخدام التقنيات الحديثة درواً هاماً في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي و الخدماتي. فتكنولوجيا والتقدم التقني يعتبران الوسيلة الفعالة التي تحقق زيادة القدرة المتاحة من الموارد الطبيعية، الموجودة عن طريق الاكتشاف وإضافة مواد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على كشف عن ما هو موجود من موارد طبيعية، كما أنها تؤدي إلى زيادة الانتفاع من تلك الموارد، عن طريق زيادة القيمة الاقتصادية لها، كما أنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، عن طريق تحقيق الاقتصاد في استخدامها وتحسين نوعيتها وتقليل من تكاليفها. ومن الأمثلة على زياد الإنتاج من جانب الزراعي، أن بفضل التكنولوجيا في هذا المجال أدى إلى تحديث الاستغلال الزراعي، والنظم المتبعة في الري والصرف، علاوة على التوسع في استصلاح الأرضي واستخدام الأسمدة، الأمر الذي ساعد على تخفيف مشكلة الغذاء العالمي عن طريق زيادة إمكانية تأمين الموارد الغذائية. أما الجانب الصناعي، بفضلها تم استخدام أساليب حديثة ومتطورة في عمليات الاستخراج المعادن من باطن الأرض وتحويلها إلى موارد اقتصادية تقدم المنافع المختلقة للإنسان، فضلا عن تقنيات (إعادة التدوير) أو ما يعرف بإعادة الاستخدام المواد، مما يؤدي إلى التقليل من استخدام الموارد الطبيعية والحد من استنزافها وخاصة غير المتجددة منها.[2]

5.3 النظرية الاقتصادية لاستغلال الأمثل للموارد الغير متجددة:

تتفاوت الأطر المطروحة في مجال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الغير متجددة في معالجة مشكلة السياسات الإنتاجية لهذه الموارد، فأكثر الحلول شيوعا عند الاقتصاديين الحديثين هو الحل الذي يعالج مشكلة عدم التجدد بنفس أسلوب قضايا الإنتاج الأخرى، أي أن يترك المجال للتفاعل بين العرض و الطلب من خلال السعر الذي تحدده الكلفة الحدية. وقد ادخل العديد من الاقتصاديين تطويرات هامة تلاءم الاستغلال الأمثل للموارد الغير متجددة و يرتكز هذا التطوير على اخذ القيمة الزمنية للموارد الطبيعية بعين الاعتبار، بحيث يوازن المنتج بين دخله اليوم من بيع وحدة واحدة و دخله من بيع وحدة مماثلة بعدة فترة من الزمن. ولقد أخذت عدة عوامل بعين الاعتبار و أصبح النموذج النظري على أيدي (Neil

[1] ثروات الأمم تشمل الموارد الطبيعية والحكم الرشيد والمهارات الإنسانية، http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، نشر في 28 يناير/كانون الثاني، 2011 ، تاريخ الاطلاع عليه 15.10.2015.

[2] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص60-61.

(Veusden, 1973 . William Nordhaus, 1973. R.Selew, 1974 يجيب على العديد من الاعتراضات، فنموذج بإمكانه تحديد سعر الابتداء على ضوء السعر الذي يبلغ فيه الإنتاج نقطة النضوب، وأصبح سعر نقطة النضوب هو ليس السعر الذي يقارب حدا لا نهائيا بسبب الندرة أو الانعدام، بقدر ما هو السعر الذي يؤدي إلى الانفصال إلى التكنولوجيا بديلة ويحدد مسار كميات الإنتاج على ضوء الاحتياطي المتبقي من جهة و القيمة الزمنية من جهة أخرى.[1]

1.5.3 نموذج هولتينج:

وضع الاقتصادي الأمريكي (Harold Hotelling, 1931) نموذجا رائدا يتم من خلاله التوزيع الزمني الكفء لاستغلال الموارد القابلة للنفاذ، أما النماذج الأخرى التي وضعت تعد تطويرا لنموذج هولتينج، كما اهتم اقتصاديون آخرون أمثال (Dasgupta & Heal, 1974) و(Stiglitz, 1974) و (Solow, 1973) بوضع نماذج لدراسة وتحليل النمو في ظل وجود الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ والضرورية لحدوث النمو.[2]

2.5.3 قاعدة هوتريك للاستغلال الأمثل للموارد غير متجددة:

بما أن هدف التنمية، بشكل عام، هو رفاه الإنسان ورفع مستواه المادي والاجتماعي والثقافي، لذا فإن الإسراع في تحقيق هذا الهدف يتلازم مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً عن طريق إدخال الطاقات غير المستخدمة، ورفع الإنتاجية وتعميم رقابة الجودة والتخلص من الهدر في الموارد الاقتصادية والبشرية، وبما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق. وتتمثل سياسة التنمية الاقتصادية، الملائمة من خلال تحديد حجم الموارد المتاحة، والإمكانيات المتوافرة لتحديد الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.[3] فضلا عن انشغال دول العالم بقضايا التخطيط و برامج التنمية الاقتصادية، لرفع مستويات المعيشة لمواطنيها وضمان درجة عالية من العاملة، فلا يمكن لأي برنامج تنموي اقتصادي أن يتجسد واقعيا، إلا بالاعتماد على معلومات دقيقة للموارد المتاحة، وطرق تنميتها وكيفية استخدامها بالطرق التي تحقق أهداف المجتمعات و تعود عليها بالنفع، فعلى قدر الموارد المتاحة يمكن وضع الخطط ورسم برنامج التنمية. ولقد أدراك الاقتصاديون الكلاسيك على أهمية تنمية الموارد الاقتصادية في استمرارية عملية النمو الاقتصادي،[4] وتعتبر القاعدة السابقة إحدى أهم الطرق التي تعمل على تنمية هذه الموارد بطريقة غير مباشرة ومفاد هذه القاعدة أن على دول العالم أن

[1] الجنابي، إنتاج الموارد الطبيعية القابلة للنضوب. ندوة البترول العربي والآفاق الإسلامية لمشكلة الطاقة - معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية و جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1976، ص 114-118.

[2] بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، مرجع سابق، ص294.

[3] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص77.

[4] زوبيدة، محسن. "الموارد المائية بين الخصوصية الاقتصادية و طرق التسيير ".مجلة مصر المعاصرة - مصر مج 100، ع 491، 2008، ص 302.

تستثمر العائدات الريعية المحققة من مواردها الطبيعية إذا ما أرادت تحقيق مستوى مستدام للاستهلاك،[1] و بالشكل الأمثل، وبأقل التكاليف لسد الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات الإنسانية وهو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه مختلف دول العالم.[2] ففي نتائج التجريبية كل من إيان جونسون و فرانسوا بورجوينيون حولا كيف سيكون مستوى ثراء الدول عام 2000 لو أنها كانت قد اتبعت" قاعدة هارتويك" منذ عام 1970 ؟فكانت النتيجة أن زيادة قدرها 1% في مستوى الاعتماد على الموارد ترتبط بزيادة قدرها 9% في الاختلاف بين تراكم رأس المال الفعلي وبين تراكمه. فقد كان بإمكان نيجيريا وهي من الدول الكبرى المصدرة للنفط الحصول عام 2000 على مخزون لرأس المال المنتج يعادل خمسة أضعاف المخزون الفعلي منه، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات لو كانت قد وظفت بالفعل لكان النفط اليوم سيلعب دورا أصغر بكثير في الاقتصاد النيجيري، ولا ربما كان هذا سيترك آثارا مفيدة في السياسات التي تتأثر بها قطاعات أخرى من اقتصاد البلاد، ولا ينطبق هذا على هذه الدولة فقط بل جميع الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وكان بإمكان فنزويلا أن تحصل على ما يعادل أربعة أضعاف رأس المال المنتج. وأما من حيث حصة الفرد الواحد، فإن اقتصادات دول، مثل:الجابون وفنزويلا وترينداد وتوباغو (وكلها غني بالنفط) كان يمكن أن تحصل على خزين لرأس المال المنتج يقرب من 30000 دولار أمريكي للشخص الواحد،[3] ويوضح الشكل التالي نصيب الفرد في عديد من الدول بتطبيق هذه القاعدة.

شكل رقم (1-13): نصيب الفرد الفعلي والمفترض بحسب قاعدة هوتريك (للفرد الواحد، دولار أمريكي)، لعام 2000.

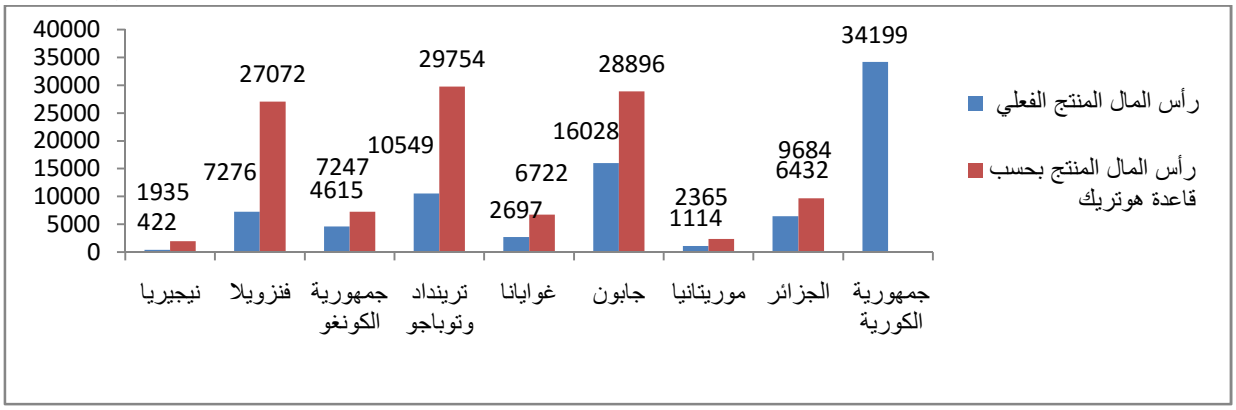

المصدر:المركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق، بتصرف من الطالب (اعتماد بيانات رأس المال المنتج الفعلي وبحسب قاعدة هروتريك" فقط)، ص90.

4. التفسيرات النظرية للعلاقة السلبية بين الموارد الطبيعية والتنمية:

حول كثير من الباحثين تفسير أسباب العلاقة السلبية التي تنشئ من وفرة الموارد الطبيعة والتنمية، وقد ذهب الكثير إلا أنها

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق، ص17.

[2] هيثم هاشم ناعس، مرجع سابق، ص85.

[3] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق، ص89.

هي ناتجة عن أسباب اقتصادية و آخرون فسروها بأسباب سياسية، إلا أن التفسير المؤسساتي هو الذي ذهب إليه غالبية المؤلفين، واعتبروه السبب الرئيسي، وفيما يلي عرض لأهم التفسيرات عن حدوث هذه العلاقة السلبية.

1.4 نظرية لعنة الموارد الطبيعية (Resource Curse):

1.1.4 التطور التاريخي للنظرية:

لقد تطور اهتمام المجتمع العلمي بـ"لعنة الموارد" تطورًا حادًا على مدار العقدين الماضيين. بينما كانت هناك 13 ورقة علمية فقط تشير إلى ما يسمى "لعنة الموارد" في عام 1995، فقد ارتفع العدد إلى 67 في عام 2000 و 543 في عام 2005 و 1890 في عام 2010 و 2420 في عام 2014. هذا المستوى من التركيز الأكاديمي إلى جانب زيادة الوعي[1]، يشير مدى التأثر بدراسة هذه النظرية ويعبر مدى البحث في أسبابها المعقدة و المختلطة بنفي أو إثبات وجودها. كان(Auty , 1990) أول من اقترح هذا المفهوم، معتقدًا أن العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية في البلدان الغنية بالموارد تقيد تنميتها الاقتصادية.[2]لكن دراسة هذه العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو ليس حديثا، فيمكننا إرجاع أولى الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة إلى دراسة الفيلسوف الفرنسي بودين (1576) وقوله " الغنى السهل يؤدي إلى الكسل".[3] وقد جادل تجريبيا منذ 1960 أن هذه البلدان قد نمت ببطء أكثر من غيرها. ويؤيد هذا انتقادات كل من:(Gylfason, Herbertsson, and Zoega, 1999)؛ (Neumayer, 2004)؛ (Mehlum, Moene, and Torvik, 2006):(Sachs and Warner, 1995, 2001)[4]؛

وتحدث لعنة الموارد لأن هذه البلدان تركز اهتمامها على الإيجارات المرتبطة بالموارد الطبيعية، وتعيق القطاعات الأخرى التي يمكن أن تزيد من النمو الاقتصادي[5]، ليس هذا فقط بل امتدت أثرها لتزيد من صراعات عالية، وتفاوتات أعلى في الدخل، وتقدمًا بطيئًا في الإصلاحات المالية، وتحرير التجارة، والتنويع والتحسين في مناخ الأعمال. وقد شملت الأشكال المختلفة لعنة الموارد التي عانت منها البلدان من "المرض الهولندي"، والسعي إلى الريع، وإهمال التعليم، وإطار عمل مؤسسي ضعيف، [6]

جدول رقم (1-7): التطور النظري لنظرية نقمة الموارد.

المرحلة التاريخية	أهم النتائج	أهم الدراسات
سنوات	انهيار معدل التبادل ما بين " المركز والمحيط"	Prebisch (1950,1964) & Singer

[1] GILBERTHORPE, Emma et PAPYRAKIS, Elissaios. The extractive industries and development: The resource curse at the micro, meso and macro levels. *The extractive industries and society*, 2015, vol. 2, no 2, p. 381.
[2] WANG, Zeyu, LU, Han, et HAN, Zenglin. An analysis of the spatial and temporal differentiation and driving factors of the marine resource curse in China. *Ocean & coastal management*, 2018, vol. 155, p. 60-61.
[3] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاق في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 2015، ص44-45.
[4] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 2007, p. 02.
[5] MICHIEKA, Nyakundi M. et GEARHART III, Richard S. Resource curse? The case of Kern County. *Resources Policy*, 2018, vol. 59, p. 446.
[6] DWUMFOUR, Richard Adjei et NTOW-GYAMFI, Matthew. Natural resources, financial development and institutional quality in Africa: Is there a resource curse?. *Resources Policy*, 2018, vol. 59, p. 412.

1950و1960	ضعف العلاقة بين قطاع التصدير للموارد الأولية مع باقي القطاعات	(1950,1964) & Baldwin (1966) &Hirschman (1968) & Seers (1964
سنوات 1970	اثر الصدمات البترولية على مصدري البترول	Neary & Van Weinberger (1986), Mabro & Munrose (1974), Mabro (1980)
سنوات 1980	تحليل ظاهرة " العلة الهولندية"	Corden (1984), Corden & Neary (1982)
سنوات 1990	اثر الإيرادات النفطية والغازية والمعدنية على سلوك الحكومات	Sach (1999), Auty (1990), Stevens (1992)

المصدر: زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص05.

وتتدهور معدلات التبادل التجاري[1]كما عانت هذه الدول من الصحافة الصفراء "يرجع تأسيسها إلى هيرست ، جوزيف بوليتزر ، وعشرات من المحررين والصحفيين الآخرين في جميع أنحاء أمريكا الحضرية الذين عملوا في صناعة الصحف في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي كانت مختصة في نشر كل ما يتعلق بالفساد[2]" بين الاقتصاديين لفترة طويلة، بدءا من آدم سميث. وبالأخص عمل (بريبش، Prebisch) الذي أقنع أجيال من أمريكا اللاتينية أن الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية كانت رديئة إلى حد ما بالتصنيع،[3]ويشاع على هذه اللعنة حدوثها كثيرًا في البلدان النامية.[4]

2.1.4 التفسيرات التي قدمتها نظرية لعنة الموارد:

الكثير من الأدبيات التجريبية توثق ما يعرف بنظرية لعنة الموارد الطبيعية أو" تناقضات الوفرة paradox of plenty"، ففي الوقت الذي كان ينبغي للدول الغنية بمثل هذه الموارد أن تحظى بالأفضلية فيما يتعلق بعملية التنمية، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها منذ عام 1970، أدنى مما هي عليه في تلك الدول التي قلَّ نصيبها من هذه الموارد. وقد تم تقديم عدد كبير من التفسيرات لهذه الظاهرة، ومن بينها: تضخم العملة الذي يعيق تطوير قطاع الصادرات غير النفطية (وهو ما يعرف ب" المرض الهولندي"Dutch disease)؛ سهولة توافر العائدات المالية بشكل الريع المحقَّق من هذه الموارد، الأمر الذي قد يضعف الدوافع لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة؛ تقلب أسعار الموارد الطبيعية الذي يمكن أن يزيد صعوبة إدارة الاقتصاد الكلي، والصراعات السياسية حول تقاسم عائدا هذه الموارد وإدارتها،[5] ويزيد من التردد في اتخاذ القرارات

[1] GILBERTHORPE, Emma et PAPYRAKIS, Elissaios. The extractive industries and development: The resource curse at the micro, meso and macro levels. *The extractive industries and society*, 2015, vol. 2, no 2, p. 383.
[2] SPENCER, David Ralph et SPENCER, Judith. *The yellow journalism: The press and America's emergence as a world power*. Northwestern University Press, 2007, p. 01-02.
[3] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 2007, p. *xiii-02*.
[4] XU, Xiaoliang, XU, Xuefen, CHEN, Qian, *et al.* The research on generalized regional “resource curse” in China's new normal stage. *Resources Policy*, 2016, vol. 49, p. 12.
[5]مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين"، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008، ص83.

المالية وكثرة إلغاء المشاريع[1]،حيث أن هذه التقلبات في الأسعار تنتقل مباشرة إلى الاقتصاد المحلي. ويؤدي انحراف السعر بنسبة 6% فقط إلى حدوث صدمة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 30%. في حالة عدم وجود آليات لتحقيق الاستقرار، فإن هذا يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير ويثير البطالة والاحتكاكات التوزيعية[2]؛ ضعف الحوكمة، وسلوك السعي للكسب الريعي، وضآلة القطاع الخاص غير نفطي.[3]وفي أُولاَ الدراسات ، التي كتبها "Alan Gelb" من البنك الدولي ونشرت في عام 1988، كانت بعنوان "شحوم النفط: نعمة أم نقمة؟" أظهر تحليله أنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات، إلا أن الظروف الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط ساءت. وخلص إلى أن الوضع الاقتصادي في هذه البلدان سيكون أكثر صحة إذا ظلت أسعار النفط ثابتة. وفقًا لتحليله، فإن الطفرة التي شاهدتها هذه البلدان في البداية عندما ارتفعت أسعار النفط، أدى إلى تراكم رأس المال ، ثم تبددت بسرعة عندما انخفضت الأسعار في الثمانينيات. و أظهر Auty (1988، 1991، 2003، 2005) أن هذه البلدان لم تستجب جيدًا للآثار التجارية من صدمات أسعار النفط في 1970s. واستجابات سلبية للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعدني. ووجد (Corden and Neary, 1982) و (Sachs and Warner , 1999) دليلاً على أن هذه البلدان تميل إلى أن تكون لديها قطاعات خدمات متطورة بشكل جيد وقطاعات تصنيع بشكل ضعيف مقارنة بالبلدان الفقيرة التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية.كما وصف (Melby, 2008) و (Tordo and Bacon, 2006) و (Stevens, 2003) لعنة الموارد كشكل من أشكال التدهور الاقتصادي ووصفها ((2014) Wiens كمصيدة[4]) الذي يمكن تنشئ من التفسيرات التي ذكرنها سابقا إضافة إلى: زيادة أسعار الصرف الحقيقية؛ انخفاض القدرة الاستهلاكية المحلية الناتجة عن زيادة أسعار السلع الأساسية؛ ضعف الضوابط على النفقات العامة؛ زيادة الفساد؛ زيادة الاعتماد السياسي والاقتصادي على الدخل الذي يوفره إنتاج الموارد الطبيعية وتصديرها؛[5] وقد تأتي من خلال قذف رأس المال البشري والاستثمار، مما يؤدي إلى ازدحام النمو الاقتصادي وعرقلته.[6]وفيما يلي شكل رقم (1-14) الذي يوضح مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية و الفقيرة بالموارد الطبيعية، ويوضح علاقة الارتباط السلبي من الناحية النظرية في نقطتين هامتين، الأولى: تمثل في أن الإقتصادات الوفيرة الموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء، أما الثانية فانتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه

[1] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012، ص08.

[2] ANSARI, Dawud. Resource curse contagion in the case of Yemen. *Resources Policy*, 2016, vol. 49, p. 446.

[3] ألفريد كامر، وتالين كورنشليان، تقرير خبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، العرق،صندوق النقد الدولي، 30 افريل 2013، ص26.

[4] LAWER, Eric Tamatey, LUKAS, Martin C., et JØRGENSEN, Stig H. The neglected role of local institutions in the 'resource curse'debate. Limestone mining in the Krobo region of Ghana. *Resources Policy*, 2017, vol. 54, p. 44.

[5] DE MEDEIROS COSTA, Hirdan Katarina et DOS SANTOS, Edmilson Moutinho. Institutional analysis and the "resource curse" in developing countries. *Energy Policy*, 2013, vol. 63, p. 789.

[6] XU, Xiaoliang, XU, Xuefen, CHEN, Qian, *et al.* The impact on regional "resource curse" by coal resource tax reform in China—A dynamic CGE appraisal. *Resources policy*, 2015, vol. 45, p. 277-289.

نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول مقارنة مع دول الفقيرة (نمو بطيء من دول فقيرة بالموارد[1])، وتم تركيز على هاتين النقطتين من قبل Sachs and Warner (1995) .

شكل رقم (1-14): مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية والفقيرة بالموارد الطبيعية.

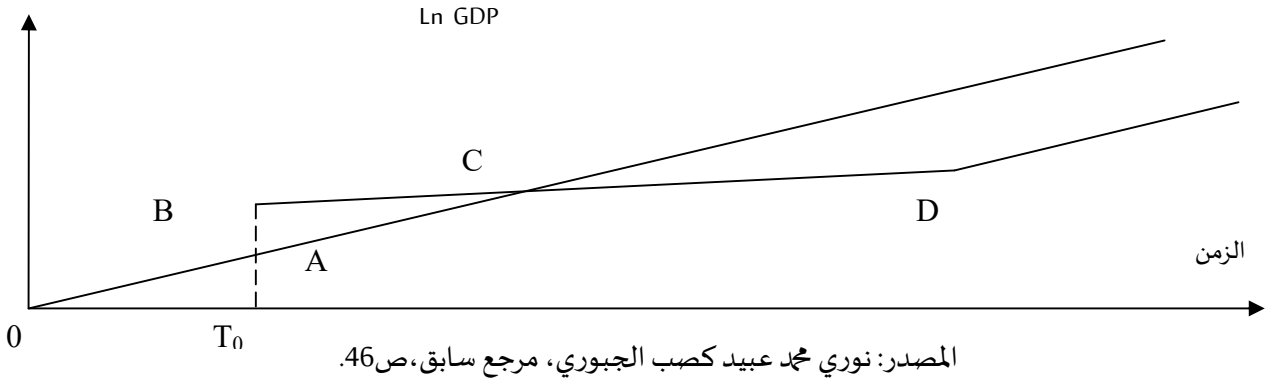

المصدر: نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق،ص46.

نلاحظ وجود اقتصاديين لهما نفس معدل النمو في شكل خط مستقيم بين نقطتين A و 0، ثم يفترضا أن قطاع الموارد الطبيعية لأحدى الاقتصاديين حقق انتعاشا في الزمن T_0 فيترتب عليه ارتفاع لحظي لناتجه المحلي الإجمالي النقطة B أي أن هذا سيحقق في المدى القصير نمواً اقتصاديا أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الأخر، غير انه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نحو النقطة C ثم D. لأن توسع وانتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري، وبالتالي تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال والعمل من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات غير إنتاجية أو غير قابلة للتبادل التجاري مما يؤدي إلى انكماش القطاعات القابلة للتداول، وهذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D، حيث الاقتصاد المنتعش يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائما بالنسبة لنمو الاقتصاد الأخر.[2]وفقًا لهذه النظرية فإن البلدان النامية ليست فقيرة بسب قلة الموارد بل بسبب وفرتها.[3]فإن لعنة الموارد النموذجية تنطبق عندما يكون لدى البلدان وفرة من مورد طبيعي[4]وليس كما يبدوا أن هذه البلدان هي المكان الأفضل للفرص الاقتصادية و التنمية، بالمقارنة مع الفقيرة من الموارد. فالأدلة التي تم الحصول عليها مسبقا وعلى مدار الثلاثين عامًا الماضية، تشير إلى عكس ذلك[5].ومازالت هذه النظرية تُدعم إلى حد كبير حتى الآن من بعض المؤلفين. و قد قدم معهد ماكينزي العالمي مؤخرًا (2013) أرقامًا أظهرت أن "حوالي 80 بالمائة من البلدان التي تعتمد على الموارد لديها

[1] GUILLÓ, Maria Dolores et PEREZ-SEBASTIAN, Fidel. Neoclassical growth and the natural resource curse puzzle. *Journal of International Economics*, 2015, vol. 97, no 2, p. 424.

[2] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، 2015، مرجع سابق، ص45-46.

[3] JAMES, Alexander. The resource curse: A statistical mirage?. *Journal of Development Economics*, 2015, vol. 114, p. 55.

[4] MAKHLOUF, Yousef, KELLARD, Neil M., et VINOGRADOV, Dmitri. Child mortality, commodity price volatility and the resource curse. *Social Science & Medicine*, 2017, vol. 178, p. 145.

[5] PARLEE, Brenda L. Avoiding the resource curse: indigenous communities and Canada's oil sands. *World Development*, 2015, vol. 74, p. 424

مستويات أقل من متوسط دخل الفرد"[1] وفي الغالب يمكن القول أن الاقتصاديين قدموا ثلاث تفسيرات رئيسية لهذه العلاقة السلبية ومتمثلة في عوامل مؤسساتية واقتصادية (المرض الهولندي) وسياسية (الدول الريعية).

2.4 التفسير المؤسساتي (السبب الرئيسي):

بشكل عام ، حدد مجرى أبحاث الاقتصاد الكلي المؤسسات الضعيفة باعتبارها السمة المميزة الرئيسية للبلدان التي لديها لعنة الموارد، والمعروفة باسم النمو البطيء خارج قطاع تصدير الموارد. خلص (Isham et al, 2005) إلى أنه عندما ترتبط ثروة الموارد بالنمو البطيء، فإن السبب الرئيسي هو ضعف قدرة الحكومة، أو "المؤسسات الضعيفة"،[2] أي أن هذه الوفرة لها آثار سلبية غير مباشرة على النمو من خلال المؤسسات. وبشكل أكثر تحديدًا، تؤثر على جودة المؤسسات في أي بلد ، كما تؤثر المؤسسات سلبًا على معدلات النمو من ناحية أخرى (Sachs and Warner, 1995. Sala-i Martin and Subramanian, 2013).[3] هذه المؤسسات الضعيفة يمكن أن يصدر عنها أي شيء، بدءا بعدم كفاية وضوح القوانين أو إنفاذها وانتهاء بتراخي الإدارة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد أو ضعف السياسات الاقتصادية،[4] ومنافسة البحث عن الريع[5] وتشير أدلة أخرى إلى أن هذه البلدان من المرجح أن تكون أسوأ حالًا من البلدان الأخرى في نفس المنطقة جغرافية، و أن هذا هو الحال بشكل خاص في البلدان ذات المؤسسات الهشة والنسيج الاقتصادي الضعيف. كما يمكن أن تؤدي نقاط الضعف التي ذكرنها إلى مزيد من الهشاشة والصراع السياسي، في حين أن هذا الأخير قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي أو زعزعة الاستقرار،[6] إذا المشكلة ترتبط بقدرة مؤسسات الدولة على إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل أمثل الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي حدوث التنمية المنشودة.[7] وقد جادل Mehlum, Moene, and Torvik (2006) أنه حتى إذا كانت الأدلة المباشرة لتدهور المؤسسات ضعيفة، المؤسسات الفقيرة لا تستطيع أن تمنع النشاط الريعي الذي، كما يقول (Torvik, 2002)، يمكن أن يفجر المكاسب من وفرة الموارد الطبيعية.[8]

---

[1] GEIPEL, Jeff. Local procurement in mining: A central component of tackling the resource curse. *The Extractive Industries and Society*, 2017, vol. 4, no 3, p. 434.

[2] BOUTILIER, Robert G. Raiding the honey pot: The resource curse and weak institutions at the project level. *The Extractive Industries and Society*, 2017, vol. 4, no 2, p. 311-312.

[3] ARIN, K. Peren et BRAUNFELS, Elias. The resource curse revisited: A Bayesian model averaging approach. *Energy Economics*, 2018, vol. 70, p. 172.

[4] أندرو وارنر"الانتعاش المستعصي"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص24.

[5] PARCERO, Osiris J. et PAPYRAKIS, Elissaios. Income inequality and the oil resource curse. *Resource and Energy Economics*, 2016, vol. 45, p. 159-160.

[6] ARVANITIS, Yannis et WEIGERT, Maxime. Turning resource curse into development dividends in Guinea-Bissau. *Resources Policy*, 2017, vol. 53, p. 226-227.

[7] بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى،مرجع سابق، ص300.

[8] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 2007, p. *2*.

3.4 نظرية العلة الهولندية (Dutch Disease)، التفسير الاقتصادي:

1.3.4 التطور التاريخي للنظرية العلة الهولندية:

كانت دراسة Kremers (1986) أول دراسة تجذب الانتباه إلى الآثار الجانبية لاكتشافات الغاز الطبيعي في هولندا في أواخر الخمسينيات.[1] حيث تعتبر ظاهرة المرض أو العلة الهولندية من أبرز التفسيرات عن النمو البطيء للإقتصادات الغنية بالموارد، ترجع هذه التسمية عندما ترجع القطاع التجاري في هولندا ناجم عن هذا الاكتشاف،[2] كما يعبر هذا المصطلح عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي، وسمي بتلك التسمية نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي، وتوجه للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي. وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة "Economiste" البريطانية سنة 1977.[3]

2.3.4 التفسيرات التي قدمتها نظرية العلة الهولندية:

يعاني الاقتصاد من هذا المرض عندما "تغلق" صناعات الموارد الطبيعية النمو نحو قطاع الأخرى مثل التصنيع (بمعنى أن انتعاش قطاع الموارد يخنق النمو في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد[4])، تؤدي الزيادة في تكنولوجيا الموارد في اقتصاد صغير ومفتوح إلى إخراج العمالة من صناعة خارج قطاع الموارد إلى قطاع الموارد. كما أن اكتشاف الموارد يقلل من مستوى التكنولوجيا في الصناعة غير المرتبطة بالموارد ويقلل من النمو الاقتصادي الكلي.[5] فلقد كانت عملة الغيلدر الهولندي موضع تقدير، لكن بعد اكتشاف رواسب الغاز في عام 1959، أصبحت الصادرات المصنعة الهولندية أغلى ثمناً للعملاء الأجانب، فتقلص قطاع التصنيع. أنشأ (Corden and Neary, 1982) أول نموذج اقتصادي قياسي يشرح هذه الظاهرة والذي سيأتي معنا بنوع من التفصيل إضافة إلى نماذج أخرى. اعتمد (Auty, 1993) اعتمادًا كبيرًا على تفسير المرض الهولندي في كتابه الذي صاغ فيه مصطلح "لعنة الموارد"[6]، ويشير هذا المرض إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي: نتيجة التضخم الناشئ عن إنفاق الإيرادات وخاصة على السلع غير القابلة للتداول والتوقعات العالية لتدفقات رأس المال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي حيث أن العملة المحلية تجتذب ارتفاع الطلب. فتجد الدول الغنية بالموارد إلى أن تكون عرضة لهذا المرض لأنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تصدير الموارد الطبيعية مثل النفط مقابل العملات الأجنبية ولا تميل إلى الاهتمام بالصناعات

[1] ARIN, K. Peren et BRAUNFELS, Elias. Op cit, 2018, p. 171-172.
[2] JAMES, Alexander. The resource curse: A statistical mirage?. *Journal of Development Economics*, 2015, vol. 114, p. 56.
[3] مايح شبيب ألشمري، مرجع سابق، ص05-06.
[4] جيفري هيدن، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص 01.
[5] JAMES, Alexander. The resource curse: A statistical mirage?. *Journal of Development Economics*, 2015, vol. 114, p. 56.
[6] BOUTILIER, Robert G. op cit, 311-312.

الأخرى كما قلنا مثل التصنيع. وهذا يؤدي إلى إزالة التصنيع (Sachs and Warner، 1995). علاوة على ذلك، نظرًا لارتفاع قيمة عملات هذه البلدان بالنسبة إلى العملات الأخرى، فإن صادراتها تصبح باهظة الثمن، وبالتالي فإما تصبح غير قادرة على المنافسة أو (تتراجع قدرتها التنافسية على المستوى الدولي[1]). وبالتالي، فإن الاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية يضعف أنشطة الاقتصاد الأخرى التي تقودها الصادرات، لاسيما الصناعات التحويلية. هذه الإقتصادات عرضة للركود الهيكلي لان لديها تنويع ضئيل. قد يواجه أي بلد يعاني من مرض هولندي نمواً راكداً لأنه "يمكن أن يضر بعملية النمو عن طريق مزاحمة أنشطة التصدير التي من المحتمل أن تنمو بسرعة" (Humphreys et al, 2007 . Collier, 2007) هذا يؤدي عادة إلى انكماش في القطاع غير النفطي أو الغازي أو المعدني. وبالتالي فإن البلدان التي تقع ضمن هذا "المرض" تعاني من نمو منخفض طويل الأجل ناتج عن ازدحام القطاعات الاقتصادية الأخرى (Gylfason, 2004)، أو بمعنى أخر (خنق قطاعات الصادرات الأخرى برفع الأسعار والإضرار بالقدرة التنافسية[2]) [3]والتي لا تشارك في نشاط التجارة الخارجية.[4] لذا تجد كثير من الاقتصاديين يشيرون إلى هذا المرض المسؤول أو الديناميك الرئيسي عن اللعنة،[5](Ross, 2001) يفسر هذه الظاهرة بأن هذه الدول تعتمد في المقام الأول على رأس المال ولا تستخدم إلا القليل من العمالة خصوصاً غير الماهرة أو شبه الماهرة ، مما يوفر فرص عمل قليلة أو معدومة للفقراء. وغالبًا ما تكون القطاعات الإستخراجية معزولة جغرافياً، في مناطق منفصلة عن الاقتصاد المحلي ويمكن الوصول إليها من قبل الأجانب ذوي المهارات العالية من الإقتصادات الأكثر تطورا.[6] يوحي هذا التوزيع غير المتكافئ للمنافع الناشئة عن الصناعة الإستخراجية بأن الصناعة تعمل كجيب في البلد المضيف وأن نشاطها يخلق أرباحًا مركزة. ربما تكون هذه الفجوة بين أرباح التي تقدم لهؤلاء الأجانب والفوائد الاقتصادية المحلية من أعراض لعنة الموارد.[7]ورغم أن هذه البلدان تستطيع تخفيف حدة الزيادة في الطلب التي هي أصل المرض الهولندي (مثلا بإنفاق إيرادات الموارد على سلع أجنبية) فإنه من غير المرجح أن تفلت منه تماما .ويرجح أن يستمر المرض الهولندي يصيبها،[8]لعدم القدرة على تحويل الثروة

[1] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الطبعة العربية، 2009، ص 233.

[2] كريس غيريغات وسوزان يانغ ، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق ،ص8.

[3] DWUMFOUR, Richard Adjei et NTOW-GYAMFI, Matthew. Natural resources, financial development and institutional quality in Africa: Is there a resource curse?. *Resources Policy*, 2018, vol. 59, p. 413.

[4] سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا-أوبييرغو وإنريكي فلوريس" تقاسم الثروة "، المعركة من اجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدول، ديسمبر 2014، العدد 51، رقم 04، ص 53.

[5] DE MEDEIROS COSTA, Hirdan Katarina et DOS SANTOS, Edmilson Moutinho. Institutional analysis and the "resource curse" in developing countries. *Energy Policy*, 2013, vol. 63, p. 790.

[6] APERGIS, Nicholas et KATSAITI, Marina-Selini. Poverty and the resource curse: Evidence from a global panel of countries. *Research in Economics*, 2018, vol. 72, no 2, p. 212-213.

[7] CENDRERO, Juan M. Ramírez. Has Bolivia′ s 2006–12 gas policy been useful to combat the resource curse?. *Resources Policy*, 2014, vol. 41, p. 113.

[8] أندرو وارنر"الانتعاش المستعصي"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص24.

الطبيعية إلى نمو قابل للاستمرار واستثمارات منتجة.[1]

1.2.3.4 نموذج (R. Gregory, 1976):

ركزت هذه الدراسة على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الذي شهده قطاع الاستخراجي وخلاصة إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة صادرات من الموارد استخراجية وبالتالي فائض في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية ومما يترتب عليه انخفاض الصادرات غير الموارد الإستخراجية أي للقطاعات الأخرى، لضعف قدراتها على منافسة السلع الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم المحلي خاصة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، ووضح في دراسته من خلال النموذج الذي وضعه والشكل رقم (1-15) التالي يوضح هذا النموذج.[2] حيث يمثل المحور الأفقي حجم الصادرات والواردات، أما العمودي يمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري إلى نسبة أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، والتي تمثل في الواقع سعر الصرف الحقيقي (B.C/BNC). وتمثل على التوالي كلا من منحنى الصادرات (خارج قطاع ألاستخراجي) ومنحى طلب على الواردات. النقطة B هي تساوي صادرات مع الواردات ومع اكتشاف موارد طبيعية يتضاعف حجم الصادرات (انتقال منحنى X_0 إلى X_1)، وتسمح حركة سعر الصرف بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على الصادرات المحلية، ويحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضاً بالعملة المحلية (من B إلى C).

شكل رقم (1-15): نموذج (R. Gregory, 1976).

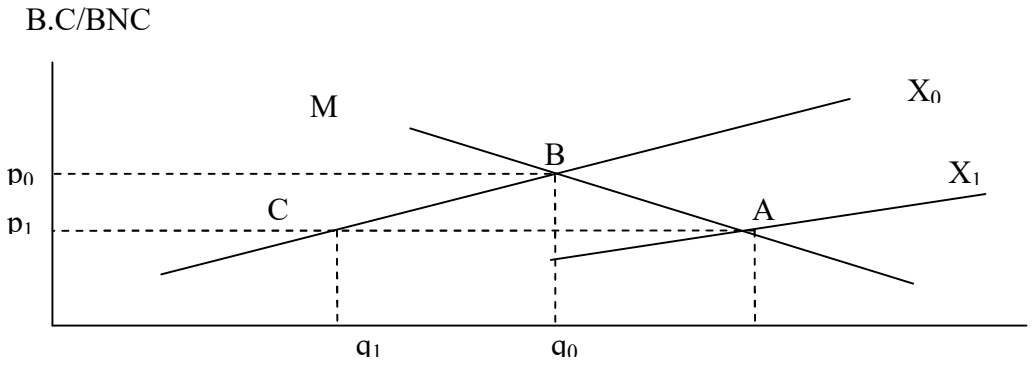

المصدر: نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق، ص 38.

2.2.3.4 نموذج (Corden and Neary, 1982):

قاما كل من Corden and Neary (1982) بوضع نموذج للمرض الهولندي و ذلك بفصل آليته إلى اثنين من الآثار : الأول يطلق عليه "تأثير حركة الموارد"، تحول عوامل الإنتاج (رأس المال ؛ العمالة) من الصناعات التحويلية وغيرها من الأنشطة

[1] آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التطورات في عام 2008 والآفاق المتوقعة لعام 2009، صندوق النقد الدولي، ص03.
[2] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق، ص 38.

الإنتاجية إلى القطاع الأولي والثاني، الذي يدعى "تأثير الإنفاق" أو " أثر حركة الإنفاق "، يركز على التضخم الضغوط الناجمة عن صدمة الدخل الإيجابية (الناجمة عن زيادة الثروة المعدنية) التي تقلل من القدرة التنافسية للسلع الأساسية خارج القطاع الأولي. يؤدي كلا التأثيرين إلى تحول هيكلي يضر بالقطاعات غير القابلة للتداول الأساسية.[1]وقد وضح فيه كيف تؤدي الطفرة في قطاع تصدير الموارد إلى تحركات العمال من القطاعات الأخرى إلى قطاع الطفرة، مما أدى في وقت لاحق إلى جذب المزيد من القوى العاملة من قطاع الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات بسبب زيادة الدخل، وأخيرا زيادة سعر الخدمات - ارتفاع حقيقي في سعر الصرف،[2]

بحيث أن السعر لا بد أن يضمن تغطية تكاليف الإنتاج على الأقل، أي:

شكل رقم (1-16): اثري العلة الهولندية (:أثر الإنفاق وأثر تنقل عوامل الإنتاج).

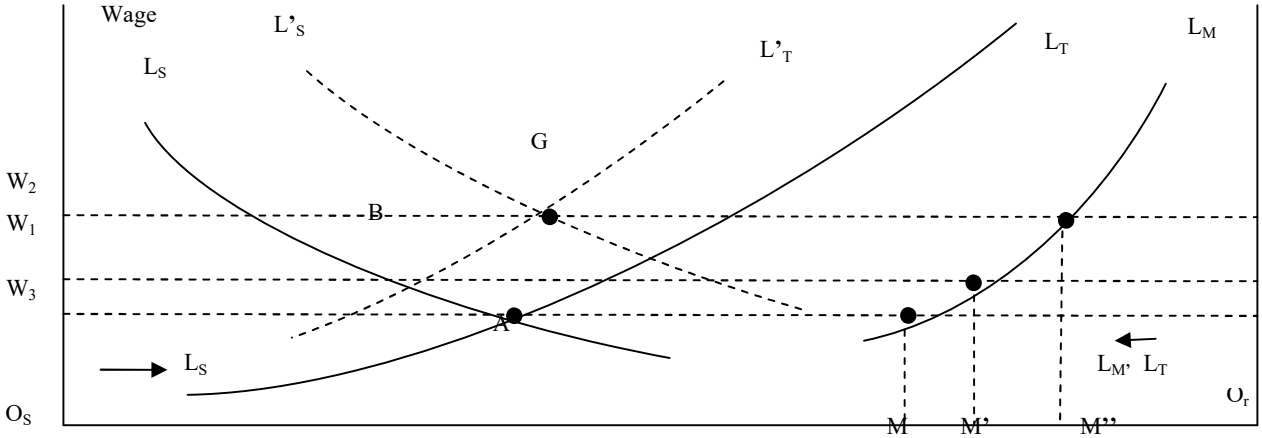

المصدر: عبد القادر دربال، مختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر لفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11، 2011، ص114.

ويؤكد كلا النموذجين السابقين (Corden and Neary، 1982؛ Gregory، 1976) أن هذا الارتفاع في الدخل الحقيقي في البلدان يعود إلى حد كبير إلى قطاع الخدمات مع التأثير السلبي على بقية الاقتصاد. [3]وحتى نعطي صورة أوضح وأشمل، نقدم الشكل رقم (1-16) أسفله يلخص أثري العلة الهولندية. إذا قلنا أن الإنتاج يحتاج إلى عاملين، أي أن الإنتاج ما هو إلا حصيلة هذين العاملين ونسبة استخدام كل عامل، ليكن:مع δ هي نسبة العامل المستخدم؛ أما L و K هما عاملي الإنتاج. Q تمثل الكمية المنتجة؛ w و r تمثلان سعر عوامل الإنتاج المستخدمة، و i تمثل قطاع معين (غير تبادلي، تبادلي، أو منتعش). إذن كل تغير في السعر سيغير معه سعر عوامل الإنتاج. تبين المنحنيات الثلاث في شكل رقم (1-16) الطلب على عنصر العمل

[1] GILBERTHORPE, Emma et PAPYRAKIS, Elissaios. The extractive industries and development: The resource curse at the micro, meso and macro levels. *The extractive industries and society*, 2015, vol. 2, no 2, p. 383.
[2] ANSARI, Dawud. Resource curse contagion in the case of Yemen. *Resources Policy*, 2016, vol. 49, p. 445.
[3] KOITSIWE, Kegomoditswe et ADACHI, Tsuyoshi. Australia mining boom and Dutch Disease: analysis using VAR method. *Procedia Economics and Finance*, 2015, vol. 30, p. 401-408.

لكل قطاع، حيث التي تعمل في القطاع الغير التبادلي معبر عنها بالمسافة A إلى M. الكمية المتبقية يستفيد منها القطاع الصناعي (من M إلى O_T). ويعطي الأجر النسبي الموحد بـ w_0. إن حدوث صدمة خارجية موجبة سيؤثر على السعر. هذا ما يقلل من كلفة اليد العاملة في القطاع، الشيء الذي سيعطي فرص للربح. إذن ينتقل من القطاع التبادلي L_T مؤثرا بذلك الأجر التوازني الذي يرتفع إلى w_1، ويتقاطع L_S و L_T في نقطة توازن جديدة B. في هذه النقطة يتم إعادة توزيع عنصر العمل بين القطاعات، فيرتفع في القطاع التبادلي وينخفض في القطاع الغير التبادلي. ويعمل انخفاض اليد العاملة في القطاع الغير تبادلي على خلق حالة فائض طلب على هذه السلع .من جهة أخرى نعلم أن اثر الدخل يغذي سعر السلع الغير تبادلية، مما يجعل منه قطاع مربح (ii) هذا ما يؤدي إلى زيادة طلب اليد العاملة لصالح القطاع، يدفع بمنحنى السلع الغير تبادلية إلى التنقل نحو اليمين إلى L_S مما يعدل معه الأجر التوازني إلى مستويات أعلى W_2. وينتج عن هذه الهيكلة الجديدة تعديل في نقطة التوازن من B إلى G، وإلى هذا المستوى الجديد ينخفض عنصر العمل في القطاع الصناعي والتبادلي ككل. وكخلاصة لذلك، فإن القطاع الصناعي تعرض لتنقل مزدوج لعنصر العمل: اثر تنقل عنصر العمل (المسافة بين M و M′) واثر الإنفاق (المسافة بين M″ و M′).[1] أي تنتج قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة للقطاعات (الأكثر ربحية)، [2]الذي ينتج عنه تدهور القطاع الإنتاجي.

3.2.3.4 نموذج (Gorden, 1984):

وضع كوردن في دراسته نموذجاً جديداً وضح فيه المرض الهولندي، وتنطلق دراسته من فرضية وجود اقتصاد مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات: القطاع المنتعش الذي يمثل القطاع ألاستخراجي؛ القطاع المتأخر القطاع التقليدي (الصناعة والزراعة)؛ قطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري، ويتحدد الأسعار فيها محليا متأثراً بالعرض والطلب. كما يفترض كوردن بأن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل)، وافترض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها والغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد.[3]وفي الحقيقة أن هذا النموذج لا يختلف كثيرا عن النماذج التي ذكرنها سابقاً، ويوضح شكل رقم (1-17) طريقة عمل النموذج:

إن الطفرة في قطاع المنتعش لها التأثير الأولي لزيادة الدخل الكلي للعوامل المستخدمة في البداية. يمكن اعتبار أن هذه الطفرة تحدث من خلال ثلاث طرق. (1) كان هناك تحسن تقني خارجي واحد في قطاع منتعش، يمثله تحول إيجابي في وظيفة

[1] عبد القادر دربال، مختار دقيش، مرجع سابق، ص114-115.

[2] غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن ونيكلاس وستيليوس، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية، إدارة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى،صندوق النقد الدولي، 13 جوان 2012،ص31.

[3] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق، ص 39-40..

الإنتاج، وهذا التحسن يقتصر على البلد المعني.

شكل رقم (1-17): نموذج (Gorden, 1984).

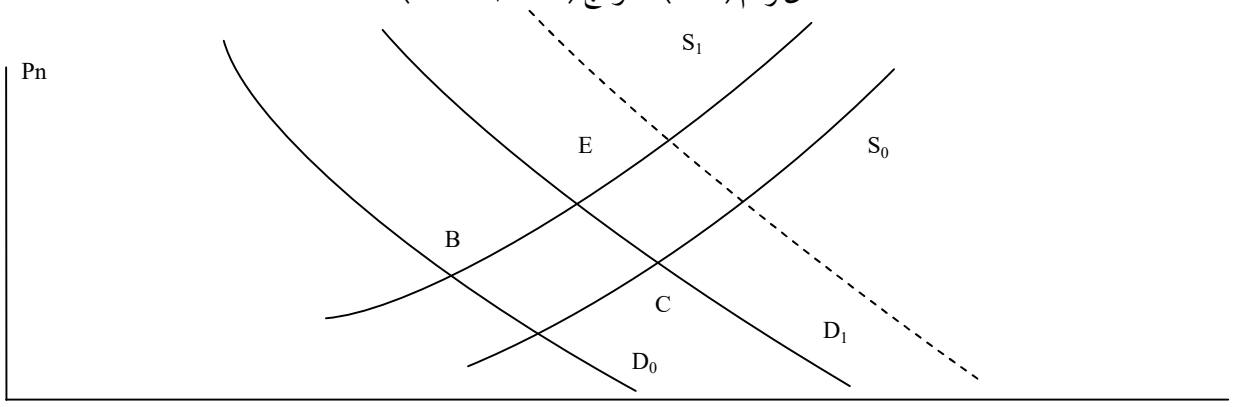

Source : CORDEN, Warner Max, p 361.

(2) كان هناك اكتشاف مفاجئ لموارد جديدة. (3) يوظف إنتاج قطاع المزدهر فقط للتصدير، بدون مبيعات في الداخل ، مع ارتفاع كبير في سعر منتجها في السوق العالمية بالنسبة لسعر الواردات. يحدث تأثير الإنفاق. إذا تم إنفاق جزء من الدخل الإضافي في القطاع المزدهر ، سواء بشكل مباشر من قبل مالكي العوامل أو بشكل غير مباشر من خلال تحصيلهم في ضرائب ثم إنفاقهم من قبل الحكومة، ترتفع أسعار. يؤدي ذلك إلى سحب الموارد من القطاع المزدهر وقطاع المتأخر إلى القطاع الغير قابل للتداول، بالإضافة إلى تحويل الطلب بعيدًا عن هذا القطاع الأخير نحو القطاعين الآخرين. في الشكل رقم (1-17) عندما يكون الإنفاق دائمًا مساويًا للدخل. يؤدي تأثير الإنفاق إلى تحويل منحنى الطلب من D_o إلى D_1 وبالتالي رفع P_n ، وسحب الموارد من قطاع المتأخر إلى قطاع غير قابل للتداول، فيرتفع الناتج الهامشي للعمالة في قطاع المزدهر كنتيجة للازدهار، بحيث يرتفع الطلب على العمالة فيه، بأجر ثابت من حيث التجارة، وهذا يؤدي إلى تحرك العمالة خارج قطاع التقليدي وقطاع الغير قابل للتداول التجاري. هذا التأثير له نتيجتين: (1) تؤدي حركة العمالة من قطاع المتأخر إلى المزدهر إلى خفض الإنتاج في قطاع المتأخر (الزراعة و الصناعة). ويمكن تسمية ذلك اللاتصنيع الغير المباشر (2) هناك حركة للعمالة من قطاع غير قابل للتداول إلى قطاع المزدهر بسعر صرف حقيقي ثابت. أنظر في شكل سابق (1-17) لقد أدى تأثير حركة الموارد إلى تحويل منحنى العرض من S_O إلى S_1، وبالتالي يخلق زيادة في الطلب الناتجة عن تأثير الإنفاق ، وبذلك يؤدي إلى زيادة حقيقية في القيمة. وبالتالي، ينتج عن ذلك حركة إضافية للعمال، مما يعزز إزالة التصنيع. إن التأثيرين مجتمعين، يؤديان ما يمكن تسميته، اللاتصنيع غير المباشر، والذي يكمل إزالة التصنيع المباشرة الناتجة عن حركة العمالة.[1]

[1] CORDEN, Warner Max. Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. *oxford economic Papers*, 1984, vol. 36, no 3, p. 360-361.

شكل رقم (1-18): مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي.

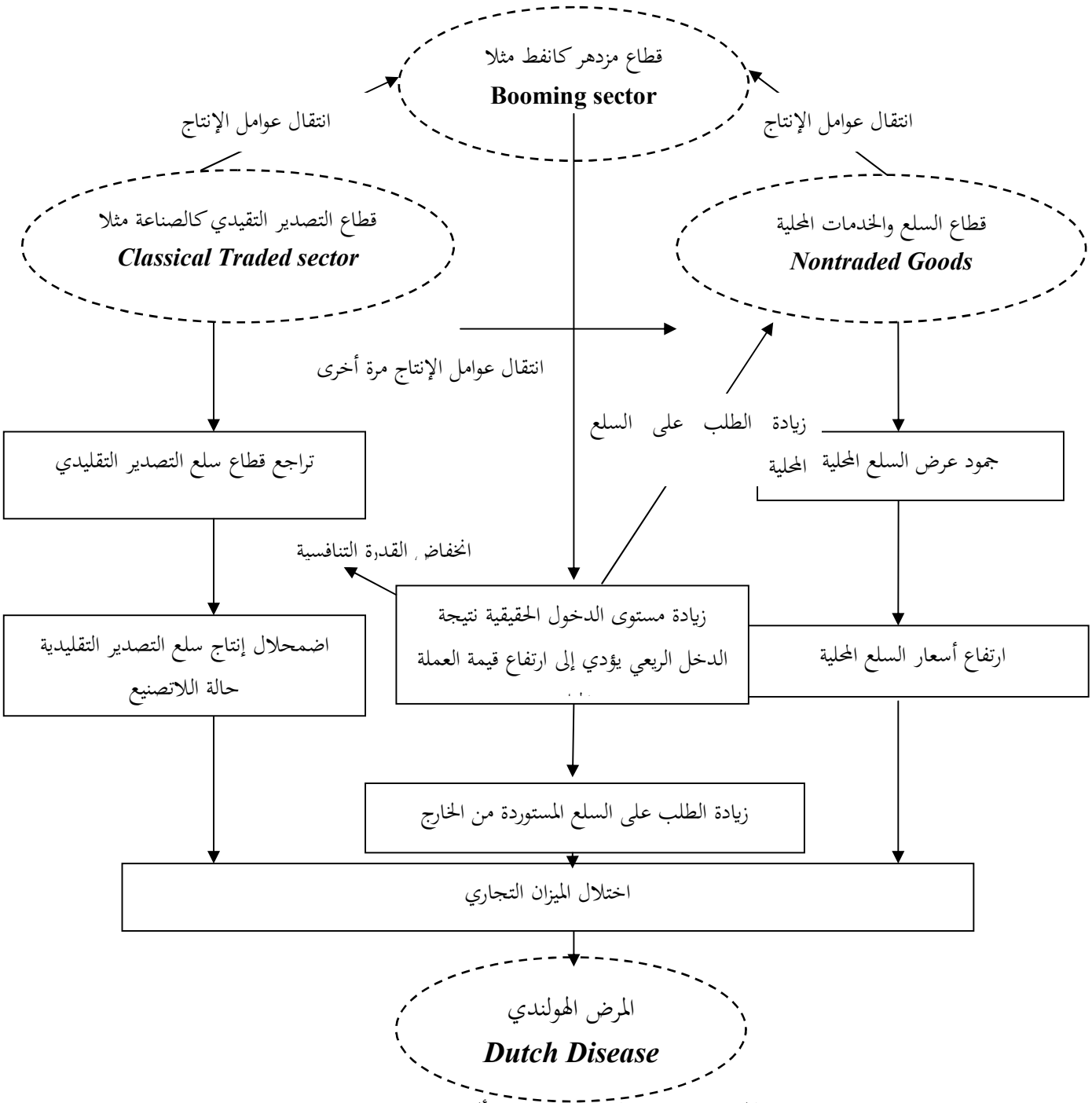

المصدر: مرجع سابق، مايح شبيب ألشمري، ص11.

4.4.نظرية الدول الريعية (Etat rentier)، التفسير السياسي:

1.4.4 التطور التاريخي لنظرية الدول الريعية:

يُستمد تعبير "دولة ريعية" من استخدام الاقتصاديين لكلمة "إيجار" لوصف العائدات لملاك الأراضي. نظرًا لأن الأرض كانت "مستأجرة" في كثير من الأحيان دون أي تحسينات عليها، فقد أصبحت "الإيجار" تعني العائد على موارد نادرة وغير قابلة للتكرار.[1] واكتسب مفهوم الدولة الريعية اهتمامًا متجددًا مع ظهور عصر النفط وظهور الدول العربية الجديدة المنتجة للنفط. مصطلح "إيجار" كان (Marshall, 1920) كان أول من استخدمه لتعبير عن "الدخل الناتج من هبة الطبيعة" و هو بهذا المعنى الواسع موجود في جميع الإقتصادات، وإن كان مختلفًا.[2] أما أول إستعمال لمصطلح الدول الريعية "Rentier State" كان من طرف Mahdavy (1979)، ومعناه أنه عندما تجعل وفرة الموارد الإيرادات العامة أقل اعتمادًا على الضرائب، يصبح المواطنون الذين يراقبون السياسيين أضعف، وتزداد السياسات سوءًا.[3]كما يتم تعريف الدولة الريعية على أنها أي دولة التي تتلقى جزءًا كبيرًا من دخلها في شكل إيجارات خارجية.[4] وأن الوظيفة الرئيسية لهذه الدولة في الإقتصادات الريعية هي توزيع الإيجار.[5] وبالتالي الحكومات في هذه الدول على خلاف الدول الإنتاجية Production State، لا تعتمد على الضرائب في تمويل إنفاقها، وإنما تعتمد بشكل أساسي على الريع الذي تحصل عليه من بيع مواردها خارجيا. أي بدلا من الاعتماد على الاقتصاد المحلي يصبح هذا الأخير يعتمد على الريع المتحقق من الخارج.[6]

2.4.4 التفسيرات التي قدمتها نظرية الدول الريعية:

يبدو أن نقطة الانطلاق في الأدبيات الوفيرة التي تركز على التفسيرات السياسية للعنة الموارد هي العمل الذي قام به Gelb (1988) بشأن ستة من مصدري النفط. بعد الصدمات النفطية في السبعينيات من القرن الماضي، ولخص إلى أن السمات الرئيسية للنفط أنه غير قابلة للتجديد، ويتم فصل قطاع النفط عن العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية لأنه يحتاج ببساطة إلى الاستخراج هذا يحمل بوضوح خطر ظهور سلوك الاعتماد على الإيجار. وهكذا، في البلدان ذات الإيجار المرتفع، فإن الموارد الطبيعية تثير منافسة سياسية للاستيلاء على الملكية، بينما في الدول ذات الإيجار المنخفض يجب أن تحفز

[1] LOSMAN, Donald L. The rentier state and national oil companies: An economic and political perspective. *The Middle East Journal*, 2010, p. 427.
[2] BEBLAWI, Hazem. The rentier state in the Arab world. *Arab Studies Quarterly*, 1987, p.383.
[3] BORGE, Lars-Erik, PARMER, Pernille, et TORVIK, Ragnar. Local natural resource curse?. *Journal of Public Economics*, 2015, vol. 131, p. 102.
[4] SHAMBAYATI, Hootan. The rentier state, interest groups, and the paradox of autonomy: state and business in Turkey and Iran. *Comparative Politics*, 1994, p. 307-331.
[5] BASEDAU, Matthias et LAY, Jann. Resource curse or rentier peace? The ambiguous effects of oil wealth and oil dependence on violent conflict. *Journal of peace research*, 2009, vol. 46, no 6, p. 761.
[6] عبد الرحمن محمد السلطان، "نقمة الموارد: معوق التنمية في البلدان الغنية بالموارد"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ص372، مصر، ع 4 (2011).

الحكومة الناس على خلق الثروة،[1]وقد تُغري وفرة الموارد السياسيين بإهدار الموارد الاقتصادية للبقاء في السلطة، حتى يتمكنوا هم أنفسهم من الاستفادة لفترة أطول من مكاسب الفساد. وقد تشاركهم راعية، لان إيجارات الموارد تجعل من السهل شراء أصحاب المصلحة المهمين بشكل عام (Acemoglu et al, 2004) و (Kolstad and Søreide, 2009). أي الاستفادة من مجموعة من أصحاب المصلحة المهمين الذين يشغلون مناصب عالية في القطاع العام مقابل دعمهم، قد تقوم الحكومة بتصميم سياسات غير قابلة للتطبيق أو غير متسقة بالوقت للحصول على دعم شعبي، على سبيل المثال من خلال فرض ضرائب منخفضة فقط (McGuirk, 2013)[2] وتقسم إيرادات الموارد الطبيعية بين استهلاك من جهة أو استخدامها لتحصين الدعم السياسي من أجل ضمان الوصول إلى الأموال في المستقبل من ناحية أخرى. فالبلدان الغنية بالموارد والتي تحقق نتائج أفضل اقتصاديًا بشكل عام هي تلك التي توجد بها مؤسسات قوية تمنع السياسيين من استخدام إيجارات الموارد لتحقيق مكاسب شخصية، والتي لا تشجع على السعي للحصول على إيجار غير منتج عن طريق ضمان أن تدعي مطالبات موارد رواد الأعمال بتوليد عوائد من الأنشطة الإنتاجية.[3]وقد لفت (karl, 1997. 1999) نظر إلى أن اللعنة غالباً ما يصاحبها تدهور في نوعية الإدارة الحكومية وارتفاع في الفساد. وان إيجارات الموارد وصفت بأنها "وعاء عسل" يمكن أن يؤثر على سلوك النظام بأكمله (مثل مستعمرة النمل). تفسير كارل "الدولة الريعية" هو تفسير من أعلى إلى أسفل ينتقل من الحوافز التي تواجه القادة الوطنيين إلى سياسات تثبيط النمو التي يختارونها. ثم يكون لهذه الخيارات السياسية تأثير إضافي يتمثل في إضعاف قدرة الدولة على تعزيز النمو الاقتصادي، كما يمكن لقادة الدول الريعية أن يتجاهلوا مواطنيهم لأن لديهم إيرادات موارد للدخل بدلاً من (ضرائب المواطنين[4]). يمكن استخدامها لشراء أو تخويف ما يكفي من الدعم للبقاء في السلطة دون الحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية. وهناك تفسير بأن الدول الريعية تركز على بناء قدراتها على قطاعات الموارد التي توفر دخل الإيجارات وتفشل في تطوير القدرات التي من شأنها مساعدة الاقتصاد.[5]ليس هذا فقط بل يمكن أن تمتد إلى حروب متكررة للسيطرة عليها.[6]وهناك العديد من الأمثلة في العالم النامي من المجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية التي أصبحت مغمورة في أنشطة "الريعية"، وحتى في الحرب الأهلية.[7] هذا السوء التعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، لا

[1] DAMETTE, Olivier et SEGHIR, Majda. Natural resource curse in oil exporting countries: A nonlinear approach. *International economics*, 2018, vol. 156, p. 232-233.
[2] ANSARI, Dawud. Resource curse contagion in the case of Yemen. *Resources Policy*, 2016, vol. 49, p. 445-446.
[3] GOUMANDAKOYE, Halima. Oil in Niger: A foundation for promise or a new resource curse?. *The Extractive Industries and Society*, 2016, vol. 3, no 2, p. 363
4 WIGLEY, Simon. The resource curse and child mortality, 1961–2011. *Social Science & Medicine*, 2017, vol. 176, p. 143.
[5] BOUTILIER, Robert G. Raiding the honey pot: The resource curse and weak institutions at the project level. The Extractive Industries and Society, 2017, vol. 4, no 2, p. 311-312.
[6] PARLEE, Brenda L. Avoiding the resource curse: indigenous communities and Canada's oil sands. World Development, 2015, vol. 74, p. 423.
[7] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. Natural resources: Neither curse nor destiny, 2007, p.

يؤدي إلى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، بل إنها تؤدي إلى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية. أصبح الفرد في تلك الدول لا ينظر إلى ذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم. بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصورة انقلبت المعادلة، إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، ومن خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على أغلب احتياجاته دون النظر إلى ما تجود به أيدي المسئولين. إن حالة الإتكالية على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية هي عامل إحباط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي. إن الدولة مهمتها توفير الخدمات العامة للمجتمع، لكن على أفراد المجتمع أن يكونوا مسئولين عن توفير احتياجاتهم الشخصية من خلال الاضطلاع بمسؤولياتهم والمساهمة الفعالة والعمل المنتج.[1] وان يكونوا مهتمين بالتصدي لتفاوت الدخل والثروة لا لأسباب أخلاقية فحسب وإنما لأنه تترتب على ذلك انعكاسات ملموسة بشكل أكبر.[2] وتذهب دراسة حديثة إلى أن النظام المعتمد على الريع يتيح من الناحية النظرية عددا من الإمكانيات الاقتصادية (Mintz and Chen, 2012).[3] لذا الواجب على هذه الدول وافردها استغلال هذه الإمكانيات لتتجنب الوقوع في الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها وفرة الموارد.

خاتمة :

تعرفنا في هذا الفصل على أنواع الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة، وكذلك على أهم المنطقة الغنية والفقيرة بها. كما تعرف على أهميتها الاقتصادية و العوامل المؤثرة على نضوبها وكذا تغير أسعارها. كما قمنا بعرض أهم المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء الاقتصادي وقياس التطور. وقدمنا أهم التفسيرات النظرية للعلاقة الايجابية و السلبية بين الموارد الطبيعية و التنمية الاقتصادية. والتي وضحت لنا الأسباب وراء تلك العلاقة.

[1] مايح شبيب ألشمري، مرجع سابق، ص08-09.

[2] رافي بالاكريشنان، تشاد ستاينبرغ، مرتضى سيد، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، العدد 50، الرقم 4،ص28.

3 United Nations Conference on Trade and Development ,Natural resources sector: Review and identification of opportunities for for commodity based trade and development , Sixth session ,Geneva, 9–10 April 2014 , Item 4 of the provisional agenda. p 5.

الفصل الثاني: دراسة الأداء الاقتصادي في الدول الغنية و الفقيرة بالموارد الطبيعية

تمهيد:

غالبا ما يُنظَر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نظرة تملؤها الغبطة، فهي تواجه قليلا من القيود المالية، بما يفترض أن يهيء لها إتباع مسار سريع للتنمية. لكن الواقع ليس كذلك إلى هذا الحد. فأحد ابرز الغاز التنمية الاقتصادية هو أن معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية غير متجددة (الناضبة) و خاصة النفط تقل كثيرا عن معدلات النمو الاقتصادي في دول تمتلك قدرا محدودا منها، فنجد مثلا معدلات النمو الاقتصادي في نيجيريا و انجولا و فنزويلا تقل كثيرا عن معدلات النمو الاقتصادي في دول شرق أسيا و هي الدول تعني ندرة شديدة في هذه الموارد، يسمي بعض الاقتصاديون هذه الحالة " لعنة الموارد " إذ يبدو عموما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداؤها أسوأ من البلدان الأقل غنى على نقيض تماما مما يتوقعه المرء، أما (Joseph E. Stiglitz on ،2005) يشير إلى أن ظهور أثار سلبية لوفرة الموارد الطبيعية لا ينطبق على كل البلدان الغنية بها، واعتبر العديد من الاقتصاديين في مجال اقتصاد التنمية أن الوفرة النسبية في الموارد الطبيعية تعمل على مساعدة وليس الإضرار بالدول الغنية بالموارد الطبيعية، لهذا كان ينظر إلى هبات وفرة الموارد الطبيعية كبديل للندرة النسبية لرأس المال الموجه إلى الاستثمار، ولاشك أن أداء بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية جيد، والحقيقة إن مسألة ما إذا كان النفط والموارد الطبيعية الأخرى نعمة أو لعنة كانت موضوع مجموعة كبيرة من التحليلات والكتابات المثيرة للجدل (Sachs and Warner, 1995)، (Sachs and Warner,1999)، (Davis, 1995)، (Stijns, 2005)، (Brunnschweiler and Bulte, 2008)، (Bornhorst, Gupta, and Thornton, 2008)، (Boyce and Herbert Emery, 2011)، (Gylfason and Zoega, 2006)، (Ross, M.L, 2001).نريد من خلال هذا الفصل البحث عن أهم الأسباب و العوامل التي ساعدت دول غنية بالموارد الطبيعية من تحقيق أداء اقتصادي قوي من جهة أخرى النظر في أسباب التي أدت إلى فشل دول غنية بالموارد في تعزيز اقتصادها مبرزين أهم الآثار التي خلفها هذين الأدائيين كما نحول توضيح أهم العوامل التي مكنت دول من تطوير إقتصاداتها ومجتمعاتها برغم من عدم وفرة أو افتقارها من الموارد الطبيعية .

1. أسباب الضعف أو الفشل الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وأثاره:

تواجه البلدان التي لديها ثروات من موارد ناضبة للطاقة فرصا وتحديات في نفس الوقت. فعند استخدمها بشكل جيد، يمكن لهذه الموارد خلق المزيد من الازدهار للأجيال الحالية والقادمة، في حين يمكن أن يؤدي استخدمها على نحو رديء، أو

تبديدها، إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي، وإذكاء الصراعات الاجتماعية، وإلى أضرار بيئية مستدامة.[1]في هذا المبحث نحاول تحليل الأسباب التي أدت لتعرض بعض الدول إلى ضعف في اقتصادها و خططها الإنمائية رغم ما تمتلكه من ثروة طبيعية .

1.1 الافتقارللموارد البشرية الخبيرة:

يعتبر الافتقار للمورد البشرية من أهم الأسباب المؤدية للضعف الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، فقد أكدت الأبحاث العلمية والدارسات المتخصصة، على أن توفر الموارد الطبيعية في منطقة من المناطق أو إقليم من الأقاليم، أو دولة من الدول، لا يعطيها إمكانية للنمو و التقدم الاقتصادي، إذ لم تمتلك الطاقات البشرية التي تستطيع من خلالها استثمار تلك الموارد و الاستفادة منها وتسخيرها بما يخدم النمو والتنمية الاقتصادية. حيث أن بعض الدول تكون غنية بمواردها الطبيعية أحيانا ولكنها فقيرة بمواردها البشرية الخبيرة المؤهلة فهذا ما يمكن أن يزيد من معدل الدخل والغنى المادي فيها دون أن ينعكس ذلك، في كثير من الأحيان، على التقدم و النمو الاقتصادي في تلك الدول، هذا ما أكد عليه الباحث الاقتصادي مايكل فيلد حيث قال "إن المال ليس بالضرورة سببا جيدا للتنمية، فرأس المال تحتاج إليه الدول لبناء الموانئ و الطرق وشبكات الاتصال وبعض البنى التحتية و كذلك المدارس و المستشفيات، ولكن من اجل إقامة صناعة متطورة فإنها تحتاج إلى الاستقرار السياسي وقوة عمل واعية ومنظمة وملتزمة، وسوق قريب نشيط، و العديد من الدول تفتقد لهذه العوامل ".[2] ويوضح الجدولين رقم (2-1) و(2-2)، دول غنية من حيث الموارد الطبيعية، ولكنها تميزت بانخفاض كبيير في رأس المال المنتج، كما سجلت مستويات سالبة لرأس المال غير الملموس، والذي يفسر بأن مستوى إجمالي الدخل القومي أدنى مما ينبغي في هذه الدول. بمعنى أنها تسجل معدلات منخفضة جدا للعائدات المحققة من رأس المال المنتج ورأس المال البشري. (ظهور رأس المال غير الملموس هذا في مستوى سلبي يبدو ممكنا بحسب تركيبته نظرا إلى أنه احتسب لرأس مال متبقي؛ أي الفرق ما بين إجمالي الثروة (القيمة الحالية للاستهلاك المستقبلي) ومجموع رأس المال المنتج والطبيعي).[3]

[1] ميثاق الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2014، ص4.

[2] هيثم هاشم ناعس، جغرافيا الموارد، منشورات جامعة دمشق، الجزء الثاني، 2014، ص 10.

[3] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008، 60-61.

جدول رقم (2-1): إجمالي الثروة: الدول العشر الأفقر، 2000.

الدول (الترتيب التنازلي لنصيب الفرد من الثروة)	نصيب الفرد من الثروة (دولار)	رأس المال الطبيعي (%)	رأس المال المنتج (%)	رأس المال غير ملموس (%)
مدغشقر	5,020	33	8	59
تشاد	4,458	42	6	52
موزمبيق	4,232	25	11	64
غنيا - بيسو	3,974	47	14	39
نيبال	3,802	32	16	52
النيجر	3,695	53	8	39
جمهورية الكونغو	3,516	265	180	346-
بوروندي	2,859	42	07	50
نيجريا	2,748	147	24	71-
إثيوبيا	1,965	41	9	50

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق، ص49.

جدول رقم (2-2): رأس المال غير الملموس وتركيبة الثروة في دول شديدة الاعتماد على الموارد.

		حصة رأس المال من إجمالي الثروة (%)		
البلد	نصيب الفرد من اجمالي رأس المال غير الملموس (دولار)	رأس المال الطبيعي	رأس المال المنتج	رأس المال غير ملموس
الاتحاد الروسي	6,029	44	40	16
غويانا	2,176	65	21	14
مولدوفا	1,173	37	49	13
فنزويلا	4,360	60	30	10
الجابون	3,215-	66	41	7-
سوريا	1,598-	84	32	15-
الجزائر	3،418-	71	47	18-
نيجيريا	1,959-	147	24	71-
جمهورية الكونغو	12,158-	265	180	346-

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق، ص61.

2.1 سوء استخدام الموارد الطبيعية:

ويتمثل سوء إدارة الموارد الطبيعية في الاستخدام الغير سليم، وذلك باستنزاف لتلك الموارد التي تعتبر أرصدة غير متجددة الأمر الذي يحد من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة. ففي كثير من أشكال التنمية يستنزف الموارد الطبيعية ويخل بوظائف النظم البيئية الأمر الذي يمكن أن يقوض عملية التنمية الاقتصادية، وقد أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى أن

الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار عدد متزايد من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للضرر.[1] والحقيقة إن الريع المتحقق من المورد الطبيعي، لا يمثل في الواقع خلقا للثروة يبرر إدراجه ضمن حسابات الدخل الوطني، فهو مجرد استنزاف للموارد الناضبة أو استهلاك للثروة وليس جزء منها (Stauffer.1987).[2] ويمكن أن يحدث ذلك الاستنزاف بسببين:

1.2.1 الاستنزاف نتيجة الغنى:

هو نتيجة لاتساع مجال التصنيع حيث أن تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على اكبر قدر من الموارد لتضمن تفوقها المستقبلي[3]. وهذا التنافس يولد ضغط على الموارد الطبيعية، مما يعمل على زيادة هشاشة تلك الموارد[4] .و في تقرير أصدره الصندوق العالمي للحياة البرية يحذر من أن البشرية تتجه إلى انخفاض حاد في مستويات المعيشة ما لم تتوقف عن استنزافها الشامل للموارد الطبيعية. من جانب أخر فان التقرير الذي جاء تحت عنوان (تقرير الكوكب الحي 2002) يذكر بأن هناك ضغوطا كثيرة على عدة مصادر من بينها مصدر الطاقة بحيث أنه خلال 150 عاما يمكن أن يستنفد كوكب الأرض، ولأن معدلات الاستهلاك والنمو السكاني الحالية التي تزيد بنسبة 20 % كل عام عن قدرة هذه الموارد على التجدد.[5] فعلى سبيل المثال، مابين بين ستينيات وتسعينيات القرن العشرين تضاعف استغلال الاتحاد الأوروبي وروسيا وآسيا للموارد السمكية لغرب أفريقيا 6 مرات، وتؤثر مثل هذه الاتفاقات سلباً على مخزون الأسماك، حيث تقلل المصيدات الحرفية وتؤثر على الأمن الغذائي ورفاهية مجتمعات غرب أفريقيا الساحلية. ويجبر الاستغلال المفرط للأسماك الصيادين الحرفيين من غرب أفريقيا الساحلية على الهجرة إلى بعض الأقاليم التي تستغل مواردهم، ويزعم الصيادون السنغاليون المهاجرون إلى إسبانيا أن سبب تركهم لأوطانهم هو انعدام سبل عيش مصائدهم التقليدية، ووفقاً للبيانات العامة لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن البلدان الأفريقية ذات معدل الاستهلاك العالي للفرد من الأسماك مثل غانا ونيجيريا وأنجولا وبنين تستورد الآن كميات هائلة من الأسماك لسد الطلب المحلي. والمسألة الخطيرة هي فرص العمل الضائعة وعوائد العملة الصعبة فبعد تصنيع الأسماك في أوروبا، تقدر القيمة النهائية لمنتجات الأطعمة البحرية من هذه الموارد بحوالي 110.5 مليون دولار أمريكي، مما يظهر التفاوت الكبير بين قيمة الموارد التي تحصل عليها شركات الاتحاد الأوروبي ورسوم الترخيص التي

---

[1] ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، الشفاء البيئي والاستدامة البيئية، مجلة كلية التربية/ واسط، العدد الثالث عشر، 2013، ص262.

[2] محمد السلطان"نقمة الموارد: معوق التنمية في البلدان الغنية بالموارد"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية مصر، ع 4، 2011، ص 37.

[3] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي 03، التنمية المستدامة و الكفاءة المستخدمة لموارد المتاحة، 2008، ص 07.

[4] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPC، بالتعاون مع التعاون الايطالي و منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، FAO، مشروعGCP/SYR/006/ITA، دمشق، كانون الأول، 2003، ص 34-67.

[5] عماري عمار، مرجع سابق، 2008، ص 07.

تدفعها للبلدان، التي لا تتجاوز 7.5 % من قيمة المنتجات المصنعة (Kaczynski and Fluharty 2002). ومثال أخر على تقلص عمالة قطاع المصائد السمكية، ففي موريتانيا انخفض عدد من يعملون في الصيد التقليدي للأخطبوط من حوالي 5000 في عام 1996 إلى حوالي 1800 في عام 2001 بسبب عمل السفن الأجنبية، وكان لانهيار صيد سمك القد في الساحل الشرقي الكندي في فترة الثمانينيات آثارا مدمرة على مجتمعات الصيد المحلية، فقد أدى إلى بطالة 25000 صياد و 10000 عامل آخر(Delgado and others 2003 ، منظمة الأغذية والزراعة Matthews 1995. 2004b)[1].

2.2.1 الاستنزاف نتيجة الفقر:

يواجه عدد كبير من البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية حالات من الفقر المتوطن، وبالفعل يكون أداؤها في كثير من الحالات أضعف من أداء البلدان النامية غير الغنية بالموارد الطبيعية عند تقييمها باستخدام مؤشرات معيارية للفقر وغيرها من المؤشرات الاجتماعية فتدعوها الحاجة إلى إنفاق المزيد في البداية، بما في ذلك على الاحتياجات الفورية مثل لوازم المدارس والمستشفيات، وشبكات الملاريا، وحملات التحصين، ومن ناحية أخرى فحتى يتسنى لهذه البلدان كفالة تحقيق نمو مستمر، يتعين عليها ادخار واستثمار جزء كبير من إيراداتها من الموارد.[2]فنجد اغلب الدول المنتجة للنفط تصدر النفط بكميات أكثر بكثير مما تحتاج إليه لتمويل الفيض الدافق من الواردات السلعية والخدمية (و التي يتكون الجزء الأكبر منها من السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية المباشرة و الغير مباشرة)، وهي التي تحرص على استرجاع نفقات التنقيب و الاستخراج وغيرها من النفقات الرأسمالية في أسرع وقت ممكن (الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون).[3]إذن الاستنزاف للموارد هنا هو عكس الاستنزاف الأول سببه الهروب من الفقر ومحاولة الوصول للتنمية و تسديد ديونها الضخمة.، فتجد نفسها مجبرة على استغلال مواردها الطبيعية لتوليد عائدات. و من المعروف أن مثل هذه الديون الضخمة تأكل العائدات وكذلك تستنزف هي وخدماتها السنوية قسماً كبيراً من العائدات المالية النفطية، حيث تشير التقديرات إلى حجم الديون الخارجية في نيجيريا بلغ مع نهاية العام 2001 نحو 31 مليار دولار.[4] وحسب اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض أنه في عام 2012 وحده قتل 22 ألف فيل في وسط وشرق أفريقيا.[5]

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، توقعات البيئة العالمية، GEO4، البيئة من اجل التنمية، أكتوبر 2007، ص ص17-18 و 146-147.

[2] كريس غيريغات وسوزان يانغ، نعمة اكبر من اللازم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2013، ص ص 09-10.

[3] عبد الفضيل، محمود. "مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية." مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) الكويت مج 5،ع 3، 1979، ص 46-47.

[4] هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مركز دراسات دولية، ع46، جامعة بغداد، ص105.

[5] Julian lee, Why We Need to Count Elephants (and Other Natural Resources), world bank 01/06/2014

3.2.1 التلوث وتغير المناخ:

الموارد الطبيعية من مكونات البيئة وعناصر ترتبط بعدد من الحقائق التي ينبغي أن تراعى في عملية التنمية التي تسعى لاستنزافها واستغلالها العشوائي غير العقلاني والذي لا يراعي حقيقة محدوديتها وطبيعة تواجدها دائمة كانت أو متجددة.[1] إن النموذج الصناعي للتنمية الاقتصاد (الدول الغنية بالموارد الطبيعية) أدى إلى مرحلة من النمو السريع مصحوبة بتلوث بيئي متزايد. ويتبع هذا النمط الاتجاه العام في النمو الاقتصادي المبكر والذي تم وصفه بواسطة منحنى كوزنتس البيئي (1995 Barbier 1997 Kuznets). وهذا النموذج التنموي، إلى جانب أساليب الحياة الجديدة المقترنة بالثراء الواسع، أدى إلى تغيرات سريعة في أنماط الاستهلاك،

شكل رقم (2-1): % من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة

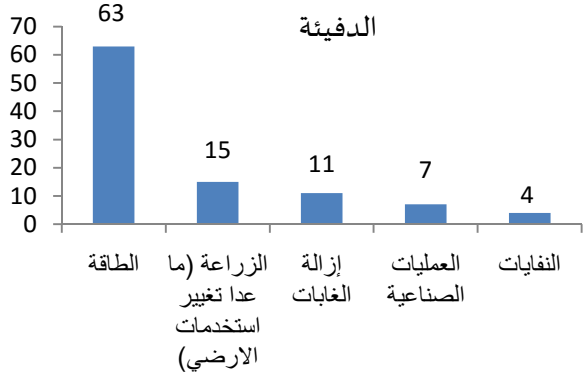

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، موجز السياسات- الزراعة من أجل التنمية، البنك الدولي، 2008، ص02.

وتوليد كميات كبيرة من النفايات وتغييرات في تركيب النفايات (Terazono and others 2005, UNEP 2002c). على سبيل المثال زادت نسبة إسهام منطقة آسيا والمحيط الهادئ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي من 31 في المائة عام 1990 إلى 36 في المائة عام 2003 ، مع قدر كبير من التباين داخل المنطقة وتشكل اتجاهات الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد المرتبطة هذه جزءاً من نمط للزيادات العالمية التي تسهم في تغير المناخ [2]. فالمصانع الأمريكية مثلا تطرح لوحدها حوالي (500) طن من المواد السامة سنويا كما أن 10% من النفايات الخطرة تجد طريقها مثلا إلى الوطن العربي ضمن ما يعرف "بالتجارة الصامتة". وبلغت الكميات المطروحة عالميا من ثاني أكسيد الكربون 23900 مليون طن عام 1996 مقارنة مع 1995 التي بلغت 400 مليون طن.[3] ويعتبر التلوث البيئي نوعاً من أنواع فشل السوق (Market Failure) وذلك باستخدام المفرط للموارد. وبذلك فالسوق يفشل عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها.[4] وكلما ازداد استخدام هذا المورد بنسب كبيرة يزداد التلوث، ولما كانت التنمية والتطور التكنولوجي تعتمد أساسا على المورد النفطي، مما يعني

[1] ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، مرجع سابق، 2013، ص272.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق ،2007، ص214-224.

[3] حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق:ارث الماضي وضروريات،مركز الدراسات الكوفة، العدد 21، 2011، ص247.

[4] نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، ابريل 1999، ص03.

الزيادة في نسبة التلوث، ومن أهم السلبيات الناتجة عنه (التأثير على صحة الإنسان جدول رقم (03))، إن التأثيرات السلبية للتلوث على الإنسان كبيرة وينتج منها أضرار واسعة، فمثلا ظهرت على سماء لندن عام 1952 الكثير من الغيوم والتي سببت وفاة الكثيرين ومرض الآخرين.[1] وهذا التأثير لا يظهر بشكل مباشر في تقديرات مخزون الثروة لكنه يظهر في صيغة تدني إنتاجية اليد العاملة المرتبط باعتلال الصحة. وهذا من شأنه تخفيض معدلات مستوى توليد الدخل، والحد من الاستهلاك، ومن ثم من إجمالي الثروة.[2]

جدول رقم (2-3): مصادر الطاقة وتأثيراتها اللاحقة على رفاهية الإنسان.

مصدر الطاقة	التأثيرات اللاحقة على رفاهية الإنسان
الوقود الأحفوري (النفط الخام، الفحم، الغاز الطبيعي)	تغيرات في توزيع الموارد الطبيعية التي تدعم موارد الرزق وفقدانها. أمراض جهاز التنفس من جراء نوعية الهواء السيئة
الكتلة الأحيائية (المواد القابلة للاحتراق والمواد المتجددة والنفايات)	أمراض الأوعية الدموية وجهاز التنفس الناتجة عن انخفاض نوعية الهواء الداخلي، نتيجة مواقد حرق الأخشاب، لاسيما بين النساء والأطفال الفقراء. نقص توافر الغذاء.
الطاقة النووية	وتتضمن التأثيرات الصحية للإشعاعات المؤينة حالات الوفاة والأمراض من جراء الأضرار الوراثية(بما في ذلك السرطانات والاضطرابات الإنجابية.)
الطاقة الكهرومائية	يمكن أن يسفر بناء خزانات ضخمة عن تشريد الناس. تغيرات في توافر موارد المياه العذبة(المحسنة والمتدهورة، اعتماداً على الوضع) للاستخدام البشري.
مصادر الطاقة البديلة (الطاقة الحرارية الأرضية،الشمسية، والهوائية،،والمد والجزر، والأمواج	انخفاض أعداد الأنواع التي توفر المواد الأساسية للحياة. قد تسبب السموم التي يتم إطلاقها إلى البيئة مشكلات للصحة العامة. انخفاض القيمة الاقتصادية للأراضي القريبة من مزارع طاقة الرياح بسبب الآثار القوية الواضحة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة - الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، القائمة الحمراء للأنواع المهددة. مؤشرات التنمية العالمية، 2015/12/22.

كما يؤدي الاستهلاك المفرط إلى تخفيض الموارد القابلة للتصدير ومن ثم يحد من تراكم الثروة لدى البلدان المصدرة للطاقة، ينتج عنه تفاقم الاختناق المروري والظروف الصحية والبيئية والى عدم كفاءة التخصص في الإنتاج المحلي، وهو ما يحدث غالبا في الصناعات الأقل استخداما للعمالة والأكثر كثافة في استخدام الطاقة[3]. حيث أن الطلب العالمي يواصل تزايده، واضعا عبئا متزايدا دائما عليها وعلى البيئة، وعلى مدار ثلاثة عقود تقريباً، زاد الطلب العالمي على الطاقة الأولية 2.1 في المائة

[1] جعفر طالب احمد الجنديل، جليل كامل غيدان، الإسراف في استخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة، جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية الطبعة 03 العدد11، 2009، ص 19.

[2] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق،2008، ص32.

[3] كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، يوليو 2014، ص02

سنوياً، حيث زاد من 5.566 مليون طن من النفط أو ما يعادله في عام 1971 إلى 11.204 مليون طن من النفط أو ما يعادله في عام 2004 (وكالة الطاقة الدولية 2006b).[1]

شكل رقم (2-2): تركيبة رأس المال الطبيعي
منطقة شرق أسيا والباسفيك، 2000، %.

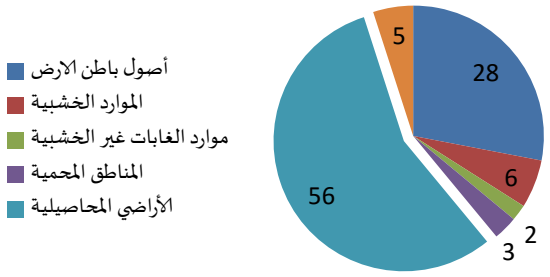

المصدر:مرجع سابق مركز الإمارات للدراسات والبحوث

شكل رقم (2-3): تركيبة رأس المال الطبيعي
منطقة جنوب افريقيا جنوب الصحراء،
2000، %.

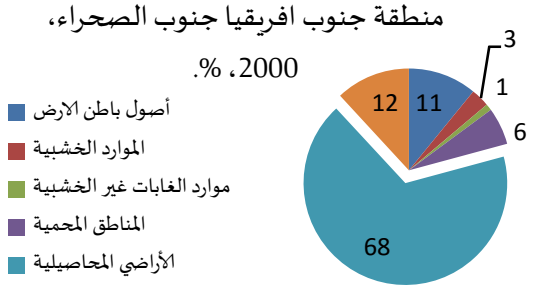

المصدر: مرجع سابق مركز الإمارات للدراسات والبحوث

و يؤدي التدهور البيئي لحدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين تدهور ما يقرب 11 % من الأراضي المكسوة بغطاء نباتي عبر العالم إلى حد أتلف وظائفها البيولوجية الأصلية، وقد أصبح إصلاح هذه الأراضي ذو تكلفة عالية أو ربما مستحيلا في بعض الحالات.[2]ليس هذا فقط يؤدي موت النبات إلى خسارة كبيرة في الدخل القومي ويضطر البلد إلى الاستيراد لسد الفجوة في الإنتاج المحلي ما يفقد رصيد المجتمع من الصرف الأجنبي الذي يحتاج إليه الاقتصاد القومي من شراء السلع والخدمات.[3] وتعتمد عدة دول في أرزاقها بشكل مباشر على المناخ المستقر والملائم، على سبيل المثال تمثل الأراضي المحاصلية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 36% من مجموع الموارد الطبيعية و 56 % في منطقة جنوب أسيا و 68% منطقة شرق أسيا والباسفيك شكل رقم (2-2)،(2-3)،(2-4) على التوالي.ومثال أخر على ذلك، تشكل الزراعة أكثر من 90% من الإنتاج الزراعي في إفريقيا (Spencer 2001) وتشير دراسة عن الأسر في جنوب شرق زيمبابوي إلى أن 51 % من الدخول تأتي من الزراعة، وأن إجمالي الدخل من البيئة يبلغ معدله 66 % (Campbell and others 2002) وحيثما تتدهور الموارد، تكون الأرزاق في خطر.[4] فتجد هذه الدول نفسها في حلقة

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق، 2007، ص26.
[2] ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، مرجع سابق، ص268.
[3] جعفر طالب احمد الجنديل، جليل كامل غيدان، مرجع سابق، 2009، ص25.
[4] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق، 2007، ص ص17-18 .

بين استنزاف للخروج من الفقر كما ذكرنا سابقا وبين الوقوع في أضرار هذا الاستنزاف التي يعيدها بطريقة غير مباشر إلى ما كانت تسعى إلى الخروج منه (الفقر).

شكل رقم (2-4): تركيبة رأس المال الطبيعي (باستثناء الدول الرئيسية المصدرة للنفط).

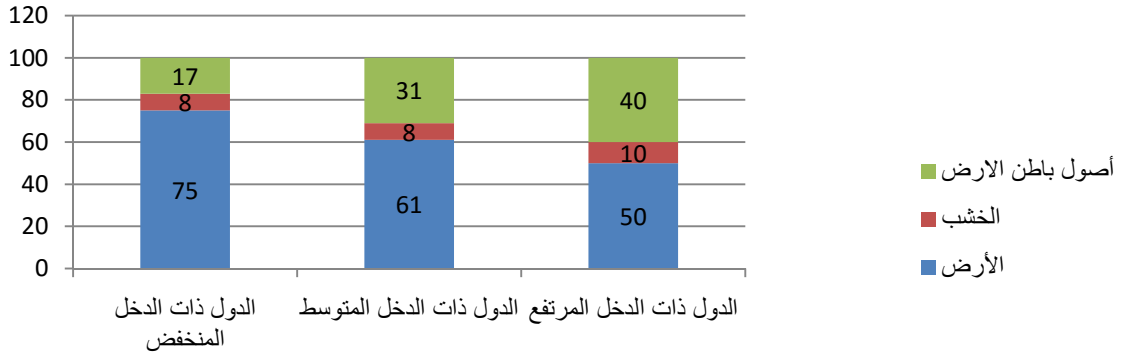

المصدر:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية،مرجع سابق،ص 63.

وهنا نقطة مهمة يجب نذكرها إن تراجع" حصة "الثروة الطبيعية في وقت يتصاعد فيه الدخل، لا يعكس بأن الموارد الطبيعية ليست ذات أهمية بطريقة أو بأخرى إن النقطة الجوهرية هنا هي أن الدول ذات الدخل المنخفض تعتمد" الآن " اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية، أما الأسلوب الذي ستدار به هذه الموارد فلسوف يخلف آثاره في كل من: مستويات الرفاه الحالية، وفرص التنمية في الدول الفقيرة،[1] كما يمكننا أن نذكر إحصائيات أخرى على ما يسببه تغير المناخ بسبب عدم الاستخدام الحسن للموارد الطبيعية ففي جيبوتي تضرر 120 ألف شخص بالجفاف الذي حدث بين عامي 2008 و2011، مسبب بخسائر اقتصادية تعادل 3.9% من إجمالي الناتج المحلي السنوي للبلاد، كل هذه الأسباب أثرت على حياة الناس ومصادر الرزق، وكانت وراء ظهور آثار اجتماعية سلبية وخسائر اقتصادية، إضافة لكثرة الوفيات.[2] وكان نقص الغذاء الخطير الذي شهدته النيجر في الشهور الأخيرة بمثابة تذكرة واقعية بمدى تعرض النيجر لمخاطر الصدمات المناخية، لاسيما الجفاف، وانعدام الأمن الغذائي. فالفقر هو مصدر القلق الأكثر إلحاحا، حيث يعيش أكثر 40% من السكان على اقل من 1.25 دولار في اليوم.[3] وينطوي عن تغير المناخ على آثار اقتصادية كلية متباينة تغطي تقديراتها نطاقا واسعا من

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق،2008، ص64.

[2] Franck Bousquet, Natural disasters in the Arab World: Today's plan is a shelter for tomorrow's storm, world bank, SOUMIS LE LUNDI, 06/05/2013

[3] كريستين لاغارد، تأمين مستقبل النيجر الاقتصادي في الفترات عدم اليقين الاقتصادي العالمي، نيامي، النيجر ،صندوق النقد الدولي، 21 ديسمبر 2011، ص04.

التكاليف الممكنة.[1] والتي تحتل نسبة لا يستهان بها من الدخل القومي وبذلك يجب اعتبارها في الحسابات القومية، ولا يمكن لتنمية أن تستمر ومواردها في حالة متدهورة.[2]فهذه التكاليف تشكل عبئا يثقل كاهل الاقتصاد الوطني.[3] وكما سبق معنا أن هذه التغيرات في المناخ يقع الأثر الأكبر منها على الدول الفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية بشكل كبير. وبهذا تشكل مخاطر جسيمة على أفاق التنمية.[4]. ولتقدم الصناعي والتقني الذي حدث ذا أثر كبير في إحداث مثل هذه التغيرات وضغوط على الموارد الطبيعية لاسيما تلك الموارد غير المتجددة.[5]

3.1 الوقوع في نقمة إستعمال الموارد:

يعد الوقوع فيما يعرف بنقمة الموارد الطبيعية من أهم أسباب ضعف أو الفشل الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ، ولقد لقيا هذا المفهوم انتشاراً كبيرا كما رأينا في الفصل الأول فأصبحت تعد نظرية من قبل عدة اقتصاديين وبالمقابل لقيت الكثير من عدم القبول للباحثين من جانب أخر، وفي الحقيقة وكما سيأتي معنى أن الموارد ليست السبب المباشر، وأن السبب الرئيسي يرجع للاستعمال وسوء التسيير لذا نحن نقول هي نقمة إستعمال الموارد الطبيعية وليس نقمة الموارد. وسنطرق لعدة أشكال الناتجة من نقمة الاستعمال، والتي كان لها الأثر الكبير على هذه الإقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية. حيث يؤثر سوء إدارة الموارد على حياة الملايين من الناس من خلال النمو الاقتصادي الضعيف ، والتفاوتات العالية ، والفساد ، وأنانية السلطة ، والصراعات. منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين ، أصبح السجل التنموي للعديد من البلدان التي تعتمد على الموارد ضعيفًا لدرجة أن فكرة "لعنة الموارد" منتشرة الآن بين الاقتصاديين[6].

1.3.1 الصراعات الأهلية ونشوب الحروب:

إن الاستخدام المتزايد الغير مخطط للموارد الطبيعية اثر كبير على النمو السريع للدول، ولكن نتيجة هذا الاستخدام غير مخطط، وصلت الموارد الطبيعية إلى مرحلة تناقص الغلة و نتيجة لذلك ظهرت أثار سياسية تتمثل في الصراع المستقبلي بين

---

[1] ناتاليا تاميريسا، نشرة صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تغير المناخ والاقتصاد العالمي، إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، 26 أكتوبر 2007.

[2] نجاة النيش،مرجع سابق، 1999، ص12.

[3] حنان عبد الخضر هاشم، مرجع سابق 2011، ص ص261-262.

[4] لويس فيدغاراي كاسو ،بيان مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية، الاجتماع 89، واشنطن، 2013، ص03.

[5] سالم محمد صالح اليوزبكي، نسيم زهير حمد عبد الله، اقتصاديات البيئة و حساب التدهور البيئي في بلدان عربية مختارة للفترة 1990-2006، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، الملحق 4، ، 2012، ص157،

[6] BILLON, Philippe Le. Securing transparency: Armed conflicts and the management of natural resource revenues. *International Journal*, 2007, vol. 62, no 1, p. 93.

الدول على استحواذ الموارد الطبيعية.[1] فهي أداة لغنى ورفاهية للدول التي تملكها إلا أنها كانت ذاته مصدراً للشقاء والعناء باعتبارها محلا لأطماع الدول الاستعمارية التي تكالبت من أجل السيطرة عليها واستغلالها لعهود طويلة[2].فكثيراً ما يُنظر للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز على أنهما أداتان من أدوات الصراع .ويرجع السبب في ذلك إلى أنه غالباً ما ينظر الأفراد والجماعات والحكومات إلى السيطرة على الموارد الشحيحة على أنها لعبة محصلتها صفر، فهم يتنافسون فيما بينهم على الملكية، لكن يمكن أن تمتد المنافسة بسهولة لتتحول إلى صراع.[3] ونجد هناك دلائل كثيرة على أن الموارد الطبيعية تزيد من فرص حدوث الحروب الأهلية، وفي دراسة أجرها كولبير و هوفلر (Collier & Hoeffer, 2004) توصلا إلى أن دولة لا تملك موارد طبيعية هناك فرصة 0.5 % لأن تتعرض إلى حروب أهلية، بينما دول يشكل إنتاج الموارد الطبيعية 25% من إنتاجها المحلي الإجمالي هناك احتمالية 23% لان تتعرض لصراعات أهلية بسبب الإغراء الكبير الذي تجده هذه البلدان للسيطرة على تلك الموارد[4]. و تظهر بحوث أن البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية يزداد احتمال تعرضها لحرب أهلية 10 مرات عن البلدان الأخرى[5].فقد ساعدت الموارد الطبيعية، بما في ذلك الألماس وأشجار الخشب، في اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون أثناء فترة التسعينيات. وكان يتم تهريب الألماس من سيراليون إلى ليبيريا ومنها إلى السوق العالمي. وفي منتصف التسعينيات، تراوحت صادرات ليبيريا الرسمية من الألماس بين 300 مليون إلى 450 مليون دولار أمريكي سنوياً. وقد أطلق على هذه الألماسات " ألماسات الدم "حيث ساعدت تجارتها في تمويل جماعات المتمردين والحروب المتواصلة. وبنهاية الحرب في عام 2002 كان هناك أكثر من 50000 قتيل و 20000 مشوه، ونزح ثلاثة أرباع السكان في سيراليون وحدها[6] وتأثير مدمر على اقتصاد البلاد، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى نحو 40%عن مستواه السابق. وبلغت ديون ليبريا غير المسددة في مجموعها 4.7 مليار دولار في نهاية يونيو 2007.[7] وهذا لا ينطبق على سيراليون فحسب، بل أيضا على الحروب الأهلية العنيفة والمطولة السابقة (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وفي أنغولا. ذلك أن المعادن الإستراتيجية مثل الماس

---

[1] متولي طلعت عبد العظيم. "البعد الضريبي للمحاسبة عن الموارد الطبيعية والبيئية: فعالية الحوافز الضريبية في مكافحة تلوث البيئة." مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، مصر ع 1، 2001، ص 03.

[2] عثمان سلمان غيلان، نجيب خلف أحمد، مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية الباطنية، مجلة الحقوق،المجلد الثامن، العدد 13، 2005، ص299.

[3] سليم علي، دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم2 ، جويلية 2010 ، ص01.

[4] محمد السلطان، مرجع سابق، 2011، ص 379- 380.

[5] CAROLINE ANSTEY ،Échos du Conseil de sécurité des Nations Unies sur la fragilité et les ressources naturelles ،Fonds monétaire international (FMI) ،SOUMIS LE MERCREDI, 03/07/2013

[6] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق، 2007، ص51.

[7] نشرة صندوق النقد الدولي، الجهود متعددة الأطراف: الصندوق يقرر مساندة ليبريا بمنحها تخفيفا للديون وتمويلا جديدا، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 2008 مارس18، ص01-02.

والنفط والنحاس والذهب يؤجج الحروب في أفريقيا لأن العائدات من بيعها يستخدم لشراء الأسلحة والمخدرات. وتنشئ صلة بين استغلال الماس والتواطؤ الإجرامي بين الحلفاء الدوليين، والنخب السياسية في أفريقيا، وأمراء الحرب من جهة والشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى. وقد أطلق على هذا غير الاسم (الماسات الدم) ب "الماس الممول للصراعات".[1] يقدر أن الماس الممول للصراعات حوالي 4 بالمائة من إنتاج الماس في العالم. كما استخدم الماس الخام غير المشروع لتمويل الصراعات في أنغولا وليبريا وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.[2] مما يؤدي في الأخير، هذه الحكومات التي ضعفت من قبل النزاع الداخلي أن تصبح "أرضا خصبة" لجميع أشكال العمليات غير المشروعة ، مثل الكثير من البكتيريا في البرك القديمة.[3]وكان للصراع الدائر في ليبيا أثر حاد على النشاط الاقتصادي، نظرا لاعتماده الشديد على الهيدروكربونات، بحجم يتجاوز 70% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 95% من الصادرات[4]، وما يقارب من 90% من الإيرادات الحكومية. وتحضى بمكانة بارزة في السوق الطاقة الدولية لامتلاكها حوالي 3.5% من احتياطات النفط الخام العالمية، وكان إنتاجها من النفط الخام قبل قيام الثورة يبلغ 1.77 مليون برميل يوميا (ما يعادل 2% من الإنتاج العالمي) وقرابة 0.2 مليون برميل من الغاز الطبيعي. كما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي 5% خلال فترة 2004-2010، وارتفعت الأصول الأجنبية الرسمية من 20 مليار دولار في نهاية عام 2003 إلى 170 مليار دولار في نهاية عام 2010.[5]وبحلول الانتفاضة الليبية، هبط إنتاج النفط هبوطاً شديدا من 1.8 مليون برميل إلى 22 ألف برميل فقط في يوليو 2011.[6]وقد نتج عن ذلك الصراع تداعيات كبيرة على المستوى العالمي وعلى البلدان المجاورة. وأدت خسارة الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في الإمدادات إلى السوق العالمية. وكانت ليبيا تستضيف حوالي 1.5 مليون من العمالة المهاجرة، وترتب على عودة المهاجرين إلى بلدانهم انخفاض تحويلاتهم المالية وزيادة أعداد العاطلين الكبيرة بالفعل في البلدان المجاورة لليبيا،[7]إضافة إلى هبوط قيمة الدينار الليبي إلى

---

[1] David J.Francis, july-august 2001 the Courier ACP-EU , http://ec.europa.eu/development/body/publications/courier/courier187/en/en_073.pdf

[2] Ambassador J.D. Bindenagel, Former U.S. Special Negotiator for Conflict Diamonds, http://www.diamondfacts.org/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%26id%3D128%26Itemid%3D134%26lang%3Den

[3] BANAT, Amanda Bryant. SOLVING THE PROBLEM OF CONFLICT DIAMONDS IN SIERRA LEONE: PROPOSED MARKET THEORIES AND INTERNATIONAL LEGAL REQUIREMENTS FOR CERTIFICATION OF ORIGIN. *Arizona Journal of International and Comparative Law*, 2002, vol. 19, no 3

[4] أحمد درويش وسرحان شفيق ورالف شامي وجوشوا تشاراب، آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،صندوق النقد الدولي، ص04، https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2011/mcd/10/menap1011_cha.pdf (تم الاطلاع 2016/05/05).

[5] رالف شامي و فريق من الخبراء ، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2012 ،ص02.

[6] رالف شامي، ليبيا مسار التعافي، لكن أمامها شوطا طويلا من الجهود لإعادة البناء، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 16 ابريل 2012، ص02.

[7] أحمد درويش وآخرون، مرجع سابق ،ص04.

نصف قيمته الرسمية. وتراجعت قيم الصادرات من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في 2011. وقيمت الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة.[1] ومن المعروف إن عدم الاستقرار السياسي يقطع الطريق عن الإصلاحات الاقتصادية التي نحتاج إليها لتحفيز النمو، والذي ينتج عنه كذلك بطء النمو وارتفاع عجز المالية العامة، وهو ما يزيد من الضغوط على الحكومات والتوترات الاجتماعية.[2] إذا يتجلى بوضوح من خلال الأثر السابق ما يمكن أن يتولد الوقوع في نقمة الاستعمال و أثاره على الأداء الاقتصادي، من خلال عدة قنوات. فالصراعات تخفض أرصدة رأس المال البشري والمادي من خلال وقوع الضحايا، وعمليات نزوح السكان الكبيرة، وتدمير البنية التحتية والمباني والمصانع .وقد تتسبب في اضطراب أساليب الإنتاج وطرق التجارة .ونظرا لأن الصراعات تخلق شعورا بعدم اليقين، فإنها تتسبب في إضعاف الثقة .ومع تراجع أرصدة رأس المال البشري والمادي تنخفض كذلك معدلات النمو الممكن .وغالبا ما تقع أعباء الصراعات على كاهل الفقراء والفئات الضعيفة، نظرا لأن الضغوط الجديدة على الموازنات العامة (على سبيل المثال نتيجة زيادة الإنفاق على البنود الأمنية والعسكرية، أو بالنسبة للبلدان المجاورة نتيجة معالجة شؤون اللاجئين) غالبا ما تزاحم النفقات الاجتماعية أو تخفض جودة الخدمات العامة،[3] كما تعمل الصراعات على تخفيض الاستهلاك المحلي والإضرار بالسياحة وتثبيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، على سبيل المثال توقفت صادرات العراق من النفط إلى الأردن منذ يناير 2014 وانخفضت صادرات تركيا إلى العراق (نحو 8% من مجموع صادرات تركيا).[4] و منعت الحرب الإيرانية- العراقية، و الحرب العراقية- للكويت، وغزو الولايات المتحدة للعراق، وانعدام الأمن والاستقرار اللذين أعقبا ذلك، هذه البلدان من مباشرة الاستثمارات الضرورية في قطاعاتها النفطية. وحدت العقوبات التي فرضت على ليبيا والعراق والسودان من وصولها إلى التكنولوجيا الاستثمارات الأجنبية، وأعاقت توسيع القدرة الإنتاجية. وفي العراق، أخر النزاع الداخلي الذي استمر منذ عام 2003، القرارات المتعلقة بالاستثمارات والتنقيب. وأسفرت الاضطرابات السياسية التي اجتاحت العالم العربي منذ نهاية العام 2010 عن خسائر في إنتاج النفط خلال العامين 2011 و2012. وأدى وقف إنتاج النفط في جنوب السودان عام 2012، على اثر انفصال البلاد عن الشمال الفقير بالنفط.[5] وخلال الحرب التي ذكرناها العراقية الإيرانية تضررت جميع

---

[1] رالف شامي و فريق من الخبراء، مرجع سابق، 2012، ص05-06.

[2] LILI MOTTTAGHI, La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ? , world bank , 11/02/2014

[3] ديفيد لومباردو، أفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة شرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015 ، ص06.

[4] فرانسيسكو بارودي وكارلو سدراليفيتش مع مساهمة من ألبرتو بيهار وباتريك بلاغريف وهارالد فينغر وبن هانت، صندوق النقد الدولي، 2014، ص19.

[5] بسام فتوح، لورا الكتيري، النفط العربي في السياق العالمي والمحلي، تقرير المنتدى العربي للتنمية والبيئة، 2013، ص30.

محطات في الخليج، وبعد بدء الحرب على العراق في عام 2003، تعرضت خطوط الأنابيب العراقية للعديد من الأعمال التخريبية[1]، و ارتفعت نسبة الملوثات في العراق11 مرة مقارنة بعام 1987 مع موت ثلثي أشجار النخيل، بسبب الحروب والإهمال والجفاف والأمراض،[2] تشير التقديرات، على سبيل المثال، إلى أن البلدان التي كانت في حالة صراع خلال الخمس سنوات الماضية عانت من تراجع الناتج بنسبة قدرها 2.25 نقطة مئوية سنويا في المتوسط من جراء الصراع. مما يتأكد أن الصراعات العنيفة لها آثار سلبية ملحوظة على الأداء الاقتصادي الكلي.[3]كما تشير أدلة أخرى مقارنة بدول فقيرة من الموارد، أن البلدان الغنية بالموارد تزيد بنسبة 20 بالمائة عن الحرب التي تشنها البلدان التي تعاني من ندرة في الموارد. ففي حالة وفرة الموارد، تحصل الحكومات على "الإيجارات" من الموارد الطبيعية مثل النفط والآثار السلبية على الحكم والمجتمعات يمكن أن تكون هائلة. يمكن للحكومات أن تعتمد على التحويلات المالية من إيجارات الموارد، بدلا من الحوكمة، للحفاظ على نظامها. وتعتبر الإيجارات من النفط "ذات أهمية متباينة في مخاطر النزاع". يمكن للدخل المتولد عن صادرات النفط أن يخلق شبكة متشابكة بين الحكومات والشركات الخاصة، بل وحتى في بعض الحالات منظمات حرب العصابات،[4]وقد تنشئ علاقة مباشرة وغير مباشرة بين وفرة الموارد والصراعات. مباشرة، يمكن أن توفر للجماعات الوسائل والدوافع للقتال، سواء التحريض وإطالة أمد الصراع. أو لإثراء أنفسهم. وبطريقة غير مباشرة، يمكن أن تؤثر إيرادات الموارد الطبيعية تأثيرا سلبيا على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد. فتقلل من حوافز الحكومة على الابتكار وتنويع الاقتصاد، وتؤدي إلى الإفراط في تقدير العملة الوطنية (التي تؤثر سلبا على صادرات الموارد) وترك الاقتصاد عرضة لصدمات الأسعار في أسواق السلع كما سيأتي معنا . ومن الناحية السياسية، قد تمنع عائدات الموارد استجابة مؤسسات الدولة. فتكون آليات المساءلة ضعيفة، مما يزيد فرص الفساد، والحد من نفقات القطاع العام وإلحاق الضرر بمصداقية الحكومة.[5]و قد اختبر (De 2000 Suissa,) هل وفرة الموارد الطبيعية حافزا للنزاع فوجد أن وفرة الأصول تحت الأرض لديها سبب مباشرة على النزاع المسلح داخل الدول، بغض النظر عن مكان وجود هذه الموارد، مما يوحي بأن "وعاء العسل" من الموارد الوفيرة هو محدد رئيسي

[1] سليم علي، مرجع سابق، 2010 ، ص09.

[2] علي حاتم القريشي، جدوى التخطيط البيئي على تخصيص الموارد الاقتصادية في العراق، العدد الثاني والثلاثون، 2014، ص167.

[3] ديفيد لومباردو، مرجع سابق، 2015، ص07.

[4] Robin Solomon, Compare how the supply and the scarcity of natural resources influences the conduct of contemporary conflict, (rs342), IR5001, (2005). p11.

[5] DE KONING, R. 'Resource-conflict links in Sierra Leone and the Democratic Republic of the Congo', SIPRI Insights on Peace and Security no. 2008/2. 2008, pp03-04.

للصراع الأهلي.[1] أي كلما كان المورد أكثر وفرة، كلما ازدادت المنافسة في الحصول على مورد معين والتحكم فيه. وعلى وجه أدق، فإن الحجة هي كما يلي: كلما زاد العائد الاقتصادي، كلما زادت المنافسة، زادت احتمالات نشوب صراع عنيف.[2] وهناك أدلة مقنعة على أن وفرة المعادن تسبب في حد ذاتها صراعا، ووجود بعض الأدلة على أن بعض أنواع الموارد الطبيعية قد تسهل إطالة أمد الحرب حالما ينشب الصراع.[3] و يكشف الرسم البياني رقم (2-5)، عن وجود علاقة بين الصراع ووفرة.

الشكل البياني (2-5): الموارد الطبيعية ومخاطر الحرب الأهلية في البلدان ذات الدخل المنخفض.

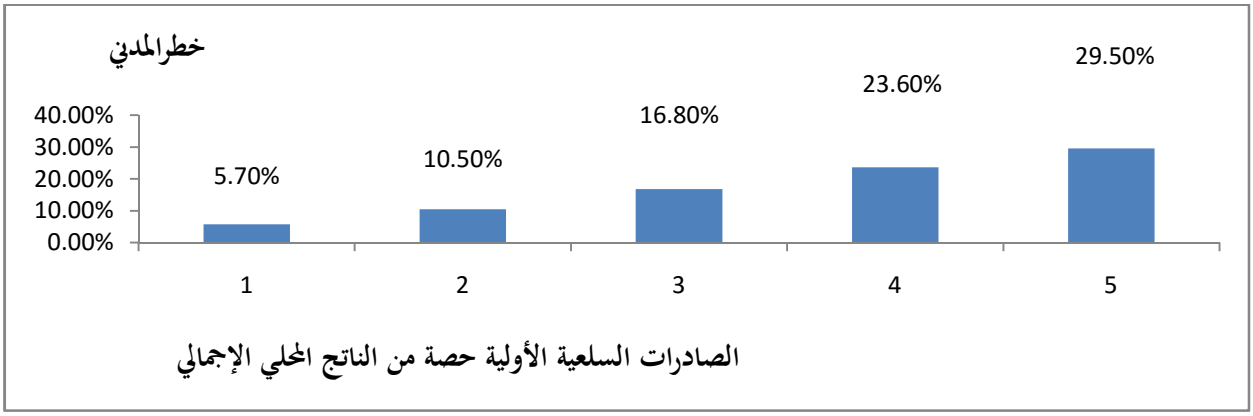

Source : Klem, B., & HILDERINK, H (2004), op-cit, p26.

من الأدلة ما يشير إليه Østby, Nordås & Rød (2009) بأن ودائع الماس يؤثر إيجابيا في بداية الصراع. (Ross, 2006) أيضا يحصل على دليل على أن الإيجارات من إنتاج الماس ترتبط بالحرب الأهلية الانفصالية، في حين لا يؤثر على مدة الصراع. وعلاوة على ذلك، (Humphreys, 2005) يرى أن حجم إنتاج الماس يرتبط بشكل إيجابي مع الحرب الأهلية. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الجدل بشأن نوع وموقع الموارد فضلا عن خصائص الصراع. فيما يتعلق بالنفط، (Humphreys, 2005) يدل على أن إنتاج النفط سنويا في بلد ما يرتبط بشكل إيجابي في بداية الحرب الأهلية. وبالمثل، (Ross, 2006) بأن الريع النفطي والغاز يرتبطان بقوة بمخاطر الصراع في فترة ما بعد 1970. أما Soysa & Neumayer (2007) وجدا ارتباط الإيجارات الطاقة من النفط بالحرب الأهلية، ولكن ليس واسع النطاق[4]. وفي دراسة تغطي أكثر من 90 دولة للفترة 1984-2004، وجود دليل على أن إيجارات الموارد الطبيعية تزيد بالفعل من خطر الصراع الداخلي.[5] من ناحية أخرى، من الأدلة على أنها تعمل

[1] Pal, T. WATER RESOURCE SCARCITY AND CONFLICT: REVIEW OF APPLICABLE INDICATORS AND SYSTEMS OF REFERENCE, technical documents in hydrology, PCCP Publications 2001-2003, series n°21, (2003), p06.
[2] GENDRON, Renée et HOFFMAN, Evan. Resource scarcity and the prevention of violent conflicts. *Peace and Conflict Review*, 2009, vol. 4, no 1, p. 1-11.
[3] DIJOHN, Jonathan. Mineral resource abundance violent political conflict: A critical assessment of the rentier state model. 2002.
[4] KOUBI, Vally, SPILKER, Gabriele, BÖHMELT, Tobias, *et al.* Do natural resources matter for interstate and intrastate armed conflict?. *Journal of Peace Research*, 2014, vol. 51, no 2, *p. 232-233.*
[5] FARZANEGAN, Mohammad Reza, LESSMANN, Christian, et MARKWARDT, Gunther. Natural resource rents and internal conflicts: Can decentralization lift the curse?. *Economic Systems*, 2018, vol. 42, no 2, p. 186-205

على إنشاء حافز القتال وتكوين سلطة التي تمكنهم من القدرة لنهب. حالة أنغولا قبل 1992، وحتى إذا لم يكن هناك أي نزاع، ما زالت تميل إلى توليد مستويات أعلى بكثير من الإنفاق العسكري. وفيما يتعلق بالنفط على وجه الخصوص، يمكن استخدام عائدات النفط لشراء معدات دفاعية (Oweiss, 1974).[1]كما أن العديد من الصراعات العنيفة اندلعت جزئيا بسبب وفرة الموارد في عدد من الدول الأفريقية، وأدت الموارد المعدنية المربحة، مثل النفط والماس والمعادن الهامة الأخرى، إلى إذكاء الصراع المستمر. فها هيا سيراليون، والكونغو، وليبريا، أنغولا، قد عانت جميعها من حروب أهلية مروعة في العقود الأخيرة، وكان هناك عامل رئيسي في تلك الحروب وهو الماس. وقد دمرت الحرب جميع البلدان الأربعة بسبب النخب الحاكمة المفترسة التي تستخدم سيطرتها على الموارد لإثراء وتجهيز الجيوش المستخدمة للحفاظ على قيادتها.[2] حيث غالبا ما تكون جماعات المتمردين قادرة على ذلك بتمويل صراعاتهم باستفادة من قطاعات الموارد. هذا ما يسمى "لعنة الموارد".[3]وكما أوجز أحد الخبراء مصير الدول المصدرة للنفط ، قال "واقعهم أمر مثير للقلق: فالدول التي تعتمد على النفط لكسب عيشها هي من بين أكثر الدول المضطربة اقتصاديًا والأكثر استبدادية والأكثر تمزقًا في العالم".[4]

2.3.1 انخفاض النمو الاقتصادي:

وفي هذا المجال تعد دراسة التي أجراها (J.D Sachs & A.M Warner, 1995) واحدة من أكثر الدراسات شمولاً والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" وقد توصلا إلى أن الإقتصادات التي تمثل صادرات الموارد الطبيعية هي نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية منخفضة للفترة (1971- 1989). أما الاقتصادي Throaldur Gylfason (2001) فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، ويضرب مثلاً على ذلك الدول المصدرة للنفط (OPEC) فقد انكمش نمو GDP بالنسبة للفرد فيها مجتمعة لـ 1.3% في المتوسط سنوياً (1965- 1995).وتؤكد دراسة ليدرمان ومالوني (2007) النتيجة السابقة، حيث استنتجت الدراسة أن هناك تباطؤ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للموارد الطبيعية للمدة (1980- 2005).[5]ويرى البعض أن هذه اللعنة قد انتهت، مشيرين إلى

---

[1] STEVENS, Paul, LAHN, Glada, et KOOROSHY, Jaakko. *The resource curse revisited*. Chatham House for the Royal Institute of International Affairs, 2015*, p32.*

[2] The Environmental Literacy Council, Conflict & Natural Resources, Washington, DC 20006, 2015, https://enviroliteracy.org/land-use/conflict-natural-resources/.

[3] De Koning, R. (2008), op-cit, p01.

[4] FRYNAS, Jędrzej George. Corporate social responsibility and societal governance: Lessons from transparency in the oil and gas sector. *Journal of business ethics*, 2010, vol. 93, no 2, p. 164

[5] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق، ص45-47-48.

سرعة نمو الإقتصادات الغنية بالمعادن، مثل غانا التي حققت في عام 2012 معدل نمو قدره 7.1% ومنغوليا 12.3% وبوركينافاسو6.4% والإمارات العربية المتحدة 4.4%. إلا أن هذه النسب مشوهة نتيجة لطفرة قطاع الموارد .والقياس الأفضل لما إذا كان الاقتصاد يبني قدراته على النمو بعد انتهاء الطفرة هو النشاط الحادث في بقية قطاعات الاقتصاد. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان نصيب الفرد من النمو الحقيقي في منغوليا في القطاع غير المتصل بالموارد صفرا بالأساس، عند مستوى 0.23% سنويا .أما غانا فإن أداءها أفضل، عند % 4.2؛ إلا أن الإمارات العربية المتحدة شهدت معدلات سالبة (-3.4%) بينما شهدت بوركينافاسو معدلات سالبة أو نموا ضعيفا (% 1.9) . درس "أندرو وارنر" فترات الطفرات في 20 اقتصادا ووجد أن 3 اقتصادات فقط من إجمالي 20 اقتصادا أنغولا وغينيا الاستوائية وموزامبيق حققت معدلات نمو موجبة كبيرة .ومن الإقتصادات المتبقية، حقق 13 اقتصادا نموا سالبا في الجزء غير المتصل بالموارد من الاقتصاد.

جدول رقم (2-4): بطء النمو خارج قطاع الموارد الطبيعية (مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية).

	الإنتاج المعدني أو الهيدروكربوني (الإيرادات المقدرة % ، 1970)	متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من إ الناتج المحلي الحقيقي (1970-2011، %)
ليبيا	73	- 3.4
الكويت	70	- 0.8
غابون	59	1.0
السعودية	46	0.0
الجزائر	20	0.7
شيلي	12	2.6
إندونيسيا	7	3.7
النرويج	6	2.0
بوتسوانا	4	5.3

المصدر:أندرو وارنر، مرجع سابق 3، ص23.

وتتحدى هذه النتائج النظرية الاقتصادية أن البلدان ستنمو تلقائيا متى زاد الاستثمار الرأسمالي العام. وأشارت بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي إلى عائدات سالبة .فعلى الرغم من ضخامة الإيرادات المتأتية من الموارد وحجم الاستثمار المحلي الكبير خارج قطاع الموارد الطبيعية، لا يزال النمو مخيبا للآمال في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. وسيقول البعض إننا بحاجة إلى مرور مزيد من الوقت، إلا أن سجل البلدان التي شهدت طفرات منذ سنوات كثيرة لا يقل إحباطا .فبعد طفرات كبيرة غير متوقعة في إيرادات النفط أو الغاز في السبعينات في الجزائر وغابون والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية، لم يكن

النمو في القطاع غير المتصل بالموارد مثيرا للإعجاب.[1] وأظهرت النتائج الدراسة (GERELMAA, Lkhagva et KOTANI, 2016) أن البلدان التي تستخدم الموارد بكثافة في عام 1970 عانت من تباطؤ النمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان التي تعاني من نقص الموارد على مدار العشرين عامًا القادمة.[2] ويؤكد هذه النتيجة (SANDBU, Martin E., 2006) ويجد أن البلدان الغنية بالوقود والموارد المعدنية تميل إلى تحقيق نتائج إنمائية أسوأ من البلدان الأخرى.[3] أما (BEN-SALHA, et al , 2018) وجد أثرين مختلفين في عينة من أغنى البلدان من حيث الموارد الطبيعية خلال الفترة 1970-2013. يمثل الأثر الأول الموارد الطبيعية على المدى الطوي هي نعمة، بينما الأثر الثاني لا يتم تأكيد مثل هذا الدليل على المدى القصير، ويدعم هذا الأثر فرضية اللعنة.[4]

3.3.1 الاعتماد الكلي على الدولة:

يعتبر الموظفون العاملين في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وظائفهم حقوق مكتسبة و ليست مرتبطة بالضرورة بكفاءة أدائهم أو الجهد الذي يبذلونه و أن أجرهم حصتهم من الريع، لذا تنتشر البطالة المقنعة في القطاع الحكومي بشكل كبير وأصبحت أفضل العقول و القدرات و الكفاءات همها الأول الحصول على وظيفة حكومية (Beblawi.H.1987). وتجد أفراد المجتمع في هذه الدول يعتمد على الإنفاق الحكومي بنفس الصورة التي تعتمد فيها الحكومة على الريع الذي تحصل عليه من الخارج (Yates.1996).[5] في السابق كان الاقتصاد يعتمد على اللؤلؤ والتجارة وكان هناك عمل منتج للجميع أما اليوم فالحكومة هي صاحب العمل الأكبر ولا يوجد عمل فعلي لكل الموظفين بالقطاع العام فأحيانا يكون الحضور للعمل الحكومي لمجرد الحضور بدون إنتاجية (لتجنب عواقب التغيب عن العمل) وأحيانا أخرى بدون أي حضور يذكر للعمل .أي أن الإنتاجية العامة للمجتمع محدودة باستخراج وبيع النفط حتى إن عمل القطاعات الأخرى مدعوم بصرف الدولة على الرواتب الحكومية وعلى المشتريات والخدمات من القطاع الخاص.[6]

4.3.1 تمويل مشاريع غير مجدية:

في كثير من الأحيان تكون المشاريع متدنية الكفاءة و محدودة لا يرى لها أثر إلا أنها، وفي ظل وفرة الموارد الطبيعية، تظل قائمة

---

[1] أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، ع 50، الرقم 3، سبتمبر 2013، ص24.

[2] GERELMAA, Lkhagva et KOTANI, Koji. Further investigation of natural resources and economic growth: Do natural resources depress economic growth?. *Resources Policy*, 2016, vol. 50, p. 312.

[3] SANDBU, Martin E. Natural wealth accounts: A proposal for alleviating the natural resource curse. *World Development*, 2006, vol. 34, no 7, p. 1153-1170.

[4] BEN-SALHA, Ousama, DACHRAOUI, Hajer, et SEBRI, Maamar. Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant countries: a PMG estimation. *Resources Policy*, 2018.

[5] محمد السلطان، مرجع سابق، 2011، ص 374.

[6] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012، ص09.

رغم تميزها بعدم الكفاءة، نتيجة تدفق إيرادات هذه الموارد بكميات هائلة. ينتج عن هذه المجتمعات شعور مصطنع بالأمان و الاسترخاء خلال الأمد المتوسط، إذ تمنح العائدات النفطية هذه المجتمعات فترة سماح يمكن أن يتم من خلالها تنفيذ جانب كبير من المهام المعقدة للتنمية الاقتصادية بوسائل ميسرة، إلا أن هذا الأمان بعينه هو الذي يؤثر تأثيرا بالغا على نمط التفضيلات الزمنية لمصلحة الحاضر ويؤدي إلى تقصير الأفق الزمني للمخططين وصانعي السياسة في الدول الريعية .[1]

5.3.1 عدم الامتثال الضريبي:

في الدول الغنية بالموارد وجد الاقتصاديون أوجه التفاوت في المعلومات الخاصة بالتكاليف وإيرادات الشركات المستغلة للموارد، حيث أن غالب هذه الشركات ليست محلية، إضافة لعدم القدرة على تحديد التكاليف (البيئية والاجتماعية والسياسية)، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد بدقة حساب الالتزامات الضريبية، دون أن يأخذ في حسبانه جميع التكاليف أو على الأقل جزء منها (Mintz and Chen, 2012)[2]،وتوجد أمارات قوية على أن إيرادات النفط تحل محل الضرائب المحلية، ويصدق ذلك أحيانا طبقا لبعض الدلائل على الإيرادات غير النفطية .وخلص (Bornhorst et al, 2009) إلى أن زيادة في المحروقات تبلغ دولارا واحدا تحل محل 20% من الإيرادات الضريبية من مصادر غير المحروقات[3]. وهاهي الكونغو الديمقراطية، التي تعتبر على نطاق واسع واحدةً من أغنى بلدان العالم بالرواسب المعدنية، تتصدر أيضا بانتظام عددا من قوائم بأفقر بلدان العالم. ففي كل عام، يخسر هذا البلد مليارات الدولارات من إيرادات الضرائب مع قيام الأثرياء من الأفراد والشركات متعددة الجنسيات باستغلال ضعف التشريعات الضريبية وضعف إنفاذها لتوجيه الأرباح إلى الخارج، بما في ذلك إلى المراكز المالية الأجنبية . وتحدث حالة مشابهة بصورة متكررة في كثير من بلدان العالم، وهذه مشكلة خطيرة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية .وعلى سبيل المثال، تقدر حكومة زامبيا أنها تخسر ملياري دولار سنويا، أي ما يقابل 15% من إجمالي الناتج المحلي بسبب التهرب الضريبي للشركات التي تقوم بتشغيل مناجم النحاس.[4]أي في ظل هذه الوفرة ينتج التعامل مع قطاعات " يصعب فرض ضرائب عليها أو ، إنها تقلل من حاجة الحكومة لفرض ضريبة،[5]

---

[1] عبد الفضيل، مرجع سابق، 1979، ص40.

[2] United Nations Conference on Trade and Development ,Natural resources sector: Review and identification of opportunities for commodity based trade and development , Sixth session ,Geneva, 9–10 April 2014 , Item 4 of the provisional agenda.. pp 6-7

[3] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011، ص22،

[4] رابح أرزقي وغريغوار روتا-غرازيوسي وليما سينبيت " مخاطر هروب رأس المال" أثمن موارد الأرض بين أيدينا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013، ص27.

[5] BUSSE, Matthias et GRÖNING, Steffen. The resource curse revisited: governance and natural resources. *Public choice*, 2013, vol. 154, no 1-2, p. 2.

6.3.1 التعرض إلى مخاطر تقلبات الأسعار:

من المعلوم أن ارتفاع أسعار السلع الأولية واكتشاف موارد طبيعية جديدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات من الموارد الطبيعية في بلدان كثيرة ، مما يتيح فرصا جديدة لرفع المستوى المعيشي للسكان،[1] أنظر شكل رقم (2-6) لكن لم يكن ذلك كافي للوصول إلى تحقيق التنمية المنشودة، فسرعان ما تنحسر فترة الازدهار، ويتسارع التباطؤ الاقتصادي في كثير من حالات، وتتراجع معدلا النمو مع هبوط أسعار وإنتاج النفط.[2] وتحدث خسائر وتشوهات كبيرة في الحسابات المالية.

الشكل البياني رقم(2-6):إيرادات الموارد الطبيعية كبيرة ومتزايدة في بلدان كثيرة.

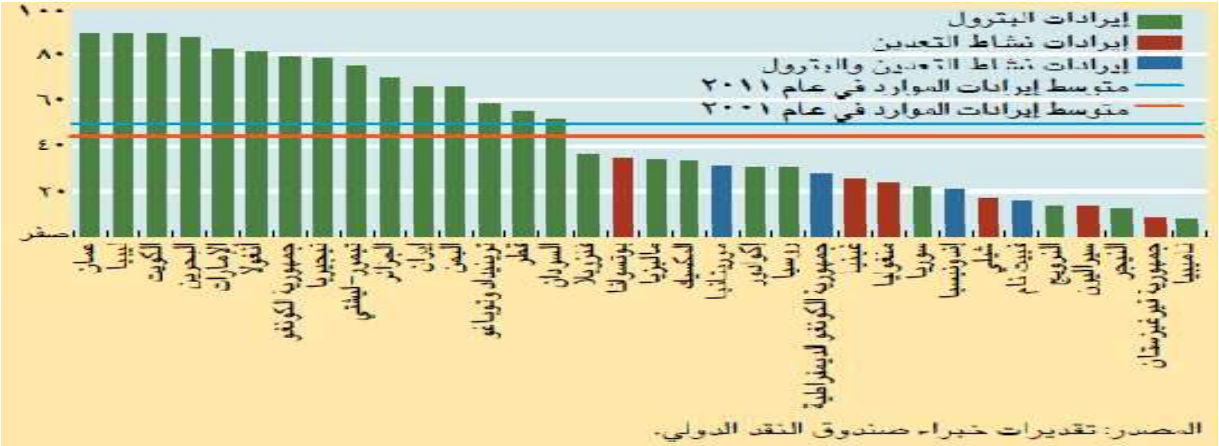

المصدر: سانجيف غوبتا ،أليكس سيغورا، مرجع سابق، ص53.

فمن أكثر المشاكل التي تواجه هذه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تعرض الاقتصاد لتقلب الأسعار الذي يزيد من صعوبات صنع السياسة الاقتصادية، في غياب أطر جيدة للمالية العامة (مثل قاعدة المالية العامة المعمول بها في شيلي)، وضعف الأسواق المالية المحلية، وعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية، يترتب على ذلك أن الإيرادات الحكومية كانت في المتوسط أكثر تقلبا بنسبة 60% في هذه البلدان، وكان التقلب في الإنفاق أكبر من هذه النسبة.[3] ولا يزال عدد من البلدان يعاني من ضائقة الديون.[4] و استمرار الدول المصدرة للنفط في الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط يتولد عنه أرباح مفاجئة عن إيرادات النفط من شأنها أن تولد ضغوطا تضخمية وارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية لعملات هذه الدول.[5] فمثلا

[1] سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا-أوبييرغو وإنريكي فلوريس" تقاسم الثروة"، المعركة من اجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدول، العدد 51، رقم04، ديسمبر 2014، ص52.

[2] جورج ت . عابدن، وعد لم يتحقق"لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص10.

[3] كريس غيريغات وسوزان يانغ، مرجع سابق، 2013، ص 9.

[4] تقرير التكنولوجيا والابتكار، تسخير تكنولوجيات الطاقات المتجددة في دفع عجلة التنمية، الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك ، 2011، ص11.

[5] الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها، الأمم المتحدة نيويورك، 2006، ص2.

منطقة غرب آسيا ونظرا لاعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية، فإنها تعتبر معرضة بشكل بالغ للصدمات الاقتصادية والتقلبات في الأسعار العالمية، بما ينعكس سلبا على النمو والتوظيف والاستقرار الاقتصادي، وكذلك البيئة، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك التراجع الذي حدث في أسعار النفط في الثمانينيات والذي دفع بالمنطقة إلى عقد من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي اتسم بارتفاع الديون، ومعدلات البطالة المرتفعة، وصعوبات حادة في ميزان المدفوعات.[1] وواجهت أمريكا اللاتينية مشكلات بسبب اعتمادها على تصدير الموارد الطبيعية، حيث تعرضت لمخاطر تقلبات معدلات التبادل التجاري وتراجعت قدرة قطاع الصناعة التحويلية على المنافسة بسبب تقلبات أسعار الصرف.[2] فمرونة هذه الأخيرة تعود بمنافع على الإقتصادات غير المعتمدة على الموارد أكثر مما يعود على للإقتصادات غير المتنوعة المعتمدة على الموارد، فا تغيرات سعر الصرف لا تحدث سوى أثر طفيف عند الاعتماد على قطاع واحد، و ينطوي هيكل الصادرات غير المتنوعة على احتمال تقلب عائدات التصدير وربما تذبذبه مما يؤدي في ظل نظام سعر الصرف المرن، إلى تذبذبات كبيرة في سعر الصرف، وهذا يعمل عل تعطيل جهود البلدان الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي.[3]على سبيل المثال تضاعفت قيمة صادرات السلع لهذه البلدان خمس مرات في الفترة من عام 2000 إلى عام 2008، حيث زاد حجم هذه الصادرات بنسبة 97 %، وهذا يدل على الأثر القوي لأسعار على الرواج الذي شهدته الصادرات. وقد سجلت قيمة الصادرات انخفاضاً حاداً في عام 2009 (- 28 %) نتيجة للتراجع الشديد في صادرات البلدان الأفريقية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً (- 33.6 %). وبالنظر إلى أن تعتبر كمصدِّرة صافية لهذه الموارد، فإن لتقلّب أسعارها آثاراً ضارة بالنسبة لهذه الدول[4] ومثال أخر على ذلك تواجه البلدان المصدرة للنفط في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" خسائر كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وذلك لاعتماد معظم هذه الإقتصادات بشدة على النفط فالصادرات النفطية، في المتوسط، تمثل ثُلثي مجموع الصادرات في البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين،[5] شكل رقم(2-7). في أذربيجان تزايد الاعتماد على صادرات النفط والغاز حيث بلغ 45% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من مجموع صادراتها، وتشكل صادرات النفط والغاز أيضا أكثر من90% من صادرات تركمانستان، حيث يمثل النفط والغاز 10% في إجمالي الناتج المحلي وتمثل

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق،2007، ص264،265.

[2] أنطوني إلسون، المعركة من اجل الصحة العالمية" تنين وسط زواحف الإغوانا"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدول،ع51، رقم04، 2014، ص46.

[3] هارالد فينغر ودانييا غريساني وخالد عبد القادر، آخرون: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، صندوق النقد الدولي، c2014 . ، ص 49،

[4] تقرير أقل البلدان نمواً، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ، 2011، ص04.

[5] مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015، ص09.

الصادرات 60% منه .وقد أدى الاعتماد على هذه الصادرات إلى زيادة التعرض لمخاطر التقلبات في أسعار النفط العالمية، حيث كانت معدلات النمو والتضخم في المنطقة من أكثر المعدلات تقلبا في العالم. ويبلغ عجز المالية العامة غير النفطي، باستبعاد الإيرادات المتصلة بالهيدركربونات، مستويات عالية.

الشكل البياني رقم(2-7): الخسائر الخارجية من انخفاض أسعار النفط، 2015

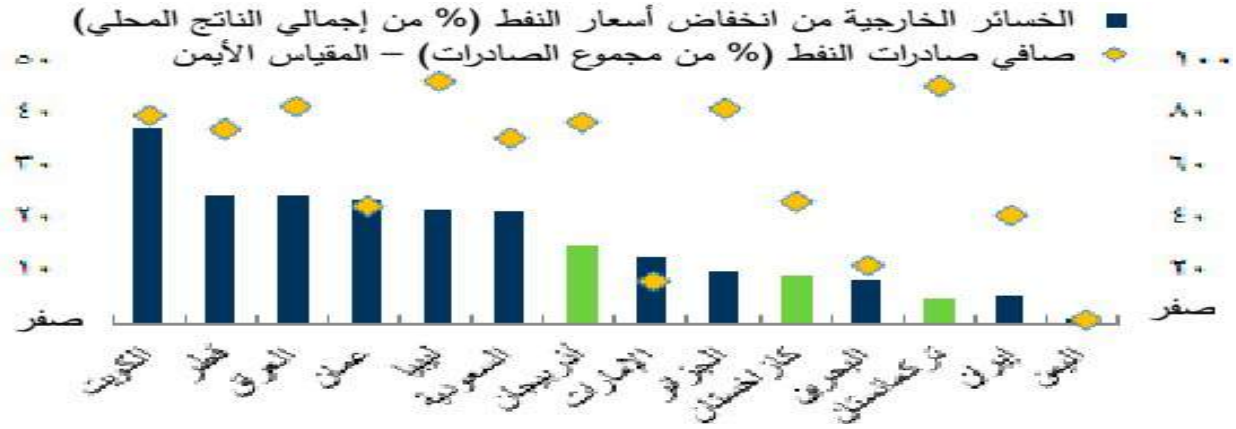

المصدر: مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق، ص 09.

ففي أذربيجان، تجاوز 40% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي .ويشكل ذلك مصدرا للقلق، نظرا لقصر المدة المتوقعة نسبيا لإنتاج النفط والغاز على نطاق واسع في البلد قبل أن يبدأ الناتج في التراجع، ويبلغ عجز المالية العامة غير النفطي أيضا

الشكل رقم (2-9): تركيبة رأس المال الطبيعي منطقة أوروبا واسيا الوسط، 2000، %.

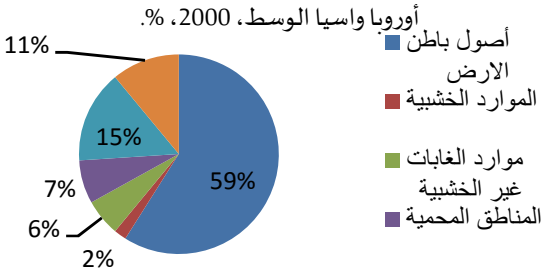

المصدر: مرجع سابق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الشكل رقم (2-8): تركيبة رأس المال الطبيعي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2000، %.

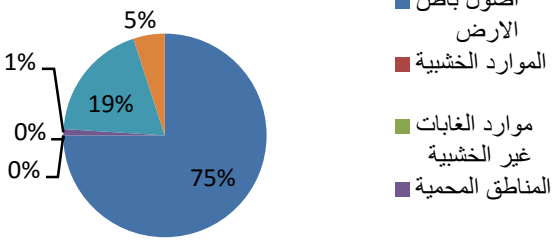

المصدر: مرجع سابق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

مستوى مرتفعا في تركمانستان.[1]

7.3.1 الفساد وضعف المؤسسات وارتفاع الدعم:

لقد أعتبر الفساد من أهم الأسباب تحول وفرة الموارد إلى نقمة.[1] كما اعتبر غالبية حكومات العالم الغنية بالموارد هي أيضًا

[1] مارك هورتون وجوناثان دون"حدود أوراسيا الجديدة"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص30.

أكثر حكومات العالم فسادًا وأقلها كفاءة وغير فعالة[2]. فالنقود التي تأتي بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية تنشئ تحديات في مجال الحوكمة ويمكن أن تسهم في ضعف المؤسسات، ومخاطر نشوب صراعات وتهيئة مناخ استثماري معاكس.[3] و لهذا نجد آن البعض يعتبر أن الريع الناتج عن المصادر الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى قصر النظر لدى أصحاب القرار، كما انه يؤدي إلى الوفرة غير العقلانية التي تؤدي إلى إنتاج عقلية الإثراء السريع، كما يمكن أن يكون الريع أداة للتمسك بالسلطة، تسمح للحكام بالتمسك بالمناصب السياسية.[4] تمتد أثاره إلى التنمية الاقتصادية نتيجة استنزاف الموارد واختلال البنى الأساسية للمجتمع من خلال إهدار الأموال وسوء تخصيصها[5]. وتذكر دراسة Morales and Sachs (1990) أن عملية صنع القرارات الاقتصادية افتقرت إلى العقلانية بصورة شبه تامة أثناء حملة الاستثمارات العامة في بوليفيا .وتشير إلى أن شيوع حالة عامة من التفاؤل المفرط في الافتراضات والتقديرات بشأن المنافع، وعدم جدية تحليل التكاليف والمنافع، وشيوع استخدام أهداف غير اقتصادية. وكانت الحكومة البوليفية متجزئة، ويعمل كل جزء فيها على حماية استثماره المفضل، مع عدم وجود هيئة مركزية لمقارنة الاستثمارات البديلة واختيار الأكثر فعالية منها. فعندما توجد على المائدة نقود كثيرة، تكون سياسة الاستثمار الحكومي معرضة بشكل خاص لخطر اصطيادها من قبل جماعات المصالح وجماعات نفوذ والخبراء الاستشاريون، وتقريبا أي جهة تستفيد من مجرد تنفيذ الاستثمارات بغض النظر عن قيمتها الاجتماعية .ويمارس أصحابها ضغوطا مكثفة لتبرير استثماراتهم المفضلة فينتج عنه غياب العقلانية في صنع القرار.[6]فالرشوة، تبذير المسئولين، استبداد الأنظمة اعتبرت كخصائص لهذه الدول و هي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية و النمو بالنسبة لبعض الدول، فالأداء السيئ للدولة هو نتيجة لسلوك هذه الجهات و غيرهم و المتمثلة في التنقل عبر دورة الريع الحكومية بطريقة تسمح بالاستحواذ على جزء معتبر من الإيرادات عن طريق اللجوء إلى وسائل غير إنتاجية و فاسدة.[7] وتذهب دراسة Frankel (2012) أن الأسباب التي يمكن لأجلها أن تكون لاستغلال الموارد الطبيعية آثار سلبية على الاقتصاد هو فساد النخب السياسية ونخب الإدارة العامة .ونظرا لأن الإيرادات المشتقة من الموارد الطبيعية تتدفق في حالات كثيرة بصورة مباشرة من

---

[1] محمد السلطان، " مرجع سابق،2011، ص 379.

[2] GOLDWYN, David L. Extracting Transparency. *Georgetown journal of international affairs*, 2004, p. 6.

[3] كريس غيريغات وسوزان يانغ، مرجع سابق، 2013، ص 9.

[4] زايري بالقاسم، المؤسسات وفرة الموارد و النمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، المؤتمر الدولي، تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة سطيف، ص11.

[5] علي حاتم القريشي، مرجع سابق، 2014، ص166.

[6] أندرو وارنر، مرجع سابق، 2013، ص25.

[7] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق، 2007، ص14.

خلال خزائن الحكومة، فربما تكون هذه النخب قادرة على استغلال ضعف نظام الضوابط والتوازنات لاختلاس تلك الثروات لأنفسها وتوجيهها إلى الخارج. بلغت هذه التدفقات الخارجة من البلدان النامية 5.9 تريليون دولار بين عامي 2001 و 2010.[1]ورغم أن كثيرين ممن يذكرون ضعف المؤسسات يقصدون عدم كفاية الضمانات الوقائية لمنع الفساد، فإن الاستيلاء مباشرة على ثروة الموارد الطبيعية لا يمكن أن يفسر وحده النمو السالب في النشاط الاقتصادي المشاهد في بعض الإقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد.[2]فلا يتوفر لديها السبل لتحويل رأسمالها الطبيعي إلى ثروة، وذلك أمر صحيح خاصة في البلدان المنخفضة الدخل التي تملك أصولا من المعادن المختلفة (جلين ماري لانج،2011).[3]فهي تفتقر إلى أنواع المؤسسات اللازمة لإدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية على نحو يتسم بالفعالية، كما أن أداء هذه البلدان لم يكن مرضيا في السابق .فالكثير من مواطني هذه البلدان يعيشون في فقر مستمر وتكاد أن تكون فرص حدوث أي تحسن كبير في مستويات المعيشة منعدمة .ومن الأمثلة الحية على ذلك معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في أنغولا يعتبر من اكبر النسب في العالم. برغم من أنها ثاني أكبر منتجي النفط في إفريقيا جنوب الصحراء، وأحد أغنى بلدان القارة[4].و هذه نيجيريا تصنف ضمن قائمة الدول النفطية الرئيسية، يرى الكثير من المتابعين للشأن النيجيري إن جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد منذ الاستقلال لم تستثن من تهمة الفساد الذي كان المسبب للإطاحة بهذه الحكومات. فقد تم تحويل عائدات البترول إلى حساباتهم الخاصة في الوقت الذي دعا المواطنين إلى التقشف الاقتصادي. ففي عام 1999 قامت سويسرا بتجميد الحسابات المصرفية والمقدرة ب(550) مليون دولار المرتبطة الرئيس "ساني اباشا" وأسرته اثر طلب تقدمت به الحكومة النيجيرية. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الأسعار النفط خلال الأعوام السابقة، فإن وضعها الاقتصادي ما يزال مترديا، وأزمتها الاقتصادية والاجتماعية في تفاقم مستمر، فنسبة النمو التي حققها الاقتصاد النيجيري خلال العام 2000 لم تتجاوز 3%، فيما تتزايد معدلات الفقر والبطالة وتتواصل أعمال العنف والاحتياجات في أنحاء متفرقة من البلاد، وهذا يعود إلى أن القسم الأكبر من العائدات المالية يذهب بعيداً عن خطط التنمية الاقتصادية والتصدي للمشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدرة نسبة 44% من العائدات تذهب في معظمها إلى مصارف لا علاقة لها بالتنمية. وتعد نيجيريا من الدول الأكبر في نسب الفساد عالمياً على الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية فقد تقدمت نيجيريا في مجال الفساد لتعد الدولة

---

[1] رابح أرزقي، وآخرون، 2013، ص26.

[2] أندرو وارنر، مرجع سابق، 2013، ص24.

[3] http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، ثروات الأمم تشمل الموارد الطبيعية والحكم الرشيد والمهارات الإنسانية، نشر في 28 يناير/كانون الثاني، 2011 ، تاريخ الاطلاع عليه 15.10.2015

[4] سانجيف غوبتا، وآخرون، 2014، ص52.

الأبرز بين 91 دولة تعاني من الفساد في العالم، وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية ،نيجيريا في المرتبة الثانية بعد بنجلاديش كأكثر دول العالم فساداً في عام 2000.[1]وفي دراسة ل (ZALLÉ, Oumarou, 2019) لعينة من 29 بلدًا تعتمد على الموارد الطبيعية، من(2000-2015). وجد انه بالنظر إلى التفاعل بين الموارد الطبيعية ورأس المال المؤسسي من جهة وبين الموارد الطبيعية الموارد ورأس المال البشري من ناحية أخرى يدل على أن الفساد في رأس المال البشري هو وسيلة مناسبة للاستفادة من الموارد الطبيعية في بلدان أفريقيا.[2] وأظهر (Leite and Weidmann, 1999) وجود صلة بين الاعتماد على الموارد الإستخراجية والفساد والنمو الاقتصادي البطيء طويل الأجل في 72 دولة. وفيما يلي نموذج يشمل حلقة مفرغة من الاعتماد على الموارد الإستخراجية والفساد والتنمية البشرية المنخفضة. يصور النموذج ديناميكيات نوع الفساد النظامي الذي وصفه (Riley, 1998).

شكل رقم (2-10): نموذج للفساد ، الاعتماد على الموارد الإستخراجية والتنمية البشرية المنخفضة

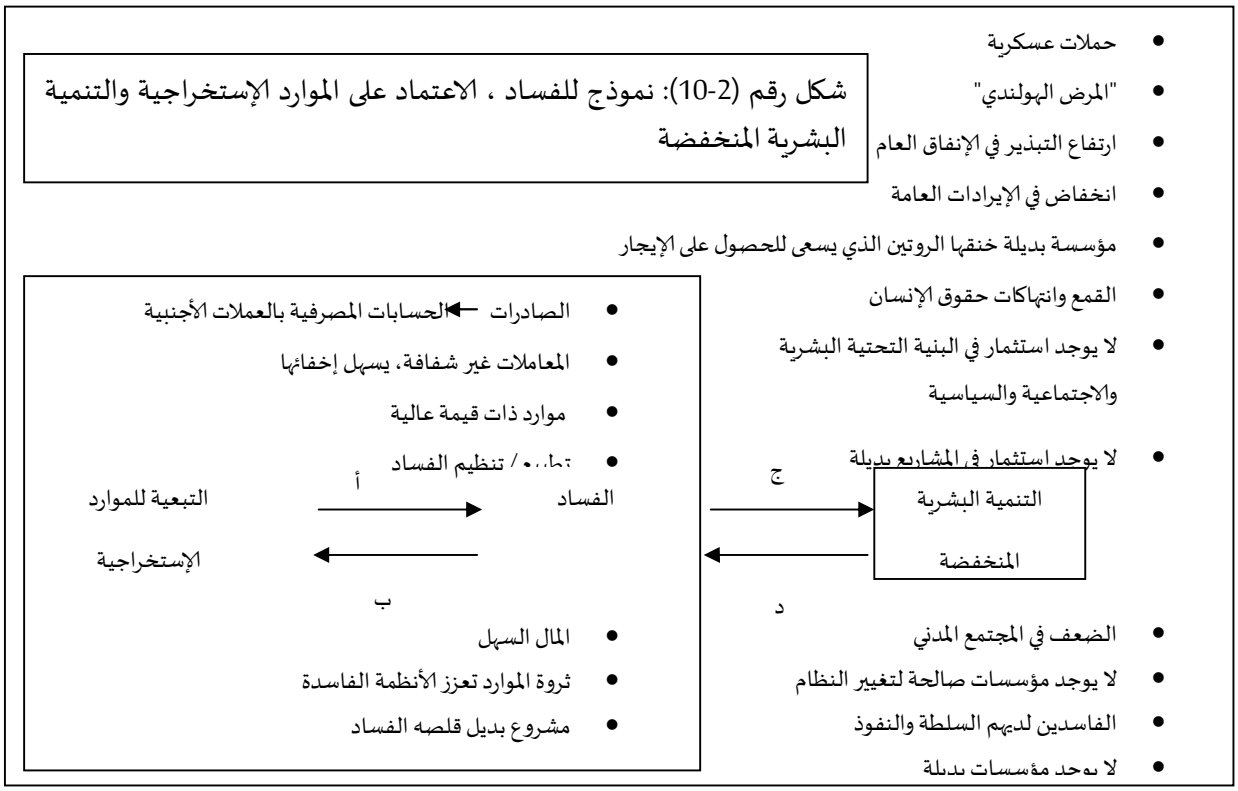

Source : O'HIGGINS, Eleanor RE., 2006, vol. 16, no 2, p. 241

يقترح النموذج في الشكل (2-10) دورتين معززة ذاتيا، من (أ) إلى (ب) العلاقة بين الفساد وصناعات الموارد الإستخراجية. يمكن أن يزدهر الفساد في صناعات الموارد الإستخراجية لأن المبالغ الضخمة من الأموال المتورطة تخلق انسجام المصالح

[1] هيفاء احمد محمد، مرجع سابق، ص 104-106.

[2] ZALLÉ, Oumarou. Natural resources and economic growth in Africa: The role of institutional quality and human capital. *Resources Policy*, 2019, vol. 62, p. 616-624

الاقتصادية بين جانبي العرض والطلب، ونظرًا لسهولة إخفاء أنواع المعاملات الدولية التي تنطوي عليها صفقات صناعة الموارد الإستخراجية، أصبح المستفيدون أكثر اعتمادًا على الثروة المتولدة، ويسعون للاحتفاظ بالفوائد. بالنسبة للمسئولين وحكام الدولة، يحتاجون إلى مزيد من التمويل لتوطيد مواقع قوتهم من خلال الإنفاق العسكري ومن كسب مؤيديهم ، فإن الحصول على الأموال من الموارد الإستخراجية أسهل في الحصول على الأموال من الأنواع الأخرى. وهكذا فإن الاعتماد على الموارد الإستخراجية والفساد يصبحان مترابطين. و تعكس الدورة (ج) إلى (د) دورة الموارد التي تزيد من الفساد و تدفع دورة (ب) إلى (أ) ويصبح التبني المتبادل للاعتماد على الموارد الإستخراجية والفساد يؤدي إلى التخلف من الناحيتين الاقتصادية والبشرية ، وأن التخلف البشري والاقتصادي يجعل الفساد أكثر احتمالاً.إن تحويل الإيجارات على المدى الطويل من الموارد الإستخراجية إلى غايات غير منتجة يعني أنها غير متوفرة للأنشطة التي تعمل على تحسين التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد (الجزء ج من الدورة). كذلك ، فإن التنمية البشرية المتدنية مع الحرمان الجسدي والصحي والتعليمي وانتهاكات حقوق الإنسان تجعل ضحاياها عاجزين عن سيطرة على الفساد (الجزء د من الدورة). بشكل عام ، تتأثر قوة دورة الموارد المستخرجة بالفساد بالعلاقة بين تلك الدورة ومستويات التنمية البشرية. هذا يفسر لنا كيف أنه عندما تكون مستويات التطوير منخفضة، يكون من الصعب كسر دائرة الموارد المستخرجة من الفساد؛ وحيث تكون تلك الدورة قوية، تكون التنمية أكثر صعوبة.[1]ومن الدراسات التي تدعم ذلك دراسة (Frederick van der, 2011) الذي أرد الإجابة على إشكال، هل الموارد الطبيعية "لعنة" أم "نعمة"؟ ووجد أن الموارد الطبيعية. تحفز التقدير لسعر الصرف الحقيقي، وإلغاء التصنيع، وآفاق النمو السيئة، وأن هذه الآثار الضارة أكثر حدة في البلدان المضطربة ذات المؤسسات السيئة و التي تشجع الفساد و لها أنظمة مالية متخلفة،[2] ووجد (BUSSE, Matthias et GRÖNING, Steffen, 2013) في دراسة لعدد كبير من البلدان في فترة زمنية طويلة، أن صادرات الموارد الطبيعية، أدت إلى زيادة الفساد[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى و يُنظَر في كثير من البلدان المصدرة للنفط، إلى المستوى المنخفض لأسعار الطاقة باعتبار انعكاسا لانخفاض تكلفة الاستخراج، فيتولد في هذه البلدان شعور متأصل باستحقاق الدعم كما تعتبر أسعار الطاقة المنخفضة حقا للمواطنين وعنصرا أساسيا من عناصر الشرعية التي تمثل بديلا للمشاركة السياسية.[4]

---

[1] O'HIGGINS, Eleanor RE. Corruption, underdevelopment, and extractive resource industries: Addressing the vicious cycle. *Business Ethics Quarterly*, 2006, vol. 16, no 2, p. 244

[2] Frederick van der , Journal of Economic Literature, American Economic Association, Vol. 49, No. 2 (JUNE 2011), pp. 366-420

[3]BUSSE, Matthias et GRÖNING, Steffen. The resource curse revisited: governance and natural resources. *Public choice*, 2013, vol. 154, no 1-2, p. 1.

[4] كارلو سدرالفيتش، وآخرون، مرجع سابق، 2014، ص1.

أي يعتبر استحقاقا مؤكدا في ظل وفرة الموارد الطبيعية لدى هذه البلدان.[1]بل يصل إلى توقع كبير من السكان للحصول لدعم كبير كمقابل للانتفاع من وفرة الموارد النفطية. ويؤدي هذا إلى تأثير سلبي على النمو وعدم التكافؤ بسبب انتفاع الفئات الأفضل حالا من الدعم بما يزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل .وبرغم من هذا، يؤيد الغالب برامج الدعم لأنهم لا يرون وسيلة أخرى يمكنهم من خلالها الانتفاع بالموارد الطبيعية الوفيرة.[2]فزيادة دعم الوقود أو من الأسباب التي ترفع من عجز المالية العامة، وكذلك تضعف الاستثمار والنمو، وتتكرر هذه الحلقة في عديد من الدول[3] حتى أنه يصل لتكلفة بالغة وعبء يصعب تحمله على سبيل المثال، وصلت تكلفة دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 236.5 مليار دولار في عام 2011 أي ما يعادل 48% من الدعم العالمي، ووصلت هذه التكلفة إلى 204 مليار دولار في البلدان المصدرة للنفط. وغالبا ما يفتقر الدعم إلى الفعالية وينحاز لغير الفقراء و لا يستهدف الفئات المستحقة ولا يعبر عن أداة للحماية الاجتماعية في صورته الحقيقية، فبالرغم من انه قد يصل إلى الفقراء إلى حد ما، فإن أكثر المستفيدين منه هم الأغنياء الذين يستهلكون قدرا أكبر من السلع المدعمة، وخاصة منتجات الطاقة (خصوصا الوقود الذي يحتل نسبة 5.5% من مجموع الدعم 7.2% شكل رقم (2-10) .ففي مصر على سبيل المثال، حصلت الفئة التي تمثل أفقر 40% من السكان على 3% فقط من دعم البنزين في عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الدعم (خاصة على منتجات الطاقة) زيادة من الاستهلاك المفرط وسوء توزيع الموارد، ويشجع التهريب ونشاط السوق السوداء،كما يتسبب في الإضرار بالنمو، من خلال تشوهات الأسعار وقصور الاستثمار في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة وذات الاستخدام الكفء للطاقة.[4] ومن هنا يتجلى بصوره واضحة أنه يمثل عبأ كبيرا على ميزانية ألدولة، ولا يؤدي هدفه بزيادة في الإنتاج، حيث إن أكثر استخداماته لإغراض استهلاكية.[5]

[1] نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، دعم الأسعار المكلف في الشرق الأوسط ينبغي توجيهه بشكل أفضل،14 ماي 2012، ص04.

[2] سانجيف غوبتا، مرجع سابق، 2014، ص54.

[3] LILI MOTTTAGHI, La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ?, world bank, SOUMIS LE MARDI, 11/02/2014

[4] كارلو سدرالفيتش، وآخرون، مرجع سابق، 2014 ، ص 01- 21.

[5] جعفر طالب احمد الجنديل، جليل كامل غيدان، مرجع سابق 2009، ص25-27.

شكل رقم (2-11): مجموع الدعم 212 مليار دولار(7,2% من إجمالي الناتج المحلي)، في 2011 .

المصدر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

4.1 الإصابة بالمرض الهولندي:

يمكن العثور على أدلة تدعم فكرة المرض الهولندي أن ثروة الموارد يخفض النشاط التجارية الأخرى في مجموعة متنوعة من المصادر: Harding and Venables (2010) تقر الأدلة أن الصادرات غير الموارد انخفضت بنسبة 35-70 بالمئة في استجابة لمكاسب الموارد، وذلك باستخدام بيانات عن 137 بلدا 1975-2007. تفيد الأدلة أن المكاسب النفط كانت مقترنة بانخفاض نسبته 3.4 في المائة في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (Kareem Ismai, 2010) . و أن البلدان ذات الموارد الكبيرة تميل القطاعات ليكون أصغر القطاعات (Brahmbhatt, Canuto and Vostroknutova, 2010).[1] وقد قام مايح شبيب ألشمري (2010) بتتبع آثار المرض الهولندي في العراق من خلال دراسة وتحليل مسيرة نمو وتطور هيكل الاقتصاد العراقي خلال لمدة 1988-2006، ووجد الباحث خلال المدة المدروسة تأثر البلد ببوادر الإصابة بأعراض المرض الهولندي كنتيجة لتدفق الإيرادات الريعية وعدم انعكاس تلك الإيرادات على تطور الاقتصاد العراقي، للحد الذي جعلها تشبه عملية الدلو المثقوب بعدم الاستفادة من تلك الموارد الوفيرة[2]، ويشير تحليل (GERELMAA, Lkhagva et KOTANI, Koji. Further, 2016) إلى أنه في الفترة من 1970 إلى 1990، فإن الدول الغنية بالموارد الطبيعية وقعت في المرض الهولندي.[3]

[1] WARNER, Mr Andrew M. *Natural Resource Booms in the Modern Era*. International Monetary Fund, 2015.p6.

[2] مايح شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2010، ص111.

[3] GERELMAA, Lkhagva et KOTANI, Koji. Further investigation of natural resources and economic growth: Do natural resources depress economic growth?. *Resources Policy*, 2016, vol. 50, p. 312-321.

2. أسباب النجاح الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وأثاره:

إن من أهم مميزات نجاح الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنمية وجود مؤسسات داعمة و ذات نوعية جيدة و قوية، ومن الأمثلة على التجارب الناجحة في هذا المجال (النرويج، اندونيسيا، بوتسوانا[1]، شيلي[2] ، وولاية ألاسكا الأمريكية). وإضافة إلى هذه الميزة، تشير تجارب البلدان الناجحة إلى أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب الالتزام بشفافية المالية العامة، ووضع قواعد يستند إليها تطبيق سياسة المالية العامة، بحيث تكون هذه الميزات أو مبادئ الثلاث مرتبطة ببعضها البعض. فعلى سبيل المثال، نجد في النرويج (وجد (HOLDEN, 2013) أن لعنة الموارد لا تنسجم مع هذا الاقتصاد[3]) وألاسكا نموذجا للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة. وتساعد هذه الشفافية الناس على فهم واستخدام ثروات الموارد الطبيعية وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم .وفي شيلي، تحمي قواعد المالية العامة ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية وسيأتي في الفصل الثالث كيف أن هذه الأدوات تعتبر وسيلة ناجعة في تفادي نقمة الموارد، كما تستطيع مؤسساتها القوية إدارة الاستثمارات العامة .ويساعد ذلك في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى أصول منتجة، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري،[4]إذن اللعنة ليست قانونا لا جدال فيه أو لا مفر منه، وإنما هي مسألة درجة (Andrew Warner, 2015).[5] فهذه الثروة الناجمة عن الموارد الطبيعية ليست نقمة بالضرورة كما يعدها البعض نعمة، مثال على ذلك استراليا وكندا، فقد استطاعتا أن تنتقلا من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد أكثر تنوعا، و هنالك أدلة على ارتباط الصادرات من السلع المصنعة مع ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد البعيد.[6] إن نجاح دول في إدارة مواردها راجع كذلك لكيفية تحويل رأس المال غير المتجدد إلى أصول أخرى، حيث يتطلب ذلك استخراج الموارد بصورة تتسم بالكفاءة، لكن يتعين أيضا توفر آليات لاستعادة الإيرادات المتحققة من استخراج الموارد والتأكد من استثمارها فيما يحقق النمو على الأجل الطويل، إن هذا تحدٍ استطاعت بلدان كثيرة أن تتغلب عليه، لكن للأسف هناك بلدان أخرى لم تستطع ذلك.[7]وفيما يلي عرض لأهم الأسباب النجاح الاقتصادي في دول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتحدى نظرية لعنة.

---

[1] زايري بالقاسم، مرجع سابق ، ص 9-13

[2] أندرو وارنر، مرجع سابق، 2013 ص 24.

[3] HOLDEN, Steinar. Avoiding the resource curse. *University of Oslo, Oslo*, 2013.

[4] سانجيف غوبتا، مرجع سابق، 2014، ص52.

[5] WARNER, Mr Andrew M. *Natural Resource Booms in the Modern Era*. International Monetary Fund, 2015.p6.

[6] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق، ص 47.

[7] http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، مرجع سابق.

1.2.مؤسسات داعمة وقوية:

إن تقرير التنمية الدولي (World Development Report, 1997) قد اعترف بشكل أكثر صراحة بإمكانية نجاح بعض السياسات في حالة توافر مؤسسات قوية (وفي نفس الوقت، فإن الدول ذات المؤسسات الضعيفة تم توجيه النصيحة إليها لتقوية مؤسستها في المقام الأول)[1]. إن العناصر المكونة لكثير من الاستراتيجيات البلدان يمكن أن تفيد في حالات بلدان أخرى. ولاشك أن الحوكمة السليمة التي تستند إلى مؤسسات قوية وشفافة كانت هي القاسم المشترك الأكبر بين الأمثلة الناجحة. ويلاحظ أن هذه القضايا التي تختص بها الموارد الطبيعية ترتبط في الأساس بضرورة وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة واضحة المسار لتمكين البلدان من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية.[2]التي تشكل سوقها مخاطر إيجابية وسلبية على حد سواء، تقتضي وجود هذه المؤسسات القوية للموازنة والمالية. الذي يساهم في الأخير تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[3]ويمكن أن نعرض من الأدلة دراسة (SINHA, Avik et SENGUPTA, 2019) والذي وجد أن إيجارات الموارد الطبيعية لها تأثير إيجابي على التنمية البشرية وان سبب وراء ذلك ووجود الحكم والمؤسسات القوية، وذلك بدراسة عينة 30 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة من 1996–2016.[4]

2.2. الإدارة الواعية وحسن التخطيط:

في هذا العنصر سنأخذ نموذج يضرب به المثل لإدارته الحريصة الواعية لمواردها الطبيعية في هذه الفترة الأخيرة وهو نموذج بوتسوانا، فخلال العقدين الماضيين شهد اقتصاد هذا البلد نموا بمعدل 7.8 % تقريبا في المتوسط، وهو أعلى المعدلات في المنطقة، وبين عامي 1995 و 2005، زاد نصيب الفرد من الثروة بنسبة مذهلة بلغت 35 %. وأصبحت بوتسوانا، التي تقع في الجنوب الأفريقي، دراسة حالة رئيسية في تقرير جديد للبنك الدولي يهدف إلى معرفة كيف تسنى لبوتسوانا أن تحقق ذلك، ولماذا أصبحت منارة تهتدي بها أفريقيا في استغلال "رأس المال الطبيعي" في التنمية. ويفيد "تقرير تغيّر ثروات الأمم" في 2011، بوجود صلة واضحة بين الإدارة الحريصة الواعية لرأس المال الطبيعي، بما في ذلك الغابات والمناطق المحمية والمعادن

---

[1] كينيثتشي أونو، كينيثتشي أونو، ترجمة خليل درويش، التنمية الاقتصادية " الطريقة الذي قطعته اليابان كدولة نامية "، دار الشروق القاهرة، 2007، ص221-222.

[2] ليزلي ليبشيتز، بين هبة الحاضر ووعد المستقبل: سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية،صندوق النقد الدولي، مدونة الصندوق الإلكترونية، (http://blog-imfdirect.imf.org)، 15 ديسمبر 2010، ص02.

[3] الفريد كامر، ديفيد مارستون، التقرير القطري رقم 12/271، المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة لعام 2012، صندوق نقد الدولي، سبتمبر 2012، ص24.

[4] SINHA, Avik et SENGUPTA, Tuhin. Impact of natural resource rents on human development: What is the role of globalization in Asia Pacific countries?. *Resources Policy*, 2019, vol. 63, p. 101413.

والطاقة والأرض الزراعية، وبين زيادة مستويات الثروة والرفاهة الاقتصادية. إن نجاح بوتسوانا راجع إلى مزيج من الإدارة الواعية للموارد الطبيعية والحوكمة القوية والمحاسبة، على جانب تصدرها أفضل ترتيب في أفريقيا على مؤشر تصور الفساد، فإن هذا البلد قام بإعادة استثمار الدخل الناجم عن قطاع التعدين في مشاريع التنمية وبخاصة في التعليم والصحة. وتخطيط لتنمية طويلة المدى. ونتيجة لكل ذلك، شهد أفراد الشعب في بوتسوانا تحسنا مطردا في دخولهم وزادت قدرتهم على الحصول على الخدمات الاجتماعية الرئيسية، في وقت شهدت جيرانها من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تراجعا في معدلات النمو ونصيب الفرد من الثروة في الفترة ذاتها.[1]كما امتدت إنجازاتها تحسينات البنية التحتية ورأس المال البشري والخدمات الأساسية المقدمة لسكانها، مثل: الطرق المعبدة 23 كم في عام 1970 ، زادت إلى 2311 كم بحول عام 1990؛ مياه شرب محسنة 29 في المائة من السكان في عام 1970، زادت إلى 90 في المائة بحلول عام 1990 ؛ الهواتف 5000 خط هاتف في عام 1970، زادت إلى 136000 بحلول عام 2001 ؛ ومحو أمية الإناث 77 في المائة بحلول عام 1997.[2] ووفقا لأبحاث (Sarraf and Jiwanji, 2000) فإن تجربة بوتسوانا الناجحة في تفادي الإصابة ب" لعنة الموارد "كانت قد ارتكزت إلى سلسلة كاملة ومتينة الأسس من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، يدعمها اقتصاد سياسي إيجابي.[3]

3.2. الانضباط والوضوح والثقة بين المواطنين والحكومة:

تشير الدراسات الحديثة إلى أن تدخل الحكومة أنها بمثابة "يد مساعدة"[4]، يقول كتاب "التحول" إن الأسواق الصاعدة تمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي بارز بتطبيق ثلاثة مبادئ أساسية، هي الانضباط أي الالتزام المستمر بإستراتيجية براجماتية للنمو تتوخى اليقظة والمرونة وتثمين ما يفيد البلد ككل أكثر مما يفيد فردا واحدا أو مجموعة مصالح بعينها؛ والوضوح أي الالتزام الواضح من جانب قادة البلاد بتغيير التوجه؛ والثقة بين المواطنين والحكومة، على سبيل المثال، وتوضيحا لمعنى الانضباط، هاهي شيلي التي تعتبر من الإقتصادات الصاعدة الذي ينعكس عليها هذا المصطلح. فبعد أن تولى أندرياس آندرز فيلاسكو منصب وزير المالية في عام 2006 أصبحت خزانة الدولة ممتلئة بالأموال التي تحققت من ارتفاع أسعار النحاس. وحتى في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، قاوم فيلاسكو الحافز لإنفاق هذه الموارد الاستثنائية. وقد أثمرت إستراتيجيته القائمة على الادخار تحسبا لأوقات العسر، فحين أصيبت البلاد بالأزمة المالية، كان لدى الحكومة الشيلية

[1] http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، مرجع سابق.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، مرجع سابق ، 2007، ص388.

[3] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،2008، ص93.

[4] FENG, Lingbing, FU, Tong, et KUTAN, Ali M. Can government intervention be both a curse and a blessing? Evidence from China's finance sector. *International Review of Financial Analysis*, 2019, vol. 61, p. 71-81

موارد مالية التي مكنتها من تقديم تخفيض ضريبي قدره 4 مليارات دولار أمريكي للمواطنين في عام 2009 بغية تخفيف أثر الأزمة.[1]وكمثال لتوضيح معنى الثقة بين المواطنين والحكومة، نبذ السرد الذي يروج فكرة " لم نعد نحتاج إلى العمل ". ففي البلد الفقير، لا تؤدي الثروة الجديدة التي تأتي دون جهد إلى خفض الحاجة إلى العمل. بل إن النفط يتيح للناس فرصة فريدة لانتشال المجتمع من الفقر عن طريق استثمار الإيرادات. وعندما اكتُشف الماس في بوتسوانا، بادرت الحكومة على الفور بطرح سرد مضاد سرعان ما ساد، وكان مضمونه كالتالي: «إننا فقراء ولذلك يجب أن نحمل عبئا ثقيلا.» وقد أدى توافق الآراء بشأن ضرورة حمل عبء ثقيل إلى تمكين الحكومة من استثمار قدر أعلى بكثير من دخلها مما هو ممكن في بقية إفريقيا. وانتقلت بوتسوانا من قائمة أفقر البلدان إلى قائمة أغنى البلدان في المنطقة. وتلك هي المهمة التي تواجه حكومات عدد كبير من البلدان الفقيرة (وبأخص الغنية بالموارد الطبيعية). وكذلك من خال التواصل الفعال،الذي يجعل الأفراد ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم حماة لفرص أبنائهم، و الذي يفعل ذلك هو في الأساس " الوصاية الأمينة ".[2]

4.2. استغلال ميزة الوفرة النسبية وارتفاع الأسعار:

يمكن من خلال هذه الخاصية أن تقلب الدول الغنية بالموارد الطبيعية نقطة ضعفها إلى قوة، وقد نجح في هذا العديد من الدول، وبرجوع إلى النظرية الاقتصادية، اعتبر العديد من الاقتصاديين في مجال اقتصاد التنمية أن الوفرة النسبية في الموارد الطبيعية تعمل على مساعدة و ليس الإضرار بالدول الغنية بالموارد الطبيعية[3]، على سبيل المثال يعتمد أكثر من 1.3 بليون شخص على المصائد السمكية والغابات والزراعة للعمل، ما يقرب من نصف جميع الوظائف في جميع أنحاء العالم، وفي آسيا والمحيط الهادي، ساهمت المصائد السمكية صغيرة النطاق 25% من إجمالي إنتاج مصائد ماليزيا والفلبين وتايلاند في عام 1997 (Kura and others, 2004) وفي أفريقيا، يعيش أكثر من 7 من كل 10 أشخاص في مناطق ريفية، ويشارك معظمهم في أنشطة تعتمد على الموارد (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2001) . يلعب قطاع صيد الأسماك دورا هاما في الرفاهية المادية، و يقدر أن الموارد الطبيعية تشكل 26 في المائة من الثروة الإجمالية، لتكون أساساً لأسباب الرزق ومصدراً لتمويل التنمية (البنك الدولي 2006b)، تؤدي الزيادة بمقدار 1% في غلات المحاصيل إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد يومياً بمقدار6,25 مليون شخص،إذن يمكن للوفرة أن تنفع إذا تم استثمارها على أحسن وجه ويمكن تحويلها إلى أشكال من رأس المال المادي، مثل البنية التحتية والآلات، بالإضافة إلى رأس المال البشري مثل

[1] بيتر بلير هنري، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، العدد 50، الرقم 4،ص6

[2] بول كوليير، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، العدد 50، الرقم 4،ص53.

[3] زايري بالقاسم ، مرجع سابق ، ص ص 3-5.

المعرفة، ورأس المال الاجتماعي مثل هياكل الحوكمة، على سبيل مثال في عام 2002 وفرت المصائد السمكية فرص عمل مباشرة لحوالي 38 مليون شخص[1]. كما ساهمت الإيرادات من الموارد الطبيعية دورا كبيرا في الأداء القوي نسبيا الذي شهادته هذه الدول في السنوات الأخيرة، والتي تظهر بشكل واضح في أوضاع المالية العامة في بلدان كثيرة، ومن الأدلة على ذلك (Keen and Mansour, 2010) الذي لاحظ أن أداء الإيرادات في إفريقيا جنوب الصحراء كان أقوى في البلدان الغنية بالموارد.[2] تمكنت بوتسوانا وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من تحقيق استثمار طويل الأجل تجاوز 25 %من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي تجاوز 4% (Thorvaldur Gylfason, 2001)من خلال هذه الإيرادات. تمكنت بوتسوانا من إنجاز جزء كبير من سلسلة صنع القرار بشكل جيد. وزاد الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 3500 دولار أمريكي في عام 1980 إلى 12500 دولار أمريكي في عام 2010 (بسعر الدولار الثابت لعام 2005) ، أنفقت ما يزيد على 5 % من ناتجها القومي الإجمالي على التعليم منذ منتصف السبعينيات والنتيجة اليوم هو تعليم الابتدائي يغطي كل الأطفال وتعليم ثانوي تبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية 82%، أي ضعف متوسط المعدل لدول أفريقيا (United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, 2012).[3] ولا ننسى أن الوفرة النسبية كانت سبب في نجاح الكثير من الدول المتقدمة و الوصول إلى ما هي عليه الآن، وكذلك كانت محرك العديد من الإقتصادات من بينها الاقتصاد الصيني في العقدين الماضيين. تحتل الصين الأولى على مستوى العالم من حيث "الصادرات المبتكرة".[4]

3. أسباب الضعف أو الفشل الاقتصادي في الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية وأثاره:

تعد أسباب الضعف بالنسبة لهذه الدول كثيرة ومتعددة لذا سوف نركز في هذا العنصر على ما أقتصر عليه مجال الدراسة وهو الموارد الطبيعية بمعنى نريد أن نبحث كيف لدول الفقيرة أو بمعنى أخر ندرة الموارد كانت من أهم الأسباب الفشل الاقتصادي لهذه الدول هذا من جهة، من جهة أخرى يعكس لنا هذا مدى أهمية هذه الموارد في تجنب ما تقع فيه هذه الدول أن استغلت أحسن الاستغلال وذلك بالنسبة لدول الغنية بها.

1.3 الندرة تولد الصراع:

يقول الأكاديميون أن ندرة الموارد تدفع الصراع من خلال التظلم؛ و تزيد خيبة أمل المواطنين من قادة الدولة، وهذا الخيب

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، ، مرجع سابق، 2007 ص ص17-367

[2] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011، ص16.

[3] ميثاق الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص4-35.

[4] لاغارد تشير، التحول القادم في الصين، نشرة صندوق النقد الدولي، 24 مارس 2014، ص02.

يمكن أن يتحول إلى تظلم الذي بدوره يؤدي إلى صراع عنيف. في حين أن ندرة الموارد غالبا ما تكون مصدرا للنزاع، يقول هومر-ديكسون أنها يمكن أن تتحول أحيانا إلى منفعة للدولة من خلال تشجيع: الابتكار (الطاقة البديلة)، والمساءلة الحكومية، والاستثمار الإنسان في رأس المال. وفقا لمدرسة التظلم، "ندرة الموارد المتجددة تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار. وندرة البيئة تنتج أساسا الصراع عن طريق توليد آثار اجتماعية مثل الفقر والهجرة " (Robin S. 2005).[1] بمعنى أن ندرة الموارد قد تكون سببا أساسيا للعنف، حيث أنها تشكل مؤشرا على ضعف رأس المال الاجتماعي. بسبب عدم قدرته في إيجاد حلول مبتكرة لندرة الذي يؤدي إلى ضعف رأس المال الاجتماعي الإجمالي، مما يترجم إلى مؤسسات الدولة الضعيفة والذي هو بمثابة مؤشر لإمكانية الصراع العنيف (Gendron, R., & Hoffman, E. 2009). وفي ظل هذه الظروف، قد تهاجر الجماعات التي تواجه ندرة الموارد إلى مناطق شديدة من الناحية الإيكولوجية. وهذا يزيد من خطر العنف بين المواطنين. ويلخص الشكل رقم (2-11) هذه الآليات والذي يمثل النموذج الأساسي لحجج مالتوسين الجدد للصراع البيئي.

شكل (2-12): الندرة والصراع العنيف.

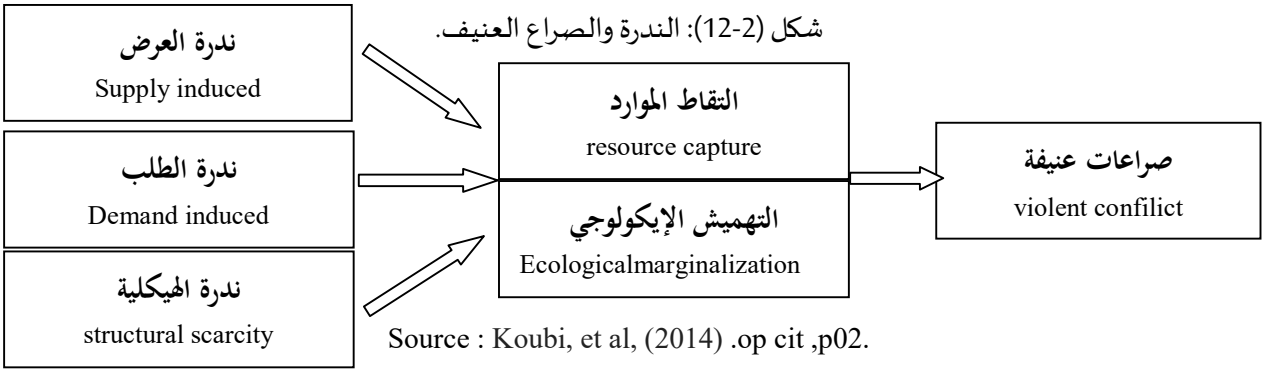

Source : Koubi, et al, (2014) .op cit ,p02.

ويحدد (Homer-Dixon, 1999) ثلاثة أنواع من ندرة البيئة: (1) ندرة العرض، أي انخفاض توافر الموارد المتجددة بسبب الاستهلاك والتدهور الذي يتطور بشكل أسرع من عمليات التجديد؛ (2) ندرة الطلب، وهي نتيجة للنمو السكاني أو زيادة الاستهلاك للفرد؛ و (3) ندرة هيكلية ناجمة عن توزيع غير متكافئ للوصول إلى الموارد الطبيعية.وتتفاعل هذه المكونات الثلاثة وتعزز بعضها البعض، مما يؤدي إلى عمليتين اجتماعيتين تسمى "التقاط الموارد" و "التهميش الإيكولوجي". ويحدث الأول عندما يؤدي استنفاد الموارد والنمو السكاني إلى عدم المساواة في الحصول على الموارد. وفي مثل هذه الحالات، تسعى نخب الدولة القوية، التي تحاول تأمين الموارد التي قد تصبح شحيحة في المستقبل، إلى التلاعب بسياسات بلد ما لصالحها. وهذا يضعف الاستجابات المؤسسية للمظالم الاجتماعية ويزيد من خطر نشوب صراعات عنيفة. وتحدث العملية الأخيرة عندما يؤثر عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والنمو السكاني على تدهور الموارد واستنزافها. وهي في الواقع "ليست طبيعية" ولكنها

[1] Robin Solomon, (2005), Compare how the supply and the scarcity of natural resources influences the conduct of contemporary conflict, (rs342), IR5001.

ناتجة عن عدم الإنصاف في الترتيبات المؤسسية التي تحكم التوزيع والذي يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في الحصول على الموارد (Amber, H. Lyla, M. 2015) ، [1]ويرى كل من (Gendron, R., & Hoffman, E. 2009) أن ندرة الموارد تخلق آثارا متعددة على الصراعات. ويمكن أن يزيد من احتمال أن يصبح الصراع اللاعنفي عنفا، وأن يؤدي إلى إعادة تحريك العنف في نزاع سبق حله، كما يمكن استخدام ندرة الموارد كمؤشر للمساعدة في تقديم تحذيرات بأن الصراع اللاعنفي من المرجح أن يصبح عنيفا.[2]أي هناك دائما خطر العودة إلى الصراع وفقدان إعادة بناء الهياكل (Dorosh, P. A., & Babu, S. C. 2017).[3]

1.2.3 ندرة تمنع الإبداع وتزيد من فرص الصراع:

وتماشيا مع منطق مالتوسين الجدد، يفترضون العديد من الباحثين (Homer-Dixon, 1994, 1999; Ba chler et al., 1996) أن زيادة ندرة، وتناقص فرص الحصول على الموارد المتجددة يزيد من الإحباط، وهذا بدوره يخلق الشكاوي ضد الدولة، ويضعف المجتمع المدني، ويؤدي إلى فرص للتمرد (Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. 2014) ،[4] ليس هذا فقط بل توص كل من (Homer-Dixon (1999) و Barbier, E., & Homer-Dixon (1996) انه يمنع توليد الإبداع،كما تشير حجتهم إلى أن ندرة الموارد تشكل عائقا ومن ثم يشكل عقبة أمام خلق الظروف الاجتماعية تفضي إلى الازدهار والسلام (Tamas, P. 2003).[5] ومن المفارقات أن المجموعات الأكثر تأثرا بالندرة الإيكولوجية هي الأقل قدرة على الابتكار.[6]ويبين الشكلين رقم (2-13) و (2-14) التباين بين وجهات النظر من عملية الابتكار المقترحة من قبل هوميروس-ديكسون لنظرية النمو الذاتية. و وفقا للشكل (2-13)، فإن الاستجابات السوق لندرة الموارد الطبيعية تؤدي تلقائيا إلى إحداث تغيير تكنولوجي داخلي والتي تؤدي إلى حفظ الموارد وبالتالي إلى تحسين الندرة.

---

[1] Amber, H. Lyla, M. (2015), The new politics of scarcity: A review of political positionings, current trends and their socioeconomic implications Institute of Development Studies, Conference Paper, Resource Politics 2015,Institute of Development Studies , 9 – 7September 2015,p 6.

[2] Gendron, R., & Hoffman, E,(2009). Resource scarcity and the prevention of violent conflicts. *Peace and Conflict Review*,*4*(1), 1-11.

[3] Dorosh, P. A., & Babu, S. C. (2017). *From famine to food security: Lessons for building resilient food systems*. Intl Food Policy Res Inst.

[4] Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014). Do natural resources matter for interstate and intrastate armed conflict?. *Journal of Peace Research*, *51*(2),.*p. 228*

[5] Pal, T. (2003). WATER RESOURCE SCARCITY AND CONFLICT: REVIEW OF APPLICABLE INDICATORS AND SYSTEMS OF REFERENCE, technical documents in hydrology, PCCP Publications 2001-2003, series n°21,p5.

[6] Klem, B. (2003). Dealing with scarcity and violent conflict. *Netherlands Institute of International Relations: Working Paper Series*, *24*, p13.

الشكل (2-13): التغير التكنولوجي الذاتي، وندرة الموارد: النظرة التقليدية.

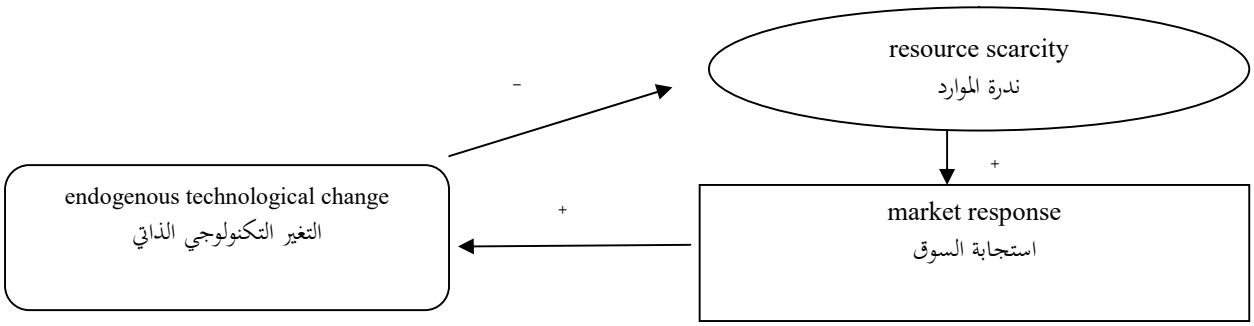

SOURCE : Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. (1996, April

وفقا لوجهة نظر بديلة على أساس تحليل هوميروس ديكسون الشكل رقم (2-13)، بعض الفقراء ندرة الموارد في البلدان نفسها تساهم في عدم استقرار البيئة الاجتماعية والسياسية المحلية. وتؤدي إلى تفاقم الاحتكاك الاجتماعي والصراع، مما يؤدي إلى نقص في الإبداع الاجتماعي. هذا النقص يديم السياسة، والفشل المؤسسي. والذي يعمل على حصر عملية الابتكار، عن طريق تعطيل قدرة الإقتصادات الفقيرة على توليد رأس مال بشري كاف وبناء قدرات البحث والتطوير، واستغلال المعارف التكنولوجية المتاحة محليا ودوليا، وإنتاج ونشر التكنولوجيات الجديدة في جميع أنحاء العالم الاقتصاد. أي أن ندرة الموارد غالبا ما تدفع السوق الداخلية والاستجابات التكنولوجية، فإنه يمكن أيضا أن تعطل البيئة الاجتماعية والسياسية المستقرة اللازمة لتحدث هذه الردود تلقائيا. ويتجلى هذا الرأي في أمثلة بنغلاديش وهايتي (Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. 1996)[1].

الشكل (2-14): التغير التكنولوجي الذاتي، وندرة الموارد: النظرة البديلة.

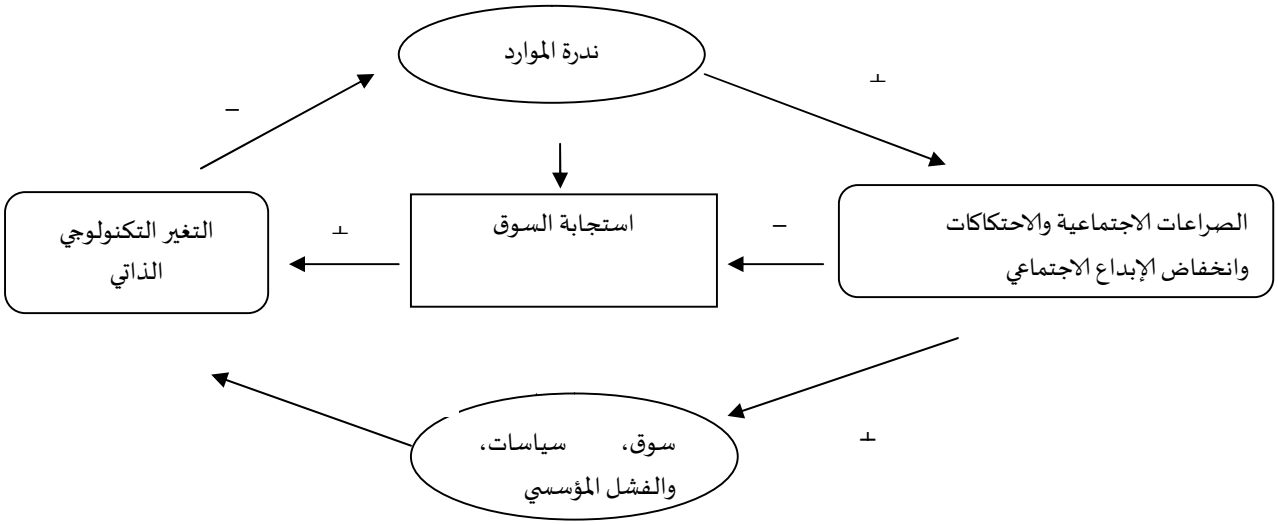

Source : Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. (1996, April). op-cit, p05.

[1] Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. (1996, April). op-cit .p05.

2.2.3 الندرة والتغيرات البيئية وعلاقتها بصراع:

إن النتائج المستخلصة من دراسات كثيرة التي أجريت على نطاق واسع، تشير بقوة إلى أنه ينبغي أن نكون حذرين في استخلاص الاستنتاجات العامة. و أن التغيرات البيئية قد تؤدي، في ظل ظروف محددة، إلى زيادة خطر نشوب صراعات عنيفة، ولكن ليس بالضرورة بطريقة منهجية ودون قيد أو شرط. وأن آثار التغيرات البيئية على الصراع العنيف من المرجح أن تتوقف على مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدد قدرة التكيف. ويرى المؤلفون أن أهم الآثار غير المباشرة من المرجح أن تؤدي بالتغيرات البيئية عن طريق الأداء الاقتصادي والهجرة إلى الصراع العنيف.(Hauge & Ellingsen, 2001), Gleick (1993) يجدون بعض الأدلة على أن ندرة المياه يمكن أن تؤدي إلى نزاع مسلح. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التحليلات التجريبية المنهجية إلى أن المياه العابرة للحدود ترتبط بصراعات منخفضة المستوى، ولكن ليس بحروب مائية كاملة. وعلى النقيض من هذه الدراسات، أفاد كل من: Wolf ,(2007) Dinar & al (2012), Kalbhenn (2003) Yoffe & al ,(2002)، أن الدول تميل إلى التعاون بدلا من القتال على مواردها المائية المشتركة، ومعظم النزاعات الدولية للمياه ليست حروب كاملة، بل توترات دبلوماسية (Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. 2012). و يدرس (Hauge & Ellingsen,1998) آثار تدهور الأراضي، وندرة المياه العذبة، والكثافة السكانية، وإزالة الغابات على الصراع الداخلي في الفترة 1980-1992. ويجدون أن جميع هذه العوامل لها آثار مباشرة وإيجابية على حدوث النزاع. Theisen, (2008) يظهر أن نتائج (Hauge & Ellingsen,1998) لا يمكن تكرارها حتى مع البيانات الأصلية. وأن مستوى عال جدا من تدهور الأراضي يزيد من خطر نشوب حرب أهلية. ويخلص إلى أن "ندرة الموارد الطبيعية لديها قوة تفسيرية محدودة من حيث العنف الأهلي". (Hendrix & Glaser 2007) ; (Raleigh & Urdal 2007) درس كيف تؤثر العوامل التي يفترض أنها تتعلق بتغير المناخ، مثل تدهور الأراضي وتوافر المياه العذبة، على احتمال نشوب نزاع أهلي في أفريقيا. وجدوا أن ندرة المياه فقط تزيد بشكل كبير من احتمالات الصراع. ويدرس Hendrix & Glaser (2007) أيضا تأثير التغيرات المناخية القصيرة الأجل (التباين بين السنوات في هطول الأمطار) على اندلاع الصراعات الأهلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأفادوا بأن التغيرات الإيجابية في هطول الأمطار تقلل إلى حد كبير من مخاطر النزاع في السنة التالية.وجد Burke (2009) وآخرون ارتفاع درجات الحرارة في أفريقيا بين عامي 1981 و 2002 له أثر إيجابي كبير على بداية الحرب الأهلية. وأفادوا بأن زيادة درجة الحرارة بمقدار1 درجة مئوية تزيد من خطر نشوب حرب أهلية بنسبة 4.5 بالمائة خلال نفس العام. من ناحية أخرى، يظهر Buhaug (2010) أن هذه النتيجة ليست قوية للمواصفات النموذجية البديلة. ويخلص أيضا إلى أن تقلب المناخ، الذي يقاس على أنه نمو بين السنوات والانحراف عن المتوسط السنوي لهطول الأمطار ودرجة الحرارة، لا يتنبأ بالصراع

الأهلي. وعلى نفس المنوال، لا يجد (2012) Theisen وآخرون، الذي يستخدم مختلف تدابير الجفاف مع السيطرة على الخصائص الاجتماعية والسياسية مثل السكان المهمشين سياسيا، أي تأثير للجفاف على الصراع الأهلي في أفريقيا. وخلصوا إلى أن العامل الحاسم للنزاع الأهلي هو مدى التهميش السياسي والاقتصادي للمجموعات العرقية بدلا من القضايا البيئية.كما أن, (Brückner & Ciccone 2010) لا يجدان أي تأثير هام لنمو الأمطار على بداية الحرب الأهلية (Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. 2012).[1] (Østby 2011) وآخرون، لا يحصلون على أدلة بوجود تأثير ضغط الأرض على العنف في المحافظات الاندونيسية. وبالمثل، (Theisen, 2012) لا يجد أن ضغط الأرض يؤثر على الصراع المدني في كينيا. أما (Meier & Bond, 2007) يتوصلا أن زيادة الكساء النباتي بدلا من ندرة هو إيجابي مع حدوث الهجمات المنظمة.[2] و. يقول (Johan Galtung, 1982) أن "تدمير البيئة قد يؤدي إلى المزيد من الحروب على الموارد، وأشار إلى أن الآثار البيئية تجعل البلاد أكثر هجومية لأنها قد ترغب في تعويض العجز من خلال توسيع في الخارج، وإخفاء التلوث، والحصول على موارد جديدة ".كما يشير (Rainer, 1989) إلى أن التدهور البيئي يعيق الجانب الأكثر أهمية للأمن الدول من خلال عرقلة النظم الطبيعية التي يعتمد عليه كل نشاط بشري. وأحد أهم الأمثلة على ذلك التي أخذت نطاق واسع، إشكالية الصراعات المحلية التي تنشأ بسبب الإجهاد المائي والتغير في استخدام الأراضي، وعدم الاستقرار في توافر الغذاء والطاقة في العديد من البلدان النامية (Amber, H. Lyla, M. 2015).[3] ويمثل الشكل التالي الآثار التي تنجم من خلال التغيرات البيئية سواء بناحية إيجابية (التعاون) أو سلبية (الصراع).

الشكل (2-15): الآثار غير المباشرة للتغيرات البيئية على الصراع والتعاون.

Source : Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. (2012) ,op-cit ,p05.

ويشير الشكل رقم (2-15) أن الأثر الكلي للنشاط البشري على البيئة في منطقة إيكولوجية معينة بشكل رئيسي دالة على

[1] Bernauer, T., Böhmelt, T., & Koubi, V. (2012), op-cit, p01-03.

[2] Koubi, V., Spilker, G., Böhmelt, T., & Bernauer, T. (2014), op-cit, p229.

[3] Amber, H. Lyla, M. (2015), op-cit ,p13-45.

اثنين من المتغيرات: أولا: المنتج من مجموع السكان في المنطقة والنشاط البدني للفرد الواحد؛ والثاني:ضعف النظام البيئي في تلك المنطقة لتلك الأنشطة معينة .النشاط للفرد، في المقابل، هي وظيفة من الموارد المادية المتاحة (التي تشمل الموارد غير المتجددة) وعوامل فكرية، بما في ذلك المؤسسات، والعلاقات الاجتماعية، والأفضليات، والمعتقدات يظهر الشكل أيضا أن الآثار البيئية قد تتسبب في آثار الاجتماعية وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى النزاع[1].

الشكل (2-16): التغيرات البيئية للنزاع الحاد.

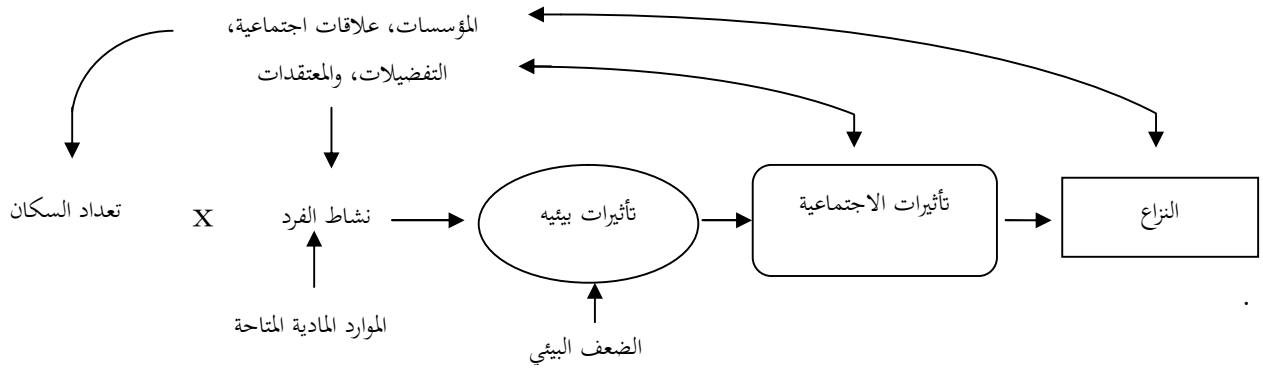

Source : Homer-Dixon, T. F. (1991). op-cit, p86

4. أسباب النجاح الاقتصادي في الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية وأثاره:

إن من أهم الأهداف لدراستنا هذا العنصر هو معرفة كيف لدول فقيرة من حيث الموارد تحدت كل الظروف التي واجهتها ووصلت إلى دراجات من القوة في اقتصادها، فنظرياً هذه الدول يحتاجون إلى استيراد كل شيء لصناعاتهم .وعليها أن تتنافس مع مقدمي العطاءات الدوليين لتأمين إمدادات مستقرة من الموارد، مما يعني أساسا أن تكلفة إنتاجها الصناعية ستكون أعلى أيضا .وهي معرضة تماما لارتفاع الأسعار السلع الأساسية العالمية، وأي توقف في الإمدادات سيؤدي إلى توقف صناعاتها. على الرغم من ذلك، يمكن عرض 05_اقتصادات في العالم التي ازدهرت في ظل هذه البيئة (محدودة جدا أو معدومة من الموارد الطبيعية)، لا تزال قادرة على المساهمة بما لا يقل عن 200 بليون دولار من الصادرات إلى العالم.[2] استطاعت تحقيق نجاح اقتصادي كبير، و إثبات أن هناك عوامل يمكن القول أنها أقوى من امتلاك الموارد الطبيعية في تحقيق النجاح والتقدم الاقتصادي، ولعل أن هذه الدول أثبتت من جانب، افتراضات نظرية لعنة الموارد، بأن كثرة الموارد الطبيعية (في غياب مؤسسات الداعمة، الإدارة الواعية، حسن التخطيط) يؤثر على التنمية والنمو الاقتصاديين بشكل سلبي، ومن جانب أخر تكون نموذجا يثبت العوامل الرئيسية للنجاح، مع العوامل نجاح الدول الغنية بالموارد الطبيعية

[1] Homer-Dixon, T. .On the threshold: environmental changes as causes of acute conflict. *International security*, *16*(2),1991, p87.
[2] https://www.gamespot.com/forums/offtopic-discussion-314159273/8-countries-with-no-natural-resource-but-thrive-to29364331/

مقارنة بعوامل فشل دول الغنية بالموارد، لتتضح لنا المعالم التي تهدي بها هذه الدول لكسر تلك العلاقة السلبية بين التنمية والموارد الطبيعية والتي عانت منها كثير من الدول، لذا سوف نقدم في هذا العنصر مجموعة من التجارب توضح أسباب نجاح دول برغم من فقرها من حيث الموارد الطبيعية. وسوف نتطرق إلى 03 عوامل رئيسية مكنت هذه الإقتصادات للوصول إلى ما هي عليه الآن، وكان اختيارنا لهذه العوامل لسببين، أولا: لأنها العوامل التي تتكرر في كل نموذج تنمية من النماذج التي سنعرضها، ثانيا: يتم اختيارها من جانب الكثير من المؤلفين على أنها العوامل الرئيسية، مع التطرق لعوامل أخرى بطريقة غير مباشرة داخل عوامل الرئيسية والتي تتكامل فيما بينها.

1.4 الاستثمار في الموارد البشرية واكتساب المعرفة:

يعد الاستثمار في الموارد البشرية العنصر الأول الذي انطلقت منه هذه التجارب الناجحة، وذلك لأنه المفتاح لعدة عوامل، فهاهي اليابان التي تعتبر من الدول التي لديها موارد طبيعية غير كافية لدعم اقتصادها ليس هذا فقط بل لديها عدد سكان كبير، لكنها تمثل ثالث أكبر اقتصاد في العالم. وأصبح لديها المعدل السريع للتنمية الاقتصادية بين 1870 و 1998. و مستوى عال من التنمية الاقتصادية لعام 2003، حيث بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الاسمي 34510 دولار، وهو من بين أغنى أربع دول في العالم[1]، أما عن (هونج كونج، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان) أو بما يعرف بالنمور الأسيوية، فهذه الدول قد "أنجزت وحافظت على معدلات تنمية متميزة وقدرات تصنيعية سريعة في الحقبة ما بين العقد السادس والعقد التاسع؛ وفي القرن الحادي والعشرين أصبحت النمور الأربعة اقتصاديات متقدمة ذات دخل مرتفع .ومازالت اقتصاديات تلك الدول تعتبر من أكثر الاقتصاديات نمواً،وتتميز كل النمور الأربعة الآسيوية بقوى عاملة ماهرة وعلى قدر كبير من التعليم، وقصص نجاح تلك الدول التي تعرف « بمعجزة على نهر هان» ، تعتبر مثالاً تقتدي به عديد من الدول النامية"، بشكل عام و الغنية منها بالموارد الطبيعية بشكل خاص فيما يخص القيمة المضافة التي يساهم بها العنصر البشري. "وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي من التجارب الفريدة الناجمة عن التخطيط الاستراتيجي الشامل للدولة .فقد قامت كوريا الجنوبية ببناء نفسها كمركز قوة صاعدة للاقتصاد القائم على المعرفة في فترة قصيرة للغاية. وتعتبر كوريا الجنوبية ثاني الدول نمواً في العالم عبر أربعة عقود، فعلى سبيل المثال، كان مجمل الناتج المحلي في كوريا الجنوبية يضاهي مجمل الناتج المحلي السنوي للفرد في غانا في عام 1957 لكنه ارتفع إلى 17 ضعف في عام 2008"[2]

[1] Wayne Nafziger, Economic Development, cambridge university press, fourth edition, 2006, p20-61.

[2] مركز الدراسات الإستراتجية، مرجع سابق، ص 41-49.

شكل رقم (2-17):نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

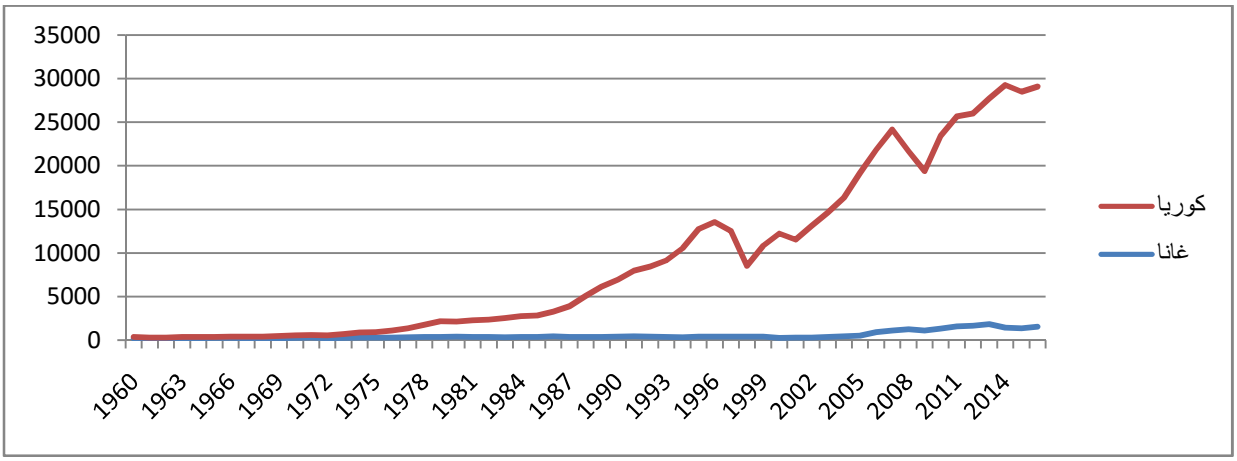

المصدر: من طرف الطالب، بيانات البنك الدولي.

وهي مرتبة في المراتب الأولى ضمن التقويم الدولي الأولى للطلبة، لاسيما في علم الرياضيات والعلوم الطبيعية .وكذا برنامج تقويم الطلبة الأجانب، فاقتنعت بأن تطويرها ومنافستها العالمية يجب أن يتناول تطوير نظامها التعليمي، والاستثمار في رأس المال البشري، من خلال التعليم الابتدائي والجامعي والمهني، لديها أكثر من 3.6 طلبة جامعيين وضعت ترتيبات لتأهيل الطلبة للمنشآت الصناعية ذات الأولوية،[1] نتيجة لذلك تطور نظام التعليم جنبا إلى جنب مع مختلف مراحل التنمية الاقتصادية. ونظرا لقلة الموارد الطبيعية المتاحة، فإن هيكل الأسرة القوي في كوريا الجنوبية واحترامها الشديد للتعليم هما القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي الوقت نفسه، شرب الشعب التعليم مع الالتزام بالتحديث والمواطنة. ويبلغ معدل استبقاء التلاميذ نحو 100 في المائة في الصفوف الدنيا.[2]

جدول رقم (2-5): نسب الالتحاق الإجمالي في التعليم حسب الجنس، كوريا الجنوبية (2005).

مستوى التعليم	%إناث	%ذكور
ابتدائي	104	105
وسط	96	95
متوسط	90	90
بعد الثانوي	96	110

Source : PILLAY, Pundy,,op.cit., p 74

أما تجربة تايوان تعد واحدة من البلدان القليلة التي اعتمدت إستراتيجية تصديرية غير دائمة موجهة نحو السلع الاستهلاكية كجزء من مسار تنافسي متزايد التنافس قائم على الموارد البشرية. انتقلت من التركيز الأولي على التعليم الابتدائي

[1] سعيد بوهراوة، برنامج الاستثمارات العمومية الماليزية عرض وتحليل، لأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)، ص 16.

[2] PILLAY, Pundy, op.cit, p72-74.

الإلزامي إلى التعليم الذي اعتمد أيضا التعليم الثانوي الإلزامي. وقد حدث هذا التحول في عام 1968، على وجه التحديد عندما ظهرت ندرة العمالة غير الماهرة، ومن السمات الهامة الأخرى للسياسة التعليمية أن التدريب المهني، الذي عادة ما يكون متدنيا في البلدان النامية، قد زاد بست مرات بين عامي 1966 و 1974، وخلال تلك الفترة زادت القوة العاملة غير الزراعية بنسبة 80 في المائة. وفي عام 1963، كان 40% فقط من طلاب المدارس الثانوية في تايوان يتبعون مسارا مهنيا؛ وبحلول عام 1980 كان الرقم المقابل 70%. ونتيجة لذلك، تمكنت تايوان من الحصول على قوة عاملة رخيصة، ولكنها تتسم بالكفاءة، وهي متاحة بمرونة لتلبية الاحتياجات المتغيرة بسرعة، وجعل مساهمتها في حملة تنمية ضخمة موجهة نحو التصدير. وقد كان التعليم بوصفه مسؤولية من القطاع العام جزءا من تقليد ثقافي قوي جدا في جميع أنحاء شرق آسيا، ولكنه يمتاز بالمرونة من حيث التغيرات في التركيز التعليمي العام والنسب المخصصة له، التي ميزت تايوان عن بعض جيرانها. وعلى الرغم من أن التعليم بالقطاع الخاص أعلى في المستوى الابتدائي - على المستويين الثانوي والعالي - زاد من حيث الأهمية النسبية (ارتفع من 10 إلى 60 في المائة فيما بين عامي 1950 و 1980)، ظل الطلب أقوى من أجل دخول المؤسسات العامة ذات النخبة العالية الجودة. وكان الإنفاق لكل طالب في المدارس الحكومية مرتفعا على الأقل في المدارس الخاصة؛ في الجامعات الحكومية كانت نسبة الطلاب إلى المعلمين 12 إلى 1، مقابل 29 إلى 1 في الجامعات الخاصة. وفي المدارس الثانوية والجامعات الخاصة، يتعين على الآباء دفع 50 في المائة من مجموع التكاليف، في حين أن النسبة المقابلة في القطاع العام لا تتجاوز 7 في المائة.[1]وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية ب 85.23% في عام 1991. وتم تمديد التعليم الإلزامي من ستة سنوات إلى تسع سنوات في عام 1968، مما رفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية 29.28% في عام 1960 إلى 54.79% في عام 1970. وكان هذا العامل مهما جدا عندما بدأت تايوان في التأكيد على العمالة -والصناعات الكثيفة، وتحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال المهرة في الستينيات إلى الثمانينيات. وفي وقت لاحق، ساعد هذا تايوان على تطوير التكنولوجيا الكثيفة،وبالمقارنة مع البلدان النامية المتوسطة الدخل الأخرى، مستوى في تايوان مرتفعة نسبيا. من حيث محو أمية الكبار، الابتدائي ونسبة الالتحاق بالمدارس، ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، فإن أرقام أعلى من تلك الخاصة ببلدان من نفس مجموعة الدخل،كما هو مبين في الجدول رقم (2-6).

[1] GREENE, J. Megan; ASH, Robert (ed.). Taiwan in the 21st century: aspects and limitations of a development model. Routledge, 2007, p40-42.

جدول رقم (2-6):مستوى التعليم، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو الصادرات.

	معدل معرفة القراءة والكتابة للكبار		معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية		معدل الالتحاق بالمدرسة الثانوية		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار)		متوسط معدل نمو الصادرات
السنوات	1961	1981	1961	1981	1961	1981	1970	1989	1961-1989
تايوان	74.1	90.1	96.0	99.8	33.1	82.6	392	7201	16.2
الاقتصادات المتوسطة الدخل	48.1	65.2	75.2	100.0	14.1	38.9	490	3190	4.8
الاقتصادات المرتفعة الدخل	98.0	98.9	113.9	101.5	63.9	89.2	2050	19240	5.4

Source : CHOU, Ji. Old and new development models: the taiwanese experience. In: *Growth Theories in Light of the East Asian Experience, NBER-EASE Volume 4*. University of Chicago Press, 1995. p. 111.

وهاهي سنغافورة فهمت جيدا بما فيه الكفاية أن شعبها يجب أن يكون أهم عامل في تنميتها الاقتصادية بدون وجود أي من الموارد الطبيعية، اعتمدت سنغافورة في معظمها على مواردها البشرية. إن الحالة الهائلة للنمو الاقتصادي في سنغافورة شهدت الاهتمام أكثر من غيرها، على مدى العقود القليلة الماضية، سنغافورة حققت إنجازات اقتصادية مذهلة. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في سنغافورة من 1960s إلى 1990s في المتوسط حوالي 8%، أي أكثر من ضعف من متوسط معدل نمو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأكثر من ثلاث مرات من معدل النمو في الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، تحتل سنغافورة المرتبة الأعلى في آسيا التي تتمتع بأعلى مستوياتها. حوالي 90% من السنغافوريين يعيشون في المنازل المناسبة مع المرافق الحديثة، في حين أن المدينة نفسها تقريبا خالية من الأحياء الفقيرة. بل هو أيضا قاعدة لأكثر من 3000 شركات متعددة الجنسيات من العالم المتقدم. وقد تحققت كل هذه الإنجازات في بلد لا يزيد على 685 كيلومترا مربعا ولا تتوفر له أية موارد طبيعية. ولا تزال حكومة سنغافورة متفائلة بشأن استخدام رأس مالها البشري في بلدها كإستراتيجية في المستقبل.[1]كما دعمت حكومة هونغ كونغ القطاع التعليمي لتعزيز تطور الاقتصاد الموجه نحو الابتكار ولمواجهة التحديات المقبلة في اقتصاد المعلومات بشكل أفضل.[2]وعند دراسة اتجاهات التنمية الرئيسية لمعالي التعليم في شرق آسيا ليس من الصعب تحديد التغييرات المهمة فيه وبل اخص حوكمة التعليم العالي. وفقًا (Mok, 2010)، تشمل هذه التغييرات: البحث عن جامعة عالمية وتقسيم الجامعات؛ زيادة مصادر التمويل الخاصة وتكثيف عدم المساواة في التعليم؛ التوتر بين التدويل والحفاظ على التفرد المحلي والإقليمي؛ تضخيم معاليه وتأكيد الجودة الأكاديمية ؛ تأميم الجامعات وتأثيرها على الحرية

[1] CAHYADI, Gundy, et al. Singapore's economic transformation. *Global Urban Development, Singapore Metropolitan Economic Strategy Report*, 2004, p 04 -25.
[2] CHARRIERAS, Damien, DARCHEN, Sébastien, et SIGLER, Thomas. The shifting spaces of creativity in Hong Kong. *Cities*, 2018, vol. 74, p. 137.

الأكاديمية ؛ تسويق التعليم العالي للتخصصات السوقية.[1] أما عن نظمها الصحي وباعتباره العامل الرئيسي للمحافظة على العنصر البشري الذي قاد التنمية، تعتبر هونغ كونغ واحدة من أسرع اقتصادات ما بعد الحرب نمواً مع انخفاض كبير في مخاطر الوفيات خلال العقود الماضية.[2] تم تحديدها لتكون واحدة من أكثر الأماكن صحة في العالم. بسبب التعليم الصحي المبكر والخدمات الصحية المهنية ونظام الرعاية الصحية والأدوية المتطور.[3] كما تم اعتبار سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية، هي الأخرى من أفضل الأماكن في مجموعة من مؤشرات الصحة وصنفت سنغافورة وهونغ كونغ، على وجه الخصوص، على أنهما من أكثر الأنظمة الصحية كفاءة في العالم. تم إنفاق 4.9% و 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، على التوالي[4]. أنظر جدول رقم (2-7).

جدول رقم (2-7):المؤشرات الرئيسية للصحة والتمويل الصحي للاقتصادات المختارة ، 2014.

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (المجموع) -2013	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) -2013	إجمالي الإنفاق على الصحة % من الناتج المحلي الإجمالي 2014
سنغافورة	82.64	1.8%	4.9%
هونج كونج	83.74	1.7%	5.7%
كوريا الجنوبية	81.43	3.0%	7.4%
تايوان	79.26	3.9%	6.2%
اليابان	83.31	2.1%	10.2%
الولايات المتحدة	78.88	6.0%	17.1%
المملكة المتحدة	80.45	3.8%	9.1%
ألمانيا	80.66	3.3%	11.3%

Source : YIN, Jason Dean-Chen et HE, Alex Jingwei., 2018 op cit, p. 693.

2.4 التركيز على قطاع التصنيع وتطويره:

بالنسبة لنموج التنمية الاقتصادية للدولة اليابان، فقد امتازت الفترة بين 1955- 1961 بالنمو الاقتصادي السريع الذي مهد الطريق للستينات الذهبية، و مثلت العقد الثاني الذي صاحب المعجزة الاقتصادية اليابانية و تعتبر تجربة اليابان في

[1] JACOB, W. James, MOK, Ka Ho, CHENG, Sheng Yao, *et al.* Changes in Chinese higher education: financial trends in China, Hong Kong and Taiwan. *International Journal of Educational Development*, 2018, vol. 58, p. 64.
[2] CHUNG, Roger Y., LAI, Francisco TT, CHUNG, Gary KK, *et al.* Socioeconomic disparity in mortality risks widened across generations during rapid economic development in Hong Kong: an age-period-cohort analysis from 1976 to 2010. *Annals of epidemiology*, 2018, vol. 28, no 11, p. 743.
[3] KONG, Xiangyi, YANG, Yi, GAO, Jun, *et al.* Overview of the health care system in Hong Kong and its referential significance to mainland China. *Journal of the Chinese Medical Association*, 2015, vol. 78, no 10, p. 569.
[4] YIN, Jason Dean-Chen et HE, Alex Jingwei. Health insurance reforms in Singapore and Hong Kong: How the two ageing asian tigers respond to health financing challenges?. *Health Policy*, 2018, vol. 122, no 7, p. 693.

النمو الاقتصادي بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية من المعجزات الاقتصادية الحديثة، حيث أنها ظاهرة تاريخية غير مسبوقة .ولقد تحققت تلك المعجزة، بالمقام الأول نتيجة التدخل الاقتصادي من جانب الحكومة اليابانية خاصة من خلال وزارة التجارة والصناعة الدولية،وتضمنت الخصائص المميزة للاقتصاد الياباني خلال هذه السنوات: التعاون بين المصنعين والموردين والموزعين من خلال مجموعات متلاحمة؛ مؤسسة اتحادات العاملين القوية؛ العلاقة الحميمة مع بيروقراطية الحكومة؛ ضمان الوظائف مدى الحياة في الشركات الكبرى؛ مصانع تعتمد على اتحادات العمال.[1]وقد اتسمت الأهداف الاقتصادية لوزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية خلال العشرين سنة الأولى على إنشائها بالعقلانية، والعمل على حفز التجارة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وتشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تكنولوجيا الصناعة.[2] كما يعتبر العديد أن أهم سبب لتطور الاقتصادي لليابان هو عمليتي التصنيع والتحديث و من الظروف السابقة والمؤيدة لهذه العمليتين :التوحيد السياسي والاستقرار؛ التنمية الزراعية وذلك سواء فيما يتعلق بالمساحة أو الإنتاجية (حيث أن هذا الأخير أعتبر من أولى الحلول عندما واجهت اليابان مشكلة ارتفاع الأسعار المواد الأساسية وعملت على زيادته ولم تلجئ إلى سياسة تخفيض العملة التي غالب الدول تستعملها كوسيلة للاستقرار الاقتصاد الكلي، وعمل هذا الحل على رفع كل من رصيد الفرد من هذا الإنتاج ومن حيث رأس المال شكل رقم (2-17))؛ تنمية قطاع الموصلات وظهور الأسواق القومية الموحدة؛ ازدهار التجارة والتمويل وظهور الطبقة التجارية الثرية؛ تشجيع الصناعات السابقة بواسطة الحكومات المحلية[3].ويبرز الجدول رقم (2-8)التفوق الياباني في مجال رأس المال المنتج الذي كان نصيبه 30% من هذا الإجمالي. غالبا ما يشار إليه على أنه السبب في التصنيع السريع في الفترات اللاحقة، هذا من جهة و من جهة أخرى يوضح أن رأس المال الطبيعي لهذه الدولة منعدم بالنسبة لإجمالي الثروة.

[1] مركز الدراسات الإستراتجية، مرجع سابق، ص 33-36.

[2] نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج " إستراتجية العلاقات والمشروع النهضوي "، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004، ص 55-183.

[3] كينئيتشي أونو، مرجع سابق، ص22-222.

شكل رقم (2-18):نمو الإنتاج والمدخلات للفرد لدول مختارة، %،(1960-1995).

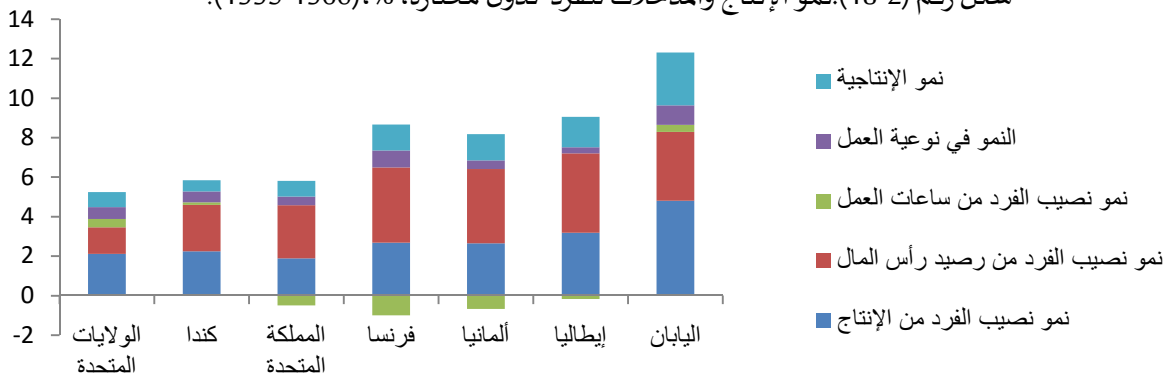

المصدر: مرجع سابق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، ص125.

جدول رقم (2-8): إجمالي الثروة: الدول العشر الأغنى، سنة 2000.

الدول (الترتيب التنازلي لنصيب الفرد من الثروة)	نصيب الفرد من الثروة (دولار)	رأس المال الطبيعي (%)[1]	رأس المال المنتج (%)[2]	رأس المال غير ملموس (%)[3]
سويسرا	648,241	1	15	84
الدنمارك	575,138	2	14	84
السويد	513,424	2	11	87
الولايات المتحدة الأمريكية	512,612	3	16	82
ألمانيا	496,447	1	14	85
اليابان	493,241	0	30	69
النمسا	493,080	1	15	84
النرويج	473,708	12	25	63
فرنسا	468,024	1	12	86
بلجيكا - لوكسمبورج	451,714	1	13	86

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008، ص48.

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية عرفت الفترة (1960-1990) بفترة التصنيع الهائل واتي تعرف كما ذكرنا سابقا بمعجزة على نهر هان، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية مشابها لمستويات البلدان الأفقر في أفريقيا (في عام 1960

[1] مجموع أقيام الثروات غير المتجددة، (كالنفط ,والغاز الطبيعي، والفحم، والموارد المعدنية)، والأراضي المحاصيلية ,والمراعي ,والمناطق التي يتم كساؤها بالأشجار، (بما في ذلك المناطق التي تستخدم لاستخراج الخشب والمنتجات غير الخشبية)، والمناطق المحمية.

[2] مجموع أقيام المكِنات والمعدات والمباني (بما فيها البنى التحتية)، ولم يتم إدخال أراضي المناطق الحضرية ضمن الموارد الطبيعية، ومن ثم فقد أدرجت، بوصفها أحد مكونات رأس المال المنتَج.

[3] لقد احتسب رأس المال غير الملموس على أنه رأس مال متبق، بمعنى الفرق ما بين الثروة الكلية ومجموع رأس المال المنتج ورأس المال الطبيعي، ومادام رأس المال المتبقي يشتمل على جميع الأصول غير الطبيعية وغير المنتجة، فإنه سيضم بالضرورة رأس المال البشري، أي خلاصة المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها السكان، إضافة إلى البنى التحتية المؤسسية للبلد، وكذلك رأس المال الاجتماعي.

كان 1110 دولار أمريكي مقابل 430 دولارا أمريكيا لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) (Suh & Chen 2007: 6). وبعد 45 عاما من حملة التصنيع الشاملة التي بدأتها الحكومة في أوائل الستينيات، زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية بأكثر من 12 ضعفا إلى أكثر من 13000 دولار أمريكي في عام 2005. وكما يبين الجدول رقم (2-9) أدناه، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في عام 1960، ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكنه كان في عام 2005 تقريبا 24 ضعفا، مما يعكس تباين التنمية في كوريا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء[1]، برغم من التباين الكبير في الموارد الطبيعية بينهم.

جدول رقم(2-9): الناتج المحلي الإجمالي المقارن للفرد (دولار أمريكي).

السنوات	كوريا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
1960	1110	430	9137
1980	3221	583	17710
2005	13210	560	29376

Source : PILLAY, Pundy ,op.cit, p71.

وكثيرا ما يشار إلى "كوريا الجنوبية" ب "الخرق إلى الثراء، rags to riches" باعتبارها معجزة "من صنع الإنسان". إنها معجزة بمعنى أنه في غضون العقود الثلاثة الماضية، يمكن للبلاد أن تحقق هذا النوع من التحول الهيكلي (من الكفاف، الاقتصاد الزراعي إلى قوة صناعية حديثة) الذي استغرقته البلدان الصناعية اليوم ما يقرب من قرن لتحقيقه. وعلاوة على ذلك، تحقق التحول بدرجة من التوزيع العادل نسبيا للدخل وفقا للمعايير الدولية. ورغم كل الصعوبات التي تواجه بلد نام نموذجي اليوم (فقيرة في الموارد الطبيعية؛ وحوالي 30 في المائة فقط من مساحة الأراضي قابلة للزراعة، والأراضي الصالحة للزراعة لكل أسرة من المزارع هي من بين أدنى الأسر في العالم). كان المجتمع الكوري تقليدي، إقطاعي، زراعي، ومعزول عن الغرب، تم تدمير قاعدة البنية التحتية الصغيرة التي بنيت خلال الحكم الياباني في الحرب الكورية 1950-53. وكان دخل الفرد في البلد في أوائل الستينيات أقل من دخل هايتي وإثيوبيا واليمن وأقل من 40% دخل الفرد في الهند. ومع مثل هذا الدخل المنخفض المستوى، كانت المدخرات المحلية ضئيلة. ويعني النمو السكاني الذي يقرب من 3 في المائة سنويا في بلد مزدحم بالسكان وانتشرت البطالة والعمالة الناقصة والفقر على نطاق واسع مع معاناة أكثر من 40% من سكان البلاد من

[1] PILLAY, Pundy. Linking higher education and economic development. *Implications for Africa from three successful systems', Centre for Higher Education Transformation, Wynberg*, 2010, p71.

الفقر المدقع.[1] فبالنسبة لأي بلد، من أهم المشاكل في التنمية كيفية تحويل الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي الذي يقود الاقتصاد كله. وبعبارة أخرى، التنمية أو التحديث يعني التصنيع. ولهذا السبب، فإن السياسة الصناعية هي لب السياسة الإنمائية، وكوريا ليست استثناء. وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة الكورية سياسة صارمة جدا في مجال تصدير الصادرات مع حماية وتنظيم قوانين للصناعات منذ بداية التنمية. واستخدمت جميع أدوات السياسة النقدية والمالية لدعم صناعة التصدير والصناعات الرئيسية مثل الأسمنت والأسمدة وتكرير النفط. وبفضل هذه السياسة، نما قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من 19% سنويا خلال عام 1963- 73. حيث نفذت خطتان للتنمية الاقتصادية (1962-1966 و 1967-1971) مع إستراتيجية ترويج الصادرات، نمت الصادرات 43.9% و 33.8% على التوالي في المتوسط السنوي في حين أن الصادرات الصناعية زادت 70.0% و 43.3% في السبعينات تم تغيير السياسة الصناعية الكورية بشكل كبير مرة أخرى وتغير هيكل الاقتصاد الكوري أيضا. وتسليط الضوء على تغيير السياسة الصناعية هو تعزيز الصناعات الثقيلة والكيميائية التي بدأت من عام 1973.[2] وفي هذه السنة زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 16.5%. ونمت قطاعات الصناعات التحويلية بنحو 30%.[3]

جدول رقم (2-10):مصادر النمو الاقتصادي.

	1960-1956	1973-1963
إحلال الواردات	34.4	10.6
توسيع التصدير	18.0	35.8
الطلب المحلي والتغيير التقني	47.6	53.6
المجموع	100	100

Source : KIM, Kwan S, op.cit. .

وفي ظل هذه السياسة الصناعية الجديدة، أصبحت حصة أكبر 30 شركة (جدول رقم(2-11)) في إجمالي حجم المبيعات أكبر من 36 في المائة في عام 1980، واستمرت في الزيادة. هذه السياسة تشاطر الثناء والنقد في نفس الوقت. جوهر الثناء هو أن النمو السريع في الماضي كان مستحيلا دون هذه السياسة في حين أن النقد هو أن جميع أوجه عدم الكفاءة التي تسببت في نهاية المطاف في الأزمة الاقتصادية في عام 1997 كانت نتيجة لهذه السياسة. كلاهما لديه أثار. ومن ثم فإن درسا واحدا يمكن

[1] KIM, Kwan S. The Korean Miracle (1962–80) Revisited: Myths and realities in strategies and development. In: *Asian industrialization and Africa*. Palgrave Macmillan UK, 1995. p. 87-143.

[2] YOO, Ilho. Korea's Economic Developments: Lessons and Suggestions for Developing Countries. *Korean Social Science Journal, XXXV No*, 2008, 1.2008: 31-63.

[3] FRANK JR, Charles R., et al. Foreign trade regimes and economic development: South Korea. *NBER Books*, 1975, p23.

أن نستخلصه من هذه الحجج هو أن البلد الذي يسعى إلى تحقيق النمو الأمثل والسريع ينبغي أن يكون قادرا على تغيير موقف السياسة في الوقت المناسب، مهما كانت النجاحات التي حققتها السياسة القديمة.[1]

جدول رقم (2-11): مؤشر التركيز لأكبر الشركات في صناعات التعدين والصناعات التحويلية (استنادا إلى حجم المبيعات).

	1980	1987	1991	1993	1994	1995	1996	1997
30 أكبر	36.0	37.3	38.3	38.1	39.6	40.7	39.9	40.0
50 أكبر	16.9	22.0	23.4	23.0	24.6	25.9	24.7	25.6

Source : YOO, Ilho.

وواصلت كوريا الجنوبية السعي إلى تصنيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية في التسعينات من خلال تشجيع الابتكار التكنولوجي المحلي الأصلي. وأدى ارتفاع الأجور المحلية وارتفاع قيمة العملة إلى عجز مزمن في الحسابات الجارية، مما أدى إلى سلسلة من الإصلاحات، بما في ذلك إصلاح السوق المالية.[2]إن سرعة التصنيع في كوريا الجنوبية منذ العقد السادس من القرن العشرين، جعلها واحدة من أكبر عشر دول مصدرة، مثل ألمانيا الغربية واليابان؛ كما أنها في المرتبة السابعة كشريك تجاري كبير للولايات المتحدة الأمريكية. كذلك فإن كوريا الجنوبية تعتبر الدولة الثانية في العالم في معدل الادخار، إلى جانب أنها محمية من الظروف الاقتصادية الخارجية من خلال ما تملكه من فائض العملات الأجنبية.[3] حيث احتلت ثامن أكبر احتياط نقدي من العملة الأجنبية ب 315,998 مليار دولار.[4] بالنسبة لتايوان امتازت الفترة (1970-2000) بالتصنيع الهائل ، خلال السنوات الخمسين من الحكم الاستعماري الياباني، وبحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت تايوان خالية تماما من مواردها . وجزيرة ريفية ذات مستوى معيشي على قدم المساواة مع دولة الكونغو في أفريقيا .وبسبب الافتقار إلى الموارد الطبيعية، تضطر تايوان إلى الاعتماد على الواردات الأجنبية من المواد الخام وتعتمد اعتمادا كبيرا عليها، حيث يتم استيراد ما يصل إلى 98% من احتياجاتها الصناعية المحلية .ومع ذلك، شهدت الجزيرة التصنيع السريع الذي حولها إلى الأولى في العالم للتكنولوجيا الفائقة الالكترونيات ومركز تصنيع أشباه الموصلات .وفي الثمانينات، أصبحت تايوان قوة اقتصادية، مع اقتصاد ناضج ومتنوع، وحضور قوي في الأسواق الدولية واحتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي. وبحلول عام 2010، حلت تايوان محل اليابان الاستعمارية السابقة كأكبر منتج في العالم لأشباه الموصلات. وتشمل الصادرات الرئيسية من تايوان أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات وأشباه الموصلات، لوحات مسطحة، والآلات .المعادن. والمنسوجات، والبلاستيك، والمواد

[1] YOO, Ilho. op.cit: 31-63.

[2] PILLAY, Pundy, op.cit, p72.

[3] مركز الدراسات الإستراتجية، مرجع سابق، ص 44.

[4] سعيد بوهراوة، مرجع سابق ص 16.

الكيميائية؛ البصريات، التصوير، القياس، أيضا، متطلبات المعالجة الطبية.ويشهد اقتصاد تايوان حاليا نموا في المسار التصاعدي بسبب ازدهار الالكترونيات الاستهلاكية العالمية وتعد تايوان مرتبة 27 لأكبر اقتصاد في العالم[1]. بدأت آلية معادلة عامل السعر للمساهمة في التنمية الاقتصادية لتايوان. في عام 1937 ، بعد أربعة عقود من احتلال اليابان لتايوان ، وصل نصيب الفرد من الدخل في تايوان إلى حوالي 75 في المائة من دخل اليابان. على الرغم من أن تايوان لم تصل أبدًا إلى مستوى دخل الفرد في اليابان، إلا أن التنمية الاقتصادية لتايوان بعد الحرب العالمية الثانية كانت مثيرة للإعجاب، إن التنمية الاقتصادية لتايوان هي نتيجة لفرصة دولية جيدة[2].وطوال القرن العشرين، اعتبرت تايوان نموذجا - سواء كانت مستعمرة نموذجية أو نموذجا للصين أو نموذجا للتنمية. هذا التصور هو مفهوم احتضنه السياسيون والعلماء. إن فكرة تايوان التي خضعت "لمعجزة اقتصادية" اكتسبت عملة واسعة على أساس نموها الاقتصادي السريع والمستدام والتحول الهيكلي بعد الستينيات؛ منذ الثمانينيات، ركزت على الإصلاح السياسي فالكثير من تاريخ تايوان خلال القرن الماضي كان فريدا من نوعه، والعديد من الشروط المسبقة للتحديث الاقتصادي والتنمية السياسية في تايوان قد لا يمكن تكراره بسهولة في أماكن أخرى. ومما لا شك فيه أن التراث الاستعماري التايواني أسهم إسهاما هاما في النمو الاقتصادي اللاحق. الإدارة الاستعمارية اليابانية - إذا كنت لأسباب خاصة ، مثل حاجتها للسكر والأرز، أنفقت موارد كبيرة واهتمت بالقطاع الريفي، حيث أن التعبئة المبكرة لقطاع الزراعة هي من القضايا الهامة التي غالبا ما تهمل كجزء من قصة النجاح، وبها وفرت المدخرات المحلية المطلوبة وأصبحت محور التركيز الأول لتصدير تايوان. وقد بنيت حملة التصدير على التحول من زراعة الأرز والسكر إلى إنتاج الفطر والهليون (المحاصيل غير التقليدية التي كانت أكثر كثافة في اليد العاملة وأكثر عرضة للعمل)، باستخدام التكنولوجيا زاد النمو الزراعي 45% خلال الخمسينيات الذي أدى إلى زيادة في إنتاجية العوامل الكلية نتيجة لأنشطة البحث وأنشطة الدعم التي تدعمها الحكومة. وبفضل التوزيع المتساوي للأراضي، فضلا عن التحول نحو المزيد من مزيج المحاصيل والتكنولوجيا الكثيفة العمالة، توجه الطلب المحلي على المنتجات غير الزراعية بصورة متزايدة نحو هذه المشاريع الريفية الصغيرة والمتوسطة الحجم. الذي يعزز بوضوح الروابط المتبادلة والمرحلة بين التغيرات في الزراعة وغير الزراعية، ويساعد على تفسير النجاح المتعدد الأبعاد للنظام من حيث النمو وخلق فرص العمل وتحقيق المساواة. وارتفعت نسبة دخل الأسر الريفية المكتسبة من الزراعة من 25% في عام 1962 إلى 43% (بحلول عام 1975) و 60% (بحلول عام

[1] https://www.gamespot.com/forums/offtopic-discussion-314159273/8-countries-with-no-natural-resource-but-thrive-to-29364331/

[2] Pochih Chen, Lessons from Taiwan's Economic Development, Published for the Foreign Policy Research Institute by Elsevier Ltd. 2016 p 517.

1980). وفي الوقت نفسه، تحسن معامل جيني للدخل الريفي بشكل كبير. بحلول ستينيات القرن العشرين، تحول القطاع الصناعي بأكمله، بما في ذلك الصناعة الريفية، تركيزه تدريجيا من تجهيز الأغذية إلى تصدير المنتجات الصناعية كثيفة العمالة (المنسوجات، والتجميع الإلكتروني، وما إلى ذلك). وأدى عاملان رئيسيان إلى جعل ظاهرة التصنيع في المناطق الريفية متسقة مع توزيع الدخل المتساوي على نحو متزايد، الأول هو أن صغار المزارعين وأشدهم فقرا استطاعوا في البداية أن تتناسب مشاركتهم في الأنشطة الصناعية والخدمية المزدهرة في الاقتصاد. والثاني هو أن هذه الصناعات والخدمات الريفية نفسها أظهرت قدرة على أن تصبح أكثر كثافة في اليد العاملة - على الأقل حتى أواخر الستينات، وفي ذلك الوقت استنفد فائض العمالة غير المهرة في الاقتصاد. وقد أثبت هذا النمو المتوازن في المناطق الريفية أهمية حاسمة ليس فقط من حيث تحقيق "النمو مع الإنصاف" خلال الستينيات والسبعينيات، ولكن أيضا من حيث العمل التحضيري. لتعزيز قدرة تايوان على الحد من أثر الصدمات الخارجية في التسعينيات.[1] وخلال هذه الفترات الثلاث أي 40 سنة الماضية، حقق اقتصاد تايوان نمو بسرعة مذهلة. أدركت تايوان 10 أضعاف في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 6.27 لكل فرد، بين سنتي 1953 و 1992. كما هو مبين في الجدول رقم (2-12)، من 19.942 دولار في 1953 إلى 213.910 دولار في 1992. خلال نفس الفترة، انخفض معدل النمو السكاني من 3.81% إلى 0.95، وارتفعت نسبة الادخار من 14.45% إلى 28.42%، ولذلك، فقد اتبع نمو تايوان التنبؤ بالنمو المعمول به أي ارتفاع المدخرات وانخفاض النمو السكاني يؤدي إلى مستوى أعلى من الدخل.[2]

جدول رقم (2-12): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، 1953-1992.

السنوات	1953	62-1953	72-1963	80-1973	92-1983	1992
نصيب الفرد	19.94	24.97	43.54	87.79	165.28	213.91

Sorce : CHOU, Ji. Old and new development models: the taiwanese experience. In: *Growth Theories in Light of the East Asian Experience, NBER-EASE Volume 4*. University of Chicago Press, 1995. p. 109.

[1] GREENE, J. Megan; ASH, Robert (ed.). *Taiwan in the 21st century: aspects and limitations of a development model*. Routledge, 2007, p 35-40.
[2] CHOU, Ji. Old and new development models: the taiwanese experience. In: *Growth Theories in Light of the East Asian Experience, NBER-EASE Volume 4*. University of Chicago Press, 1995. p. 107-108.

جدول رقم (2-13): المدخرات والاستثمارات المحلية الإجمالية في تايوان، (1951-1994)، (%من الناتج المحلي الإجمالي).

السنوات	الادخار	الاستثمار
1960-1951	9,8	16.3
1970-1961	19.7	21.9
1980-1971	31.9	30.5
1990-1981	32.9	21.9
1994-1991	27.4	23.2

Source : PARK, Phillip Hoon. A reflection on the East Asian development model: comparison of the South Korean and Taiwanese experiences. *The East Asian development model: economic growth, institutional failure and the aftermath of the crisis*, 2000, p 160.

وقد حولت سنغافورة إلى ركيزتين النمو على أساس قطاعات التصنيع والخدمات. وكانت الاستراتيجيات الرئيسية في سنغافورة هي اعتماد الاستثمار المؤيد للأعمال التجارية والمؤيدة للأجانب، وعملت على جذب الشركات متعددة الجنسيات، واستمر مجلس التنمية الاقتصادية في توفير قاعدة صناعية. في عام 1967،حيث أن السياسة الأولى التي أتبعتها هي الحوافز الضريبية تصل إلى فترة خمس سنوات. ونتيجة لذلك، وجد معظم المستثمرين الأجانب أن تكاليف إنتاجهم قد خفضت بنحو 20%. سرعان ما جاءت العديد من الشركات الأجنبية إلى سنغافورة. وخلال الستينات، نمت حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 10% في عام 1960 إلى حوالي 15% في أواخر الستينيات. والأهم من ذلك، دخول الشركات الأجنبية في الجزيرة مكنت سنغافورة من اعتماد التكنولوجيا التي جلبها المستثمرون.وعلى الرغم من تحقيق نمو كبير في الستينات، كان اقتصاد سنغافورة لا تزال بعيدة عن أن تكون ناجحة. وكان على حكومة سنغافورة أن تواصل عملها الجاد لتحسين الظروف الاقتصادية للأمة. واصل مجلس التنمية الاقتصادية استعراض برنامج الحوافز الضريبية من أجل الحفاظ سنغافورة على جذاب المستثمرين الأجانب. ومع النجاح في إنجاز ما يقرب من 80% من الطرق السريعة التي اقترحها نهاية عام 1980. وقد بدأت سنغافورة تكسب الاعتراف الدولي مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ب 10%.[1]حيث انتقلت من بلد في العالم الثالث يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية هائلة إلى مركز اقتصادي عالمي نشط مع إمكانات نمو مستمرة. في حين أن نجاح سنغافورة غالبًا ما يوصف بأنه "معجزة اقتصادية" ، إلا أن عملية التنمية فيها ليست لغزًا ، ويمكن أن تكون مثالًا للدول الأخرى. وهي دولة صغيرة تفتقر إلى الموارد الطبيعية ، ورأس مال محدود، وهيكل صناعي غير متطور، مع هذا حققت نجاحًا سريعًا في تطوير وضع تنافسي عالميًا (انظر شكل رقم (2-18) الذي تشكل فيه الدولة الأولى في مجموعة من اكبر

[1] CAHYADI, Gundy, et al. Singapore's economic transformation. *Global Urban Development, Singapore Metropolitan Economic Strategy Report*, 2004, p 07-08 .

الاقتصادات) في مجال البتروكيماويات وتكمن قصة نجاح في فعالية حكومة سنغافورة في تعزيز هذه الصناعة[1]. وفقًا للكتاب السنوي لعام 2016 الصادر عن المعهد الدولي لتطوير الإدارة (IMD)، احتلت سنغافورة المرتبة الرابعة،[2] وواصلت إظهار إنجازات مثيرة للإعجاب، والتي حولت البلاد إلى واحدة من أغنى دول العالم من حيث دخل الفرد (Chen، 1979 ؛ Mauzy & Milne، 2002).[3]

الجدول رقم (2-14): صافي التصنيع في سنغافورة الاستثمار في الأصول الثابتة بالدولار الأمريكي.

السنة	رياو(Riau)	باتام (Batam)	غرب سومطرة (West Sumatra)	جوهور (Johor)
1995	11520000	87510000	1090000	198213962
1996	16600000	109580000	-	1284710926
1997	21180000	22430000	880000	127786122
1998	22450000	10690000	-	96659962
1999	12012700	21275000	229525775	68393199
2000	99543000	61188000	3100000	238225603
2001	762096000	-	-	180946736
مجموع	945401700	312673000	234595775	2194936510

Source : CAHYADI, Gundy, et al. Op cit, p 09 .

الشكل رقم (2-19): القدرة التنافسية، مجموعة من الدول.

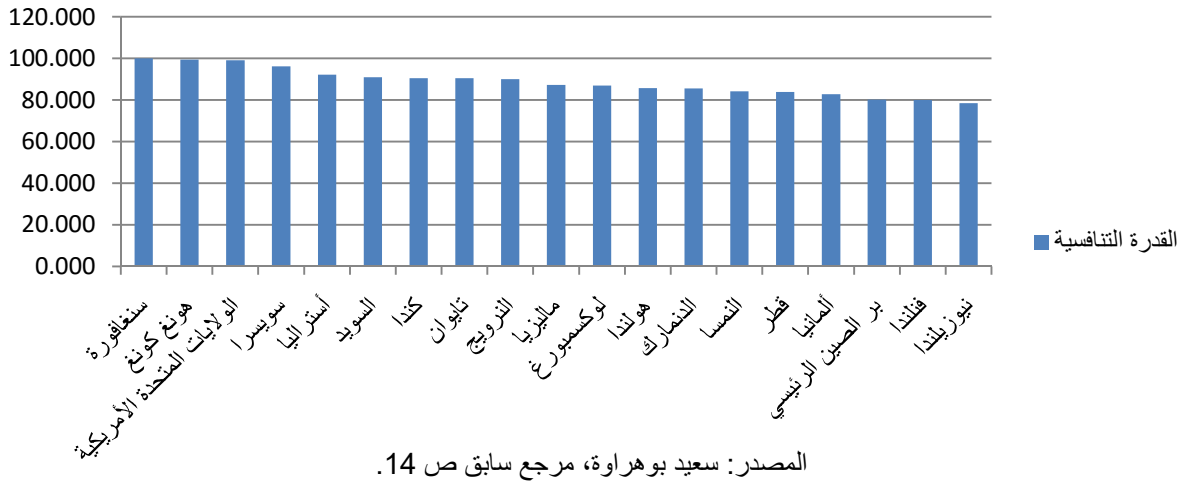

المصدر: سعيد بوهراوة، مرجع سابق ص 14.

بالنسبة لنموذج التنمية في هونغ كونغ ففي بداية الأمر وجهت الحرب الكورية ضربة حاسمة لاقتصادها. في يونيو 1951،

[1] VU, Khuong M. Embracing globalization to promote industrialization: Insights from the development of Singapore's petrochemicals industry. *China Economic Review*, 2018, vol. 48, p. 170.
[2] WONGLIMPIYARAT, Jarunee. Tax-Based Mechanisms: Technology Development of Singapore and Thailand. *The Journal of Private Equity*, 2017, vol. 21, no 1, p. 65.
[3] AMIR, Sulfikar. Manufacturing Space: Hypergrowth and the Underwater City in Singapore. *Cities*, 2015, vol. 49, p. 98-105.

دفعت الحرب الأمم المتحدة إلى فرض حظر على التجارة الصينية، مما أدى إلى شلل اقتصاد هونغ كونغ ، لأن الصين كانت أكبر شريك تجاري له. في عام 1954، كانت القيمة الإجمالية للتجارة في هونج كونج ضئيلة بنسبة 60% من مستوى 1948. وبغض النظر عن الحصار، تراجعت تجارة المقاولات مع الصين في الخمسينيات بسبب سيطرة النظام الشيوعي الصارمة على الاستثمارات والواردات والصادرات الأجنبية. انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهونغ كونغ بنسبة 5.5% في عام 1951، وتم تهجير آلاف العمال من العمل. يضاف إلى ذلك تدفق اللاجئين الفارين من الصين الشيوعية. بحلول عام 1952، قدرت نسبة البطالة بين 15% و 34%. ومع العديد من "الأرباح المفاجئة" من الثورة الشيوعية الصينية، مكنت هونج كونج من بدء ثورتها الصناعية. كما دفع تحرير "شنغهاي" من قبل الشيوعيين الصينيين عددًا كبيرًا من شركات المنسوجات إلى تحويل إنتاجهم إلى هونج كونج. بالإضافة إلى التدفق الهائل للاجئين من الصين، الذين يتمتع الكثير منهم بخبرة في القطاع الصناعي، وكانت النتيجة ازدهار الشركات الصغيرة ذات رأس المال المتدني في الاستثمار والتكنولوجيا، وبفضل هذه العوامل (و سياسة الاقتصاد الحر وتقلل من سلطة الحكومة في التأثير على السوق[1]) تم دعم التصنيع الموجه نحو التصدير في هونغ كونغ في أوائل الخمسينيات. كانت هونغ كونغ الميناء الوحيد حيث يمكن للصين الوصول إلى العملات الأجنبية لشراء المعدات الأجنبية اللازمة. وبسب هذه الميزة كانت الصين على استعداد تام لتزويد هونغ كونغ بالمواد الغذائية والمواد الخام والماء مقابل عملات أجنبية ، حيث حصلت على ما يتراوح بين 30% و 40% من عملتها مقابل العملة الأجنبية من هونغ كونغ. كما أن "التبادل غير المتكافئ" للأغذية ذات الأسعار المنخفضة من الصين الاشتراكية مقابل عملة هونج كونج قد دعم اقتصادها، وتكاليف المعيشة المنخفضة، وعزز من القدرة التنافسية لها في السوق العالمية[2].برغم من أن هونغ كونغ هي واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في شرق آسيا،[3]يتم تصويرها على أنها مدينة "عالمية" تقريبًا (Chiu & Lui، 2009) مع كل الخصائص المطلوبة لمركز تجاري ومالي[4].فهي رائدة على مستوى العالم في مجال التصنيع منذ الخمسينيات وحتى الثمانينيات ، عندما تحول "الانفتاح" في البر الرئيسي إلى الصناعة الثقيلة عبر الحدود، وانتشرت عملية الانتقال من الولاية البريطانية إلى الولاية الصينية في الأفق، الذي حدث في عام 1997.وتم تطوير هذا القطاع من خلال التركيز على الصناعات الثقافية. ووضعت إستراتيجية نحو زيادة القيمة الاقتصادية لهذه الصناعة إلى الحد الأقصى، عن طريق زيادة رأس المال البشري (المحلي

[1] WANG, Jue. Innovation and government intervention: A comparison of Singapore and Hong Kong. *Research Policy*, 2018, vol. 47, no 2, p. 399-412.
[2] SO, Alvin Y. The Three Blessings of Hong Kong's Development. *China Perspectives*, 2001, no 35, p. 39-40.
[3] ZHANG, Wei, LEE, Ming Wai, JAILLON, Lara, *et al.* The hindrance to using prefabrication in Hong Kong's building industry. *Journal of cleaner production*, 2018, vol. 204, p. 70.
[4] CHARRIERAS, Damien, DARCHEN, Sébastien, et SIGLER, Thomas. The shifting spaces of creativity in Hong Kong. *Cities*, 2018, vol. 74, p. 134.

والأجنبي على حد سواء). حيث ارتفعت من 3.8% (2005) إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي (2014).[1] وتعمل مؤخرا على مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إطلاق إمكانات أكثر من 1000 مبنى صناعي قديم (Chan et al، 2012) بموجب سياسة تنشيط المباني الصناعية (RIB).[2]

3.4 اكتساب التكنولوجيا العالية:

يعد العنصرين السابقين (الاستثمار في الموارد البشرية، والتصنيع) من أولى و أقوى العوامل الممهدة للوصول إلى اكتساب التكنولوجيا العالية، يعني وجد الأرضية المناسبة لتلقي واكتساب المعارف، فقد كانت خطة اليابان في ذلك بداية بفتح الموانئ والذي قادها إلى العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، لقد جلب الأجانب معهم أفكار وتكنولوجيا وصناعات ونظما جديدة وبدأ اليابانيون في استيعابها بشكل سريع؛ أن الحرير الياباني والشاي قد وجدا أسواقاً ضخمة لهما في الخارج. ومع ازدياد الناتج والارتفاع المتلاحق في أسعار المواد فإن الفلاحين المنتجين لها قد ازدادوا ثراءًا؛ وظهور صناعات وسلع جديدة. ونجاح الإحلال محل الواردات في صناعة القطن. فكانت صناعة القطن من الصناعات الرائدة في العالم خلال القرن 19. وفي البداية كانت المصنوعات البريطانية هي المسيطرة داخل الأسواق العالمية وفي أسيا كانت الهند هي المنتج الرئيسي. ولكن اليابان استطاعت استيعاب تكنولوجيا المنسوجات بسرعة وكفاءة، بدأت اليابان في تصدير الخيوط القطنية وفي نفس الوقت استيراد القطن الخام. ومع بداية القرن العشرين أصبحت اليابان مصدرًا رئيسياً للملابس القطنية. وتعد هذه التجربة اليابانية رائدة وجديرة بجذب الانتباه في ظل النظريات السائدة حاليًا في مجال اقتصاديات التنمية والتي تعتبر سياسات الإحلال محل الواردات من قبيل السياسات المحكوم عليها بالفشل[3]. أما كوريا الجنوبية فكان اتجاهها نحو مجتمع تكنولوجيا المعلومات كتجربة ناجحة وهي نتيجة للجهود المتضافرة التي بذلتها الحكومة والصناعة. وقد حاولت الحكومة وضع البنية التحتية للمعلومات، في حين حاولت الصناعة، مستفيدة من مبادرة الحكومة، باستمرار الاستفادة من البنية التحتية للمعلومات والتكنولوجيات القائمة. ومنذ منتصف التسعينات، دفعت كوريا الجنوبية إلى إنشاء بنية تحتية قوية للمعلومات الاجتماعية والوطنية. ونتيجة لذلك، أصبح لديها الآن واحدة من أكبر البنى التحتية للإنترنت ذات النطاق العريض في العالم. وفي نهاية عام 2000، تم ربط 144 مدينة ومنطقة رئيسية بواسطة شبكات النطاق العريض عالية السرعة من خلال كابلات

[1] CHARRIERAS, Damien, DARCHEN, Sébastien, et SIGLER, Thomas. The shifting spaces of creativity in Hong Kong. *Cities*, 2018, vol. 74, p. 136-137.

[2] CHAN, Albert, CHEUNG, Esther, et WONG, Irene. Revitalizing industrial buildings in Hong Kong—A case review. *Sustainable Cities and Society*, 2015, vol. 15, p. 57-63.

[3] كينئيتشي أونو، مرجع سابق، ص22-222.

الألياف الضوئية. ونتيجة تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في استعمال الإنترنت بنسبة % 90 من مجموع السكان.[1]

أما عن تايوان فتجد نفسها حاليا في ما يمكن أن يطلق عليه اسم مرحلة تطويرية ذات توجه علمي وتكنولوجي. وهذا يعني أن الزراعة، بعد أن اضطلعت بمهمتها التاريخية الهامة، لم تعد حافزا رئيسيا للتنمية أو مصدرا للادخار دعما للتنمية، بل أصبحت بدلا من ذلك إضافة لا تمثل دعما كبيرا للاقتصاد. ارتفع الإنفاق على التعليم إلى مستوى جديد يبلغ 5.2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة التمويل التعليمي المخصص للتعليم الابتدائي من 50 إلى 30 في المائة، بينما ارتفعت حصة التعليم العالي من 15 إلى 30 في المائة. وتظهر هذه الأرقام مرونة مستمرة ومرموقة استجابة للاحتياجات المتغيرة للاقتصاد. وفي إطار التعليم العالي، تحول التركيز نحو الهندسة والعلوم الطبيعية، بعيدا عن العلوم الإنسانية التقليدية و المرتبطة بالزراعة. وبدأت تحولا تدريجيا بعيدا عن تكييف التكنولوجيات المستوردة البسيطة نسبيا نحو الاستجابات المبتكرة من نوع شومبتيريان بدعم من القوى العاملة ذات التكنولوجيا الفائقة والاستثمارات في البحوث و (R & D). وبحلول نهاية التسعينات، زادت تايوان من نفقاتها الرسمية في مجال البحث والتطوير إلى حوالي 2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي حين أن هذا المعدل لا يزال أقل بكثير من الرقم المقابل (حوالي 5 في المائة) بالنسبة للإقتصادات الناضجة، فإنه مرتفع بشكل غير عادي وفقا لمعيار بلد نام نموذجي (حوالي 0.5 في المائة). ونتيجة لذلك، زاد حجم الصادرات كثيفة التكنولوجيا أربعة أضعاف بين عامي 1984 و 1994، في حين أن حصة الصادرات الإجمالية التي تتسم بكثافة التكنولوجيا العالية تتجاوز 50% (50.6 في المائة في عام 2001). وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الأثر المعاكس للصادرات على مستويات الإنتاجية المحلية ذا أهمية متزايدة، عن طريق الترخيص التكنولوجي وتعزيز تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في السنوات الأخيرة. وقد دعم هذا الاتجاه جهود متضافرة لاجتذاب مهندسين وعلماء تايوانيين سابقين من عدة أماكن وفي الولايات المتحدة من أجل العودة إلى ديارهم والمشاركة في حملة الإنتاج والتصدير المحلية.[2] ونجد نفس النموذج يتكرر في سنغافورة كان التحدي الرئيسي لاقتصادها في التسعينيات هو وضمان أن الأمة سوف تعتمد التكنولوجيا العالية. وكان ذلك ضروريا للاقتصاد للتحول من إنتاج المنتجات التي تحتاج إلى وفرة في العمالة منخفضة المهارة إلى واحدة من العمالة الماهرة في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. وشهدت التسعينيات استمرار الإنفاق المرتفع من قبل حكومة سنغافورة في الجهود المبذولة تطوير التكنولوجيا العالية في البلاد. وقد التزمت سنغافورة من خلال البنك الأهلي التجاري بحوالي 2 بليون دولار من

[1] سعيد بوهراوة، مرجع سابق ص16- 18.

[2] GREENE, J. Megan; ASH, Robert (ed.). *Taiwan in the 21st century: aspects and limitations of a development model*. Routledge, 2007, p42-44.

1991 إلى 1995، و 4 بلايين من الدولارات من 1996 إلى 2000 لغرض تطوير خطط التكنولوجيا العالية. وقد تم ذلك أساسا من خلال تشكيل المؤسسات التكنولوجيا الفائقة، من بينها تشكيل الجامعة الوطنية في سنغافورة (نوس)، نانيانغ التكنولوجية (نتو)، ومعهد علوم النظم وغيرها من مؤسسات التعليم العالي.كما عمقت الحكومة مستوى البحوث التكنولوجية في البلاد من خلال نوس برامج التعاون العالمي مع مؤسسات التعليم العالي راسخة في الولايات المتحدة، أستراليا وأوروبا.ولتبقى قادرة على المنافسة في السوق العالمية، يجب أن تحول سنغافورة إستراتيجيتها إلى ما يمكن أن يضمن تطور الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. وتحتاج القوى العاملة في سنغافورة إلى رفع مستوى فرص العمل ومستوى المهارة لتمكين البلاد من الخروج من التصنيع في الخدمة صناعة. من أجل تحقيق هدفها المتمثل في وجود القوى العاملة ذات المهارات العالية، شكلت حكومة سنغافورة مجلس الكمبيوتر الوطني (البنك الأهلي التجاري) في عام 1981 لإقامة جيدة ومعرفة وتدريب العمال في الصناعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات. وكان هذا هو نفسه الوقت اللازم لتوفير قوة عاملة كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات اللازمة لجذب تكنولوجيا المعلومات شركات العالمية لإنتاج وبيع برامجها من خلال سنغافورة. وضعت خطة لتنفيذ ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والتطبيق في جميع أنحاء شركات سنغافورة وكذلك لزيادة تطوير تكنولوجيا المعلومات المحلية لتتمكن الشركات في سنغافورة أن تكون مرتبطة مع الآخرين في الغرب. وقد نتج عن هذا ارتفع نسبة المهرة لموظفين من 11% في عام 1979 إلى 22% في عام 1985، في حين ازدادت مبيعات تكنولوجيا المعلومات المحلية والتصديرية بأكثر من 10 مرات بحلول عام 1990.[1]

خاتمة :

رأينا من خلال هذا الفصل أهم الخصائص لأربع أنواع من الإقتصادات منقسمة على شقين، الأول: دول غنية بالموارد الطبيعية التي نجحت أو حققت أداء اقتصادي قوي و أخرى فشلت أو كان أدائها ضعيفاً، أما الشق الثاني، دول فقيرة بالموارد الطبيعية التي نجحت أو حققت أداء اقتصادي قوي و أخرى فشلت أو كان أدائها ضعيفاً. فكانت أهم الخصائص للدول التي امتازت بأداء القوي سواء الغنية أو الفقيرة بالموارد الطبيعية في حسن التخطيط و الاستخدام الحسن للموارد سواء الطبيعية بالنسبة للدول الغنية بها، والتي عملت على توفير كل العوامل التي تضمن هذا الاستخدام الرشيد ;عقلانية في تسيير إيراداته ومن أهم هذه العوامل الحوكمة السليمة التي تستند إلى المؤسسات القوية وشفافة؛ الثقة والوضوح المتبادل

[1] CAHYADI, Gundy, et al. Singapore's economic transformation. *Global Urban Development, Singapore Metropolitan Economic Strategy Report*, 2004, p 07-08 .

بين الموطنين و الحكومة من جهة. أو البشرية التي هيئات لها كافة مقومات النجاح من التعليم و الرعاية الصحية بإضافة إلى الاهتمام بالعصب الرئيسي لاقتصاد وهو التصنيع من جهة أخرى. أما عن الدول التي كان أدائها ضعيفا بل منها من عنت فشل حقيقي سواء الغنية بالموارد الطبيعية أو الفقيرة، فبالنسبة لأولى فالعوامل كثيرة ولعل أهمها غياب المؤسسات و كثرة الفساد واعتماد على مصدر واحد وهو الريع المتحصل عليه من وفرة هذه الموارد. أما الثانية أي الفقيرة من الموارد الطبيعية، فبإضافة إلى هذه عامل فهي تفتقر لكافة العوامل التي مكنت مثلتها (الفقيرة من الموارد التي نجحت) من النجاح، من موارد بشرية و صناعة بل اعتمدت على قطاع لا تستطيع من خلاله إلا سد الجوع الذي يحيط بها وهو قطاع الزراعي والذي من جهة أخرى لقيا عراقيل كثيرة ابتداء من الصراع نتيجة الفقر و الاستنزاف أو ارتباطه الكبير بالتغيرات المناخية والتي لا تستطيع التحكم بها.

الفصل الثالث: طرق تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وسبل تفادي النقمة.

تمهيد:

تشير الأبحاث التي أجريت في مختلف الدول الغنية بالموارد الطبيعة و التي نجحت في إدارة إيراداتها من الموارد إلى بعض السياسات والآليات الأساسية للحصول على فوائد هذه الأنواع من الإيرادات الاقتصادية والحفاظ عليها، فالموارد الطبيعية هي نعمة في حد ذاتها، لكن بنظر إلى الدراسات التي تطرقنا لها سابقاً، هناك من العوامل ما تجعلها نقمة على هذه البلدان. وفي الحقيقة إن هذا الموضوع يناقش بصفة مستمرة من بين صانعي السياسات في البلدان الغنية بالموارد (Ablo, 2015). وتركز غالب الدراسات في المقام الأول على الشفافية والمساءلة، بما في ذلك الإدارة الفعالة والعادلة لثروة الموارد الطبيعية في البلدان النامية باعتبارها هي الدواء لتصبح الموارد الطبيعية نعمة (Torvik, 2002, 2009; Collier et al., 2011; van der Ploeg, 2011; Ackah-Baidoo, 2012; Corrigan, 2014) والتي سوف نتطرق لها مع نوع من التفصيل و كذلك سنعرض مختلف السياسات التي يعدها كثير من الباحثين الطريق الذي يجب أن تسلكه هذه البلدان للتجنب هذه اللعنة.

1. سبل في تجنب الوقوع في نقمة إستعمال الموارد:

إن للموارد الطبيعية الإمكانية على جعل الدول الغنية بها التي تعاني ضعف في أدائها الاقتصادي من إحداث تحولات جوهرية من خلال تمويل هذه الموارد لمشروعات إنمائية، وتستطيع هذه الدول إذا أحسنت إدارة مواردها الطبيعية في كسر العنف و ضعف الأداء، ما يجعلها في الأخير تتخلى عن الاعتماد على المساعدات و تحقيق الاستقرار و التنمية.[1] كما لا ينبغي لحكومات هذه البلدان الاستمرار في اعتماد إجراءات تتعلق بالسياسات على المدى القصير مثل زيادة أجور موظفي القطاع العام والدعم، فهذه السياسات تؤدي إلى تفاقم المشكلات وكذا توليد ضغوط على المالية العامة للحكومات، وتقليص حيز المالية العامة المتاح لأولويات الإنفاق، وهذا راجع إلى إختلالات هيكلية قائمة منذ وقت طويل، وتدعو الضرورة الشديدة لوقف تدهور اقتصاد هذه البلدان ووضع الإصلاحات، وقد قدم صناع السياسات، إصلاحات تساعد على إعادة هيكلة الاقتصاد والنمو الشامل والمنصف يؤدي إلى الحد من الفقر وتوفير فرص العمل بصفة دائمة.[2][3]

---

[1] Caroline Anstey ،Échos du Conseil de sécurité des Nations Unies sur la fragilité et les ressources naturelles ، Fonds monétaire international (FMI) ،SOUMIS LE MERCREDI, 03/07/2013

[2] LILI MOTTTAGHI, La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ? , world bank , SOUMIS LE MARDI, 11/02/2014

[3] لويس فيدغاراي كاسو، ومجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية، الاجتماع 89، واشنطن، 18 ابريل 2013، ص03.

1.1 الإدارة الأفضل لإيرادات الموارد الطبيعية:

في معظم الأماكن ، حظيت إدارة الموارد الطبيعية بأولوية منخفضة في عمليات تخطيط بسبب الحاجة الفورية إلى البنية التحتية المادية والقدرة المحدودة في وحدات الحكومة المحلية. ساعدت أبحاث Salaphoum على رفع مستوى اهتمامات إدارة الموارد الطبيعية في رفع سبل المعيشة المحلية[1]، حيث تقدم ثروة من الموارد الطبيعية العديد من البلدان فرصة لتحفيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وتعزيز إدارة هذه الموارد هي جزء مهم من اغتنام هذه الفرصة[2]. فإدارة الموارد الطبيعية وما تدره من إيرادات إضافية تمثل عبئا ثقيلا على كاهل كثير من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خاصة البلدان النامية، أن المعاناة التي ترتبط بإيجاد أفضل السبل لإدارة الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن، لا تتوقف أبدا ولا تخلو منها البلدان النامية الغنية بالموارد في أي وقت من الأوقات، ومما يدل على ذلك كثرة الدراسات المتخصصة التي تتناول ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، وتباين الآراء و اختلافها حول كيفية تنفيذ السياسة المالية وإدارة الموازنات العامة في البلدان الغنية بهذه الموارد. ومع ارتفاع أسعار السلع الأولية واكتشاف احتياطيات جديدة من الموارد الطبيعية، تتاح الفرصة لكثير لعدد كبير من البلدان النامية الغنية بالموارد كي تحصل على الإيرادات والتي من شأنها المساعدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء رأس المال البشري وسد فجوات البنية التحتية. والواقع أنه يتعين مراعاة الخصائص المميزة لإيرادات الموارد الطبيعية، من حيث درجة تقلبها وعدم التيقن منها وقابليتها للنفاد، عند صياغة إستراتيجية لزيادة الإنفاق العام، كما أن هناك عدة مفاضلات وخيارات لا بد من مواجهتها عند تصميم أطر السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد. وقد أثرت الدراسات النظرية والتطبيقية الحديثة النقاش حول هذه القضية ومن ناحية أخرى، أبرزت هذه الدراسات الحاجة إلى تجنب الجمود في تصميم السياسات بما قد يضطر البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية الكبيرة إلى البقاء عند مستوى ثابت في استهلاك ثرواتها الطبيعية عبر الفترات الزمنية المختلفة.[3] ويوضح الشكل الأتي أسس لإدارة هذه الموارد.

---

[1] RATNER, Blake D., COHEN, Philippa, BARMAN, Benoy, *et al.* Governance of aquatic agricultural systems: analyzing representation, power, and accountability. 2013,p 08

[2] KINSHASA ، Natural Resources Can Spur Growth But Need Good Management ،IMF Survey online ، March 30, 2012

[3] موريشيو فيلافويرته، الهروب من نقمة الموارد، صندوق لبنقد الدولي، 07 يونيو 2012.

شكل رقم (3-1): أسس المحلية والدولية لإدارة الموارد.

المصدر: ميثاق الموارد الطبيعية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، 2014، ص2.

ينبغي أن تؤدي إدارة الموارد إلى تأمين أكبر قدر من المنفعة للمواطنين من خلال إستراتيجية وطنية شاملة، وإطار قانوني واضح، ومؤسسات مختصة.كما تتطلب الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد إستراتيجية وطنية واسعة وشاملة. لتحقيق ذلك، ينبغي على الحكومة اتخاذ سلسلة من القرارات الرئيسية التي تؤثر على قطاعات مختلفة، وتحديد خيارات تمتد آثارها للمستقبل البعيد. ولتجنب اتخاذ القرارات بطريقة مجزأة ولبناء شعور بالوجهة المشتركة، يجب على الحكومات، من خلل الحوار مع أصحاب المصلحة، استخدام عملية للإستراتيجية الوطنية لتوجيه قرارات إدارة الموارد الإستخراجية.[1] وكثيرا ما تغفل بعض التفاصيل الهامة في تكوين البيانات،من بينها الإيرادات (المتزايدة الأهمية) التي تأتي من الموارد الطبيعية[2]، فيمكن اعتبار الموارد الطبيعية أصلاً رأسمالياً ينتمي إلى حافظة عامة، التي تتكون من أصول ورؤوس أموال أخرى، مادية ومالية وبشرية واجتماعية، وإدارة هذه الحافظة بطريقة جيدة ومستدامة لمضاعفة عائداتها وفوائدها بمرور الوقت هو استثمار جيد[3]. لذا وجب التصدي للسلوك الغير السليم في إدارة الإيرادات، واستثمارها بما يحقق أفضل النتائج العادلة للأجيال الحالية والقادمة. ينبغي أن تقرر الحكومة كيفية توزيع إيرادات استخراج الموارد. تشمل الخيارات المتاحة، ولكنها لا تقتصر على ما يلي: تخصيص الإيرادات مباشرة في الميزانيات الوطنية أو دون الوطنية؛ أو استخدامها لتخفيض الضرائب، أو

[1] ميثاق الموارد الطبيعية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، 2014، ص7.

[2] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011، ص66.

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007، مرجع سابق، ص29.

المدفوعات التحويلية، مثل مدفوعات الرعاية الاجتماعية، أو الإعانات أو "أرباح الموارد"؛ أو المساهمة في صناديق التقاعد أو صناديق الموارد الطبيعية؛ أو تمويل مؤسسات الإقراض، أو حفظ / إ تخصيص الإيرادات لشركة وطنية. وعند الفصل في هذه الخيارات، يجب على الحكومة النظر إلى هدفين أساسين: تعزيز العدالة، سواءً بين الأجيال أو عبر المجتمع؛ والاستخدام الفعال للإيرادات لتعظيم الرفاه[1]

1.1.1 طريقة التعامل مع بداية الاستكشاف:

إن التخطيط لمواجهة مستقبلية لصالح الأفراد والبلاد، هو قائم على جمع الإمكانيات، وإعداد كافة المقومات، والأخذ بالأسباب لمواجهة الأحداث المستقبلية. والتخطيط إن لزم تحض عليه الشريعة، وتدعو إليه العقيدة، وتروى عنه أحداث الرسل والأنبياء، حيث يقول الله سبحانه وتعالى ضارباً المثل على لسان سيدنا يوسف عليه السلام لمواجهة المجاعة في مصر: ﴿قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون47 ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون 48 ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾يلزم لنجاح التخطيط وضوح الهدف وسبق تحديده قال الإمام علي ﷺ:"اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لأخرتك كأنك تموت غداً ". فوضوح الهدف يساعد على توحيد الجهد.[2] على سبيل المثال بمجرد أن اكتشفت بوتسوانا الماس، واجه شعبها تحديا لا يقل أهمية. وقام رئيسها، بخطاب فعالا للغاية. ويتعين نشر الرسائل الخطابية، فبناء مجموعة من فهم المواطنين بشأن أحد الاكتشافات النفطية لا يتحقق من خلال البيانات الصحفية. ويؤدي اكتشاف النفط غالبا إلى انفجار للتوقعات غير الواقعية. ولا تقتصر هذه التوقعات على المجتمعات الفقيرة. فعندما اكتشفت المملكة المتحدة النفط في عام ،1966عرضت المجلة الساخرة (Punch) رسما لكاريكاتير يصور مشهدا في المستقبل: متشردان جالسان معا، يقول أحدهما للآخر: " اكتشفنا نفط بحر الشمال ولن يكون هناك جدوى كبيرة للعمل بعد ذلك". ويمكن أن تصبح هذه التوقعات الغير الواقعية مشكلة في وقت قصير للحكومات. ففي مارس 2012، أعلنت إحدى شركات النفط التي تقوم بالتنقيب في شمال كينيا أنها وجدت نفطا. وفي تلك المرحلة لم تكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كان الاكتشاف ناجحا من الناحية التجارية - وحتى في أفضل السيناريوهات، لا بد أن تمر أربع سنوات على الأقل قبل أن يبدأ النفط في التدفق. ومع ذلك، بدأت

[1] ميثاق الموارد الطبيعية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، 2014، ص7.

[2] محسن أحمد الخضيري، الفكر الإداري في الإسلام، الإدارة في الإسلام، مكتبة فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001، ص171-177.

النقابات العمالية في القطاع العام بحلول الشهر التالي في المطالبة بزيادة طموحة في الأجور. ويمكن التصدي لهذا النوع من انعدام الواقعية بعرض ذكي للحقائق الأساسية. وقد وجد علماء النفس أن طريقة عرض الحقائق أو «تأطيرها» تحدث فرقا كبيرا في طريقة رد فعل الأشخاص تجاهها.

2.1.1 طريقة التعامل بعد الاكتشاف:

أثبتت أربعة عقود من البحث الأكاديمي ما يتعين أن يفعله صانعوا السياسات عقب أحد اكتشافات النفط. وتتمايز الإيرادات المتأتية من النفط والموارد الطبيعية الأخرى من حيث كونها متقلبة، نتيجة لنفاذ الموارد، وهو ما يعني أن الإيرادات ستنتهي. وللتجاوب مع هذا التقلب، ينبغي ادخار جزء من الإيرادات في أوقات الرخاء لحماية الإنفاق في أوقات الشدة. وللإعداد لنضوب المورد، ينبغي مراكمة أصول أخرى بحيث يستطيع البلد، بحلول وقت نفاد الأصل الطبيعي، الحفاظ على لإنفاق بفضل الدخل الإضافي الذي ولدته هذه الأصول الجديدة. هناك مثل يقول "لا تعد الأفراخ قبل أن يفقس البيض". بينت بوتسوانا، التي تمثل حالة نادرة من النجاح في إدارة الموارد الطبيعية، كيف يمكن إنجاز ذلك. فرئيسها الأول، خاما، أعلن رسالة شديدة البساطة: «ليس لدينا شيء، إذن فلنتفق على أن أي شيء نجده يكون ملكا للجميع.» وبالتوازي مع هذه الرسالة، جرى نشر هذه الفكرة على نطاق واسع من خلال شبكة. وقام رئيسهم بجولة للبلد، حث فيها زعماء القبائل على قبول الرسالة. ولا يمكن التوصل إلى توافق الآراء هذا من وراء «حجاب الجهل» الذي كان قائما قبل الاكتشاف. ولو لم يكن الناس قد اتفقوا بصورة صريحة على قاعدة الملكية هذه قبل الاكتشاف، فمن المرجح أن يسود تغليب المصلحة الذاتية إذا كان هناك اكتشاف، مما يثير سخطا حقيقيا عندما تتصادم المطالب المحلية والوطنية.[1] وتؤكد حالات الإخفاق على حقيقة لا شك فيها، وهي أنه ما لم تتوافر أطر جيدة للسياسات، فمن الممكن بسهولة للبلدان الغنية بالموارد أن تبدد ثرواتها الطبيعية،[2] فهاهي (ناورو، Nauru) وهي دولة ، كانت غنية بالمعادن، ولكن الحكومة لم تخطط بشكل جيد واستهلكت البلاد بسرعة جميع إيراداتها من الموارد. وكانت ناورو في عام 1968 واحدة من أشد بلدان العالم فقرا؛ بحلول عام 1973، وذلك بفضل طفرة الفوسفات، تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 25 ألف دولار للشخص الواحد، وفي المرتبة الثانية في العالم. وأدت إدارة الإيرادات السيئة إلى أنه بحلول عام 2007 أصبحت مرة أخرى من

[1] بول كوليير، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، العدد 50، الرقم 4، ص51-52.

[2] كريس غيريغات وسوزان يانغ، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص08.

أفقر بلدان العالم حيث يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 900 1 دولار.[1]

3.1.1 طريقة التعامل مع تقلبات الإيرادات:

يرجح أن يكون التحدي الرئيسي لهذه البلدان هو كيفية إدارة تقلب الإيرادات مع تقلب سعر المورد. تكون إدارة تقلب أسعار الموارد أهم أهداف سياسة المالية العامة في البلدان التي توجد لديها آفاق طويلة للموارد وتعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من تلك الموارد. ففي بداية الأمر يجب أن تقوم بتقدير الإيرادات الهيكلية (أو العادية)، التي يمكن توقعها والذي يتيح للسلطات تحديد المقدار اللازم من إيرادات الموارد التي يمكن أن تنفقه بأمان من خلال الميزانية السنوية. ثم تقوم بعد ذلك بتحديد نمط النفقات الحكومية، ويكون ذلك على أساس رقم مستهدف لميزان المالية العامة يستبعد إيرادات الموارد. ويستند مستوى ميزان المالية العامة غير المرتبط بالموارد إلى قدرة الاقتصاد على استيعاب إيرادات الموارد دون التسبب في حدوث تضخم وعجز كبير في الحساب الجاري. ويوفر هذا صلة مباشرة باستمرارية أوضاع المالية العامة عن طريق تحديد هدف لميزان المالية العامة غير المرتبط بالموارد عند مستوى يمكن الحفاظ عليه بعد نفاد إيرادات الموارد، وبهذه الطريقة تؤدي إلى تجنب ضرورة حدوث انقطاعات مفاجئة في النفقات الحكومية أو زيادات ضريبية بعد نضوب الموارد الطبيعية. وعندما تكون إيرادات الموارد أعلى من الأرقام المدرجة في الميزانية، تدخر الزيادة بدلا من أن تنفق .وبالمثل، يمكن أن تلجأ الحكومة إلى السحب من أصولها المالية عندما تكون الإيرادات المدرجة في الميزانية أقل من الإيرادات المتوقعة. وتستند أطر الماليات العامة في النرويج وتيمور-ليشتي وبابوا غينيا الجديدة بوجه عام إلى هذا المنهج. وبهذه الطريقة، يمكن أن تتجنب الحكومات تقلبات الانتعاش والكساد في الإنفاق المدفوعة بتقلبات أسعار السلع الأولية العالمية[2].

2.1 المناهج أو الطرق الجديدة لإدارة إرادات الموارد الطبيعية:

يمكن للمناهج الجديدة لإدارة الموارد استخدام الإيرادات لزيادة المدخرات والاستثمارات المحلية، وتجنب حدوث دورات انتعاش وكساد بتمهيد الإنفاق من الإيرادات المتقلبة أن تساعد البلدان على تجنب أخطاء السياسات التي كانت تقع في الماضي. وتعطي التحسينات الأخيرة في الإدارة الاقتصادية الكلية، إلى جانب التفكير التحليلي الجديد الذي يضع في الاعتبار الظروف المحددة للبلدان النامية، بارقة أمل في أن إيرادات الموارد الطبيعية يمكن أن تكون قوة دافعة للحد من الفقر وتحقيق النمو. أما القرار بشأن مقدار ما ينبغي استهلاكه من تدفق إيرادات الموارد لديها، ومقدار ما ينبغي ادخاره واستثماره

[1] Parliamentary Briefing, Managing and Spending, Natural Resource Revenues , Natural Resource Governance Institute, 2015.

[2] فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، وتود ماتينا، وأليكس سيغورا-أوبييرغو، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص20-21.

(وأين)، فإنه يضع البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية أمام مفاضلات صعبة. لذا يتم إتباع عدة طرق في ذلك. (كما أن هناك حاجة إلى مراعاة أكبر للصلة بين إدارة الموارد الطبيعية والسياق السياسي الكلي، لذا هناك ضرورة اتباع نهج طويل الأجل، وقابل للتكيف[1])

1.2.1 طريقة الدخل الدائم:

ادخار أو استثمار إيرادات الموارد في أصول مالية في الخارج ثم استهلاك جزء ثابت من ثروة الموارد في كل فترة، يكون مساويا للعائد الضمني (الدخل الدائم) على مجموع ثروتها من الموارد. يوصف هذا المنهج أحيانا للبلدان النامية، رغم أن متطلباتها الاستثمارية الكبيرة وعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الرأسمالية الدولية للحصول على قروض يجعله مناسبا بدرجة أقل لهم. ولكن بالنسبة لهذه البلدان، تدعو الحاجة إلى إتباع منهج تحليلي جديد لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية.

2.2.1 طريقة الاستثمار في الاستثمار:

من الأمثلة على ذلك التوسع في مراكز التعليم لتدريب المعلمين والممرضين أو تعيين موظفي خدمة مدنية لديهم الخبرة الفنية اللازمة لاختيار وإدارة مشاريع استثمارية معقدة في البنية التحتية .وفي حين لا يزال العمل جاريا في هذا الاستثمار، فمن الممكن توجيه تدفقات الموارد مؤقتا إلى الأصول المالية الخارجية، حتى وإن كانت العائدات منخفضة نسبيا. (. أكد بول كولير على الحاجة إلى سياسات لتقليل التكلفة الحدية للاستثمار المادي ، والتي يصفها "الاستثمار في الاستثمار".وأنها جزء مهم للتعامل مع تحديات المرض الهولندي[2]).

3.2.1 طريقة أداة الاستثمار القابلة للاستمرار:

إحدى الأدوات التي تهدف إلى مساعدة صانعي السياسات على تحديد مقدار ومدى سرعة توسيع نطاق الاستثمار العام هي « أداة الاستثمار القابلة للاستمرار » المقترحة في دراسة (Berg and others 2013) وتأخذ هذه الأداة في الاعتبار الصلة بين الاستثمار والنمو وتستند إلى افتراضات مثل معدل العائد على رأس المال العام. وبتحليل السياسة البديلة للاستثمار العام المخطط باستخدام توقعات متفائلة ومتشائمة بشأن إيرادات الموارد المتوقعة يمكن لصانعي السياسات اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن كيفية تخصيص تلك الموارد بين الادخار الخارجي والاستثمار المحلي. ويمكن أن تساعد الأداة أيضا على تقييم ما إذا كان الاستثمار العام المخطط قابلا للاستمرار في الأجل الطويل أو ما إذا كان سيتطلب قدرا مفرطا من الإنفاق للحفاظ

[1] NELSON, Fred et AGRAWAL, Arun. Patronage or participation? Community-based natural resource management reform in sub-Saharan Africa. *Development and change*, 2008, vol. 39, no 4, p. 576.
[2] NEWMAN, Carol, PAGE, John, RAND, John, *et al. Made in Africa: Learning to compete in industry*. Brookings Institution Press, 2016, p 191-194.

على رأس المال المبني بإيرادات الموارد. والغرض من هذه الأداة هو مساعدة البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية على تجنب المزالق التي ينطوي عليها استثمار موارد الإيرادات، والهروب في نهاية المطاف من « لعنة الموارد الطبيعية» .في دراسة تجريبية، استخدم خبراء الصندوق أداة الاستثمار القابلة للاستمرار لتصميم إستراتيجية تهدف إلى سد فجوة البنية التحتية في أنغولا باستثمار ثروتها الوفيرة المتولدة عن النفط (Richmond Yackovlev, and Yang, 2013) واستخدم الخبراء توقعين بشأن أسعار النفط لمقارنة النتائج الاقتصادية الكلية لسياسة حياد النفقات، وهي ممارسة أنغولا قبل عام 2009 ، بنتائج سياسة زيادة التدرج في الاستثمار .وبينت النتائج أنه عندما تكون أسعار النفط أقل تقلبا، يمكن أن يكون أداء إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، في ظل سياسة حياد النفقات، أفضل من أداء إجمالي الناتج المحلي في ظل سياسة زيادة التدرج في توسيع نطاق الاستثمار في الأجلين القصير والمتوسط .ولكن إذا تعرض الاقتصاد لصدمة سالبة كبيرة في أسعار النفط - مشابهة للصدمة التي وقعت في الفترة 2008-2009 فيمكن أن يترتب على ذلك اضطراب خطير في وتيرة الاستثمار العام[1] .

4.2.1 طريقة الريع السنوي:

وأحد الخيارات لضمان تحقيق الاستمرارية هو ادخار إيرادات الموارد والاقتصار على إنفاق العائد الذي تولده تلك المدخرات وهو طريقة تعرف باسم منهج الريع السنوي .ففي النرويج على سبيل المثال، تتلقى الميزانية الحكومية كل عام نحو 4% من قيمة الإيرادات النفطية المدخرة .وقد استفادت النرويج كثيرا من تطبيق هذا المنهج، ولكنه ليس بالضرورة المنهج الأمثل للبلدان النامية ذات الاحتياجات الإنمائية الكبيرة.[2]

3.1. معدل الإنفاق والادخار

برامج الإنفاق العام وبالخصوص الإنفاق الاستثماري تعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع. تسعى جل دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد ويعتبر النمو الاقتصادي أحد عناصر هذا التوازن المنشود، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات.[3]لذا هناك أهمية كبيرة في معرفة مقدار المناسب بين الإنفاق والادخار. فالإنفاق حركة وتنمية للمال و للاقتصاد، ومن خلاله تدور حركة المجتمع وتنتعش الأنشطة الاقتصادية

[1] كريس غيريغات وسوزان يانغ، 2013، مرجع سابق، ص9-11.

[2] فيليب دانييل، اخرون، 2013، مرجع سابق، ص21.

[3] بن عزة محمد،أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص02-03.

والاجتماعية، ويتحسن المستوى المعيشي. فكل مال موجه إلى غرض محدد، وكل إنفاق في موضعه دون إسراف أو تقتير استرشاداً بقوله الله سبحانه وتعالى: " والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ". فالإسراف في الإنفاق هدر للمال وكذلك حبس المال فهو تجميد للحركة والنشاط، وباعث على الركود والبطالة.[1]تدعو احتياجات التنمية الملحة لدى البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تجعل من الصعب عليها التغلب على الفقر المتوطن، إلى إنفاق المزيد في البداية، بما في ذلك على الاحتياجات الفورية مثل لوازم المدارس والمستشفيات، وشبكات الملاريا، وحملات التحصين هذا من ناحية .ومن ناحية أخرى، فحتى يتسنى لهذه البلدان كفالة تحقيق نمو مستمر، يتعين عليها ادخار واستثمار جزء كبير من إيراداتها من الموارد .ومع احتياجات استثمارية كبيرة غير ملبات، وشح في رأس المال تأتي عائدات محتملة مرتفعة إلى الاستثمار المحلي، ورغم أنه قد يكون من الأمثل زيادة الإنفاق الجاري بدرجة ما لتخفيف حدة الاحتياجات الملحة لمواجهة الفقر، يقول الخبراء إن البلدان الفقيرة ينبغي أن تدخر الجزء الأعظم من مواردها وتستثمره في الاقتصاد المحلي **(Collier and others, 2010)**. وليس من الحكمة أن تقوم هذه البلدان بتعزيز الإنفاق المحلي بوتيرة سريعة لأن القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمكن أن تؤدي الزيادة في الطلب المحلي نتيجة لارتفاع الاستهلاك والإنفاق الاستثماري إلى خلق اختناقات قصيرة الأجل في العرض يمكن بدورها أن تدفع الأسعار المحلية إلى أعلى، مع تضرر القدرة التنافسية الكلية نتيجة للضغوط التضخمية .ويمكن أن يؤدي تعزيز الإنفاق الاستثماري أيضا إلى زيادة حدة الاختناقات على مستوى الاقتصاد الكلي .ويمكن أن تؤدي أوجه القصور في اختيار المشاريع وتنفيذها وإعداد ميزانياتها إلى الحد من كفاءة الإنفاق الاستثماري وإهدار الموارد. ولذلك، قد يكون من المستحسن إتباع منهج أكثر تدرجا في زيادة الإنفاق بإتباع ما يلي:

1.3.1 إنشاء قاعدة مالية صريحة:

يمكن استخدام قاعدة مالية صريحة تُحديد المبالغ التي يتم إنفاقها وتلك التي يتم ادخارها كل عام من قبل الحكومة. وللوقاية ضد الإغراء الذي قد تتعرض له الحكومة بالتراجع عن هذه القاعدة، من المهم أن يكون ذلك متاح لاطلاع الجمهور. مع وجود رقابة قوية من المجتمع المدني والسلطات المستقلة، يمكن لهياكل الحوكمة هذه المساعدة في الحفاظ على التزام الحكومة بقرارها. وعند تخصيص الإيرادات، ينبغي أن تنظر الحكومة أيضاً في تحقيق العدالة بين المواطنين. و استخدام إيرادات الموارد لدعم أولئك الذين يعيشون في فقر نسبي أو مطلق. يمكن للحكومة تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة

[1] محسن أحمد الخضيري، الفكر الإداري في الإسلام، الإدارة في الإسلام، مكتبة فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001، ص207.

من القنوات، وقد تحتاج إلى موازنة المزايا بين أكثر القنوات فعالية وتلك التي تصل إلى عدد أكبر من الفئات المستهدفة.

2.3.1 مقدار الإنفاق:

نظرا لكون إيرادات المستقبل غير مؤكدة، فإن التخطيط للاستثمارات الحكومية يُعد أمراً صعباً، مما يؤدي إلى خطر الإفراط في الإنفاق على مشاريع سيئة التخطيط في أوقات الازدهار وخفض قاس للأنفاق عند هبوط الأسعار أو الإنتاج. على سبيل المثال يتطلب متلقوا النفقات المتكررة، مثل العاملين في القطاع العام،مدفوعات دورية منتظمة. التخفيضات المفاجئة لن تكون محل ترحيب بل يمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاكل كبيرة، كما أن الزيادات الكبيرة في المدفوعات قد يكون من الصعب سياسياً عكسها عندما تنخفض أسعار الموارد، فينبغي أن تكون هذه التدابير الملجأ الأخير: فالتمويل المتقلب، على نمط "قف – ابدأ"، يبقى ضاراً بالمشاريع الاستثمارية. لذا يجب أن يعتمد القرار على فهم ما إذا كان الانخفاض في الأسعار هو مؤقت أو دائم.[1]كما يمكن إتخاذ عدة تدابير منها إصلاح الإنفاق العام والذي بدا كبيرا في دول الغنية بالموارد بصور غير منتظمة أنظر شكل رقم (3-2)، والذي يكون في شكل زيادة في القدرة على اختيار خطط الإنفاق المناسب، وتتلخص استراتيجيات إصلاح الإنفاق الفعالة في ثلاثة عناصر أساسية: ضمان استمرارية القدرة على تحمل الإنفاق الاجتماعي وفاتورة الأجور الحكومية؛ تحقيق مكاسب الكفاءة مع توجيه الاهتمام الكافي لاعتبارات العدالة؛ إنشاء مؤسسات تدعم مراقبة الإنفاق،[2]

شكل رقم(3-2):زيادة الإنفاق للبلدان المصدرة للنفط (2008-2011)، (%، مجموع النفقات الحكومية بالدولار الأمريكي).

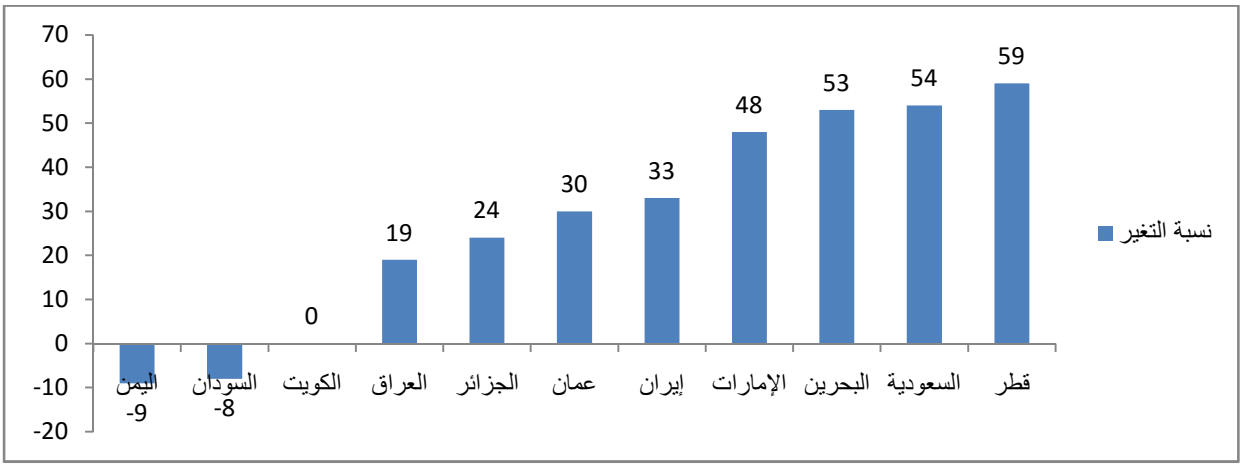

المصدر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.[3]

والمقصود بضمان استمرارية القدرة على تحمل الإنفاق الاجتماعي وأجور القطاع العام هي إيجاد حيز كافي لتحسين كفاءة

[1] ميثاق الموارد الطبيعية، 2014، مرجع سابق، ص 28.

[2] تطورات المالية العامة الأخيرة وآفاقها المتوقعة، صندوق النقد الدولي، ص02.

[3] انظر: آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،صندوق النقد الدولي، مستخرج من https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2011/mcd/10/menap1011_cha.pdf ،ص08. (تم الاطلاع 2016/05/05)

نظم الرعاية الصحية العامة بدون تخفيضات كبيرة في الخدمات. ولي احتواء نمو أجور القطاع العام على نحو دائم، يتعين إحلال إصلاحات هيكلية أكثر عمقا وتعزيزا للكفاءة مدعومة بالحوار المجتمعي محل سياسة تجميد الأجور والتعيينات بشكل شامل. أما تحقيق مكاسب الكفاءة مع استهداف الحد من عدم المساواة يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في بعض البلدان بتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم. وفي بلدان أخرى، وخاصة الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، قد يؤدي تحسين كفاءة عمليات الاستثمار العام إلى تيسير تلبية الاحتياجات في مجال البنية التحتية. وبالنسبة إنشاء مؤسسات تدعم مراقبة الإنفاق، فمن شأن قواعد المالية العامة، مثل قواعد تعريف الإنفاق ووضع حدوده، فرض قيود ملزمة على مسار الإنفاق العام. ويمكن أن يؤدي تحقيق اللامركزية في المالية العامة، بحيث تصبح مستويات الحكومة دون المركزي أكثر فعالية في تقديم الخدمات، إلى المساهمة في احتواء نمو القطاع العام وتحسين كفاءة الإنفاق، بشرط دقة التخطيط لها وتنفيذها.[1]

3.3.1 مقدار الادخار:

الإيرادات من الموارد الطبيعية تواجه ميزتين أساسيتين من مصادر أخرى للإيرادات الحكومية: بما أن هذه الموارد غير متجددة أي مؤقتة في جوهرها ؛ وبما أن أسعارها شديدة التقلب ، إذن هذه الإرادات غير موثوقة. ومن المعترف به عمومًا أن الزيادات غير المستدامة في الاستهلاك غير مرغوب فيها. حتى الآن ، تركز معظم القضايا السابقة المهتمة بالسياسة على ما مقدار الادخار؟[2] وليس خافيا أن الادخار يعد أحد الجوانب الأساسية لعملية التنمية، ومن غير تكوين "الفوائض" لغرض الاستثمار فلن تجد دول العالم سبيلا للخلاص من مستويات معيشة منخفضة. وفي واقع الحال. فإن الاعتماد على الموارد يزيد تعقيد مسألة قياس الجهود الادخارية، لأن معدلات نضوب الموارد الطبيعية لا تظهر بشكل واضح في الحسابات القومية القياسية، لذا يمكن لهذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من تطبيق قاعدة هاروتيك التي سبق وان ذكرها في الفصل الأول، إن التقديرات التجريبية تضع صيغتين متخالفتين لقاعدة هارتويك التي هي قيد الاختبار :الأولى الصيغة المعيارية التي ترقى إلى جعل "الادخار الحقيقي، genuine saving " مساويا "صفرا" تماما في أي مرحلة زمنية، والثانية هي التي تفترض تحقق مستوى ثابت للادخار الحقيقي الإيجابي (أعلى من صفر) في أي مرحلة زمنية كانت، وقد جاءت النتائج في الكثير من الحالات مثيرة للدهشة. وتظهر الحسابات التي أجريت في هذا الشأن كيف أن الجهود الادخارية المتواضعة نفسها وهي التي تعادل متوسط الجهود الادخارية لأفقر دول العالم كان يمكن أن تزيد إلى حد كبير ثروة الدول التي تعتمد إقتصاداتها على الموارد

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، الراصد المالي: على الحكومات أن تمضي في إصلاح الإنفاق العام،9 إبريل 2014، ص3.

[2] COLLIER, Paul. The political economy of natural resources. *Social research*, 2010, vol. 77, no 4, p. 1121-1123.

الطبيعية. ولن تجد دول العالم مفرا تتفاد به حالة تدني مستويات موارد الرزق والعيش من دون خلق "فوائض" لغرض الاستثمار. ويمكن اتخاذ صافي الادخار المعدل (أو الادخار الحقيقي) مقياسا للمستوى الفعلي للادخار في دول التي تعتمد على الموارد الطبيعية. إن عوامل من قبيل التطورات التكنولوجية، والإبداع المؤسسي، والتعلم بالممارسة، وبناء مؤسسات ذات كفاءة، تغدو قوى محركة جوهرية للنمو. ومن المرجح كثيرا أن يكون الادخار الحقيقي في هذه الدول تحديدا، مؤشرًا نافعا تهتدي به السياسة الاقتصادية. واختبارات هذا النمط من الادخار تشير إلى أن الاستثمارات الموظفة في رأس المال المنتج، إذا ما اقترنت بجهود ادخارية تستهدف تعويض استنزاف الموارد الطبيعية، يمكن أن تفضي في هذه الدول إلى ارتفاع نسب الرفاه مستقبلا.[1]

شكل رقم (3-3): مخطط حساب الادخار الحقيقي.

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، مرجع سابق ،2008، ص69.

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008، ص16-42.

2. سياسات ونظم لتحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة:

أن الثروات الطبيعية يمكن أن تكون مزيج من منفعة و ضرر"سواء أحد يتحدث عن لعنة أو مفارقة الوفرة"، والرسالة هي نفسها، هناك تحديات ضخمة ينبغي مواجهتها في ضمان أن تسهم الثروة الموارد بطريقة مستدامة وشاملة في النمو وارتفاع مستويات المعيشة للجميع (Antoinette Sayeh 2012).[1]في ظل" النظام "الحالي، تسعى البلدان إلى إيجاد حلول مؤقتة ومخصصة لتجنب عدم اتساق أسعار صرف العملات، وتشمل هذه الحلول التدخل من جانب واحد في أسواق العملات وفرض ضريبة على التدفقات الداخلة القصيرة الأجل، وفرض ضوابط احترازية على رؤوس الأموال، إلا أن تصميم النظام النقدي العالمي تصميما أفضل ينبغي أن يتجاوز التدابير المؤقتة، بل إن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير منهجية، تشمل تدابير تثبيط تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل المزعزعة للاستقرار، لمنع المضاربة وسلوك" الانسياق وراء القطيع" من الهيمنة على تحركات أسعار الصرف وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي.[2] ومن الموصفات في مكافحة لعنة الموارد، تؤكد الحلول الأكثر شعبية على سياسات الاقتصاد الكلي ، والتنويع الاقتصادي ، وصناديق الموارد الطبيعية ، والشفافية والمساءلة ، والتوزيع المباشر على عامة السكان. لقد كان نجاح هذه الحلول محدودًا لأنها تفترض مسبقًا وجود مؤسسات دولة قوية[3] برغم من هذا يؤكد (جوزيف ستيلغز، 2005) على أن السياسات على المستوى الاقتصاد الكلي و الجزئي تضمن استفادة البلد من موارده إلى الحد الأقصى، و تقوده إلى مزيد من النمو، ويحقق اقتسام المنافع على نحو واسع[4].

1.2. سياسات على المستوى الاقتصاد الكلي:

يترتب على الإيرادات من الصناعات الإستخراجية نتائج كبيرة في مجال الاقتصاد الكلي، فالصناعات الإستخراجية غالبا ما تمثل ما يزيد على نصف الإيرادات الحكومية في البلدان الغنية بالنفط، وما يزيد عن 20% في البلدان العاملة في مجال التعدين، وقد زاد اعتماد البلدان الغنية بالموارد على الإيرادات من الصناعات الإستخراجية[5].إذا التحدي الأول الحقيقي لسياسات الاقتصاد الكلي سيتمثل في تحويل تلك المكاسب والأرباح إلي استثمارات في مستقبل التنمية الاقتصادية لدى تلك الدول،[6] أما التحدي الثاني بالنسبة لهذه البلدان فيتمثل في استخدام تلك المكاسب، استخداما حكيما للحفاظ على

---

[1] KINSHASA, OP CIT, 2002

[2] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير التكنولوجيا و الابتكار،2011، ، مرجع سابق، ص 11.

[3] WEINTHAL, Erika et LUONG, Pauline Jones. Combating the resource curse: An alternative solution to managing mineral wealth. *Perspectives on politics*, 2006, vol. 4, no 1, p. 35

[4] جوزيف ستيلغز، متابعة النفط: معهد المجتمع المنفتح ،نيويورك، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، ريفينيو ووتش 2005 .ص 14.

[5] كارلو كوتاريللي، صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق، إدارة شؤون المالية العامة، 2012، ص7.

[6] الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها، 2006، ص2.

الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذلك لتوزيع ثروة الموارد الطبيعية توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع والأجيال المختلفة.[1]إن السياسة النقدية الموثوقة يمكن أن تساعد على تخفيض معدلات التضخم. بالإضافة إلى ذلك تؤدي سياسات المالية العامة السليمة إلى إتاحة فرصة تمكن الحكومات من دعم الاقتصاد عندما يصيبه الضعف، مما يحد من التقلب الاقتصادي.[2]فالعديد من البلدان الغير الغنية بالموارد الطبيعية استطاعت الاحتفاظ بمعدلات نمو مرتفعة على مدار فترة طويلة نسبيا نتيجة التحسينات في السياسات الاقتصادية الكلية والتي اقترنت بالإصلاحات الهيكلية والتمويل الخارجي الموثوق.[3]فهذه السياسات تعد عنصرا حيويا في تشجيع النمو الذي تقوده الإنتاجية و حماية الاستقرار المالي ومعالجة تقلب التدفقات الرأسمالية، من خلال اتخاذ التدابير الوقائية.[4]وفيما يلي مجموعة من التدابير والتي طبقتها عدة دول استطاعت من خلالها تحويل مواردها إلى نعمة على اقتصادياتها وبالتالي على مجتمعاتها:

1.1.2 معدلات الاستخراج:

يجب أن يكون هناك فهم دقيق من قبل المسئولون الحكوميون لقاعدة موارد بلدهم، من حيث كم الموارد وتوزيعها الجغرافي، تفيد المعلومات عن الكميات في قاعدة الموارد في اتخاذ القرارات الرئيسية حول معدلات الاستغلال و الإيرادات المحتملة في المستقبل، وتفيد المعلومات عن الموقع الجغرافي في توجيه عملية إنشاء حقوق الملكية وتراخيص التنقيب داخل البلد والتأثيرات الاجتماعية والبيئية لذلك في المستقبل. إلى جانب معلومات عن تكاليف الاستخراج،كل هذا يُمكِن الحكومة أن تظهر كما قلنا سابقا حجم الإيرادات التي يمكن أن تتوقعها في المستقبل، إضافة إلى حجم الموارد التي يجب الاحتفاظ بها، الأمر الذي يساعدها في نهاية المطاف على تحقيق أقصى قدر من المنافع من استغلال قاعدة الموارد.[5] وبطبيعية الحال الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها، و الواقع أنه ليس من الحكمة استخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، خصوصا إذا كان بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيد، فمن الأفضل أن لا يستخرج موارده، إلا إذا استثمرت الأموال في برامج منتجة، على سبيل المثال استخراج النفط و الغاز و المعادن يجعل البلد فقير لأنهما لا تتجدد، ما أن تستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها، والشيء الوحيد الذي يعوض استهلاكها ويجعل البلد أكثر ثراء هو الاستثمار

[1] كرستين لاغارد، "تقلبات أسعار السلع الأولية والنمو الشامل للجميع في البلدان منخفضة الدخل"، صندوق النقد الدولي، 2011، ص04.

[2] نشرة صندوق النقد الدولي، الخبراء يجتمعون لوضع رؤية حول تطوير القطاع الخاص في الشرق الأوسط، الرياض ، 18 ديسمبر 2013، ص02.

[3] صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يرى أن إفريقيا جنوب الصحراء تحافظ على وتيرة النمو الاقتصادي، 13/415، واشنطن، 31 أكتوبر 2013، ص02.

[4] لويس فيدغاراي كاسو، 2013، مرجع سابق، ص01.

[5] ميثاق الموارد الطبيعية، 2014، مرجع سابق، ص13- 15.

لإيراداتها، [1]لذى ينبغي على الحكومة تحديد الآثار السلبية المحتملة قبل منح حقوق استخراج محددة، وذلك لمعرفة ما إذا كانت البلد ستحصل على صفقة جيدة من الاستخراج. وفي بعض الحالات قد يكون من المناسب تأجيل العمليات إلى أن تتحسن الحوكمة أو التقنية، أو حتى يمكن عمل تقييم أفضل للتأثيرات. إذا قامت الحكومة بمنح حقوق استخراج، فيجب عليها التخطيط للتخفيف من الآثار السلبية للاستخراج.[2]

2.1.2 نظم المالية العامة:

تتفاوت النظم المالية العامة للصناعات الإستخراجية تفاوتا واسعا، وتستخدم مجموعة واسعة من الأدوات وتزداد الأهمية الاقتصادية الكلية الكبيرة التي تمثلها الصناعات الإستخراجية بالفعل في ضوء الاكتشافات الحديثة والمتوقعة والتي تجعل من تصميم وتنفيذ نظم مالية عامة للصناعات الإستخراجية تحديا رئيسيا وفرصة كذلك بالنسبة للعديد من البلدان.[3]كما ينبغي تطبيق نظم مالية فعالة لتنظيم استغلال الموارد الطبيعية كعنصر مكمل للمبادرات الأخرى بهدف تحقيق الكفاءة في إدارة إيرادات الموارد الطبيعية،[4] وبما يوفر عائدات قوية لمواردها، ويؤدي بالهبوط بالدين الحكومي إلى مستويات أكثر أمانا. ويمكن أن يؤدي خفض الدين بدوره إلى مساعدة الاقتصاد.[5]ومن المناهج الرئيسية المتبعة لتصميم نظام مالية عامة للصناعات الاستخراجية هي النظم التعاقدية والتي بواسطتها تستطيع الحكومات التحكم في ريع الموارد، مثل تقاسم الإنتاج والأسهم الحكومية (Sunley and Baunsgaard 2001) ، كما تستطيع من خلالها أن تكون شريكا خارجيا للشركات هي صاحبة حق الاستغلال، بأن تشارك مباشرة في عمليات الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الوطنية عن طريق الأسهم الحكومية، يرى صندوق النقد الدولي أن هذا الخيار يتميز بمنح الحكومات الملكية وتيسير مراقبتها لمجمل سلسلة الأنشطة، بدءا بالاستكشاف وانتهاء بالاستخراج. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هذا الخيار أداة قوية لضمان نقل المعرفة أو التكنولوجيا، لكن هذه العملية ليست تلقائية، وتتوقف على الظروف السائدة، بما في ذلك مستويات المهارات، والتطور التكنولوجي، والبنية التحتية ووجود بيئة سياساتية مواتية **(الأونكتاد ، 2005)**[6]. فلنضم كما أنها أدت قوية إلا أن عدم

---

[1] United Nations Conference on Trade and Development ,Natural resources sector: Review and identification of opportunities for commodity based trade and development , Sixth session ,Geneva, 9–10 April 2014 , Item 4 of the provisional agenda. p 5.

[2] ميثاق الموارد الطبيعية، 2014، مرجع سابق، ص20-21.

[3] كارلو كوتاريللي، النظم المالية العامة للصناعات الإستخراجية: التصميم والتطبيق، إدارة شؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي، أوت 2012، ص 7-15.

[4] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، ص87، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011

[5] ديفيد فورسيري، براكاش لونغاني، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، 2013، ع 50، ر4،ص27.

[6] United Nations Conference on Trade and Development ,op cit, p 6-7.

صياغتها جيدا قد يضر البلد بصورة كبير على سبيل المثال حادثة ذكرتها (CAROLINE ANSTEY 2013) في اجتماع للبنك الدولي بعنوان الهشاشة و الموارد الطبيعية، قالت تخيل انك رئيس دول وان ميزانية دولتك لهذا العام هي 1.2 مليار دولار، وفي نفس العام باع شريكك حصته والتي تساوي 51% من الحديد في منجم كبير في بلدك، وقد تحصل على 2.5 مليار دولار، أي ضعف ميزانية دولتك لهذا العام، وعند مراجعتك لتراخيص الممنوح من طرف السلطة السابقة لهذا الشريك الذي باع حصته بهذا المبلغ، وجدت انه منح له مجانا (هذا ما حدث في غينيا). إذ لا فائدة من إصلاح أي نظام إذا كانت التعاقدات ناتجة عن مفاوضات سيئة أو يتم تضيع العائدات منها، لذا يجب الانطلاق من مرحلة التفاوض على العقود.[1] وقد اقر كثيرون (خبراء وغيرهم من صناع السياسات) بالمصاعب التي تنطوي عليها التفاوضات مع شركات الاستخراج الكبرى ذات الجنسيات المتعددة فيما يتعلق باقتسام تكاليف التنقيب وتوزيع الأرباح. بطبيعة الحال، تريد كل حكومة إبقاء نصيب عادل من الإرباح داخل البلاد، بينما تريد الشركات التأكد من أن استثماراتها الأولية في التنقيب والاستكشاف سوف تدر عائدا عادلا.[2] رغم اختلاف أشكال العقود ومسمياتها، فقد يتضمن عناصر مبنية على الربح والإنتاج، ويمكن تصميم كل منها لتحقيق عائدات مماثلة. وبالتالي تتخلص مهمة الحكومة في التأكد من أن المخاطر وتوقيت تلقي الإيرادات يتم تقاسمها بين الدولة والمستثمر بطريقة تتسق مع إستراتجية الحكومة للتنمية وتعظم القيمة الإجمالية للمواطنين.[3]

3.1.2 صناديق الاستقرار:

تتمثل إحدى طرق التعامل مع لعنة الموارد في إنشاء صناديق موارد (Barnett and Ossowski, 2003)، لأن هذه الصناديق لها العديد من المزايا (.Davis et al, 2003)، إنها تساهم في شفافية تدفقات الإيرادات ، وبالتالي تمنع زيادة التبادل وتوفر بعض الانضباط المالي[4]، فهي من السياسات التي تساعد الدول الغنية بالموارد الطبيعية بتحويل مواردها إلى نعمة و التي لها دور فعال في مواجه تقلبات الأسعار، وتعرف كذلك ب (صناديق الأيام الصعبة) التي تسمح بترشيد الإنفاق، وأن لا يقود نمط الإنفاق إلى ظهور مشاكل الداء الهولندي الكبيرة، إن صناديق الاستقرار تستطيع من خلال وضع قسم من الأموال في حساب مستقل أن تحد من ميل الحكومة الطبيعي إلى صرف كل الموارد التي في حوزتها وأن تضمن توظيف هذه الأموال في الاستثمار، بحيث يتم تعويض نفاد الموارد الطبيعية بزيادة رأس المال المادي والبشري (ولقد تطرقنا سابقا في الفصل الثاني في

[1] CAROLINE ANSTEY ،op cit.

[2] ليزلي ليبشيتز، بين هبة الحاضر ووعد المستقبل: سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية، مدونة صندوق النقد الدولي، 15 ديسمبر 2010، ص02.

[3] ميثاق الموارد الطبيعية، 2014، مرجع سابق، ص17.

[4] OUOBA, Youmanli. Natural resources: Funds and economic performance of resource-rich countries. *Resources Policy*, 2016, vol. 50, p. 108.

العنصر الربع ما يمكن أن ينتج عن الاستثمار في المورد البشري الذي هو مفتاح هذه الدول للنهوض بكافة القطاعات الاقتصادية، وهو العامل الذي نجده يتكرر مراراً في قصص نجاح). كما يمكن استخدام صناديق الاستقرار للحد من السعي وراء الريع ، وكذلك لدرء أو تخفيف الصراعات العنيفة التي كثيرا ما ميزت البلدان الغنية بالمصادر الطبيعية[1]. كما أن هناك 73 صندوقاً عبر العالم معترف به ، بحوالي 5.3 تريليونات دولار - وهو خزّان كبير ينبغي تسخيره لتمويل التنمية،[2] ومن الأمثلة الأخرى الناجحة في هذا الجانب كل من المكسيك وإندونيسيا التي ساهمت هذه الصناديق بنجاحها باتجاه تنويع النشاط الاقتصادي.[3] ويفسر كذلك نجاح أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى ما قامت به عموما بإتباع ممارسات جيدة في إدارة إيراداتها من الموارد الطبيعية، بتباع قواعد للمالية العامة و إنشاء صناديق ادخار[4]. و تعمل هذه الصناديق على نحو أفضل في البلدان، حيث توجد ثقافة مساءلة قوية. مثل أمريكا وكندا والنرويج وقد نجحت تشيلي، في تأسيس صندوق مصادر طبيعية ناجح لصناعة النحاس الحكومية .ويعمل صندوق نحاس تشيلي بمثابة صندوق استقرار؛ تذهب التحويلات مباشرة إلى الموازنة.[5]وقد ذكر خبراء صندوق النقد الدولي أن الاحتفاظ بمخزون مستقر من الأوراق المالية الحكومية ذات آجال استحقاق مختلفة من شأنه أن يساعد على توفير ركيزة لمنحنى العائد[6].ما يجعل الاقتصاد الحقيقي بمعزل عن مواكبة الاضطرابات قصيرة الأجل،[7]ويقول (دومنيك ستراوس-كان) أن البلدان التي غرست في وقت اليسر تمكنت من الحصاد في وقت العسر.[8]ومما يجدر التنبيه له أو لفت النظر إليه هو ينبغي أن تكون هذه الصناديق مكملة لسياسة المالية العامة. ومن فوائد الأخرى لهذه الصناديق أنها تتيح فرص للمطابقة بين أصول وخصوم الطويلة الأجل.[9]

---

[1] دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية :الاستثمار والتجارة من أجل التنمية 2013، ص6 ، 322م

[3] غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن ونيكلاس وستيليوس، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية، إدارة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى،صندوق النقد الدولي، 13 جوان 2012،ص2

[4] مارك هورتون وجوناثان دون"حدود أوراسيا الجديدة"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص30.

[5] تقرير مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل: ضمانات دستورية لإيرادات النفط العراقي، التقرير رقم 08، معهد المجتمع المفتوح 2005، ص12.

[6] تقرير خبراء الصندوق، المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2011؛ والملحق التكميلي الصادر عن خبراء الصندوق؛ سبتمبر 2011، ص21 ص21

[7] دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، الطبعة العربية، 2009، ص233

[8] بيان صحفي، إدارة العلاقات الخارجية، مدير عام الصندوق، دومنيك ستراوس-كان، يدعو إفريقيا إلى إعادة بناء دعائم السياسات التي اهتزت بسب أزمة الاقتصاد العالمي، 8مارس 2010، واشنطن العاصمة،ص01.

[9] تقرير أقل البلدان نمواً، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ، 2011، ص11-32.

4.1.2 نضم المحاسبة:

منذ عدة سنوات، القليل من الناس كان يفهم معنى حساب رأس المال الطبيعي، و اليوم أصبح ينظر إلى المحاسبون كأبطال في الحفاظ على الطبيعة، وطلب متزايد على هذا النوع من العمل. مثلا العديد من البلدان يطلب المساعدة في تقييم حساباتها الطبيعية (كميات المياه التي لديه مثلا). ومنهم من يذهب إلى ابعد من ذلك لفهم الضمان طويل الأجل لنموهم، في كيفية التصرف في إجمالي ناتج المحلي بالنسبة لدولة وصافي الأرباح المالية بالنسبة لشركات الخاصة. أما متخذو القرار والمستثمرون فصحة الأصول الطبيعية تمثل الركيزة للثروة والرفاهة على المدى الطويل[1]. تهدف معلومات نظم محاسبة الموارد الطبيعية إلى تحقيق عدة أهداف منها: معاونة الأجهزة المختصة بالدولة في إعداد خطة طويلة الأجل للموارد الطبيعية التي يتم استكشافها وتنميتها مستقبلا، ويؤدي ذلك إلى إعداد التقارير المحاسبية التي توضح الأرصدة المتاحة من الموارد الطبيعية بالدولة في تاريخ معين، مما مكن الأجهزة التخطيطية من تخصيص هذه الموارد بين استخدامات المختلفة بما يحقق اكبر عائد ممكن من تلك الموارد . توفير البيانات التي تمكن الدولة من إعداد البيانات الإحصائية المتعلقة بالموارد الطبيعية، بما يمكن من استخدام مثل هذه البيانات في تحقيق أهداف التنمية، و أيضا في إعداد الإحصائيات للمنظمات و الهيئات الدولية المستخدمة لتلك البيانات. وهناك مدخلين لقياس الأرباح والخسارة، تتمثل في أولا: المدخل المحاسبي العيني وهو يوضح التغييرات التي تطرأ على الأرصدة المتاحة من الموارد الطبيعية و الكميات المستخدمة منها خلال الفترة ، ويقوم على مجموعة من الحسابات هي:حسابات أرصدة الموارد الطبيعية أول فترة . حسابات الموارد الطبيعية و البيئية المضافة خلال الفترة ، ويتم فيها تسجيل حركة الإضافات من الموارد التي طرأت على الأرصدة المتاحة خلال الفترة نتيجة للتفاعلات الطبيعية ، ونتيجة للعمليات الصناعية و الخدماتية المختلفة .يتم استخدام بيانات الأرصدة المحاسبية العينية في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين البيئة و الموارد وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية بالدولة .ثانيا: المدخل المحاسبي النقدي، والذي لقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في مجال المحاسبة ، فإعداد البيانات المحاسبية في شكل وحدات نقدية يؤدي إلى إيجاد أسلوب لحساب وتحديد الدخل الوطني المستدام.[2]

5.1.2 النظم الاجتماعية:

تم اعتبار نظم رأس المال الاجتماعي مهمة للمجتمعات التي تتعامل مع صعود وهبوط الفرص الاقتصادية، والمخاطر البيئية

[1] Paula Caballero , Donner des moyens d'agir aux nouvelles générations ، 2014/13/11.

[2] أكرم جاسم محمد العكام و إيناس وليد العاني ،اثر الأنظمة الايكولوجية في التخطيط و التصميم الحضري لمدن العراق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية الهندسية ، 2009 ،ص3

(مثل تغير المناخ) ، وتخفيف حدة الفقر ، وتحقيق الأمن الغذائي، وأنه بدون وجود أشكال كافية من رأس المال الاجتماعي، قد يكونون محدودين في قدرتهم على تحقيق أهداف هامة مثل الاستدامة الثقافية والفعالية السياسية والتنمية الاقتصادية (بورتس ، 1998). إن إيجاد طرق للمحافظة على رأس المال الاجتماعي المرتبط باقتصادات الكفاف في اقتصادات تنمية الموارد الناشئة أو الاستفادة منه، سيخلق فرصًا اقتصادية حقيقية. ويؤدي تعطيل النظم الاجتماعية ، إلى الحد بشكل كبير من استمرارية الهوية و العديد من جوانب صحة المجتمع ورفاهته (Chandler & Lalonde، 1998). هناك أشكال مختلفة من رأس المال الاجتماعي التي قد تساعد في معالجة مشكلة لعنة الموارد، فمثلا المجتمعات القادرة على بناء رأس مال اجتماعي خارج مجتمعاتها المحلية إلى أماكن أخرى قد تكون أقل عرضة للضغوط الخارجية و تكون قادرة على الاستفادة من الفرص والابتكارات الجديدة (Woolcock, 2001). ويدرك العديد من الاقتصاديين الآن، قيمة رأس المال الاجتماعي باعتباره عاملاً في إدارة الموارد الطبيعية (Pretty, 2003) وكمقدمة للتنمية الاقتصادية (Casey & Christ, 2005؛ Light & Dana, 2013). ويكون هذا بخلق روابط الثقة المعممة داخل المجتمع والتي تعمل بدورها على تقليل المخاطر الاقتصادية وتقليل تكاليف المعاملات، مما يسهل نشر المعرفة التنظيمية والتقنية، ويعزز كل من الكفاءة الاقتصادية والحكومية، وفي النهاية يعزز ازدهار المجتمع. كذلك يمثل أيضًا نقطة ضغط لبناء أنواع أخرى من رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق المزيد الفوائد وتخفيف الآثار[1]، ولا يكون ذلك إلا بتقديم الخدمات التي لها صلة مباشرة مع التنمية البشرية، ولقد رأينا في الفصل الثاني قدرة هذه الأخيرة على صنع المعجزات في دول تفتقر للموارد الطبيعية، ومن هذه الخدمات توفير الصحة والتعليم في أقصى دراجات الجودة، وتركز التقرير الحالية (مثل تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم، 2004) كثيرا على هذا نوع من الخدمات لما لها من صلة مباشرة على التنمية البشرية[2]،التي تعمل بدورها على زيادة القدرة البشرية في حل المشكلات والتكيف مع الظروف المتغيرة: "القدرة على التكيف" (Holling et al. 1998، de Boef 2000).والتي تعتبر العامل الرئيسي المحدد للاستدامة إدارة الموارد الطبيعية.[3]ويمكن أن نقدم حجة قوية في ذلك، على سبيل المثال بناء المعرفة والمهارات المتخصصة المرتبطة بالصناعات الإستخراجية. نعلم أن استخراج الموارد هو خصوصية، تتطلب مجالًا للمعرفة المتخصصة. تعتبر النرويج حالة معروفة. عندما تم اكتشاف النفط ، لم يكن لدى النرويج خبرة محلية في استكشاف وإنتاج النفط والغاز في

[1] PARLEE, Brenda L. Avoiding the resource curse: indigenous communities and Canada's oil sands. *World Development*, 2015, vol. 74, p. 432-433.
[2] NOVAK, Paolo. Accountability to Whom?. *Economic and Political Weekly*, 2007, p. 3172.
[3] HAGMANN, Jürgen, CHUMA, Edward, MURWIRA, Kuda, *et al.* Success factors in integrated natural resource management R&D: lessons from practice. *Conservation Ecology*, 2002, vol. 5, no 2, p07.

المياه العميقة. من خلال سياسة متعمدة لبناء مثل هذه الخبرة من خلال الجامعات وشركة النفط الحكومية، أصبحت النرويج اليوم لاعبا رئيسيا في تكنولوجيا النفط والغاز في المياه العميقة، ويمكن أن قدم مثالاً مختلفا؛ ففي قطر عملت على زيادة خبرتها في التعامل مع العواقب البيئية لانسكابات النفط. لقد طورت الشركات القطرية سمعة عالمية شملت هذه العمليات الاحترافية العالية وعمليات التنظيف مثل تسرب النفط في خليج المكسيك[1]. وهناك نظرة أخرى فيمكن الاستثمار في هذه النظم في الحد من التبعية لشركات المتعددة الجنسيات والتي تكلف الدول الغنية بالموارد الطبيعية تكاليف باهظة.

2.2. سياسات على مستوى الاقتصاد الجزئي:

أن السياسات على المستوى الجزئي يمكن أن تساعد كثير من الدول وبأخص الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وبما أن هذه الدول غالبية المشاكل كانت في عدم الاستغلال الحسن لإيرادات المتأتية من هذه الموارد هذه من جهة، ومن جهة أخرى هناك الكثير من السياسات على هذا المستوى التي تساعد الدول على الاستقرار الاقتصادي. لذا سنتطرق إلى نوعين فقط من السياسات والتي يرى الكثير من الباحثين أن تطبيقها كما ينبغي في هذه الدول يجعلها قادرة إلى تحويل مواردها إلى نعمة، وهما الحوكمة (التركيز عل الشفافية و المسائلة)، وكيفية تصميم المزادات.

1.2.2 الشفافية والمساءلة:

للشفافية أهمية بالغة، فهي تتيح تكافؤ الفرص وتعطي المواطنين الأدوات التي تمكنهم من محاسبة الحكومات والقطاعات الخاصة، وهي تمكن المحققين من تتبع تدفق الأموال، والأهم من ذلك كله، أن الشفافية قد تعجل بتحويل الثروات المخفية والسرية إلى مشروعات للقضاء على الفقر والرخاء المشترك الذي يتحقق في ضوء النتائج والخضوع للمساءلة[2]. فشفافية حاسمة لضمان أن جميع أصحاب المصلحة - المستثمرين والحكومات وغيرهم يشعرون بأنهم حصلوا على حصة عادلة.[3]وقد أقيمت الدول الإنمائية الناجحة حول هياكل التشاور والمساءلة والشفافية والتعلم .وساعدت هذه الهياكل في تهيئة بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها، بيئة فيها تُكفل حقوق الملكية وتتوافر قوى المنافسة الشديدة والتزام بالاستثمارات الطويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري.[4] إن الإقتصادات التي توفر قدرا أكبر من البيانات وبحداثة أكبر، ولديها معايير أفضل لإفصاح الشركات، وسياسات أكثر وضوحا، يكون تدهور الأوضاع السوق فيها يكون أقل حدة من التي تكون

[1] NEWMAN, Carol, PAGE, John, RAND, John, *et al. Made in Africa: Learning to compete in industry*. Brookings Institution Press, 2016, p 198-199.
[2] CAROLINE ANSTEY ، op cit.
[3] KINSHASA CONFERENCE, 2012, op cit.
[4] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، التكنولوجيا والابتكار،تسخير الطاقات المتجددة في دفع عجلة التنمية، نيويورك وجينيف،2011، ص5-11.

أقل شفافية.[1]كما أنها تمنع الشركات سواء المحلية الأجنبية من تهرب والتلاعب الذي يرجع على حساب خزينة البلد و بتالي على أفراده، فعلى سبيل المثال، شركة Mopani ، وهي شركة تابعة لشركة Glencore متعددة الجنسيات في زامبيا، قد صدرت تقارير بأنها قامت بتضخيم التكاليف وتلاعبت بأسعار النحاس الذي تبيعه للشركة الأم، وتواردت إشاعات أنها خدعت حكومة زامبيا في مبلغ يصل إلى 76 مليون جنيه إسترليني كل عام في الضرائب. سواء كانت العائدات التي تدفعها الشركات لاستخراج الموارد الطبيعية عادلة أو غير عادلة، يكون من المهم التحقق من أن المبالغ المدفوعة بالفعل تصل إلى خزانة الدولة.[2]وقد تبدو الشفافية فكرة بسيطة إلى حد ما. يتم تحقيقها بسهولة. لكن تحقيق ما نريده خلال "زيادة الشفافية" نادراً ما يكون بسيطًا. الشفافية لا تتعلق فقط بمراقبة شيء ما، بل تتعلق بفهم ما يجري. [3] وهي ليس مجرد نشر أرقام الإيرادات. فيتعين على تحقيق شفافية ومساءلة هادفة، أن يتمتع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمانيين بالقدرة والفعالية للعمل على هذه المعلومات لتحسين إدارة الإيرادات. يمكن أن تؤدي المعلومات العامة في حد ذاتها إلى زيادة الوعي، وتعزيز شرعية المظالم التي تطالب بها الأطراف المظلومة، وممارسة الضغط من أجل الإصلاحات. ومع ذلك، فإن الطرق الاقتصادية أو السياسية أو القضائية للتغيير والتعويضات مطلوبة أيضًا للتأثير على أرض الواقع. في غياب هذه الضمانات المؤسسية والقوى التعويضية، من غير المرجح أن يؤدي التقدم في الشفافية إلى مساءلة أكبر[4]، ونجد هذا في غالبية البلدان النامية، مما يدل على الفجوة الكبيرة بين الخطاب والممارسة،[5]ولتفادي هذه الفجوة، ينبغي إجراء إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تعزز الثقة بين أصحاب المصلحة والحكام (Schmidt, 2013 ،Scharpf, 2009)، قد تكون الاستراتيجيات المتعمدة ذات أهمية خاصة لبناء الثقة، وستتطلب الجهود الحقيقية لتطوير الثقة تفاعلًا والتزامًا متواصلين (Armitage et al. 2009)[6]، وإنشاء روابط بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، والتي لم تظهر بشكل عام في معظم أنظمة إدارة الموارد الطبيعية (Sandberg, 2007)[7]. فالعمل الجماعي يفتح الفرص ويمنع النزاعات والصراعات وعامل كبير في مواجهة الفساد،

[1]لويس برانداو-ماركيس، غاستون جيلوس، ناتاليا ميلغار، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2013، العدد 50، الرقم 4،ص44.33.

[2]إستراتجية عام 2012-2016، استخلاص الحقائق، ائتلاف "انشر ما تدفعه" ، سبتمبر 2012، ص06-12.

[3] WILSON, Douglas Clyde. *The paradoxes of transparency: science and the ecosystem approach to* fisheries *management in Europe*. Amsterdam University Press, 2009, p79

[4] BILLON, Philippe Le. Securing transparency: Armed conflicts and the management of natural resource revenues. *International Journal*, 2007, vol. 62, no 1, p. 96.

[5] GILLIES, Alexandra. Reputational concerns and the emergence of oil sector transparency as an international norm. *International Studies Quarterly*, 2010, vol. 54, no 1, p. 106.

[6] TURNER, Rachel, ADDISON, Jane, ARIAS, Adrian, *et al.* Trust, confidence, and equity affect the legitimacy of natural resource governance. 2016, p08.

[7] RAHMAN, HM Tuihedur, VILLE, Arlette S. Saint, SONG, Andrew M., *et al.* A framework for analyzing institutional gaps in natural resource governance. *International Journal of the Commons*, 2017, vol. 11, no 2, p. 827-830.

ومن المرجح أن تنجح تدخلات الحوكمة (الشفافية والمساءلة) التي تعالج السياق السياسي والمؤسسي الأوسع عندما تبنى على فهم الآليات القائمة تسوية النزاعات. يمكن أن تساهم الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات العمل الجماعي لإدارة الموارد الطبيعية، بشكل مباشر في زيادة القدرة على حل النزاعات، والمصالحة بعد انتهاء الصراع، ومنع نشوب النزاعات قبل حدوثها. يمكن أن يفتح الفرص لبناء المؤسسات بشكل دائم ومعايير جديدة للتعاون وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الأضعف للوصول إلى العدالة، وإظهار المكاسب من الحوار المنظم والتفاوض[1]، وقد أكد هذه النتيجة (RATNER, Blake D et al, 2017) ووجد أن ممارسة الحوار الفعال بين أصحاب المصلحة المتعددين أن تلعب دوراً أساسياً في الحد من مخاطر النزاع وتعزيز مؤسسات الحكم[2].وكشفت عدة نتائج حوكمة إدارة الموارد الطبيعية كنظام متعدد المستويات أنه لا توجد منظمة واحدة تتحمل مسؤولية التصميم، يجب أن يكون العمل المتكامل من الجميع،[3]ويكون ذلك مثلاً عن طريق:

وسائل الإعلام، تشير الدلائل إلى أن وسائل الإعلام المستقلة هي أداة مهمة لزيادة المساءلة والآثار المفيدة للشفافية (Besley and Prat، 2006). المجتمع المدني، لقد وجد أن مشاركة الجمعيات الخاصة والمنظمات غير الربحية أمر حاسم لنجاح أي مبادرات لمكافحة الفساد والشفافية ويمكن أن يكون أكثر أهمية من دور وسائل الإعلام (Rose-Ackermann, 1999).[4] كما يمكن أن تكون وسيلة ضغط تهاجم بشدة الحكومات بسبب عدم وجود للشفافية في سياسات إدارة إيرادات الموارد الطبيعية[5]أو بسبب عدم وجود قدرة حكومية أو عدم كفاية التنسيق أو الافتقار الإرادة السياسية أو تأثير المصالح الراسخة، الراسخة، الذي يجعل التنفيذ غير واضح. إذن تحسين القدرة والتنسيق مهم. وبالمثل ، فإن الإرادة السياسية القوية والقدرة على التوفيق بين المصالح المتنافسة ضروريان من أجل أن تدعم الموارد الطبيعية بالكامل بناء السلام[6]. لكن الشبكات المؤسسية هي مصدر مهم ومهم للتغيير، ويمكن أن تسهم في ذلك[7]يقول (GOLDWYN, David L,2004) إذا أردنا استخراج الشفافية والتنمية من منتجي النفط، فسنحتاج إلى سياسة تقودها الحكومة، فإن الطريق الدبلوماسي الأوفر هو

[1] RATNER, Blake D., MEINZEN-DICK, Ruth, HELLIN, Jon, *et al.* Addressing conflict through collective action in natural resource management. *International Journal of the Commons*, 2017, vol. 11, no 2, p. 896-897.
[2] RATNER, Blake D., BURNLEY, Clementine, MUGISHA, Samuel, *et al.* Facilitating multistakeholder dialogue to manage natural resource competition: a synthesis of lessons from Uganda, Zambia, and Cambodia. *International Journal of the Commons*, 2017, vol. 11, no 2, p. 748-749.
[3] DALE, Allan, RYAN, Sarah, et BRODERICK, Kathleen. Natural Resource Management as a Form of Multi-level Governance: Governance: The Impact of Reform in Queensland and Tasmania. *MULTI-LEVEL GOVERNANCE*, 2017, p. 327-329.
[4] FRYNAS, Jędrzej George. Corporate social responsibility and societal governance: Lessons from transparency in the oil and gas sector. *Journal of business ethics*, 2010, vol. 93, no 2, p. 169-170.
[5] KOPIŃSKI, Dominik, POLUS, Andrzej, et TYCHOLIZ, Wojciech. Resource curse or resource disease? Oil in Ghana. *African Affairs*, 2013, vol. 112, no 449, p. 592
[6] BEEVERS, Michael D. Governing natural resources for peace: Lessons from Liberia and Sierra Leone. *Global Governance*, 2015, vol. 21, p. 234-235
[7] PRAÇA, Sérgio et TAYLOR, Matthew M. Inching Toward Accountability: The Evolution of Brazil's Anticorruption Institutions, 1985–2010. *Latin American Politics and Society*, 2014, vol. 56, no 2, p. 28

صياغة توافق آراء حول مجموعة جديدة من الأدوات لتحفيز قادة الدول الغنية بالموارد على الإصلاح. خمس أدوات جديدة ضرورية: تخفيف عبء الديون. تمويل البنية التحتية الجديدة للطاقة ؛ تكييف تمويل التجارة ؛ تشديد اللوائح المصرفية ؛ ودعم بناء القدرات. يجب أن يكون نشر هذه الأدوات قائمًا على الأداء ،ويجب أن يكون هدف السياسة الفعالة هو تحفيز هذه الحكومات المعتمة على الكشف ليس فقط عن ما تأخذه في صورة إيرادات، ولكن أيضًا عما إذا كانوا ينفقون الإيرادات وأين ينفقونها. يجب أن تعرف كل من الدول الدائنة ومواطني الدول المدينة مقدار الاقتراض من الحكومات الغنية بالموارد ومن وماذا. الشفافية هي غاية في حد ذاتها، بقدر ما هي ضرورية لمنح أولئك الذين يحكمون موافقة مستنيرة. كما أنها وسيلة لتحقيق غايات مهمة، مثل دعم التنمية والحد من الفقر. يمكن للسياسة التي تلزم الحكومات بنشر ما تكسبه وما تنفقه وما تقترضه أن تعالج الفساد وتشجع التنمية بطبيعة الحال[1]، يمكن أن ذكر في هذا عدة أدلة، حددت العديد من الدراسات التجريبية أن الشفافية هي في الحقيقة أداة تساهم في الحد من الفساد (Bellver and Kaufmann, 2005؛ Lambsdorff, 1999 ؛ Treisman, 2000). لقد بحثت الأبحاث الحديثة بشكل أكبر، حيث حددت شرطين يجب أن يكونا متاحين للشفافية حتى يكون لهما تأثير في الحد من الفساد: أولاً: أن يتم تمكين الرئيسي للحصول على المعلومات ومعالجتها ، ثانياً: تمكين للعمل على أساس المعرفة المكتسبة . تُعرف أيضًا باسم شروط الدعاية والمساءلة (Kolstad and Wiig, 2009 ؛ Lindstedt and Naurin, 2006). كما قدمت الأبحاث الحديثة قدرا كبيرا من الأدلة التي تبين أن البلدان النامية التي تمتلك كميات هائلة من الموارد الطبيعية، بشكل عام، تميل إلى أن تكون أقل شفافية، في حين أن السياسيين فيها أقل عرضة للمساءلة وأكثر فسادا (مساهمتها في توفير معلومات مفيدة للمواطنين تكون ضئيلة[2]). بالإضافة إلى ذلك تشير معظم الدراسات أيضًا إلى أن تحسين موسوعة الشفافية والمساءلة لهما أهمية كبرى في تجنب لعنة الموارد المدمرة[3]. وأن إنشاء إطار قانوني مناسب ومستقر، وضمان وجود سياسات لمكافحة الفساد ،والتأكد من أن إدارة الموارد شفافة، هي شروط مسبقة مهمة لتجنب الوقوع في فخ هذه اللعنة [4]وإن كانت الدولة واقعتا فيها فيعمل هذا الإصلاح في تخفيف من أثارها.[5]كما يمكن أن يكون تنفيذ وتمويل مبادرة مبادرة EITI (مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية) خطوة أولى نحو العمل على المستوى القطري في مكافحتها . [6] هناك

[1] GOLDWYN, David L. Extracting Transparency. *Georgetown journal of international affairs*, 2004, p. 10-11.
[2] MURILLO, Martin J. Evaluating the role of online data availability: The case of economic and institutional transparency in sixteen Latin American nations. *International Political Science Review*, 2015, vol. 36, no 1, p. 42-44.
[3] POLUS, Andrzej, KOPINSKI, Dominik, et TYCHOLIZ, Wojciech. Ready or not: Namibia as a potentially successful oil producer. *Africa Spectrum*, 2015, vol. 50, no 2, p. 42-43
[4] MARQUES, António Cardoso et PIRES, Patrícia Silva. Is there a resource curse phenomenon for natural gas? Evidence from countries with abundant natural gas. *Resources Policy*, 2019, vol. 63, p09.
[5] KOLSTAD, Ivar et WIIG, Arne. Is transparency the key to reducing corruption in resource-rich countries?. *World development*, *development*, 2009, vol. 37, no 3, p. 521-532.

[1] هناك أدلة قوية على أن للشفافية لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية إيجابية:

الآثار السياسية. تعمل الشفافية على تحسين التدفقات المعلوماتية بين الحكام والمحكومين. يضمن هذا الإبلاغ عن التدفقات المالية، تمكن الجمهور الوصول إليها بطريقة شاملة وسهلة. تشير الدراسات إلى أن الموازنة غير المباشرة في تدفقات الإيرادات والنفقات تقلل من نطاق الفساد وتوليد دورات الميزانية السياسية، وهذا يعني أن السياسيين لديهم مجال أقل للإنفاق الزائد على الميزانيات في أوقات معينة (على سبيل المثال خلال سنوات الانتخابات) (Alt and Lassen, 2006) . الآثار الاقتصادية. تعمل الشفافية على تحسين مصداقية بلد ما بين المستثمرين الأجانب والمجتمع المصرفي الدولي. هناك أدلة على أن البلدان ذات الشفافية العالية تتمتع بتكاليف أقل من حيث الاقتراض و الديون. الآثار الاجتماعية. يمكن أن يكون للآثار السياسية والاقتصادية الإيجابية للشفافية العديد من الآثار الاجتماعية غير المباشرة. من خلال تحسين جودة السياسة الحكومية ، وخفض تكاليف الاستثمار الحكومي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، تؤدي الشفافية بشكل غير مباشر إلى تأثيرات إيجابية مختلفة بما في ذلك المساهمة في الحد من الفقر؛[2] تضمن إنفاق عائدات النفط إلى أقصى حد[3].كما أن هدفها النهائي هو تحسين المساءلة وكفاءة الحكومة من خلال زيادة وعي المواطنين.[4] بمعنى استعداد المنظمة (الحكومة) لتقديم تفسير ومبرر لأصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بأحكامها ونواياها وأفعالها وسهوها عندما يُطلب منها القيام بذلك[5]. (IIMI, Atsushi, 2007) يحدد أربعة جوانب للحكم مهمة بشكل خاص لإدارة الموارد الطبيعية. أولاً ، يشير الصوت والمساءلة ، كما تم قياسه من خلال العملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية، إلى القدرة على تأديب الأشخاص الموجودين في السلطة لاستخراج الموارد. وعملية يمكن من خلالها اختيار من هم في السلطة واستبدالهم. ثانياً، يجب أن تكون فعالية الحكومة عالية، تقاس بجودة الخدمات العامة وكفاءة موظفي الخدمة المدنية. إذا لم تستطع الحكومة تكون وتنفيذ سياسات جيدة لإدارة الموارد، فسيتم استغلال ثروات الموارد بشكل مفرط واستنفادها بسرعة. ثالثًا، نظرًا لأن تنمية الموارد الطبيعية يجب أن تتضمن بالضرورة علاقة طويلة الأمد مع الأطراف الخاصة، فإن السياسات غير الصديقة للسوق مثل مراقبة الأسعار والأعباء التنظيمية المفرطة غير مرغوب فيها. وأخيرا ، فإن سياسات مكافحة الفساد كما ذكرنا

[1] CASPARY, Georg. Practical steps to help countries overcome the resource curse: The extractive industries transparency initiative. *Global Governance*, 2012, vol. 18, p. 180.
[2] FRYNAS, Jędrzej George. Corporate social responsibility and societal governance: Lessons from transparency in the oil and gas sector. *Journal of business ethics*, 2010, vol. 93, no 2, p. 168-169
[3] KOPIŃSKI, Dominik, POLUS, Andrzej, et TYCHOLIZ, Wojciech. Resource curse or resource disease? Oil in Ghana. *African Affairs*, 2013, vol. 112, no 449, p. 595
[4] AFONSO, Whitney B. Fiscal illusion in state and local finances: a hindrance to transparency. *State and Local Government Review*, 2014, vol. 46, no 3, p. 219
[5] RASCHE, Andreas et ESSER, Daniel E. From stakeholder management to stakeholder accountability. *Journal of business ethics*, 2006, vol. 65, no 3, p. 252

من قبل ضرورية للتوزيع العادل والشفاف لفوائد الموارد.[1] يمكن اعتبار سمات الحوكمة الرشيدة مثل اتخاذ القرارات الشاملة والترتيبات المؤسسية متعددة المراكز والآليات القوية للمساءلة تساعد على ضمان التوزيع العادل للمنافع[2] تتسم المساءلة بأهمية متزايدة للمؤسسات العامة نتيجة لتزايد العلاقات الرسمية ". من السمات البارزة نزاهتها وإمكانية التنبؤ بها وشرحها، بما يضمن أمن المعاملات[3] أن المساءلة الأكبر تؤدي إلى أداء أفضل[4] وقد أكد العلماء والممارسون على حد سواء على الدور المهم للشفافية، ومع ذلك، تخفق العديد من الأنظمة في خلق مستويات عالية من الشفافية[5] ولعل العائق الرئيسي أمام أمام تنفيذ نظم الإدارة الفعالة القائمة على المساءلة يتعلق بنقص القدرات التنظيمية.[6] هذا من جهة. ومن جهة أخرى لعل العائق الثاني أنه عندما لا يكون من الممكن إنشاء حقوق الملكية الخاصة، يمكن للجهات الحكومية فقط إدارة الموارد.[7]

2.2.2 تصميم المزادات:

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسية لاستخراج موارده الطبيعية يمكن أن تترك أثرا كبيرا على مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالمحصلة. وقد تفضي بعض الطرق في إدخال شركات أجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة .إن " المبيعات السريعة المتلاحقة " على سبيل المثال، حيث تعرض الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للاستثمار التجاري بتعاقب سريع، تقود على الأرجح إلى انخفاض الأسعار، حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقدامًا كبيرًا على المجازفة، وتميل إلى شراء المزيد من خيارات التنقيب بأسعار مخفضة (قبل أن تعرف العائد الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليها من قبل). إن النقطة الأساسية بسيطة، إن طريقة البلد في إدخال الشركات المنتجة إليه يمكن أن تقود إلى اختلافات كبيرة .ففي الولايات المتحدة كما في أوروبا، كان لتصميم المزادات العلنية على موجات الأثير المستخدمة للإذاعات والتلفزيونات والهواتف النقالة وغيرها تأثير كبير على تعزيز إيرادات الحكومة، وعلى الحكومات أن تقيم المزادات التي تنظمها في ضوء الحصة التي تتلقاها من الموارد الطبيعية

[1] IIMI, Atsushi. Escaping from the Resource Curse: Evidence from Botswana and the Rest of the World. *IMF Staff Papers*, 2007, vol. 54, no 4, p. 670-673.
[2] RATNER, Blake D., COHEN, Philippa, BARMAN, Benoy, *et al.* Governance of aquatic agricultural systems: analyzing representation, power, and accountability. 2013,p02.
[3] LI, Hong. China Investment Corporation: A Perspective on Accountability. *Int'l Law.*, 2009, vol. 43, p. 1499.
[4] JOAQUIN, M. Ernita et GREITENS, Thomas J. The accountability-performance link: An attempt at distilling some mechanisms in a management reform initiative. *Public Performance & Management Review*, 2011, vol. 34, no 3, p. 323
[5] MITCHELL, Ronald B. Sources of transparency: information systems in international regimes. *International Studies Quarterly*, *Quarterly*, 1998, vol. 42, no 1, p. 109.
[6] PORUMBESCU, Gregory A. Non-profit accountability in least developed nations: Lessons learned from West Africa. *Public Administration Quarterly*, 2016, p. 288-315.
[7] WILSON, Douglas Clyde. *The paradoxes of transparency: science and the ecosystem approach to fisheries management in Europe*. Amsterdam University Press, 2009, p65.

الإجمالية، ومقارنتها مع ما تتلقاه بلدان أخرى فيها مخاطر وتكاليف استخراج مشابها[1]. ومن المعلوم أن استغلال الموارد الطبيعية يتطلب كميات هائلة من استثمارات رأس المال والمعرفة التكنولوجية، التي لا تمتلكها البلدان النامية. لتحقيق ثرواتهم من الموارد، فهي تعتمد على الشركات الأجنبية للقيام بالاستثمارات اللازمة، تمنح هذه العوامل الشركات فرصًا للقادة المحليين للحصول على رشاوى. والحكومات الفاسدة التي تسعى إلى الإيجار لها اليد العليا، تجد هذه الحكومات التي تسعى إلى الريع، في حوزتها ثروات كبيرة غير خاضعة للرقابة، ويمكنها بعد ذلك تطبيقها على الحفاظ على نفسها في السلطة[2]،لذا إذ توفرت السياسات التي تطرقنا إليها من قبل على كل من المستوى الكلي بشكل عام و الجزئي بشكل خاص فإن الدول الغنية بالموارد لا تحتاج إلى الرضوخ لمطالب الدول المانحة والوكالات الدولية. يمكن لعائدات الموارد أن تخدم أولوياتها بشكل عام.[3] وتعتبر تراخيص إقامة المزادات هي أفضل وسيلة لفرض ضرائب على أشكال الريع الكبيرة المحتملة في هذا القطاع المتزايد الأهمية (Jensen, 2007)[4] قبل أن توقع الحكومة عقوداً مع شركات، ينبغي عليها النظر واتخاذ العديد من القرارات، مثل وتيرة منح الترخيص، ونظام الضرائب، والإطار القانوني الذي ينبغي إنشاؤه. بالإضافة إلى ذلك، ستضطر الحكومة إلى اتخاذ مثل هذه القرارات في بيئة تتسم بعدم اليقين وبالتالي، يجب على الدول البدء في عملية وضع الإستراتجية في أقرب وقت ممكن، ينبغي أن توجه هذه العملية صنع القرارات مع بقائها قابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة.[5]

ومن شأن تعزيز قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة التي تشارك في عمليات صنع القرار أن يعزز الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.[6]

3.وضع الإستراتجيات الإصلاحية:

ينبغي على الإستراتيجية الوطنية اتخاذ نهج طويل الأجل، مع إدراك حقيقة أن التحول من الثروة في باطن الأرض إلى الفوائد المجتمعية الأوسع يمكن أن يستغرق سنوات عديدة، وأن ذلك يمكن أن ينطوي على العديد من التحديات والمفاجآت على

---

[1] سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، الرقابة على النفط، دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص18.

[2] O'HIGGINS, Eleanor RE. Corruption, underdevelopment, and extractive resource industries: Addressing the vicious cycle. *Business Ethics Quarterly*, 2006, vol. 16, no 2, p. 240-241

[3] BILLON, Philippe Le. Securing transparency: Armed conflicts and the management of natural resource revenues. *International* revenues. *International Journal*, 2007, vol. 62, no 1, p. 95

[4] تقرير صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011، مرجع سابق، ص51و52.

[5] مؤتمر عقد في العاصمة السعودية الرياض، الخبراء يجتمعون لوضع رؤية حول تطوير القطاع الخاص في الشرق الأوسط، نشرة صندوق النقد الدولي، 18 ديسمبر 2013، ص03.

[6] BASTIDA, Ana Elizabeth et BUSTOS, Luis. Towards regimes for sustainable mineral resource management—constitutional reform, law and judicial decisions in Latin America. In : *Alternative Pathways to Sustainable Development: Lessons from Latin America*. Brill Nijhoff, 2017. p. 235..

طول الطريق.[1] إن إستراتيجية إصلاحية سليمة، وفهم للمسائل الفنية، وموارد بشرية كافية، تعتبر كلها عوامل أساسية، ويمكن تحصيل إيرادات إضافية كبيرة في بلدان كثيرة عن طريق وضع طرائق يجري تطويعها من حيث القوة والتسلسل لظروف البلدان، وتلك عناصر مشتركة هامة في استراتيجيات إصلاحية،[2] كثيراً ما تفشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية من تحويل مواردها إلى ازدهار ليس بسبب نقص في السياسات الاقتصادية الصحيحة والتي تم التطرق إليها من قبل، ولكن بسبب ضعف النظام والقدرة على تطبيقها، فإذ نجحت هذه الدول في تطبيق تلك السياسات فلاشك أن الإصلاحات ستجدي نفعا، وبالمقابل هذه الأخيرة لها تأثير على تلك السياسات فنجاحها يؤدي بضرورة إلى التطبيق السليم لهذه السياسات، خصوصا في الظروف الاستثنائية التي تواجه هذه الدول مثل انخفاض الأسعار، الذي يجعل الحاجة إلى تطبيق هذه الإصلاحات أكثر إلحاحا، وربما، أسهل من الناحية السياسية.وهناك تدابير مصاحبة يمكن أن تساعد على الحد من التأثير المعاكس لضبط أوضاع المالية العامة على النمو في الاقتصاد غير النفطي وتتضمن تطبيق إصلاحات أعمق لتنويع الإقتصادات بعيدا عن النفط، وذلك بصفة خاصة من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتوفير الحوافز لزيادة المشروعات الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتوظيف مزيد من المواطنين في القطاع الخاص.[3]ليس ثمة طريقة وحيدة في وضع إستراتيجية "صحيحة" وحيدة لتحقيق النمو الشامل للجميع. إلا أن الاسترشاد بالتجربة التاريخية تدل على أن وجود دولة متماسكة وقوية ومحفزة وفعالة تستجيب لاحتياجات مكوناتها هو شرط من الشروط المسبقة لتحديد محتوى أية إستراتيجية إنمائية طويلة الأجل.[4]

1.3 إصلاح الدعم:

إن العامل الرئيسي لنجاح الإصلاح هو إعادة التخصيص الكفء والمنظور للموارد التي تم توفيرها من خلال إلغاء دعم نحو البرامج التي تعود بفوائد فورية على الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. ومن البرامج الجيد المرشحة لذلك زيادة التحويلات النقدية من خلال برنامج التمكين المعيشي ضد الفقر (LEAP) والإنفاق على دعم الصحة والتعليم. وفقا لدراسة البنك الدولي (World bank, 2012)، فإن برنامج التمكين المعيشي ضد الفقر هو من أفضل البرامج من حيث توجيه للفقراء. لكن الإصلاح

---

[1] ميثاق الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، ص7 ، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2014

[2] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 30 مارس 2011، ص5.

[3] مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، مايو 2014، مستخرج من https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf ، تاريخ الاطلاع (2016/05/07)، ص17.

[4] تقرير أقل البلدان نمواً، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ، 2011، ص16.

الدائم يستلزم إدراكا للفوائد التي تترتب على إلغاء الدعم والالتزام به على المدى الطويل، إضافة إلى الحاجة لفهم مشكلة دعم على نحو سليم، كما أن تحديد الأثر التوزيعي لدعم يمكن أن يساعد على ضمان الالتزام بالإصلاح. ومن الضروري ضمان وصول التدبير التخفيفية إلى المجموعات الأكثر تأثرا بالإصلاح (المجموعات الضعيفة)، ويصبح إصلاح دعم أكثر تعقيدا. على سبيل المثال بالنسبة للوقود، عندما يصبح البلد مصدرا للنفط، ففي مثل هذه الأوقات، قد يكون من الأصعب مقاومة توقعات وضغوطا المجتمع المدني لخفض أسعار تجزئة الوقود بصورة كبيرة. وهناك فرصة اكبر للنجاح لإصلاحات تحرير الأسعار في حالة وجود حكومة تتمتع بشعبية، كما يمكن للبرامج الاجتماعية الموجهة أن تقلل من المعارضة التي يلقاها إصلاح الدعم وتعزيز من استمراريته. إن البحوث الدقيقة حول التكاليف والمستفيدين من الدعم ضروري لأجل تقوية الحجج المؤيدة لإصلاح الدعم[1]، برغم النفع الذي يعود به إلغاء الدعم على النمو في المدى الطويل، فإن إلغاءه سيولد آثارا تضخمية على المدى القصير ويؤثر سلبا على تنافسية الصناعات التي تعتمد على المنتجات والخدمات المدعمة كمدخلات في عملية الإنتاج. وفي معظم البلدان المصدرة للنفط، يمثل حجم برامج الدعم وحده عقبة رئيسية أمام الإصلاح، كذلك يساهم القلق بخصوص الاستقرار السياسي بدور مهم في هذا الصدد، لأن كثيرا من الحكومات ترى في إصلاح الدعم مصدرا ممكنا للاضطرابات ولاسيما في السياق الحالي. والمقصود من هذا الأخير تحقيق عدة أهداف، فنظرا لشبكات الأمان الاجتماعي غير المتطورة، تعتمد على سبيل المثال الحكومات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير على الدعم لتعزيز الدخول الحقيقية ومكافحة الفقر من خلال توفير أسعار في متناول على المنتجات الاستهلاكية واسعة الاستخدام، ولحماية السكان من الصدمات التي تسببها التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية وأسعار الصرف. وفي البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يمثل الدعم أداة أيضا لتوزيع الثروة الطبيعية بين السكان، على سبيل المثال في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تساعد الحكومات صناعات معينة وتدعم توظيف العمالة في القطاع الخاص عن طريق دعم المنتجين، من خلال توفير مدخلات الطاقة بأقل من سعر السوق.[2] وتعتبر شبكات الأمان الاجتماعي: هي أول خط دفاع ضد الصدمات المعاكسة.[3] رغم تشابه السمات المميزة لتجارب البلدان في هذه الإصلاحات، فهي تختلف في إعدادها للإصلاح وسعة نطاقه

[1] مرجع سابق، تقرير: فريق من الخبراء برئاسة بنيديكت كليمنتس، دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة: : الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، 28 يناير 2013. ص23-61.

[2] كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين، تقرير:إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، يوليو 2014، ص1-3.

[3] بيان صحفي رقم 10/73، إدارة العلاقات الخارجية، مدير عام الصندوق، دومنيك ستراوس-كان، يدعو إفريقيا إلى إعادة بناء دعائم السياسات التي اهتزت بسب أزمة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 8مارس 2010، واشنطن العاصمة،ص02

وسرعة التكيف معه. فيما يلي دروس وتجارب ناجحة في إصلاح الدعم في العديد من الدول: استكمال زيادة شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف المستحقين بدقة؛ وضع خط زمني واضح لرفع الأسعار المحلية بالتدريج إلى مستوى الأسعار الدولية؛ إبعاد الاعتبارات السياسية عن عملية التسعير من خلال استحداث أو تنفيذ آليات أكثر دقة في تحديد الأسعار تلقائيا مع إمكانية اقترانها بخصائص لتمهيد التقلبات؛ معالجة الدعم في قطاع الطاقة (الأمر الذي قد يتطلب إعادة هيكلة القطاع) وفي البلدان التي لم تبدأ الإصلاح بعد، هناك تدابير يمكن اتخاذها لتمهيد السبيل أمام عملية الإصلاح في المستقبل، وعلى وجه الخصوص، يمكن للحكومة تحسين الشفافية بشأن تكاليف الدعم والمستفيدين منه، وجمع بيانات ومعلومات عن استهلاك الأسر المعيشية والفقر بما يساعد على إقامة شبكات الأمان الاجتماعي أو تحسينها. وقد أوضحت حالات الإصلاح السابقة أن الأمر يستغرق عدة سنوات حتى يتم الإعداد لإصلاحات الدعم جيدة التصميم، وبناء توافق الآراء المطلوب بشأنها، ثم تنفيذها، ومن ثم ينبغي أن تبدأ الحكومات التحرك الآن حتى تتيح لنفسها فرصة بناء إصلاح مستمر وطويل البقاء. على سبيل المثال، البدء بزيادات الأسعار الأقل تأثيرا على الفقراء والمضي لاحقا في رفع الدعم تدريجيا عن المواد الغذائية الحساسة من الناحية الاجتماعية .ولذلك تعلق أهمية بالغة على حسن التوقيت في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي القائمة أو استحداث إجراءات مخفِفة تركز على المستحقين[1]. من شأن التسعير الأكثر فعالية أن يسهم في تحقيق الأهداف التوزيعية، ذلك أن الأنشطة العملية قد ساعدت مرارا على التوصل إلى أساليب أفضل لمساعدة الفقراء (del Granado et al, 2010).[2] ومن شأن شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة أن تضع حدا للفقر وتدعم النمو الاحتوائي، حيث تتضمن تحويلات نقدية وشبه نقدية (مثل قسائم الغذاء) وعينية(كالغذاء) . والبرامج المصممة بشكل جيد تحد من الفقر بتوفير دعم موثوق للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة .ويمكنها أيضاً أن تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية عندما تكون مشروطة بإجراءات من جانب المتلقين للدعم(مثل انتظام الأطفال في الدراسة) ويمكن زيادتها بسهولة أثناء الأزمات. وقد توسعت المكسيك في برنامجها لتوظيف العمالة المؤقت بإضافة 900 ألف شخص في أربعة أعوام في مواجهة كوارث طبيعية.يمكن زيادة فعالية الشبكات بتوحيد البرامج (على سبيل المثال، قامت البرازيل بتوحيد عدة برامج في برنامج واحد هو (Bolsa Familia).[3]حيث أنه عندما يمكن تنفيذ هذه الخطوات الإصلاحية يمكن للدول الغنية بالموارد الطبيعية رفع الدعم المعمم، والذي يتسم بعدم

[1] كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، يوليو 2014، ص2-3.

[2] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، ص51، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011

[3] أعده غابيل بيير وكارلو سدراليفيتش، صندوق النقد الدولي، ص30.

الكفاءة، فمزاياه تصل إلى الأثرياء على نحو غير متناسب، لذا ينبغي أن تتضمن إصلاحات الإنفاق إعادة توجيه الحماية الاجتماعية من الدعم المعمم الذي يتسم بارتفاع التكلفة وعدم الكفاءة إلى التحويلات المباشرة التي تحقق استهدافا أفضل للفقراء والشرائح الضعيفة .وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي احتواء فاتورة الأجور في القطاع العام إلى تخفيض أوجه الجمود في الإنفاق ودعم استراتيجيات المالية العامة المحققة للاستمرارية وخلق فرص العمل في القطاع الخاص. وينبغي أن تركز تدابير الإيرادات على توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، ومن شأن هذه السياسات أن تؤدي معاً إلى زيادة المساواة مع تحرير الموارد الشحيحة لتغطية أولويات الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم. وفي نفس الوقت، ينبغي أن ترتكز سياسات المدى القريب على أطر تحافظ على الاستقرار الاقتصادي وتدعمه .ومع تزايد القلق بشأن إمكانية الاستمرار في تحمل الديون وتناقص الهوامش الوقائية التي توفرها المالية العامة والحسابات الخارجية، ينبغي أن تؤسس البلدان سياسات المالية العامة على أطر متوسطة الأجل توفر الحماية للاستقرار الاقتصادي الكلي وتُبقي المديونية في مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. وسيسمح إعادة توجيه الإنفاق العام بعيدا عن الدعم المعمم ونحو شبكات الأمان الاجتماعي بمساعدة الأسر الفقيرة، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحرير الموارد اللازمة للنفقات ذات الأولوية وتخفيض العجز .وفي هذا الصدد، فإن استقرار الطاقة الدولية أو حتى تراجعها يتيح الفرصة لإصلاح نظام دعم أسعار الطاقة[1].ينبغي أن يقترن إلغاء الدعم بتدابير موجهة تعوض الفئات الأكثر احتياجا عن زيادة الأسعار. ومن حيث المبدأ، أفضل وسيلة لهذا الغرض هي التحويلات النقدية المشروطة الموجهة لفئات الدخل الأكثر احتياجا.[2]

2.3 مواجهة وإصلاح الفساد:

يمثل الفساد العام وإساءة استخدام الموارد الطبيعية ظاهرة عالمية طويلة الأمد[3]ومكافحته تعد قضية تنموية نظراً للكلفة العالية التي تخسرها البلدان من ورائه.[4]يمكن إحراز تقدم في مواجهته ، وهذا يتطلب قيادة قوية (سياسية وإدارية)، وتدابير مؤسسية (تدقيق داخلي قوي ومستمر، واضطلاع الموظفين بوظائف استقصائية، والتنفيذ الملموس لمدونة الأخلاقيات)، بما في ذلك الملاحقات القضائية، وتقليص الصلات إلى أدنى حد ممكن بين المكّلفين والمسئولين. ومثال على ذلك هيئة الإيرادات في

[1] فريق من خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة هارالد فينغر ودانييلا غريساني وخالد عبد القادر (وأحد عشر من خبراء الصندوق الآخرين)، نحو آفاق جديدة التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، ص2-14.

[2] أنطوانيت سابيه، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، تعزيز النمو الاقتصادي" الصندوق يرى مكاسب كبيرة في إصلاح الدعم،27 مارس 2013،ص03-04.

[3] MCFERSON, Hazel M. Governance and hyper-corruption in resource-rich African countries. *Third World Quarterly*, 2009, vol. 30, no 8, p. 1545.

[4] هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مركز دراسات دولية، العدد 46، جامعة بغداد، ص106.

أوغندا مثال لكيفية تحول مؤسسة من خلال تدابير قوية لتطهير الموظفين وإعادة التعيين، بدون أي تسامح أو تهاون مع الفساد التي كان ينظر إليها نظرة دونية ذات يوم إلى أنها تعد الآن نموذجا يقتدى به. وتقترن مؤشرات الفساد بانخفاض الدخل (Attila, Chambas, and Combes, 2008)، والواقع أن الفساد يعمل كضريبة في حد ذاته، ومن المحتمل أن يكون ضريبة تنازلية بوجه خاص، شأنه في ذلك شأن مؤشرات الحوكمة (ضعف حكم القانون، انعدام الاستقرار السياسي).[1] تتطلب إدارة الموارد أن يكون صناع القرار مسئولين أمام جمهور مستنير على عكس العديد من أشكال النشاط الاقتصادي، يعد استخراج الموارد وإدارة إيراداتها في كثير من الأحيان بعيداً عن حياة أغلب المواطنين. كما يمكن أن يكون من الصعب مراقبة سلسلة صنع القرارات، مما يوفر فرصاً ِللفساد وغطاء يحجب سوء الإدارة. كما يجب أن تلتزم الحكومة بتطبيق العقوبات، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية وقدرة على معاقبة المخالفين، يعد وجود سلطة قضائية مستقلة وذات مصداقية أمراً أ بالغ الأهمية في هذا الصدد. ففي غياب احتمال قوي لاتخاذ إجراءات قضائية، تزداد إمكانية النشطة الفاسدة أو الجنائية.[2] إذ يعتبر القضاء على هذا البلاء أمرا حتميا لتشجيع المنافسة الصحية، والقضاء على التكلفة الإضافية، وتدعيم كفاءة الإدارة الاقتصادية.[3] وبتأكيد أن رقابة كل إنسان لنفسه أهم عامل يحد من هذه الظاهرة،أي رقابة الوجدان والضمير، رقابة الإنسان على ذاته وعلى تصرفاته وعلى سلوكه، وعلى أقواله وعلى أفعاله، وهي ناجمة عن وعي الإنسان بذاته وبنفسه وبتصرفاته، وأن هناك من يراقب هذا كله داخل نفسه وضميره. يقول الله تبارك : " اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيدهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون". والرقابة الذاتية هي الرقابة الواعية للضمير المتيقن ضد أي انحراف فالإنسان المراقب لذاته تكون لديه رقابة ضد الانحراف وضد الخطأ الذي إذا حدث عفواً لا يتمادى فيه، ويبادر بالاعتراف به وإصلاحه، ومقاومة أي إغراء للفساد أو الانحراف ويقوم بتأدية واجبه وما كلف به على أكمل وجه وبإتقان وإخلاص،[4] وكما تطرقنا سابقاً، إن الدافع وفرص الانخراط في الفساد قوية وخاصة في البلدان النامية (غراي وكوفمان 1998).و إن العديد من السمات الأكثر كثافة لطبيعة الفساد المستديمة ذاتياً وتأثيراتها الضارة على المجتمع المدني ، والتنمية الاقتصادية ، والأسواق التنافسية والنزاهة القوية ، تُرى في صناعات الموارد الإستخراجية. يوضح لايت و ويدمان (1999) أن

---

[1] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، ، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011، ص10-30.

[2] ميثاق الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، ص11 ، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2014، 10-11.

[3] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص24.

[4] محسن أحمد الخضيري، الفكر الإداري في الإسلام، الإدارة في الإسلام، مكتبة فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001، ص194.

الصناعات الكثيفة رأس المال الاستخراجي توفر الفرص والحوافز للفساد، وخاصة في هذه البلدان[1]. لذا من شأن مواجهة الفساد بكل الطرق الممكنة سواء الودية أو عن طريق القضاء أو عن طريق التوعية من جهة، والتمكين للسياسات السابقة ذكر من جهة أخرى يساعد هذه الدول من تحويل مواردها إلى نعمة على أفرادها. ومن المهم كذلك تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد عند نمذجة التأثير السببي لثروة الموارد على الفساد،[2] حتى يتم قضاء عليه. وكما يقال أن الشفاء يكون بتشخيص الجيد للمرض.

3.3 الإصلاح الإداري:

يتطلب الإصلاح الإداري الناجح مثله مثل إصلاح الدعم أو مواجهة الفساد إرادة سياسية قوية مثلما يتطلب قدرات فنية،[3] فمعظم أنظمة الإدارية المعاصرة تعاني من ضعف في الفعالية والكفاءة. وظواهر هذا الضعف عديدة. فهي تعاني من أمراض إدارية كثيرة مثل الإهمال والرشوة إضاعة الوقت وغيرها. وتحتاج هذه الأمراض الإدارية إلى عناية بالغة من علماء الإدارة في جميع مجالاتها للتعرف على ظواهر هذه الأمراض وأسبابها، والبحث عن الحلول الفعالة لها، ذلك لان الإدارة له دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد أثبتت تجارب الأمم أن وفرة عوامل الإنتاج التقليدية وهي رأس المال والعمل والموارد، لا تكفي لإحداث التنمية ما لم يتوفر عنصر الإدارة الفعالة والماهرة والأمنية التي تنمي وتدير هذه العوامل الإنتاجية لما فيه الصالح الخاص والعام. ومن المعروف أن أحد الفروق بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية يكمن في وفرة المهارات الإدارية في مجالي الإدارة العامة وإدارة التجارية. لقد أنعم الله سبحانه وتعالى علينا بوفرة من المال والعدد وكثرة في الموارد الطبيعية الإستراتجية؛ لكن الضعف الإداري حال بين استفادة بشكل كبير من هذه النعمة ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نعمة أنعمها على قومي حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾. سورة الأنفال الآية 53. ومن أهم تحديات هذا التغيير هو التغيير الإداري الذي يتطلب إعادة النظر[4] من ابرز الحقائق الملموسة أن الشريعة الإسلامية قد عالجت المشكلات الإدارية بما يتفق واحدث النظريات الإدارية ولعل ما يثبت ذلك التقدم في الفكر الإداري الإسلامي.[5]

---

[1] O'HIGGINS, Eleanor RE. Corruption, underdevelopment, and extractive resource industries: Addressing the vicious cycle. *Business Ethics Quarterly*, 2006, vol. 16, no 2, p.237- 240.

[2] NEUDORFER, Natascha S. Commodities and corruption–How the middle class and democratic institutions lead to less corruption in resource-rich countries. *Resources Policy*, 2018, vol. 58, p. 175-191

[3] تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، ص30، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011

[4] محمد عبد الله البرعي، محمود عبد الحميد مرسي، الإدارة في الإسلام، مكتبة فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001، ص14-15.

[5] محمد عبد المنعم خميس، مبادئ الفكر الإداري الإسلامي دراسة مقارنة، مكتبة فهد الوطنية، الإدارة في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001، ص39.

4. التنوع الاقتصادي والقطاع الخاص (الأجنبي و المحلي) وأثرهما في تجنب اللعنة:

يؤكد التنويع الاقتصادي على أهمية وجود اقتصاد متنوع حيث يلعب أكثر من قطاع واحد دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية وبالمثل ، تحدد نظرية لعنة الموارد الطبيعية التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية من خلال وجود مصدر دخل وطني واحد باعتباره المحرك الرئيسي الذي يدفع الاقتصاد، ويعتبر القطاع الخاص كأحد المحركات الرئيسية الحاسمة لديناميكية النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام، وفي الدول الغنية بالموارد الطبيعية بشكل خاص، غالبا ما يكون السباق في استعمال التكنولوجيات الجديدة في عملية الإنتاج و ما يترتب عن ذلك من مزايا مرتبطة من شأنها إحداث النمو الاقتصادي و تعزيزه (collier and gunning, 1999) . لذا سنرى كيف يعمل العاملين على تجنب اللعنة في هذه الدولة.

1.4. أثار التنوع الاقتصادي على الدول الغنية بالموارد الطبيعية:

التشجيع على زيادة التنوع الاقتصادي يزيد من تحمل الصدمات، ويحقق نموا اشمل يجلب معه الفرص و الوظائف.[1] تشير دراسات إلى أن المشكلة لا تكمن في وفرة الموارد بل تكمن في عدم توافر رأس مال بشري ومؤسسي يتصف بالكفاءة والجودة، وإن نقصان احدهما يعني ضياع لعملية التنوع الاقتصادي، فالمشكلة ليست في وفرة الموارد بل تكمن في عدم وجود العوامل المكملة، وإن دراسة استخدام تدابير وفرة الموارد تميل إلى إيجاد روابط إيجابية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.[2] يعتبر الكثير من الاقتصاديين الحل الأكثر موثوقية هو تنويع الاقتصاد، بعيداً عن قطاع الصناعات الإستخراجية، فهو يجعل هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية تجنب الارتباط بقطاع واحد ويضمن لها الاستقرار وبسبب سوء إدارة الموارد النفطية، تشتد الحاجة إلى تنويع النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على الأمد الطويل[3]، ومن أجل أن تكون هذه الدول قادرة على تحمل الصدمات. يرجح أن تحقق الإقتصادات الأكثر تنوعا نموا اشمل نمو يوفر مزيدا من فرص العمل لعدد اكبر من المواطنين، وتعم الثمار المتحققة منه على نطاق أوسع.[4] على سبيل المثال زيادة تنويع الاقتصاد، يمكن تقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، ومساعدة على خلق وظائف في القطاع الخاص، وإقامة

[1] كريستين لاغارد، تأمين مستقبل النيجر الاقتصادي في الفترات عدم اليقين الاقتصادي العالمي، نيامي، النيجر ،صندوق النقد الدولي، 21 ديسمبر 2011، ص06

[2] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق، ص 48.

[3] lili moTtTAGHI, La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ? , world bank , SOUMIS LE MARDI, 11/02/2014

[4] كرستين لاغارد، "تقلبات أسعار السلع الأولية والنمو الشامل للجميع في البلدان منخفضة الدخل"، صندوق النقد الدولي، 2011،ص04

الاقتصاد غير النفطي المطلوب في المستقبل عند نضوب إيرادات النفط.[1] وقد تبين أن المجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية أن تنويع اقتصادياتها نحو أنشطة أخرى تزيد من أسهم رأس المال المادي والبشري، وتحرير التجارة، وتخفيض تكاليف النقل والمعاملات الخاصة بهم، وتسريع نقل وتطويع التقنيات.[2]وإذا اعتمدت أي دول في نظامها على عدة مصادر في إيراداتها فهي بذلك تربح مصدرا أخر، هذا يجعل تعرضها إلى الانهيار أو اللعنة بعيد الحدوث، لقد وفر مستوى التنويع الأساسي في مثل هذه الأنظمة بالفعل طبقة مهمة من الحماية من الانهيار، ومن غير المرجح أن تضيف إضافة مصدر آخر بنفس القدر. إلا إذ كان التنويع كبيراً. وهذا يستلزم جهود تنسيق كبيرة.[3] أن تحدي الميزة النسبية يساعد على تنويع التصدير في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الغنية بالموارد، يعتبر تنويع الصادرات وتطورها، أي تصدير منتجات جديدة وأنواع عالية الجودة من المنتجات الحالية أو الجديدة، أهم علامات التحول الإنتاجي للاقتصادات النامية.[4]وقد نجحت في ذلك كثير من الدول الفقيرة بالموارد، والتي تطرقنا لها سابقاً مثل دول شرق أسيا. وكذلك عدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النرويج اندونيسيا. إن التنويع يمثل إستراتيجية للحد من مشاكل لعنة الموارد. ولكن هذا يعتمد على ما إذا كان للتنويع تأثير إيجابي على مؤسسات البلد.وغالبًا ما يشار إلى التنويع باعتباره وسيلة فعالة للتصدي لعنة الموارد (Auty and Pontara, 2008; Klueh et al., 2009, pp. 1130). الحجة الأكثر شيوعا لمتابعة إستراتيجية التنويع هي أن هذا قد يكون له القدرة على مواجهة آثار المرض الهولندي للموارد الطبيعية.يُقال إن التنويع في بعض الأحيان له أهمية ليس فقط بالنسبة للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد ، ولكن كشرط أساسي لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي الشامل (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، 2007) ، أو عنصر استراتيجي رئيسي لتحسين القدرة التنافسية الأفريقية والتكامل الإقليمي (Hammouda et al., 2006a, 2006b). ومن هنا يُرى التنويع كنموذج إنمائي "جديد" لدمج الإقتصادات الأفريقية في التجارة العالمية. ولكي يكون التنويع وسيلة فعالة لمكافحة لعنة الموارد ، يجب أن يتناول التنويع الآليات الرئيسية التي تفصل بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية. إذا كانت المحسوبية والتماس الإيجار من التفسيرات الرئيسية للمشاكل المتعلقة بالموارد، فسيتعين على التنويع معالجة نطاق هذه الأنشطة إذا كان الهدف هو مواجهة لعنة الموارد بكفاءة. يتم تقليص نطاق المحسوبية من خلال مؤسسات المساءلة،

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادي الخليج، 23 ديسمبر 2014، ص01.

[2] LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 2007, p. *xiv*.

[3] FAILS, Matthew D. et DUBUIS, Marc C. Resources, Rent Diversification, and the Collapse of Autocratic Regimes. *Political Research Quarterly*, 2015, vol. 68, no 4, p. 705.

[4] LECTARD, Pauline et ROUGIER, Eric. Can developing countries gain from defying comparative advantage? Distance to comparative advantage, export diversification and sophistication, and the dynamics of specialization. *World Development*, 2018, vol. 102, p. 90-110.

بينما يمكن تقليص نطاق البحث عن الريع من خلال مؤسسات مثل سيادة القانون، التي تعطي العوامل الاقتصادية حوافز للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية. أن التنويع يتطلب فترة طويلة من التغييرات الهيكلية.[1]

2.4. أسباب التي تمنع الدول الغنية بالموارد الطبيعية من تنويع:

إن معرفة الآثار التي يخلفها التنويع على الدول الغنية بالموارد، لا يقدم الحل لهذه الدول، إنما يعطي نظرة عن مدى المشاكل التي تستطيع هذه الدول تجنبها. إن ما يجعل من التنويع ممكن هو التعرف على أنواع الأسباب التي تجعل من هذه العملية صعبت التطبيق. (WIIG, Arne et KOLSTAD, 2012) يطرحان سؤال مهماً في هذا، إذا كانت هناك مزايا اقتصادية للتنويع فلماذا لا تنوع البلدان ، ولاسيما البلدان الغنية بالموارد الطبيعية؟. وقد توصلا إلى أن هذا راجع لعد أسباب منها: أن المجالات الجديدة من الصناعات قد تجعلها النخبة أكثر عرضة للثورة الشعبية، وبالتالي تجعلها أكثر عرضة لفقدانها للسلطة السياسية والوصول إلى الإيجارات التي كانت تسيطر عليها من قبل. ويتعلق ذلك بالحجج التي اقترحها (Robinson& Acemoglu, 2006b) والتي تشير إلى أن الخوف من الاستبدال السياسي يقود النخبة إلى معارضة التحسين التكنولوجي والمؤسسات عندما لا توجد طريقة موثوق بها لتعويض النخب السياسية في فقدان سلطتها السياسية. إذن من أهم الأسباب التي تساعد هذه الدول على التنويع هو معالجة مشكل خوف فقدان للسلطة السياسية. تم العثور على حجة مماثلة من طرف (Acemoglu, 2008b) إن النخبة الراسخة سوف تمنع الإنتاج الجديد إلى الحد الذي يهدد فيه قوتها الاقتصادية والسياسية. ومن أسباب فشل العديد من الدول الغنية بالموارد في تحقيق التنويع الفعلي على الرغم من تنفيذ السياسات ظاهريًا لتحقيق هذه الغاية هو أن هذه الدول تمتاز بمؤسسات ضعيفة للمساءلة،[2] كما رأينا سابقاً. لذا النجاح في إصلاح هذه السياسة سيكون عامل يساعد في أن يكون التنويع ممكناً. سبب أخر وهو الفساد، فالتباين داخل البلد يكفي بدرجة كافية لإثبات تأثير سلبي لصادرات الموارد الطبيعية على الفساد "في الاقتصاديات الأقل تنوعًا.[3] من المتوقع أن يتم تنويع الصادرات بالتوازي مع التنمية الاقتصادية،[4] ويلعب هيكل التصدير دورا مهماً في تأثير على تنويع، ويكون هذا مرتبط بوقت حدوث الطفرة في هذه البلدان الغنية بالموارد، فإذا إذا أظهرت البلدان في البداية مستويات منخفضة من التنويع، فإن طفرة النفط لا تؤثر سلبًا على تنويع الصادرات. أما في البلدان ذات المستوى العالي من التنويع قبل الطفرة ، لا تؤثر طفرة

[1] WIIG, Arne et KOLSTAD, Ivar. If diversification is good, why don't countries diversify more? The political economy of diversification in resource-rich countries. *Energy Policy*, 2012, vol. 40, p. 196-203

[2] WIIG, Arne et KOLSTAD, Ivar. If diversification is good, why don't countries diversify more? The political economy of diversification in resource-rich countries. *Energy Policy*, 2012, vol. 40, p. 200-201.

[3] ALBASSAM, Bassam A. Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality?. *Resources Policy*, 2015, vol. 44, p. 113.

[4] CADOT, Olivier, CARRÈRE, Céline, et STRAUSS-KAHN, Vanessa. Export diversification: what's behind the hump?. *Review of Economics and Statistics*, 2011, vol. 93, no 2, p. 594

النفط على التنويع[1]. أظهرت كثير من الدراسات أن وفرة الموارد تمارس تأثيرًا سلبيًا على النمو من خلال قناة التقلب، وأن التنويع الإنتاجي يعوض تأثير تقلب الموارد الطبيعية. عندما يتم التحكم في التنويع، يختفي تأثير النمو السلبي للتقلبات الناتجة عن وفرة الموارد.[2] يدل هذا على أن تقوم هذه الإقتصادات بنهوض في أسرع وقت بتنويع اقتصادها قبل أن تواجه أي طفرة. وبما أن حصص تصدير النفط في البلدان الغنية بالنفط تتحرك مع السعر الدولي للنفط، عادة ما تشهد الدول الغنية بالموارد زيادة في التعقيد أثناء انهيار الأسعار ولكن العكس يتحقق أثناء فترة الازدهار. يمكن أن يرتبط التنويع بعصر مستمر من التقدم الاقتصادي (Freund and Pierola, 2012؛Hausmann et al, 2005)،[3] يؤكد هذا بعض الاقتصاديين أن التنويع يمكن أن يكون نتيجة لعملية التطوير.

(Imbs & Wacziarg, 2003؛ Koren and Tenreyro, 2007؛ Cadot et al, 2007؛ Lederman & Klinger, 2009) وجدوا أن مستويات منخفضة من نمو الدخل يصاحبها زيادة في مستوى التنويع ؛ (Tamberi & Parteka, 2008؛ Benedictis et al, 2009) إستنتج أن النمو يقترن دائمًا بزيادة في مستوى التنويع.[4]

3.4. تجارب البلدان التي نجحت في التنوع الاقتصادي (دروس مستفادة):

تستطيع البلدان الغنية بالطاقة استخدام مواردها الطبيعية كي تصبح اقتصادات أسواق صاعدة ديناميكية على مدى العقد القادم، وتشير البيانات المقارنة إلى أن التنويع يرتبط بقوة بالتحسن المستمر في مستويات المعيشة، وينبغي أن تهدف هذه البلدان إلى استخدام ثروتها من الموارد لتنويع إقتصاداتها. ولا خلاف على أن التنويع يمثل تحديا رئيسيا أمام البلدان المصدرة للهيدروكربون أو الغنية بالموارد الطبيعية الأخرى، ولا توجد سوى بضع تجارب أو صيغ ناجحة لإتباعها .وتتمثل نقطة البداية في وضوح التحديات التي ينبغي أن تتصدى لها هذه البلدان والأخطاء التي ينبغي أن تتجنبها،[5] ولقد تطرقنا إلى العديد منها فيما سبق هذا من جهة. من جهة أخرى تُطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط أو الموارد الطبيعة الأخرى. وغالبا ما تقف بعض المعوقات التي ذكرنها في طريق

[1] DJIMEU, Eric W. et OMGBA, Luc Désiré. Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms. *Energy Economics*, 2019, vol. 78, p. 494-507.
[2] JOYA, Omar. Growth and volatility in resource-rich countries: Does diversification help?. *Structural Change and Economic Dynamics*, 2015, vol. 35, p. 38-55.
[3] ALSHARIF, Nouf, BHATTACHARYYA, Sambit, et INTARTAGLIA, Maurizio. Economic diversification in resource rich countries: History, state of knowledge and research agenda. *Resources Policy*, 2017, vol. 52, p. 154.
[4] MINONDO, Asier. Does comparative advantage explain countries' diversification level?. *Review of world economics*, 2011, vol. 147, no 3, p. 508
[5] مارك هورتون وجوناثان دون"حدود أوراسيا الجديدة"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص33.

التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثر إيرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات. وفي كثير من الأحيان أيضا تشهد هذه الإقتصادات تراجعا في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد، وهي الظاهرة المعروفة باسم "المرض الهولندي. ويبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل هبوط الإيرادات النفطية. وربما تكون ماليزيا، واندونيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، أنظر شكلين رقم (3-4) و (3-5) بينما حققت شيلي بعض النجاح في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النحاس. ورغم إتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا، فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة. أولا، استغرق التنويع فترة طويلة ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية. فعلى سبيل المثال، بدأت ماليزيا إستراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات. أي أن الأمر استغرق 20 عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الإقتصادات المتقدمة. ثانيا، ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الآخذة في التوسع. ويمكن عرض أسباب أخرى: **الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى و إن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة :**أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا والمكسيك، واندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية. ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها، ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا .واستخدمت شيلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة. **إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية :**يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى زيادة إمكانات التوظيف في قطاع بعينه، وان كان يتعين الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية. وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا. أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات. **استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا :**في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية. وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهَّل تطوير قطاع السيارات. **استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم، وصناديق رأس المال. **الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة** :يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة. فعلى سبيل المثال، ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراته، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية. وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات. **دعم تطوير الصادرات عامل أساسي:** البلدان التي استهدفت تطوير صادراتها بشكل متزايد نجحت عموما في تنويع الاقتصاد، بينما كان النجاح أقل في البلدان التي لم تطبق مثل هذه الإستراتيجية[1]. ومن حيث النظرية، يمكن أن يؤدي استمرار التنويع الاقتصادي إلى زيادة كبيرة في نمو الدخل الكلي .فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية،على سبيل المثال كان البلدان اللذان شهدا أعلى زيادة في حصة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات هما من البلدان التي ذكرنها سابقا وهي (إندونيسيا والمكسيك) حيث زادت حصة كل منهما من متوسط 40% تقريبا في الثمانينات إلى أكثر من 80 % في الألفينات وبتعبير آخر، انتقل هذان البلدان من مستويات الاعتماد على النفط لتحقيق إيرادات بالعملة الأجنبية إلى وضع يمثل فيه النفط حصة صغيرة من إيرادات التصدير. وقد تحقق ذلك مع الحفاظ على مستويات أعلى بكثير من نصيب الفرد الكلي وإن كان الناتج النفطي تراجع تدريجيا في إندونيسيا[2].

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادي الخليج، 23 ديسمبر 2014، ص02-03.

[2] غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن ونيكلاس وستيليوس، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى،صندوق النقد الدولي، 13 جوان 2012،ص21-22.

شكل رقم (3-4): تنويع القاعدة الاقتصادية والنمو، 1980-2009.

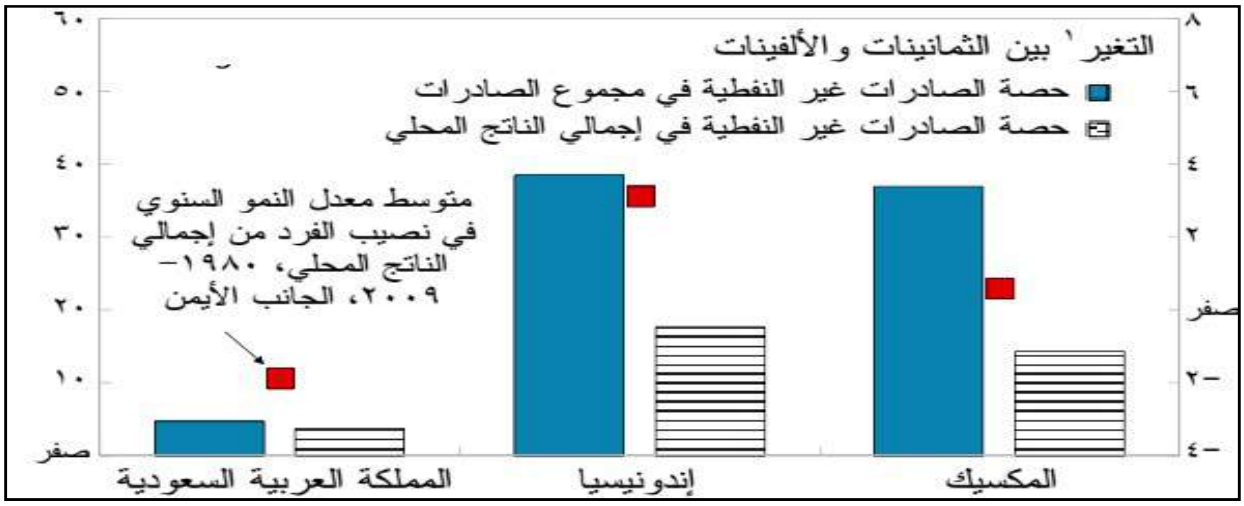

المصدر: غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن ونيكلاس وستيليوس، مرجع سابق، ص21-22.

شكل رقم (3-5): الدول الأكثر تنوعا.

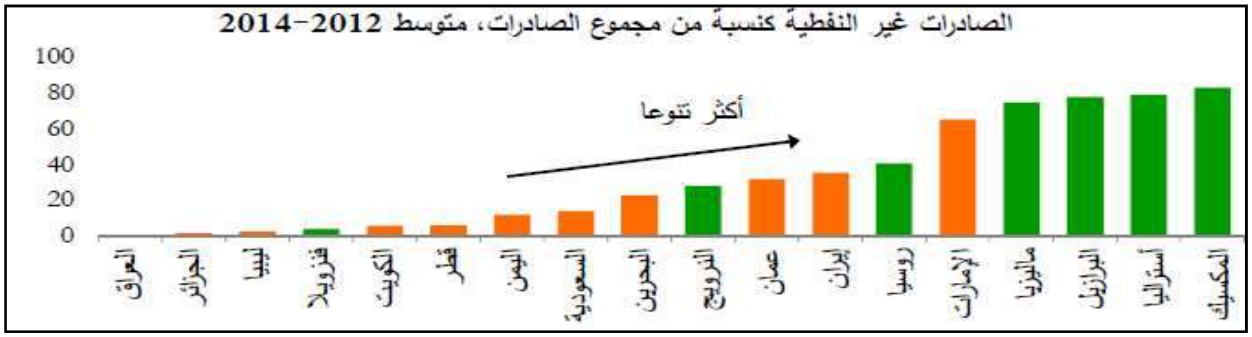

المصدر: أفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النفط والصراعات وفترة التحول، صندوق النقد الدولي، 5 ماي 2015، ص14.

4.4. التنويع الاقتصادي والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي مباشر:

ينظر بعض الاقتصاديين أن السياسات التي تطرقنا لها سابقاً: سياسات الاقتصاد الكلي، والتنويع الاقتصادي، وصناديق الموارد الطبيعية، والشفافية والمساءلة، والتوزيع المباشر على عامة السكان. لقد كان نجاح هذه الحلول محدودًا لأنها تفترض مسبقًا وجود مؤسسات دولة قوية، غائبة على نطاق واسع في العالم النامي، كما لا ينكرون أنها الحلول الأكثر شعبية. ويلفتون النظر إلى أنه، نادراً ما تقترح الملكية الخاصة المحلية وغالبًا ما تتلف. ومع ذلك، في بعض البلدان، سيكون بمثابة وسيلة أكثر قابلية للتطبيق و لتجنب لعنة الموارد من خلال تشجيع المؤسسات التي تقيد قادة الدول بشكل أكثر فعالية، وتشجيعهم على الاستثمار في بناء المؤسسات، وتمكينهم من الاستجابة بنجاح أكبر لطفرات السلع وتراجعها.[1] ويعتبر القطاع

[1] WEINTHAL, Erika et LUONG, Pauline Jones. Combating the resource curse: An alternative solution to managing mineral wealth. *Perspectives on politics*, 2006, vol. 4, no 1, p. 35-53.

الخاص المحلي احد الحلول الجديرة بهذه الملكية. لذلك من الأهمية بمكان بالنسبة للجهات المانحة ووكالات التنمية أن تعمل مع القطاع الخاص لتعزيز إستراتيجية التنويع.[1]

1.4.4 التنوع الاقتصادي والقطاع الخاص:

والنقطة الأولى التي سوف يواجها هذا القطاع استغلال ميزة النسبية (نوع الموارد الوفيرة التي يمتاز بهذا البلد)، إن استغلال الميزة النسبية على التحول الإنتاجي مشروط بقوة حجم أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر وتخصص البلد في المهام الإنتاجية ذات القيمة المضافة المنخفضة لسلاسل القيمة العالمية. أن تحدي الميزة النسبية عن طريق اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون إستراتيجية خطيرة على المدى الطويل لأنه يميل إلى جلب التصنيع الجزئي والحرفي فقط، مع زيادة صادرات الصناعات التحويلية بينما تقل القيمة المضافة للصناعات التحويلية فعليًا. أن هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية حتى تضمن نجاعة تنوعها الاقتصادي قوي، ينبغي أن تحصل على كل رأس المال البشري والمادي اللازم قبل الدخول في صناعة ما ومحاولة تحدي الميزة النسبية من أجل ترقية منتجاتها وصادراتها (Sutton, 2012). لأنها تجد نفسها في بيئة المنافسة الاحتكارية، فإن اللحاق بالاقتصاديات المبكرة يعتمد بشكل كبير على تطوير القدرات التكنولوجية من خلال التعلم والخبرة (Lin & Chang, 2009) ، سيتعين عليها مواجهة تكاليف الدخول الحرجة التي تفرضها البلدان المتقدمة لرفع مستوى منتجاتها من خلال حوافز السوق. لهذا بداية ينبغي أن يقتصر دور الدولة على تشكيل حوافز السوق التي تشجع على مطابقة خيارات إنتاج الشركات الخاصة بالميزة النسبية الحالية للبلاد (لين ، 2009 ، 2012).[2] فمستويات تنويع البلدان قد تحددها المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية فيها. يوضح المؤلفون أن بعض المنتجات، مثل الإلكترونيات، تميل إلى التصدير مع مجموعة كبيرة من المنتجات المختلفة؛ في المقابل، تميل السلع الأخرى، مثل النفط، إلى التصدير بمفردها. ويرجع هذا إلى الاختلافات بالمهارات والأصول الأخرى، مثل التكنولوجيا أو رأس المال أو المؤسسات اللازمة لإنتاج كل منتج. على سبيل المثال، يتطلب تصنيع المنتجات الإلكترونية المهارات والأصول التي يمكن نشرها بسهولة في مجموعة كبيرة من المصنوعات الإضافية (على سبيل المثال لإتقان لوجستيات المكونات التي يتم تجميعها في المصنع) ؛ ومع ذلك، فإن استخراج النفط يتطلب المهارات والأصول التي يصعب إعادة نشرها في منتجات أخرى (مثل السيطرة على تشغيل منصة الحفر). بسبب هذه الاختلافات، يمكن للبلدان التي تصادف تطوير ميزة نسبية في المنتجات القريبة من المنتجات الأخرى أن تنوع بسهولة أكبر من البلدان التي

[1] BILLON, Philippe Le. Securing transparency: Armed conflicts and the management of natural resource revenues. *International Journal*, 2007, vol. 62, no 1, p. 104.
[2] LECTARD, Pauline et ROUGIER, Eric. Can developing countries gain from defying comparative advantage? Distance to comparative advantage, export diversification and sophistication, and the dynamics of specialization. *World Development*, 2018, vol. 102, p. 90-92.

تحدث لتطوير ميزة نسبية في المنتجات يصعب إعادة نشرها.[1]لهذا ينبغي للقطاع الخاص أن يأخذ بالحسبان هذه النقطة قبل اختيار التخصص في المجال الذي سوف يسلكه. النقطة الثانية، أن على هذا القطاع مراعاة الجودة (من حيث التأسيس والإنتاج) و الابتكار اللذان يمكننه من القدرة على المنافسة وثبات في السوق هذا من جهة. من جهة أخرى يمكن أن تلعب الجودة المؤسسية تحسينها دورًا فعالًا للغاية في مساعدة البلدان على جني فوائد إضافية من طفرات الموارد الطبيعية، وتعزيز قطاع الصناعات التحويلية، وتحقيق نمو اقتصادي أعلى،كما تسمح باستخدام أكثر فعالية للموارد الطبيعية في تعزيز قطاع التصنيع وتخفيف الآثار السلبية للعنة الموارد الطبيعية.[2]كما يعد الابتكار من أجل الاستدامة أمرًا ضروريًا لتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الأداء البيئي.[3] النقطة الثالثة هي إجراءات تعديل الحوافز والتي تعتبر مطلبا أساسيا لدفع جهود التنويع. وينبغي أن تتضمن الابتعاد عن استخدام القطاع العام باعتباره صاحب العمل الأول والأخير، وضمان نظم للتعليم والتدريب توفر المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص.[4]لأن في ضوء معطيات الواقع الجديدة خصوصاً في سوق النفط العالمية تزداد الحاجة الماسة إلى التحول عن نماذج النمو السابقة القائمة على الإنفاق الحكومي الممول بالنفط وتقاسم الثروة النفطية من خلال دعم الأسعار وتوظيف المواطنين في القطاع العام انظر شكل (3-6)، (تعتبر عالية بالمعايير العالمية وتؤدي غالباً إلى عدم المساواة شكل رقم (3-7)) .وقد أدت هذه النماذج إلى انخفاض نمو الإنتاجية كما أنها لا تحقق نتائج كافية لتوفير فرص العمل وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي. وينبغي وضع نموذج جديد يتحقق فيه النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل بدافع من تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص .ويمكن تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق أهداف تنويع النشاط الاقتصادي بتوفير الحوافز لمشروعات وزيادة الأعمال الخاصة في قطاعات السلع التجارية، وتحسين الاتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص، وزيادة تشغيل المواطنين في القطاع الخاص.[5]

[1] MINONDO, Asier. Does comparative advantage explain countries' diversification level?. *Review of world economics*, 2011, vol. 147, no 3, p. 508.

[2] AMIRI, Hossein, SAMADIAN, Farzaneh, YAHOO, Masoud, *et al.* Natural resource abundance, institutional quality and manufacturing development: Evidence from resource-rich countries. *Resources Policy*, 2019, vol. 62, p. 550-560.

[3] AL-SABAH, Meshaal Jaber Al-Ahmad et PALLIAM, Ralph. Sustaining Investment in Innovation in Oil Rich Gulf Countries Amidst Falling Oil Prices. 2017.p162

[4] نشرة صندوق النقد الدولي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادي الخليج، 23 ديسمبر 2014، ص04.

[5] مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: النفط والصراعات والتحولات، صندوق النقد الدولي، مايو 2015، ص08.

الشكل البياني رقم(3-6): ارتفاع فواتير أجور القطاع العام.

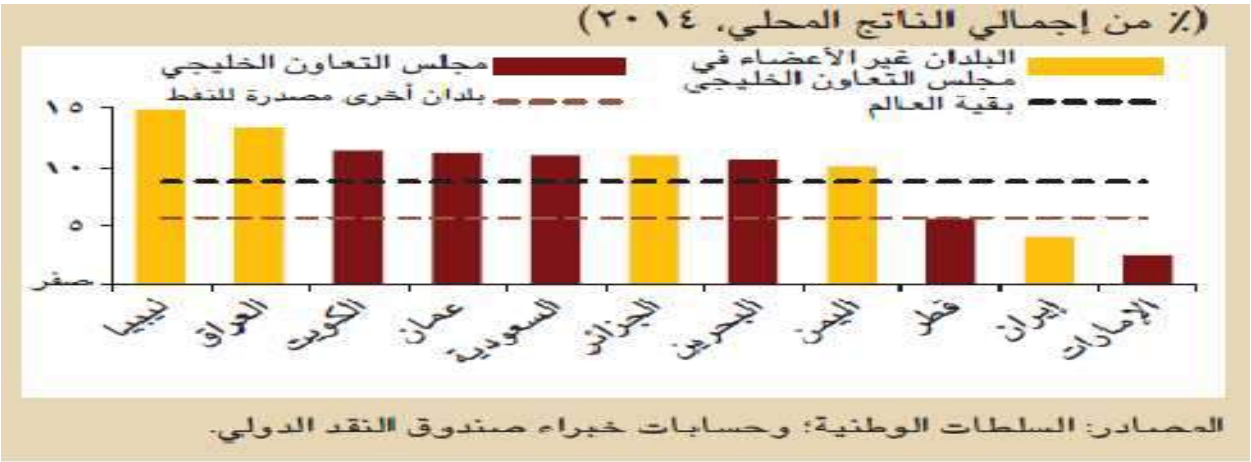

المصدر: فرانسيسكو بارودي وكارلو سدراليفيتش ألبرتو بيهار وباتريك بلاغريف وهارالد فينغر وبن هانت.ص26.

الشكل رقم (3-7): ارتفاع أجور القطاع العام و زيادة عدم المساواة.

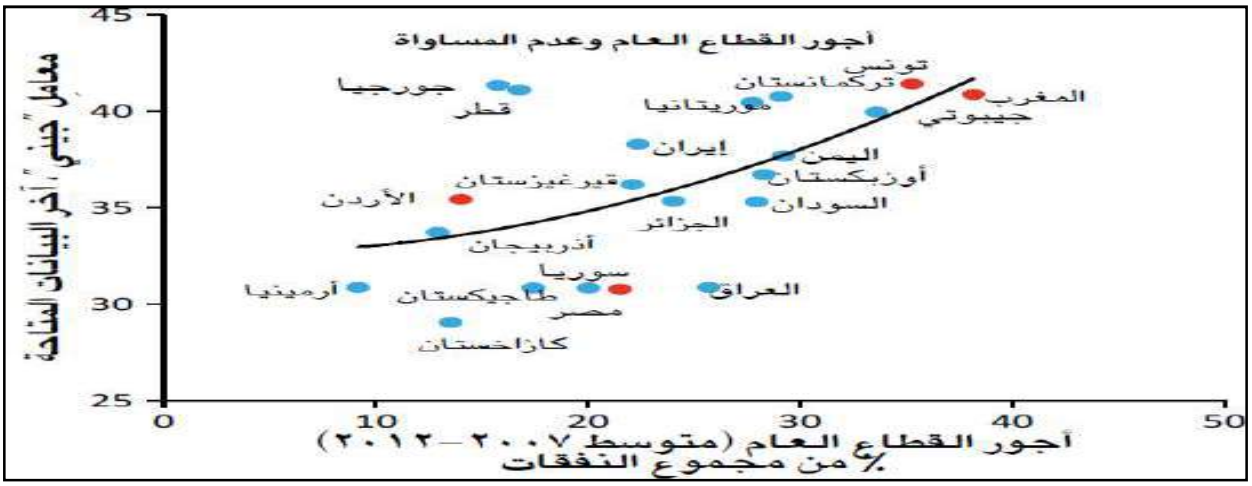

المصدر: هارالد فينغر ودانييلا غريساني وخالد عبد القادر(وأحد عشر من خبراء الصندوق الآخرين)، نحو آفاق جديدة التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، ص15.

المصدر: أفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ، صندوق النقد الدولي، 25 ابريل 2016، ص14.

يعتبر القطاع الخاص كأحد المحركات الرئيسية الحاسمة لديناميكية النمو الاقتصادي خاصة في الدول الناشئة والدول النامية على وجه الخصوص و الناجمة إلى حد كبير عن التفاعل الحر القائم بين قوى السوق أي بين العرض و الطلب،

فاستثمار القطاع الخاص غالبا ما يكون السباق في استعمال التكنولوجيات الجديدة في عملية الإنتاج و ما يترتب عن ذلك من مزايا مرتبطة من شأنها إحداث النمو الاقتصادي و تعزيزه (collier and gunning, 1999) حيث يعد التمييز بين كل من الاستثمار الخاص و العمومي أمرا ضروريا عند تحليل النشاط الاستثماري في البلدان النامية خصوصا كون أن الاستثمار الخاص هو الذي يلعب دورا أكثر تأثيرا في تحديد النمو الاقتصادي في هذه البلدان و ذلك بالنظر إلى كون استثمارات القطاع العمومي غالبا ما تقتصر على صناعات ثقيلة في استخراج و استغلال الموارد الطبيعية ذات فعالية ضعيفة (Khan and Reinhart, 1990). أن الاستثمار الخاص له تأثير قوي على نمو الاستثمار الحكومي ويعزى ذلك إلى حقيقة أن الاستثمار الخاص أكثر كفاءة وأقل تعرضا لظاهرة الفساد (Oshikoya, 1998, Matsheka, 1994، Calamitsis, 1999) وآخرون.[1]

2.4.4 الاستثمار الأجنبي المباشر:

الذي يراه معظم الاقتصاديين بوصفه العنصر الأهم في التنمية الاقتصادية، والذي تفتقر إليه الدول النامية، ولذلك فإن استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى التنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ممكن أن يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. فهو يساعد على تنمية العناصر الأساسية لتنمية الاقتصادية بخاصة الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وينقل المعرفة الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية الى المضيف لهذا الاستثمار.[2]لذى ينبغي ألا يقتصر تركيز إستراتجية النمو والتنمية على تطوير الموارد الطبيعية والاستثمارات العامة، فتحسن مناخ الأعمال سيساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة المنشئة لفرص العمل في طائفة أوسع من القطاعات.[3]ومن شأن منع هروب رأس المال الناشئ عن الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاع الموارد أن يساعد على تطوير النظام المالي المحلي، وخصوصاً أسواق الأسهم مع ما يصاحبه من منافع في مجالي تقاسم المخاطر وتوفير السيولة .ومن شأن ذلك بدوره أن يساعد في تمويل القطاع غير المتصل بالموارد وتطويره بما يتيح لهذه البلدان تنويع إقتصاداتها وتجنب تحقيق نمو اقتصادي لا تدعمه إلا الموارد الطبيعية غير المتجددة[4].ويشكل الاستثمار الأجنبي أهمية لدفع التنويع الاقتصادي وتوظيف

---

[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص03.

[2] عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص363.

[3] كريستين لاغارد، تأمين مستقبل النيجر الاقتصادي في الفترات عدم اليقين الاقتصادي العالمي، نيامي، النيجر ،صندوق النقد الدولي، 2011، ص06

[4] رابح أرزقي وغريغوار روتا-غرازيوسي وليما سينبيت " مخاطر هروب رأس المال" أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص27

التكنولوجيا وممارسات الإدارة والتمويل بدون ديون في قطاعات خارج نطاق الموارد الطبيعية.[1] فإذا افترضنا قلة الإنتاجية وقلة العمل الفعلي كما يوضح مفهومي المرض الهولندي ولعنة الموارد فأن ذلك يعزز من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (مشاريع كبرى) و تجنيس رؤوس الأموال المشروط (مشاريع أصغر) في توفير فرص عمل حقيقية ذات إنتاجية تعود على الاقتصاد والمجتمع بالنفع والفائدة[2]. ويمكن تلخيص التدابير الرامية إلى تشجيع الصناعات التصديرية على النحو التالي: 1) السماح للشركات المصدرة بالاحتفاظ بعائدات النقد الأجنبي لشراء الواردات؛ 2) إعفاء الشركات المصدرة من ضوابط الاستيراد والتعريفات الجمركية؛ 3) قدمت المصارف التي تسيطر عليها الدولة دعما ماليا للمصدرين بأسعار تفضيلية؛ 4) منح حوافز ضريبية للمصدرين؛ 5) ركزت السياسة المالية على توليد فوائض يمكن توجيهها إلى الشركات الصناعية الرئيسية؛ 6) اعتمد نظام انزلاق ربط لتعديل أسعار الصرف للحيلولة دون الارتفاع الحقيقي(للون الكوري،KRW)؛ 7) حددت الحكومة أهداف التصدير، مما أثر على سلوك الشركات؛ 8) حصل المصدرون الناجحون على جوائز من الرئيس[3].

خاتمة :

رأينا من خلال هذا الفصل مختلف الطرق، التي يعتبرها صناع السياسات الحل للدول الغنية بالموارد الطبيعية، للتجنب سوء استعمالاها من جهة، و كيفية إدارة إيراداتها من بداية اكتشاف إلى كيفية استثمارها من جهة أخرى. كما تطرقنا لأهم الإصلاحات التي تعمل كسلسلة مترابطة مع هذه الطرق للوصول إلى النجاح أو المبتغى الذي يخرج هذه الدول من المشاكل التي تواجهها في إستعمال هذه الإيرادات بما يحقق لها التنمية الاقتصادية المطلوبة. وتجد الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن التنويع الاقتصاد، واعتماد سياسات اقتصادية كلية، واستخدام صناديق الاستقرار ، ووضعيات إصلاحات مؤسسية، هي حلول أو توصيات تؤدي إلى التغلب على لعنة الموارد (Aunty 2004 ؛ Karl 1997 ؛ Pearce 2005؛ صراف وجيونجي 2001؛ سيمور 2000). ومع ذلك، فإن المشكلة الرئيسية في هذه التوصيات أولاً: كما قال (Rosser 2006) هي الجدوى السياسية. ثانياً هي يجب أن يعي أفراد هذه الدول أن الحل متوقف على رغبتهم في الاستجابة لهذه التوصيات، لأن وكما رأينا في الفصل الثاني هي من أهم العوامل نجاح الدول في تحويل ثرواتها الطبيعية إلا نعمة اقتصادية.

---

[1] مارك هورتون وجوناثان دون"حدود أوراسيا الجديدة"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، العدد 50، الرقم 3، ص33.

[2] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012، ص09.

[3] YOO, Ilho. Korea's Economic Developments: Lessons and Suggestions for Developing Countries. *Korean Social Science Journal, XXXV No*, 2008, 1.2008: 31-63.

الفصل الرابع: تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على الموارد الطبيعية (1971-2016).

تمهيد:

تقودونا معرفة المساهمة الإقطاعية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى معرفة مدى نجاح أو فشل استراتيجيات التنمية التي اعتمدها الاقتصاد الجزائر كخطة باستخدام الموارد الطبيعية كناقل من أجل التنمية. ويظهر هذا في اعتماده الكبير على المحروقات في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و75% على الترتيب، من أجل ذلك نحول معرفة أثر ذلك على وضعية الاقتصاد الجزائري، عن طريق دراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي وذلك للفترة مابين (1970 - 2016) في مختلف القطاعات (الصناعة، الفلاحة والصيد البحري، الخدمات).

1. تحليل تطور الإنتاج والأسعار في مختلف قطاعات الاقتصاد:

قبل التطرق إلى معرفة مساهمة كل قطاع، يجب معرفة تطور العوامل التي تساهم في ذلك، لذا ارتأينا أن تحليل هذه العوامل ضروري جدا في تفسير العلاقة ودرجة المساهمة. سوف نقوم بعرض تطور الإنتاج في كل من قطاع الصناعة داخل وخارج قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة والصيد البحري (الإنتاج النباتي والحيواني و الصيد البحري)، مع عرض تطور في القطاع الخدماتي.

1.1 تطور الإنتاج والأسعار في القطاع الصناعي:

1.1.1 تطور الإنتاج العام:

يوضح الجدول رقم (4-1) الأتي تطور الإنتاج الصناعي للفترة 1993 إلى 2011، حيث كما يظهر عرفت الفترة الممتدة من 1993-1997 نمو سلبياً، أعلاه في سنة 1996 و المقدر ب (- 7.4%) وهذا راجع لانخفاض الكبير في الإنتاج خارج المحروقات (-11.1%) ثم عرف الإنتاج تحسن كبير وملحوظ أنظر شكل رقم (01) في سنة 1998 بنمو مقداره 7.2% بفضل تحسن كبيير في الإنتاج خارج قطاع المحروقات والذي سيأتي تفصيله لاحقا. أما الفترة من 1999 إلى سنة 2011 فعشت ركودا كبير مقارنة بسنة 1998،و ركودا طفيفا في نمو الإنتاج، مقارنة مع السنوات قبل سنة 1998، وفيما يخص نمو الإنتاج خارج المحروقات في هذه الفترة فتبع نفس المنوال معاد سنة 2008 الذي شهد فيها هذا القطاع نمو كبيرا بالنسبة لسنوات السابقة، وهو ثاني أعلى نمو بعد سنة 1998 أنظر شكل رقم (4-1).

أما السنوات من سنة 2012 إلى سنة 2015 وفقا للتقرير السنوية من(2002 إلى 2017) فلم يشهد القطاع الصناعي نمو أفضل من النمو سنة 2008، إلى انه كان هناك تحسن الإنتاج الصناعة خارج المحروقات بشكل كبيير في سنتين 2012 و 2015 بمقدار 3.9 % ثم انخفض إلى 2% سنة 2016.

الجدول رقم (4-1): مؤشرات الإنتاج الصناعي للقطاع العام من 1993 إلى 2011. (نسبة التغير السنوي) (1989 = 100)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المؤشر العام	0.5-	6.5-	1-	7.4-	3.6-	7.2	0.4	1.7	0.3-	1.4
المؤشر العام (خارج المحروقات)	0.9-	7.5-	1.7-	11.1-	6.5-	9.7	0.3-	0.1-	0.3-	0.3
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	1.6-	9.1-	1.6-	13.4-	7.6-	9.4	1.4-	1.4-	0.9-	1.1-
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	
المؤشر العام	0.9	0.9	1.6	0.3-	1.9	1.9	0.4	2.5-	0.3	
المؤشر العام (خارج المحروقات)	1.6-	0.8	1.1	0.5-	1.5-	4.4	3.4	2.7-	2.6	
المؤشر العام للمنتجات المصنعة	3.9-	1.3-	2.4-	2.5-	11.5-	1.9	1.5	5.4-	1.0-	

Source: International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix

شكل رقم (4-1): المؤشر العام لإنتاج الصناعي من 1993 إلى 2011 (نسبة التغير السنوي).

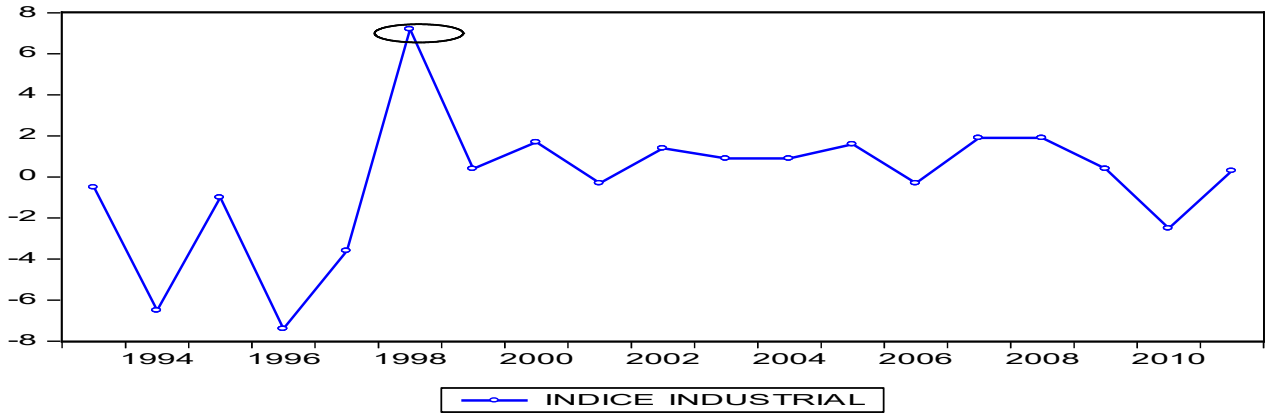

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

شكل رقم (4-2): المؤشر العام لإنتاج الصناعي، خارج المحروقات من 1993 إلى 2011 (نسبة التغير السنوي).

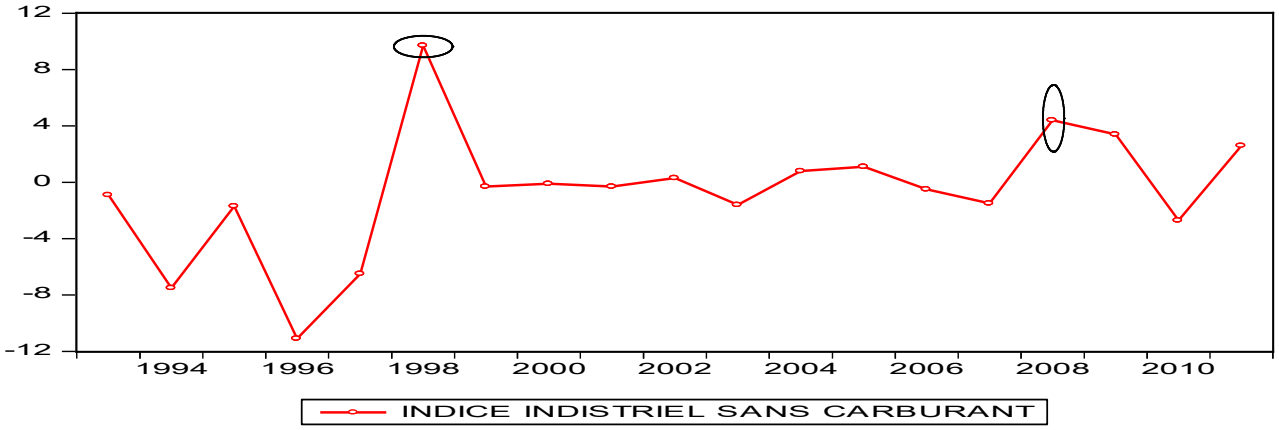

المصدر: من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

الجدول رقم (4-2): مؤشرات الإنتاج الصناعي للقطاع العام من 2012 إلى 2016. (نسبة التغير السنوي) (1989 = 100)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشر العام	1,6	0,9	3,9	1,8	1,5
المؤشر العام (خارج المحروقات)	5,5	2,3	1,6	3,9	2,0
المؤشر العام (للمنتجات المعملية)	0,1-	1,8	1,3	0,4	1,6

مصدر: تقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 و 2017، الملحق الإحصائي.

2.1.1 تطور الإنتاج والأسعار المحروقات:

يوضح الشكلين رقم (4-3) و (4-4) تزايد إنتاج البترول و الغاز الطبيعي بشكل عام منذ سنة 1971، و الذي يوضح الكميات المهمة التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري من نوع هذا الموارد الطبيعية. وبرغم من تناقص الإنتاج النفط في الفترة الأخيرة خصوصا بعد سنة 2009 كما هو موضح في شكل رقم (03) تحتل الجزائر سنة 2016 المرتبة الثالثة في إفريقيا في إنتاج النفط بعد أنغولا ونيجيريا، والمرتبة 18 عالميا بنسبة 1.7%، والجدول رقم (4-3) يوضح ذلك.

شكل رقم(4-3): تطور إنتاج البترول (النفط) من 1970إلى 2016 (1000 برميل يوميا).

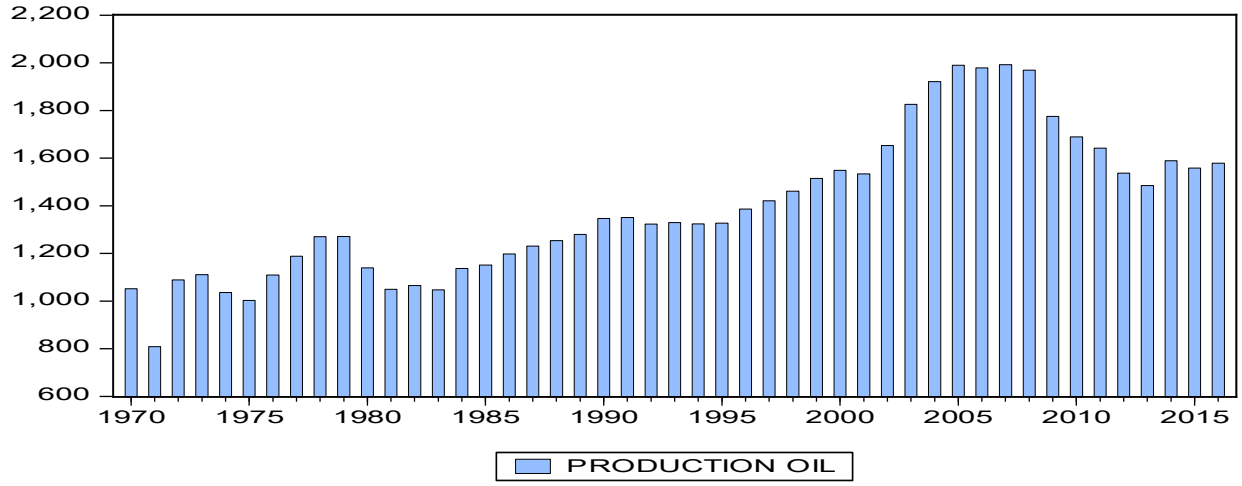

شكل رقم(4-4): تطور إنتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب).

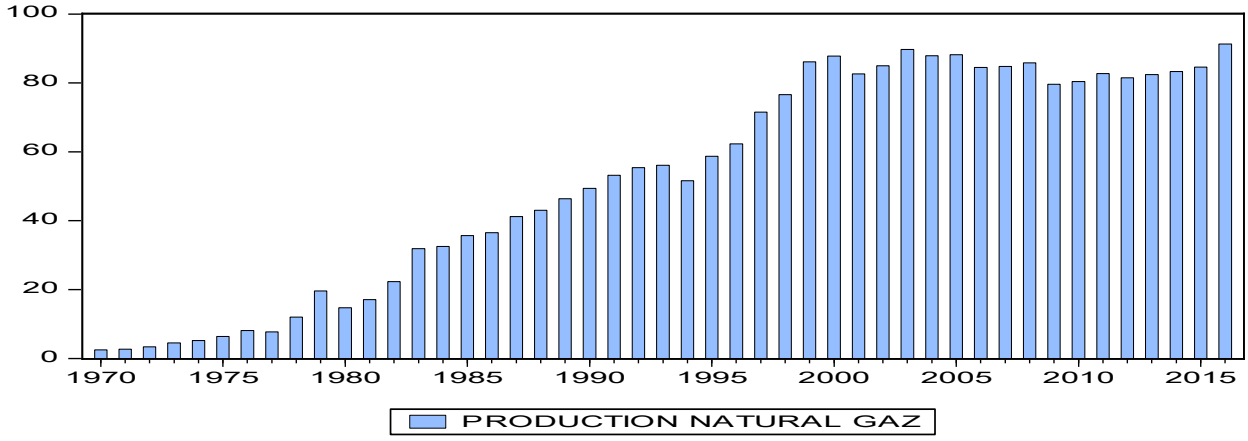

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات (BP Statistical Review of World Energy 2017).

ويرجع انخفض إنتاج النفط الملاحظ في شكل رقم (4-3) الثمانينات" أن الإنتاج كان مقيدا بحصص منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)،[1]وفي السنوات الأخيرة كان الانخفاض في إنتاج النفط الخام وإنتاج الغاز الطبيعي تدريجيا بسبب التأخير المتكرر للمشاريع وقد تمت هذه الملاحظة، "من الهجوم الذي وقع في عين أميناس في كانون الثاني / يناير 2013 والذي خلف ما يقرب من 40 موظفا في المنشأة قتلى وأفيد عن جرح المئات".[2]"

جدول رقم (4-3): الدول الأولى في إنتاج النفط عالميا، سنة 2016.

المرتبة	الدولة	%.نسبة المساهمة عالميا،	المرتبة	الدولة	%.نسبة المساهمة عالميا،
01	الولايات المتحدة	13.4	10	الإمارات	4.4
02	السعودية	13.4	11	الصين	4.3
03	الاتحاد الروسي	12.2	12	الكويت	3.4
04	المكسيك	2.7	13	نيجيريا	2.2
05	البرازيل	2.8	14	نرويج	2.2
06	فنزويلا	2.6	15	قطر	2.1
07	إيران	5	16	أنغولا	2
08	عراق	4.8	16	كزاخستان	1.8
09	كندا	4.8	18	الجزائر	1.7

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات (BP Statistical Review of World Energy 2017).

أصبحت الجزائر أول منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم في سنة 1964، وتوسعت قدرة المصفاة خلال السبعينيات."[3]وتعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا، ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا. وقد زاد إجمالي إنتاج الغاز أكثر من الضعف خلال الفترة (1980-1985) انظر شكل رقم (4-4) نتيجة لزيادة تطوير تسييل الغاز وقدرة خط الأنابيب، من 17.2مليار متر مكعب سنة 1980 إلى 35.7 سنة 1985. و بلغت ذروة الإنتاج الغاز الطبيعي في سنة 2016 (بنسبة نمو 7.6%)، وهذا شيء جيد، حيث قدرة قيمة الإنتاج بـ 91.3 مليار متر مكعب. أي 2.6% من الإنتاج العالمي "المرتبة الثامنة عالميا مع استراليا"، وتتمثل الدول الثمانية الأولى في الدول التالية: "الولايات المتحدة 21.1%، الاتحاد الروسي 16.3%، إيران 5.7%، قطر 5.1%، كند 4.3%، الصين 3.9%، السعودية 3.1% ".[4] كما تقدر احتياطياتها من النفط الخام 12.2مليار برميل، أي ما يعادل حوالي

[1] FLOERKEMEIER, Holger, MWASE, Nkunde, et KORANCHELIAN, Taline. *Algeria: Selected Issues*. International Monetary Fund, 2005, p06-08.
[2] KEVIN ROSNER , Hydrocarbon Nation: Algeria's Energy Future , WEDNESDAY, 20 NOVEMBER 2013. http://ensec.org/index.php
[3]FLOERKEMEIER, Holger, MWASE, Nkunde, et KORANCHELIAN, op, p06.
[4]BP Statistical Review of World Energy 2017.

0.7% من احتياطي النفط الخام العالمي. وتجدر الإشارة أن القيمة (12.2 مليار برميل) ظلت ثابت منذ 2007 إلى غاية 2016، وبلغت أعلى ذروة لها سنة 2005 و 2006 بقيمة 12.3 مليار برميل (شكل رقم (4-5)). وبلتغت احتياطياتها من الغاز الطبيعي تبلغ نحو 4.5 تريليون متر مكعب شكل رقم (06) و لقد حافظت على هذه النسبة منذ 1999 والتي تعتبر أعلى قيمة لحد الآن،لتحتل المرتبة إحدى عشر في العالم سنة 2016، (2.4% من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة عالميا). والدول التي تحتل المراتب العشر الأولى في العالم هي على التوالي: "إيران 18%، الاتحاد الروسي 17.3%، قطر 13%، تركمانستان 9.4%، الولايات المتحدة 4.7%، السعودية 4.5%، الإمارات العربية المتحدة 3.3%، فنزويلا 3.1%، الصين 2.9%"[1].

شكل رقم (4-5):احتياطيات البترول المحمية من سنة 1980 إلى 2016 (مليار برميل).

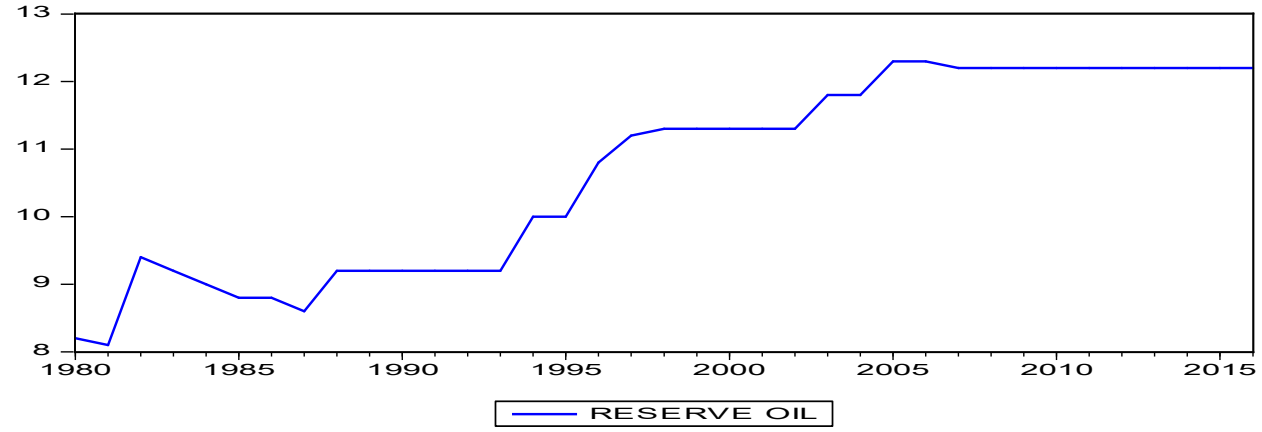

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات (BP Statistical Review of World Energy 2017).

شكل رقم(4-6):احتياطيات الغاز الطبيعي محمية من 1984 إلى 2016 (تريليون متر مكعب).

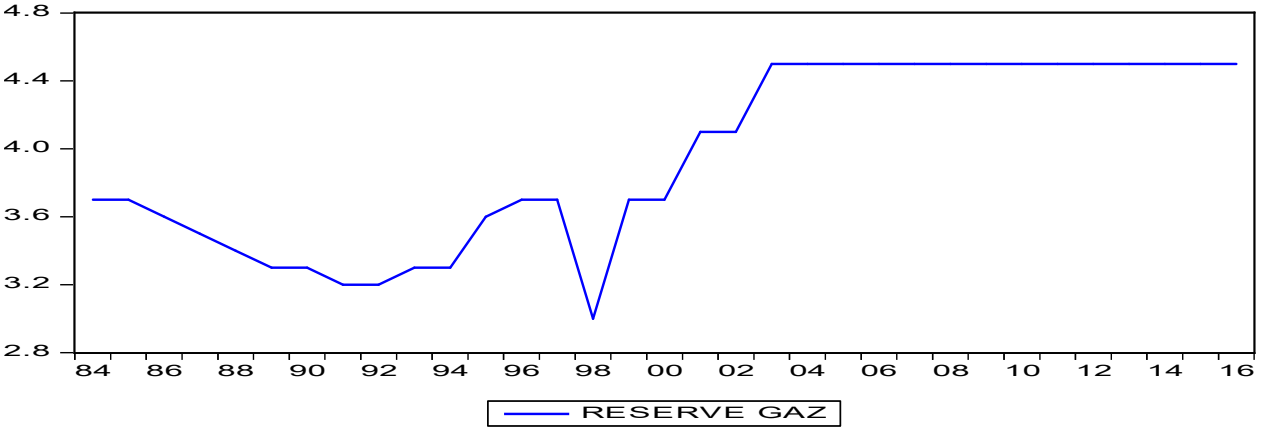

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات (BP Statistical Review of World Energy 2017).

يوضح شكل رقم (4-7) تطور في سعر البترول وذلك لفترة 1971-2016، حيث عرف فيه تذبذبات كثيرة لكن يمكن تقسيمها إلى 06 مراحل رئيسية والتي كان فيها الانخفاض و الارتفاع شديدين.

[1]BP Statistical Review of World Energy 2017.

جدول رقم (4-4): ترتيب الدول الأولى لاحتياطات النفط سنة 2016.

الترتيب	الدول	نسبة المساهمة عالميا، %	الترتيب	الدول	نسبة المساهمة عالميا، %
01	فنزويلا	17.6	09	ليبيا	2.8
02	السعودية	15.6	10	الولايات المتحدة	2.8
03	كندا	10	11	نيجيريا	2.2
04	إيران	9.3	12	كزخستان	1.8
05	العراق	9	13	قطر	1.5
06	الاتحاد الروسي	6.4	14	الصين	1.5
07	الكويت	5.9	15	الجزائر	0.7
08	الإمارات	5.7			

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات (BP Statistical Review of World Energy 2017).

شكل رقم (4-7): متوسط سعر البترول الخام من أوبك السنوي من 1970 إلى 2017 (بالدولار الأمريكي للبرميل)

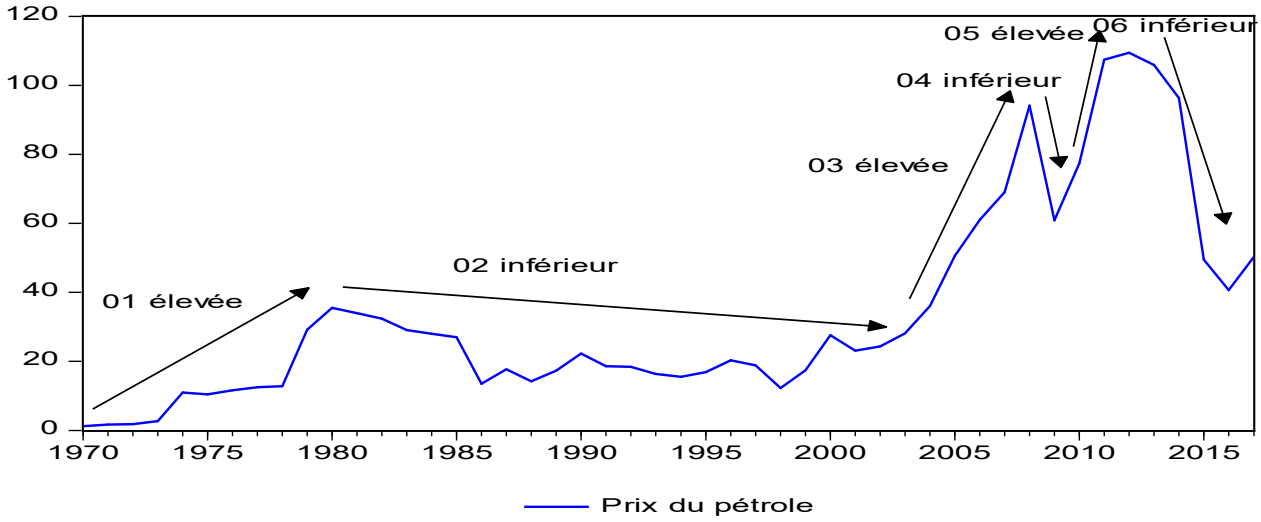

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات أوبك.

نلاحظ في المرحلة رقم (01) و (03) و (05) ارتفاع الأسعار، بين (1970 و 1980)،"سببه توقفت الأوبك عن تصدير النفط إلى البلدان التي تدعم إسرائيل والذي أدى إلى ارتفاع الأسعار أكثر من 250 % بين 1972 و1974 . وفي 1979، حرب التي شهدها إيران أدت إلى خفض الإنتاج ليصبح حوالي 5 ملايين برميل يوميا. هذا التخفيض في الإنتاج تمثل حوالي 10 %من الطلب العالمي على النفط. بدلا من الزيادة الإنتاج لتعويض النقص، أوبك خفضت الإنتاج. و أدى هذا إلى رفع الأسعار بنحو 120 % بين عام 1978و 1982"[1] هذه الملاحظة توضح لنا جيدا مدى تأثر الكبير في ارتفاع الأسعار بكمية المنتجة. أما مبين الفترة 2003 و 2008 الإعصار كاترينا يضرب خليج المكسيك ويدفع سعر برميل النفط إلى أكثر من 70 دولارا، كذلك أعمال العنف

[1]- DI MAURO, Filippo, KAUFMANN, Robert K., KARADELOGLOU, Pavlos, et al. Will oil prices decline over the long run?. European Central Bank, 2008, p05-10.

في نيجيريا والخوف من تراجع جديد بالمخزونات الأميركية يؤدي إلى ارتفاع السعر 100 دولار سنة 2008.

شكل رقم(4-8): أسعار الغاز الطبيعي من 1984 إلى 2016 (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية).

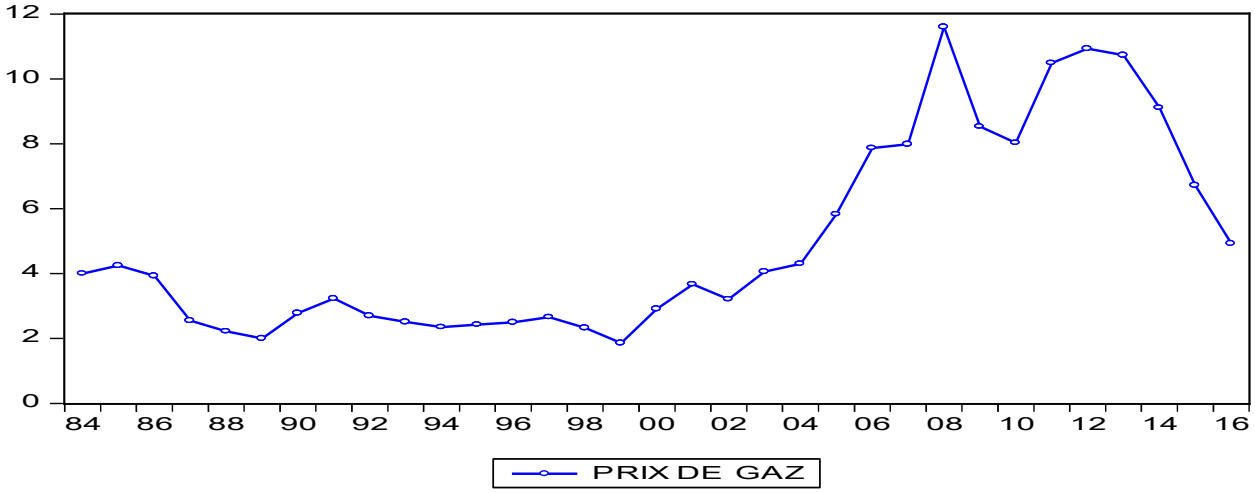

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات (BP Statistical Review of World Energy 2017).

أما الفترات التي عرف فيها سعر انخفاضاً هي المرحلة رقم (02) و (04) و (06) والسبب أن هناك "تطوران هامان، سبب انخفاض الأسعار في الثمانينات والتسعينيات: أولا، ارتفاع إنتاج النفط من خارج أوبك، وثانيا، انخفاض الطلب الناجم عن ارتفاع الأسعار الذي أدى إلى استبدال النفط بالفحم والغاز الطبيعي في الصناعة، وقد أضعف كلا العاملين سيطرة منظمة أوبك على العرض الهامشي،مما أدى إلى انخفاض الأسعار." كذلك الفترة 2013 إلى 2016 أدى استمرار تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى مواصلة انخفاض أسعار المحروقات السائلة والغازية، ابتداء من سنة 2013 ،إذ انخفض متوسط السعر السنوي لبرميل البترول الخام إلى 105.87 دولار سنة 2013 مقابل 109.45 دولار في سنة 2012، و صدمة خارجية سنة 2014 الذي عرفت أسعار البترول فيه انخفاضا قويا. "خاصة بسبب المستوى العالي لإنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة".[1] أما عن أسعار الغازية فعرفت نفس دينامكية النفط و الشكل الأتي رقم (4-8) يوضح ذلك.

3.1.1 تطور الإنتاج خارج قطاع المحروقات:

ويتكون القطاع الصناعي (خارج المحروقات) في الجزائر من صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، مواد والبناء، الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج والجلود، صناعة الخشب والورق، ومواد أخرى.[2]

يوضح الشكل رقم (4-9) نمو مؤشر إنتاج لقطاع الطاقة والمياه خلال الفترة (1993-2011)، عرف هذا القطاع تحسن طيلة

[1] التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، بنك الجزائر، ديسمبر 2015،ص3.

[2] الديوان الوطني للإحصاء.

الفترة، باستثناء أربع سنوات سجل فيها انخفاضا، (1995بنسبة - 0.5%) والذي يمثل أكبر انخفاض في الفترة، (2000 بنسبة 2.4%)،

شكل رقم (4-9): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الطاقة والمياه، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

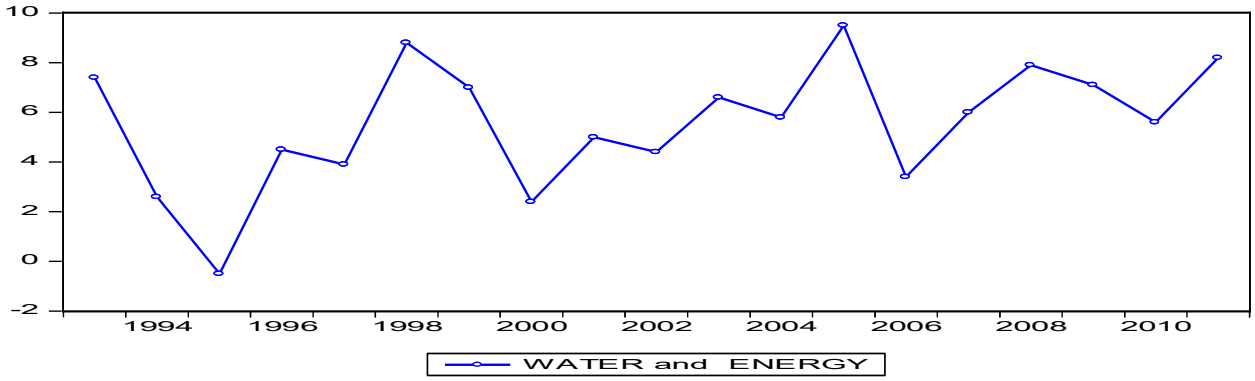

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

(2006 بنسبة 3.4)، (2010 بنسبة 5.6%) وذلك مقارنة مع أفضل مؤشر الإنتاج لسنوات 1993 و 1998 و 2005 بنسبة 7.4 و 8.8 و 9.5 على الترتيب. "يعتبر هذا القطاع هو الوحيد في الصناعة خارج المحروقات الذي زاد بأكثر من الضعف من مؤشر إنتاجه منذ عام 1989."[1]

عرف قطاع التعدين والمحاجر ركودا خلال فترة مابين 1993-1997، حيث شهدت سنة 1997 أكبر ركود طيلة الفترة 1993-2011 بنسبة نمو سلبي قدره (-13.5%) كما هو واضح في الشكل رقم (4-10)، و في سنة الموالية لسنة الركود سنة

شكل رقم (4-10): نمو مؤشر إنتاج لقطاع التعدين والمحاجر، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

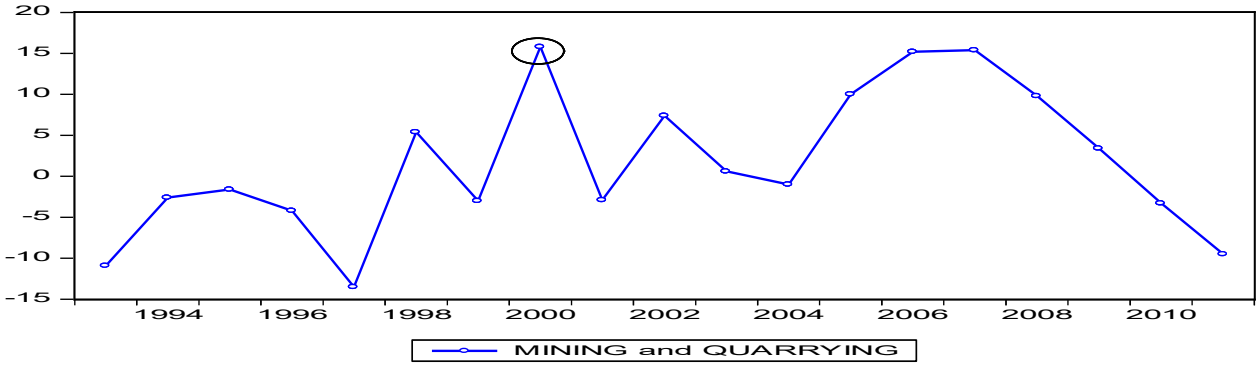

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

1998 عرف الإنتاج تحسنا كبيرا بمقدار (5.4%)، ثم عود الركود في السنة الموالية 1999 بنمو سلبي قدره (-3.%) ثم ارتفع إلى (15.8%) سنة سن المنشار، وهو يمثل أكبر نمو في الفترة كلها، يليه نمو مماثل في سنتين 2006 و 2007 بنمو 15.2% و 15.4

[1]Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005.

على الترتيب، ثم معاودة الركود طيلة فترة (2008-2011). ويوضح شكل رقم (4-11) تراجع إنتاج المعادن بعدما كان يمثل نسب مهمة في الفترة السبعينات، وهذا راجع لإهمال هذا القطاع و التركيز على قطاع المحروقات يفيد هذا الكلام أن الاقتصاد تظهر عليه أعرض المرض الهولندي كما قمنا سابقا الإشارة إليه.

شكل رقم (4-11): تطور إنتاج المعادن (1970-2011) (الحديد 10^{6}طن، الرصاص، الزنك، النحاس، الفوسفات 10^{3}طن)

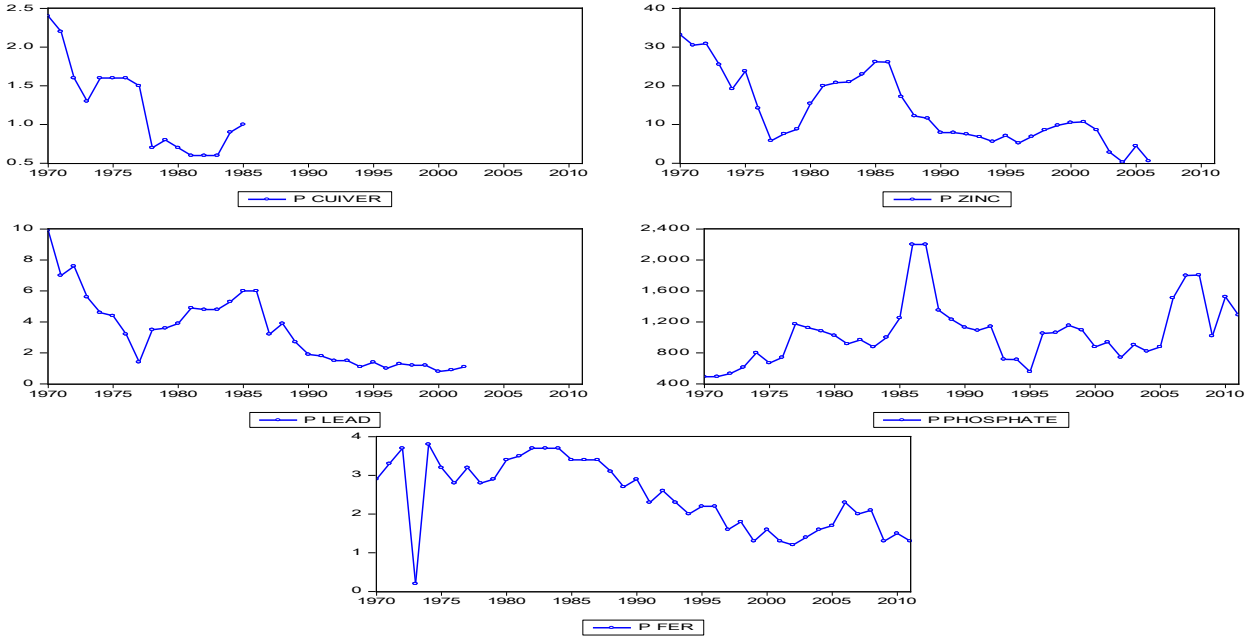

المصدر : من طرف الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء .

توضح الأشكال (4-12) و (4-13) و (4-14) التذبذب الكبير الذي يعيشه قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع صناعات مواد البناء و قطاع الصناعات الكيماوية، كما كان هناك اختفاء بعض النشاطات كليا مثل"صناعة السيراميك[1]". هذا ما يدعم الكلام سابق بخصوص تخلي تدريجيا عن قطاعات خارج المحروقات.

شكل رقم (4-12): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

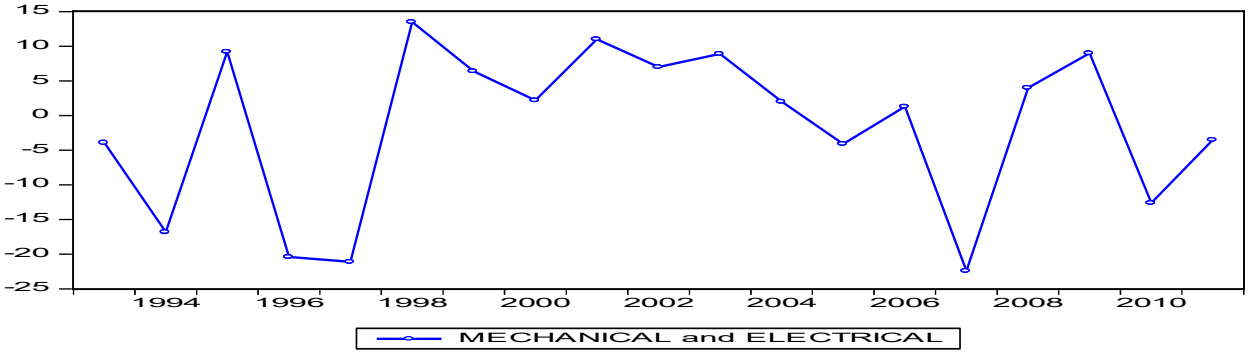

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

[1]Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008.

شكل رقم (4-13): نمو مؤشر إنتاج لقطاع صناعات مواد البناء، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

شكل رقم (14): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الكيماوية، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

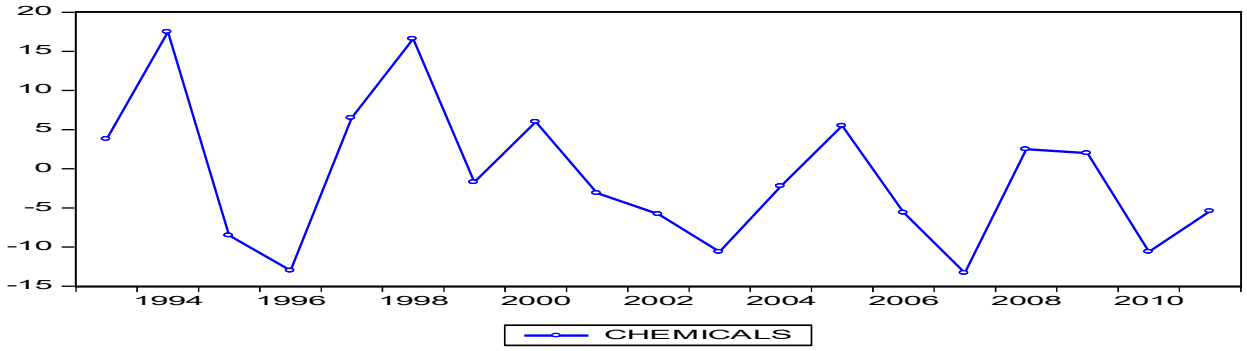

المصدر: من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

يوضح الشكل التالي رقم (4-15) نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الغذائية والفلاحية خلال الفترة (1993-2011)، يعيش هذا القطاع ركود طيلة الفترة، باستثناء خمس سنوات، (1993بنسبة 6%)، (1998 بنسبة 15%)، (2007 بنسبة 1%)، (2008 بنسبة 7%)، (2011 بنسبة 21%) والذي سجل فيهما نمو إيجابي. وكان أكبر ركود سنة 2003 بنسبة (-21%)، أما عن أكبر نمو حققه هذا القطاع فهو في سنة 2011 بنسبة 21%. نفس المنوال بالنسبة لقطاع الصناعات النسيج يعيش هذا القطاع ركود طيلة الفترة، باستثناء أربع سنوات، (1993بنسبة 6.5%)، (1998 بنسبة 0.6%)، (2002 بنسبة 3.9)، (2009 بنسبة 1.2%) والذي سجل فيهما نمو إيجابي. وكان أكبر ركود سنة 1996 بنسبة (-27.1%).يرجع هذا الركود في صناعة الغزل والنسيج العامة " منافسة قوية من المنتجات المستوردة [1]"

[1]Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005.

شكل رقم (4-15): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الغذائية والفلاحية، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

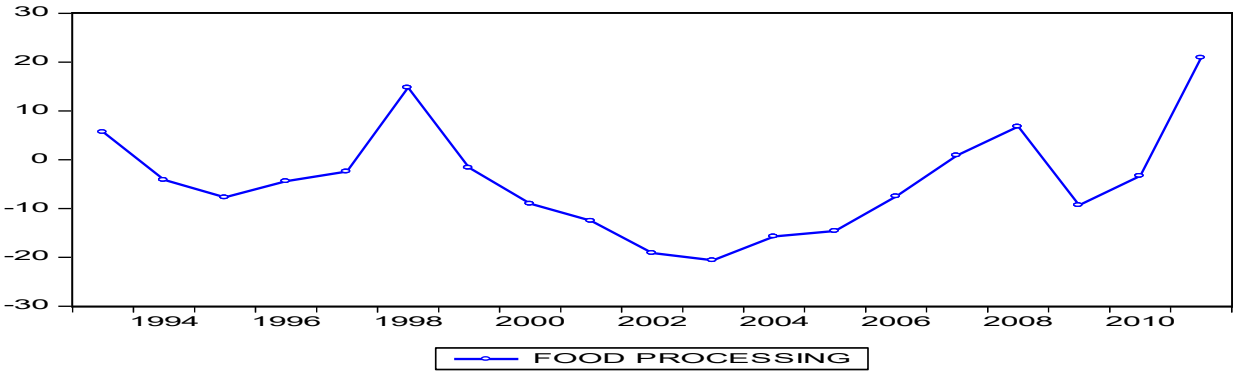

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

شكل رقم (4-16):نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات النسيج، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

يوضح الشكل التالي رقم (4-17) نمو مؤشر إنتاج قطاع صناعات الجلود الأحذية خلال الفترة (1993-2011)، يعيش هذا القطاع ركود طيلة الفترة، باستثناء سنتين 1994 و 2004 والذي يسجل فيهما نمو إيجابي يقدر ب 2% و15% على التوالي. وكان أكبر ركود سنة 1996 بنسبة (-31%). نفس سنة بنسبة لصناعة النسيج.

شكل رقم (4-17): نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الجلود ولأحذية، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

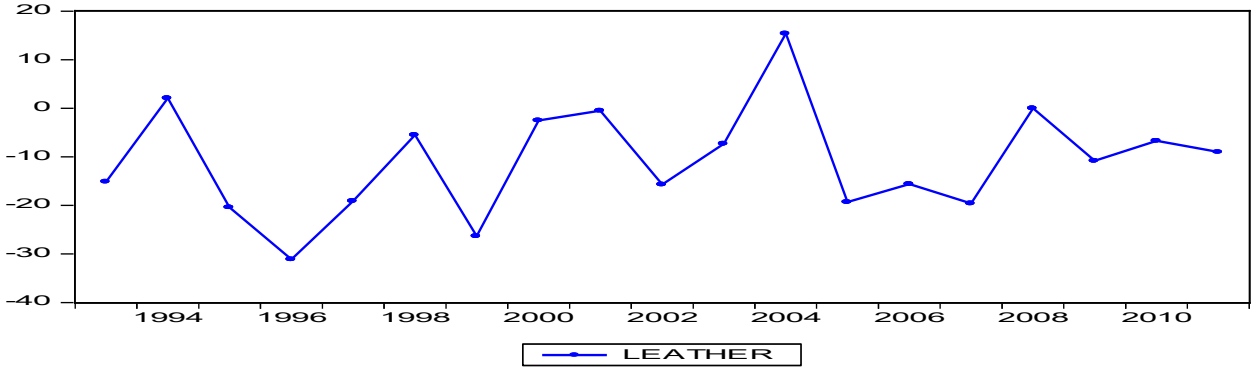

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

شكل رقم (4-18):تطور إنتاج الخشب و الفيلين و الحلفاء[1] (1970-2011).

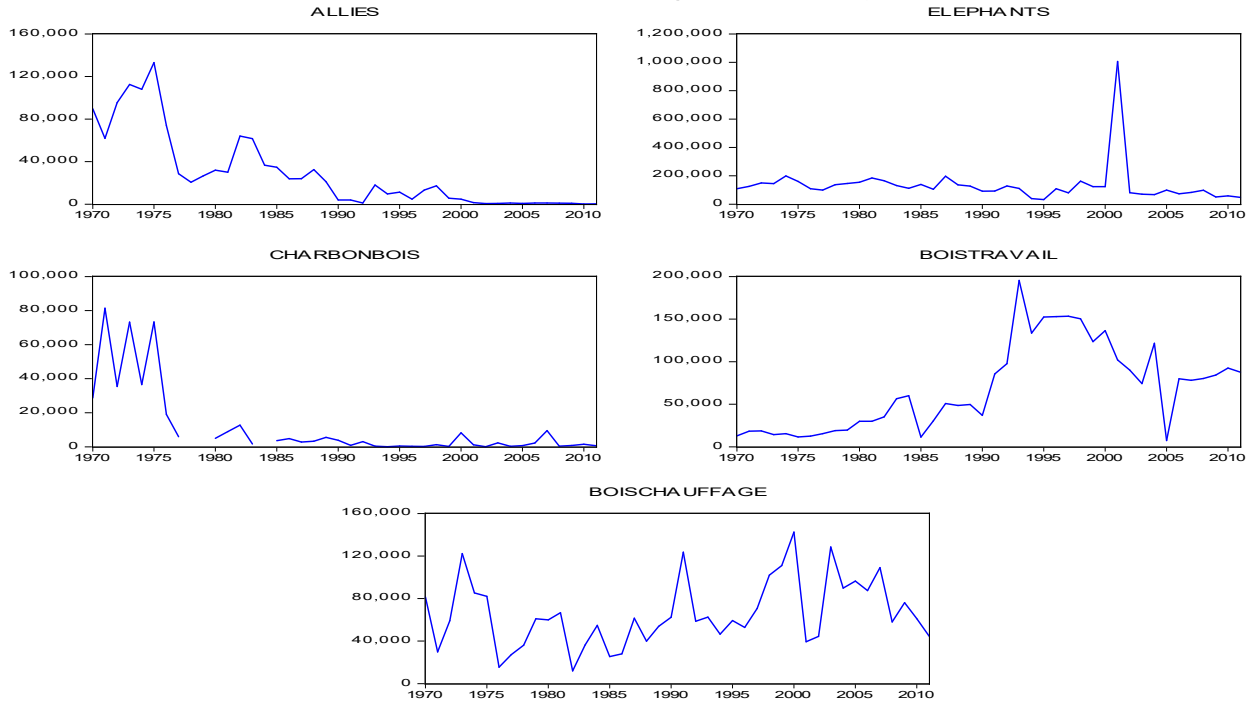

المصدر : من طرف الطالب اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

يوضح شكل (4-18) و(4-19) الانخفاض الحاد في إنتاج الخشب و الفيلين و الحلفاء، وتمثل سنة 2009 أكبر ركود (-21.3%) تميزت 3 سنوات فقط بنمو جيد وهي 1993 بنسبة (10.7%) و 2006 بنسبة (2.6%) واكبر نمو 2010 بنسبة (14.8%).

شكل رقم (4-19):نمو مؤشر إنتاج لقطاع الصناعات الخشب والورق والفلين، من سنة 1993 إلى سنة 2011، %.

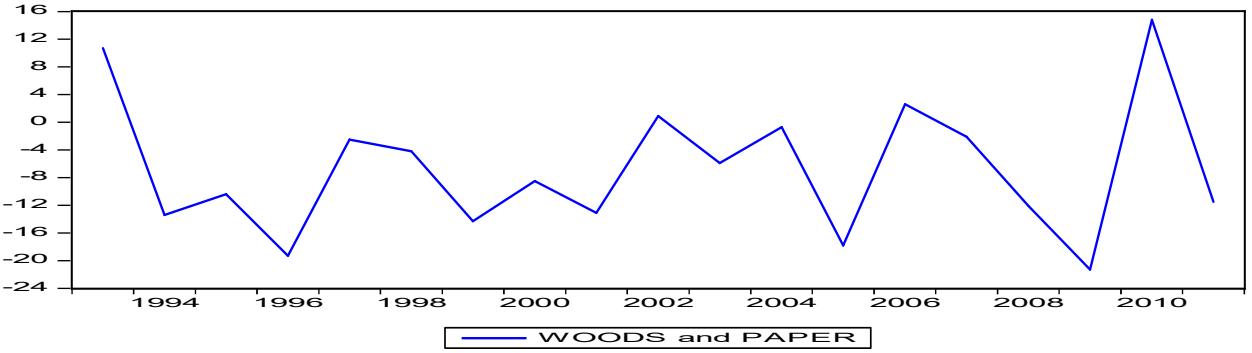

المصدر:من طرف الطالب بناء على معطيات صندوق النقد الدولي (الملحق الإحصائي).

[1] يضم: الحلفاء (ALLIES)(طن)، الفلين الخام (ELEPHANTS)(قنطار)، فحم الخشب (CHARBONBOIS)(قنطار)، خشب العمل الفني (BOISTRAVAIL)(متر مكعب) والذي يضم خشب زائد خشي صناعي، خشب التدفئة (CHAUFFAGE BOIS).

2.1 تطور الإنتاج في القطاع ألفلاحي والصيد البحري:

1.2.1 تطور الإنتاج الحيواني والنباتي:

يوضح شكل رقم (4-20) تقلبات التي مر بها الإنتاج النباتي من عام إلى أخر، وسبب أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على كمية الأمطار التي تسقط خصوصا إنتاج الحبوب الذي أصبح تقدر ورادته بشكل كبير، نلاحظ أفضل نمو كان سنة 1996 و 2009 بمقدار 49 مليون قنطار و 52.5 مليون قنطار على التوالي، ونلاحظ انخفاض كبيير في كل من سنوات 1997 و 2000 و 2008 وذلك بمقدار 8.7 و 9.34 و 15.4 مليون قنطار.أما فيما يخص الحمضيات و التمر والفواكه و الخضر و الكروم والعنب فكما هو واضح من الشكل رقم (4-20) نلاحظ نمو مستمر تتخلله بعض الانخفاضات، فنلاحظ إنتاج التمر كان 7.93 مليون قنطار سنة 1971 ليصل 72.5 مليون قنطار سنة 2011.

شكل رقم (4-20): تطور الإنتاج النباتي[1] (1970-2011)، الوحدة (قنطار).

المصدر : من طرف الطالب اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

أما الإنتاج النباتي الباقي والمتمثل في الزيتون و الكلأ الطبيعي و البقول الجافة فقد عرفت تذبذب كبير خلال فترة 1970-

[1] يضم: إنتاج الزيتون (OLIVE)، التمور (DATES)، التين(FIGUES)، الزراعة الصناعية (agrind) والتي تظم إنتاج (التبغ، القطن، عباد الشمس، الطماطم الصناعية، الشمندر السكري، غرنوقي مورد، أخرى)، زراعة البقول في السباخ (LEGUMINEUSES) والتي تضم إنتاج (البطاطا، الطماطم، البصل، الفاصولياء الخضراء، الجزر، البطيخ، الخرشف، أنوع أخرى من الخضر)، الكروم العنب (RAISIN)، الكلأ الطبيعي (HERBAGE)، الحمضيات (AGRUMES) والتي تضم (البرتقال، المندرين، الكلمنتين، الليمون، البوملو)، الحبوب (GRAIN) والتي تضم (قمح الصلب واللين، الشعير، الخرطال، الذرة الصفراء، الذرة البيضاء، الأرز)، الفواكه (FRUIT)، البقول الجافة (H SECS) (الفول، العدس، الجلبان، الحمص، الفاصولياء اليابسة).

2011. عرف الإنتاج الحيواني نمو في عدد رؤوس الماشية والمتمثلة في البقر و المعز و الضان والجمال، مع أن هذه الأخيرة عرفت تذبذب في المرحلة 1982-1988 كما هو واضح في شكل رقم (4-21)، كما عرفت الخيول و الخيول الأخرى انخفاض شديدا بداية من سنة 1983.

شكل رقم (4-21): تطور عدد رؤوس الماشية[1] (1970-2011)، الوحدة (الألف رؤوس).

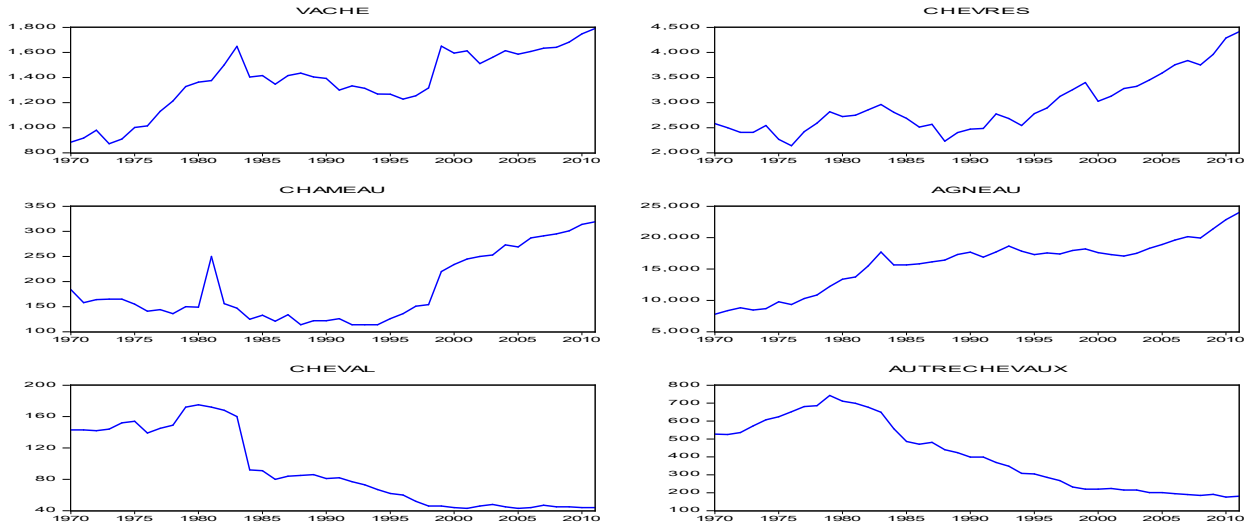

المصدر : من طرف الطالب اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

2.2.1 تطور الإنتاج الصيد البحري:

شكل (4-22): تطور إنتاج الصيد البحري (1970-2011)، الوحدة (طن).

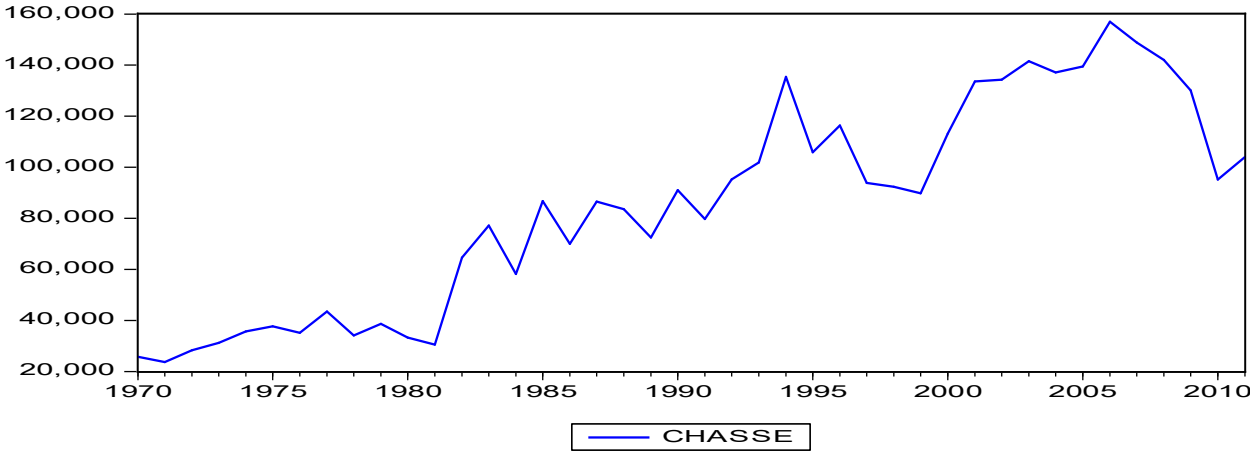

المصدر : من طرف الطالب اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

بشكل عام يوضح شكل السابق رقم (4-22) تزايد في إنتاج الصيد البحري أدناه قيمة 25700 طن في سنة 1971 و أعلاه في سنة 157000 في سنة 2006 ثم انخفض إلى 95200 سنة 2010.

[1] والذي يضم البقر(VACHE)، المعز(CHEVRES)، الجمال(CHAMEAU)، الضان(AGNEAU)، الخيول(CHEVAL)، الخيول الأخرى(AUTRES CHEVAUX).

2. تحليل المساهمة الإقطاعية في تطور إجمالي الناتج المحلي:

شكل رقم (4-23): إجمالي الناتج المحلي بالقيمة، من 1970 إلى 2015، (مليار دولار أمريكي).

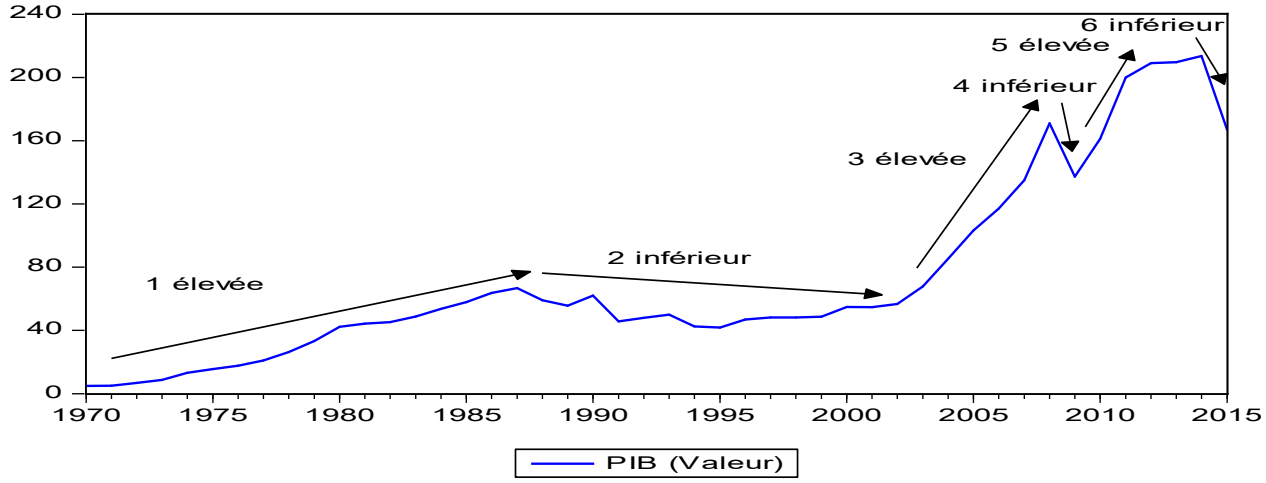

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

من الملا حظ في الشكل رقم (4-23) أن ناتج المحلي الإجمالي (من حيث القيمة) في تزايد مستمر بشكل عام، من سنة 1970 إلى سنة 2015 تتخلله تذبذبات (ارتفاع ثم انخفاض) ولهذه الأسباب درسنا تطور هذا الناتج في ثلاث قطاعات رئيسية وهي قطاع الصناعة، الزراعة، الخدمات بغيت توضيح درجة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة)، ولمعرفة درجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الطبيعية (هل هي في زيادة أم تراجع؟)، للوصول في الأخير (الهدف الرئيسي) أثر ذلك على وضعية الاقتصاد. ومن شكل سابق رقم (4-23) يمكن لنا ملاحظة أن تطور الناتج المحلي الإجمالي مرة ب 06 مراحل في الفترة المختارة، كما يمكننا ملاحظة درجة الكبيرة في تشابه مع شكل رقم (4-7) متوسط سعر البترول الخام ، تقودونا هذه إلى ملاحظة تأثر الكبير لنمو الإجمالي الناتج المحلي بأسعار البترول وأن هذا المورد الطبيعي لا يزال يشكل العصب الرئيسي للاقتصاد.

شكل رقم (4-24): نمو إجمالي الناتج المحلي من حيث الحجم، من 1970 إلى 2015، (% سنويا).

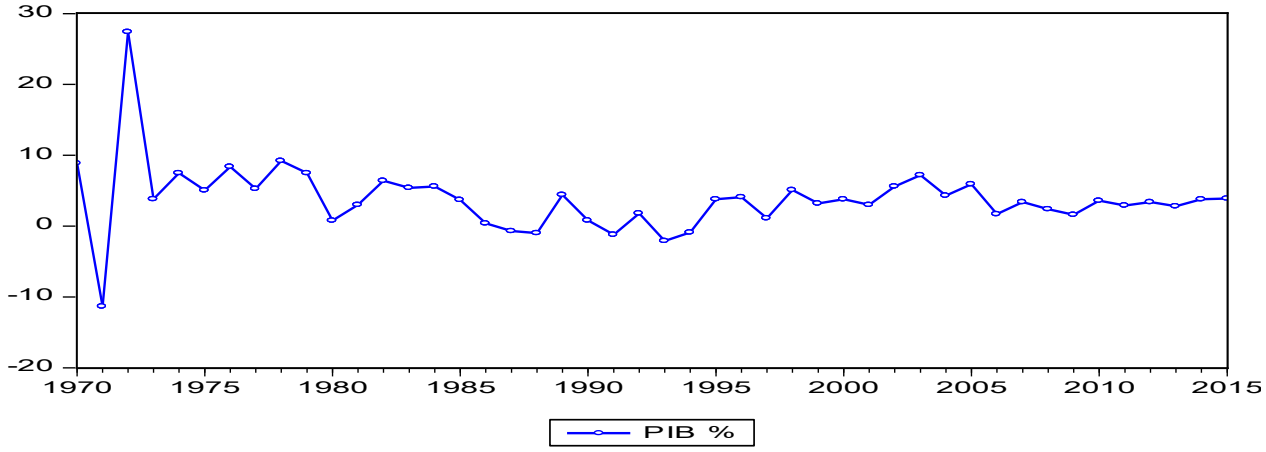

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

1.2 المراحل التي شهدت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي:

وتتمثل المراحل التي شهد في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعا، المرحلة رقم (01) بين (1970-1987)، ارتفاع الناتج من 4.863 سنة 1970 إلى 66.742 مليار دولار سنة 1987، والمرحلة رقم (03) بين (2003-2008)، ارتفع إلى 67.864 مليار دولار سنة 2003 واستمر في الارتفاع إلى 171.001 مليار دولار سنة 2008، والمرحلة رقم (05) بين (2011-2014)، ارتفع إلى 200.013 سنة 2011 ثم إلى 213.518 مليار دولار سنة 2014.

1.1.2 المساهمة من قطاع الصناعة:

ويرجع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المرحلة (01) بين (1970-1987)، أن منذ سنة 1973 إلى أوائل الثمانينات كانت أسعار النفط مرتفعة جدا، أنظر شكل رقم (4-7) سابق وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة النمو خلال تلك السنوات، وحقق ناتج المحلي الإجمالي في سنة 1972 أقوى نمو له شهادته الجزائر حتى الآن كما يوضحه شكل رقم (4-24) وذلك بنسبة (27%)، وهذه النسبة يفسرها شكل رقم (4-25) حيث كانت مساهمة قطاع الصناعة في هذه السنة بنسبة نمو (47%)، وتجدر الملاحظة أن نمو إجمالي الناتج المحلي و نمو قيمة المضافة في قطاع الصناعة تأخذ نفس ديناميكية والتي تظهر بوضوح في شكل رقم (4-25)، ويوضح شكل رقم (4-26) مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت أكبر مساهمة في المرحلة (01) سنة 1974 و 1980 بنسبة (57.7%) واقل نسبة سنة 1971 و 1987 بنسبة (41.3%) و (46.4%) على الترتيب.

شكل رقم (4-25):نمو القيمة المضافة في قطاع الصناعة، ونمو إجمالي الناتج المحلي من سنة 1970 إلى 2015، (%).

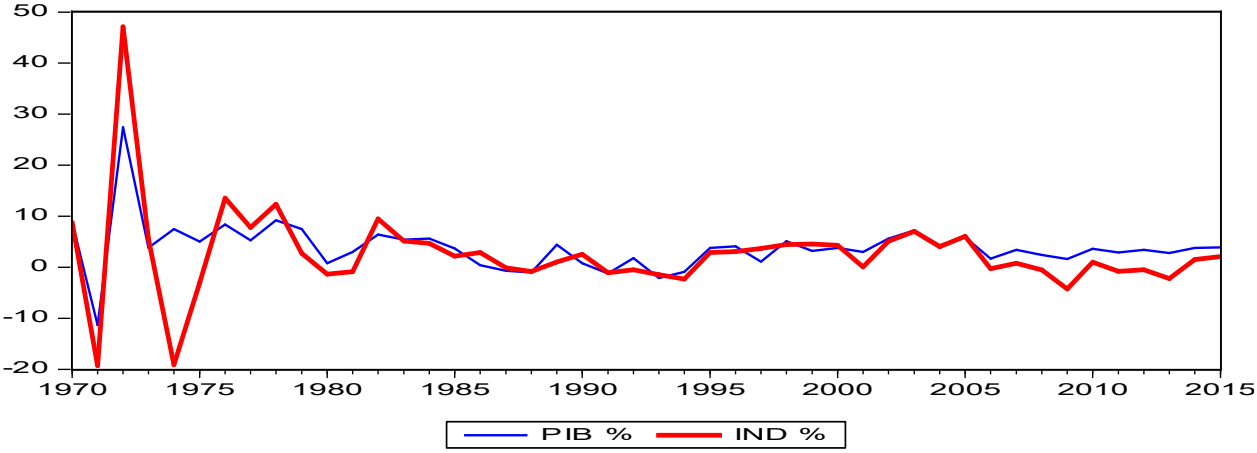

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

أما الارتفاع في المرحلة (03) بين (2003-2008)، كان هذا بفضل الأداء الجيد للصادرات المحروقات (الكميات والأسعار أنظر شكل رقم (4-3) و (4-4) بالنسبة للكميات و (4-7) و(4-8) بالنسبة للأسعار، حيث بلغ إنتاج البترول 1826 ألف برميل و 90 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، هذا الإنتاج من الغاز الطبيعي يمثل أكبر إنتاج عرفته الجزائر بعد إنتاج عام 2016 ب

شكل رقم (4-26): مساهمة قطاع الصناعة في ناتج المحلي الإجمالي من سنة 1970 إلى 2015، (% من إجمالي الناتج المحلي).

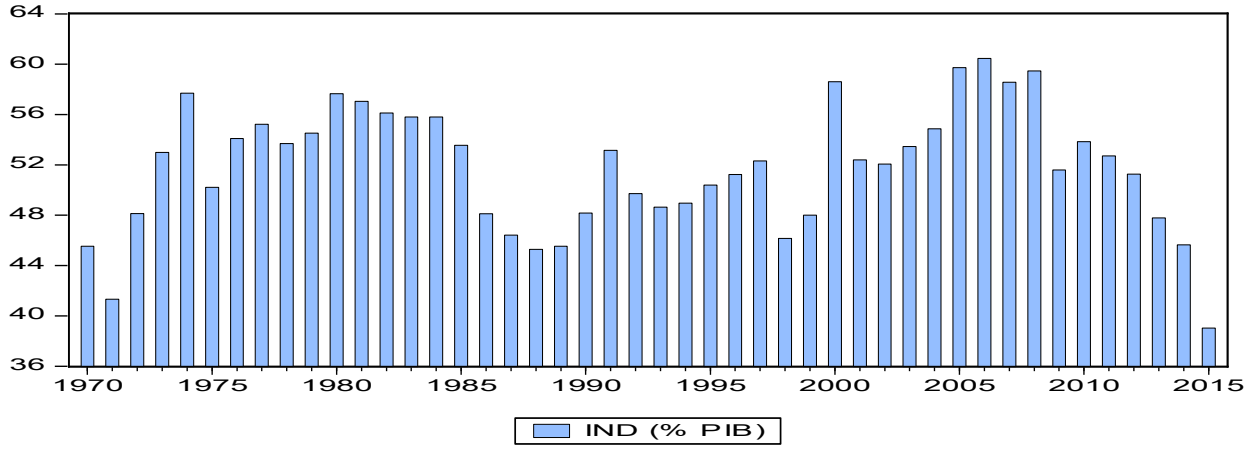

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-27): القيمة المضافة في قطاع الصناعة (بالقيمة) من سنة 1970 إلى 2015، (دولار الأمريكي).

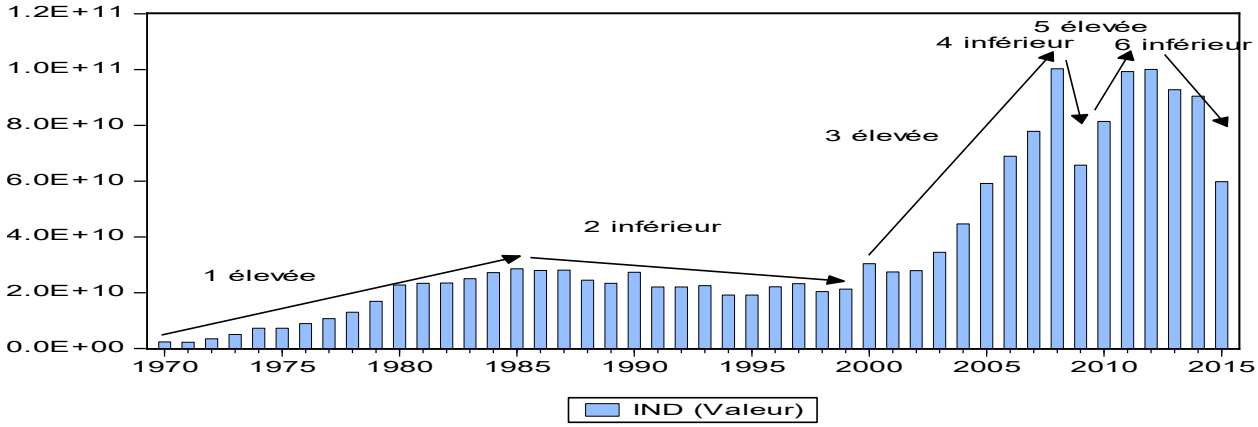

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

91 مليار متر مكعب وهذا خلال فترة (1971-2016) حيث زاد نمو ناتج المحلي الإجمالي كما يوضح الشكل رقم (4-24) ب (7.2%) في سنة 2003، وهو أقوى نمو له في العقدين الماضيين، برغم من نمو السلبي لإنتاج خارج المحروقات ب (-1.6%) في هذه السنة أنظر شكل رقم (4-2)، كما يمكن ملاحظة منه نمو كبيير لإنتاج خارج المحروقات في سنة 2008 ب نسبة (4.8%). أما مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي في هذه المرحلة (03) فعرفت سنوات من 2005 إلى 2008 أكبر مساهمة بنسبة (59.7 و 60.5 و 58.6 و 59.5 % من إجمالي الناتج المحلي) على الترتيب كما هو واضح في شكل رقم (4-26)، لتسجل سنة 2006 أكبر مساهمة في الفترة كلها 1971-2016، أما اقل مساهمة كانت سنة 2003 بنسبة (53.5%) وفي الحقيقة تمثل نسبة كبيرة و التي شهد فيه نمو إجمالي ناتج المحلي أكبر نسبة العقدين الماضيين بنسبة (07%) أنظر شكل رقم (4-24). ونلاحظ في شكل (4-27) ارتفاع القيمة المضافة من حيث القيمة من سنة 2003 بقيمة (34.5 مليار دولار) إلى 2008 بقيمة (100 مليار دولار). المرحلة رقم (05) بين (2011-2014)، نلاحظ من شكل (4-24) ارتفاع كبير لناتج المحلي الإجمالي من حيث

القيمة، برغم من انخفاض كمية الإنتاج البترول والغاز في هذه الفترة وانخفاض الكبير في أسعارهم شكل رقم (4-7) و (4-8)انخفضت من سنة 2011 ب (107 دولار للبرميل) إلى (96 دولار) سنة 2014، كما يمكن ملاحظة نمو هذا الناتج كانت ثابتة في حدود 3% خلال هذه الفترة. أما عن نمو الإنتاج خارج المحروقات فيوضح الشكل رقم (4-2) نمو جيد بنسبة 2.6% في سنة 2011. ويوضح شكل رقم (4-26) انخفاض نسبيا يعتبر كبير في مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي ناتج المحلي مقارنة بسنوات السابقة حيث كانت المساهمة في انخفاض مستمر من سنة 2011 بنسبة (52.7%) إلى (45.7%) سنة 2014 يجب أن ترجع إلى سنة 1989 و 1970 لتحصل على هذه النسبة، يوضح شكل (4-27) انخفاض القيمة المضافة من حيث الحجم من سنة 2011 بقيمة (99.3 مليار دولار) إلى سنة 2014 بقيمة (90.5 مليار دولار).

2.1.2 المساهمة من قطاع الفلاحة و الصيد البحري:

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المرحلة (01) بين (1970-1987)، يوضح شكل رقم (4-29) مساهمة ضعيفة من هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أعلاها سنة 1987 بنسبة (12.9%) وأدنها سنة 1973 بنسبة (07%)، ليسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي نمو سلبيا في سنة 1987 بنسبة (-01%) شكل رقم (4-24) ويفسر هذا بانخفاض السابق الذكر في المحروقات، معنا هذا أن الارتفاع في الناتج يفسر بزيادة الكبيرة من قطاع الصناعة داخل المحروقات. أما الارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المرحلة (03) بين (2003-2008)، فنلاحظ نفس المساهمة الضعيفة كما يوضحه شكل (4-29)، حيث تميزت سنة 2008 أكبر ركود لهذا القطاع وقدرة نسبة المساهمة ب (6.7%) وتعتبر أقل مساهمة في الفترة كلها من سنة 1971-2016.

شكل رقم (4-28): نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري من 1970 إلى 2015، (%).

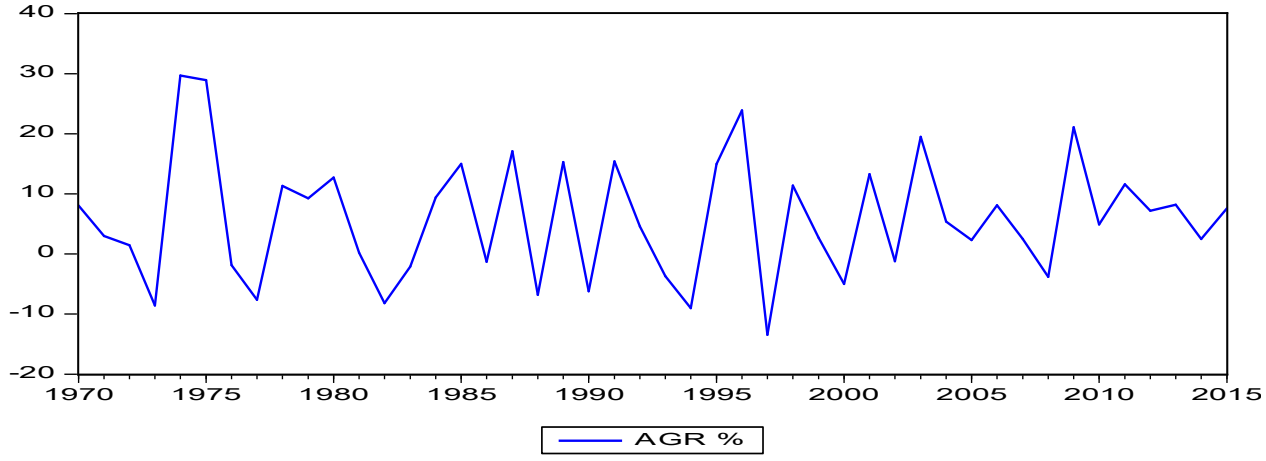

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

المرحلة رقم (05) بين (2011-2014)، لا تزال مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري ضعيفة رغم تحسنها عن المرحلة السابقة ارتفعت إلى نسبة (11.1%) سنة 2014.

شكل رقم (4-29):مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في ناتج المحلي الإجمالي من سنة 1970 إلى 2015، (%).

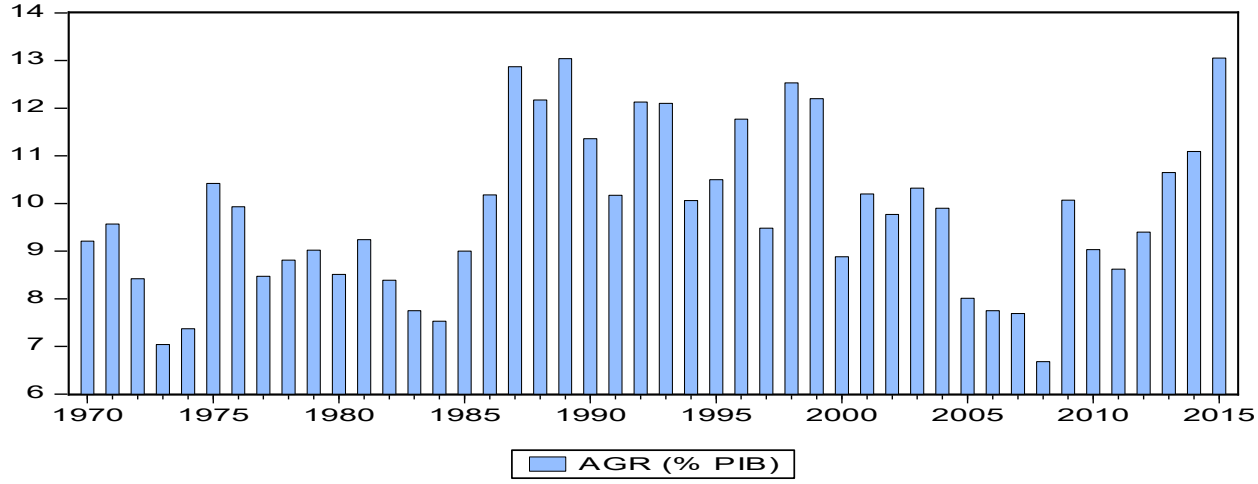

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-30): القيمة المضافة في قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري من 1970 إلى 2015، (دولار الأمريكي).

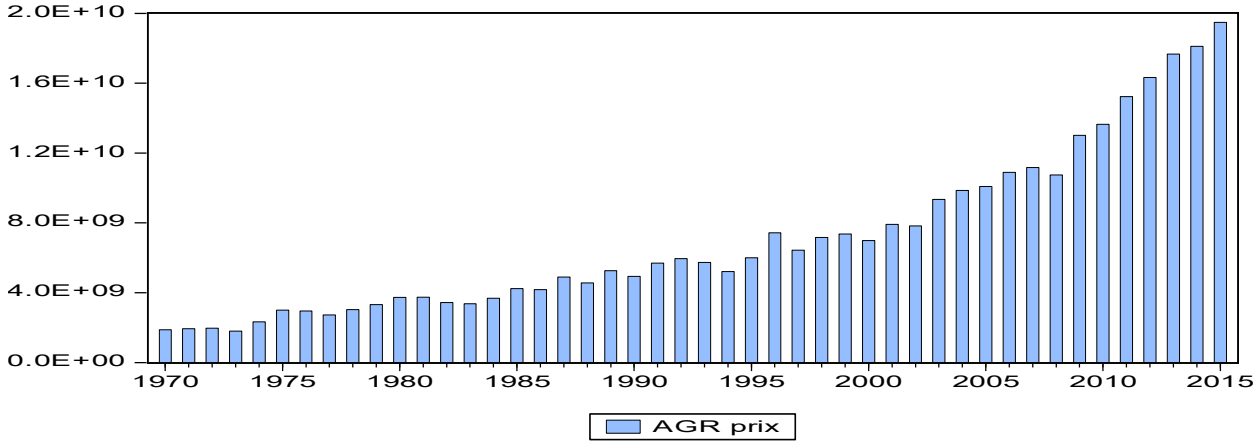

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

3.1.2 المساهمة من قطاع الخدمات:

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المرحلة (01) بين (1970-1987)، يوضح الشكل رقم (32) المساهمة الكبيرة من قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت أكبر مساهمة في هذه المرحلة سنة 1971 بنسبة (49.12%)، وتعتبر مساهمة هذا القطاع المساهمة الثانية بعد قطاع الصناعة داخل المحروقات. وبرغم انخفاض المساهمة من قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 1980 و 1981 بنسبة (33.84%) و (33.71%) إلى أن النمو الناتج ضل إيجابيا عند نسبة (01%) و (03%) في نفس السنتين والذي يفسر بتعويض من طرف قطاع الصناعة داخل المحروقات. أما الارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في المرحلة (03) بين (2003-2008)، فيفسر بنسبة كبيرة بقطاع الصناعة داخل المحروقات ، لان هذه المرحلة وكم يوضحه شكل رقم (4-32) كانت المساهمة نسبيا منخفضة مما كانت عليه، وتميزت سنة 2006 بأكبر انخفاض من مساهمة هذا

القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبلغت (31.79%) تعتبر هذه النسبة أقل نسبة في الفترة كلها (1971-2016). المرحلة رقم (05) بين (2011-2014)، ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع من بداية المرحلة سنة 2011 بنسبة (38.67%) إلى نسبة (43.26%) سنة 2014 وتعتبر هذه النسبة أكبر نسبة منذ سنة 1972 شكل رقم (4-32).

شكل رقم (4-31):القيمة المضافة في قطاع الخدمات من 1970 إلى 2015 (% نسبة النمو السنوية).

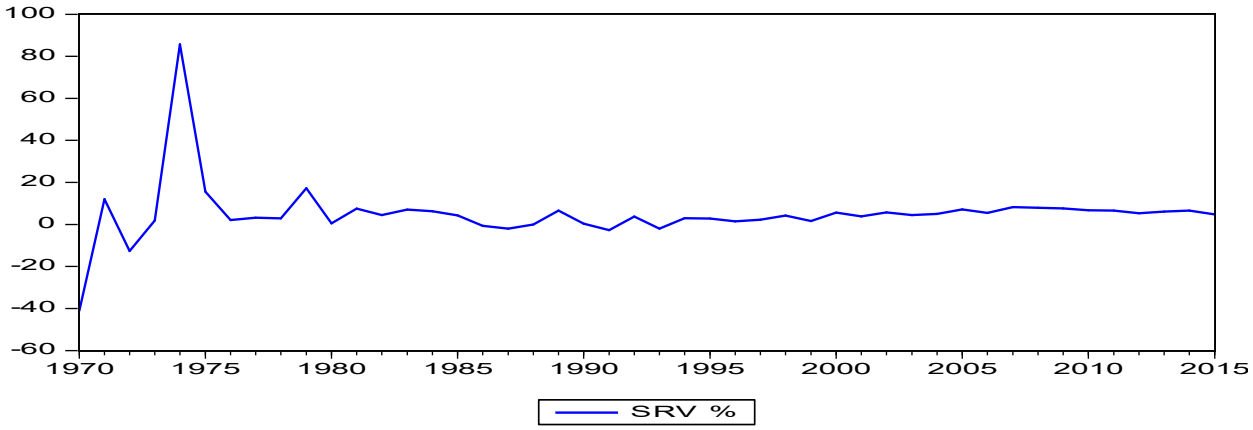

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-32): مساهمة قطاع الخدمات في ناتج المحلي الإجمالي من سنة 1970 إلى 2015، (%).

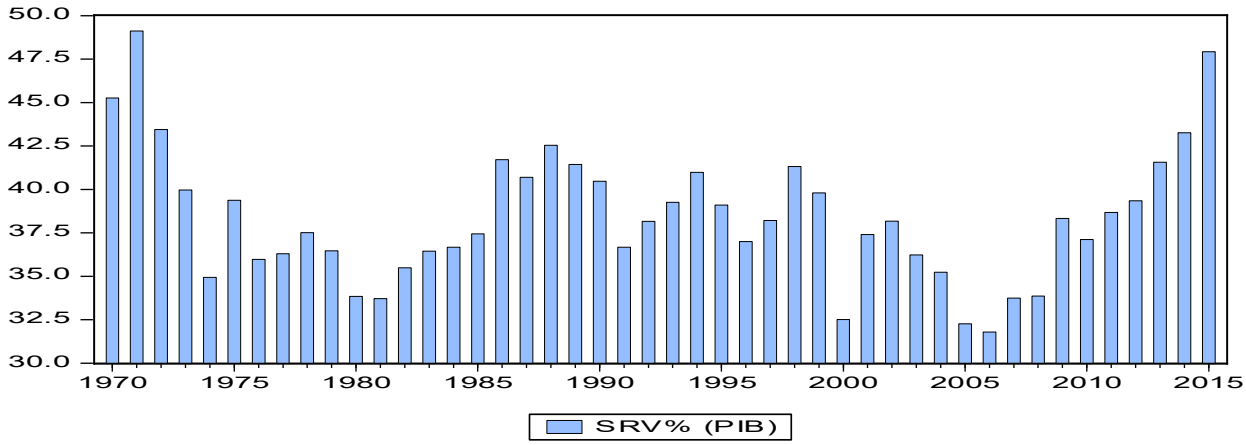

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-33):القيمة المضافة في قطاع الخدمات من 1970 إلى 2015،(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

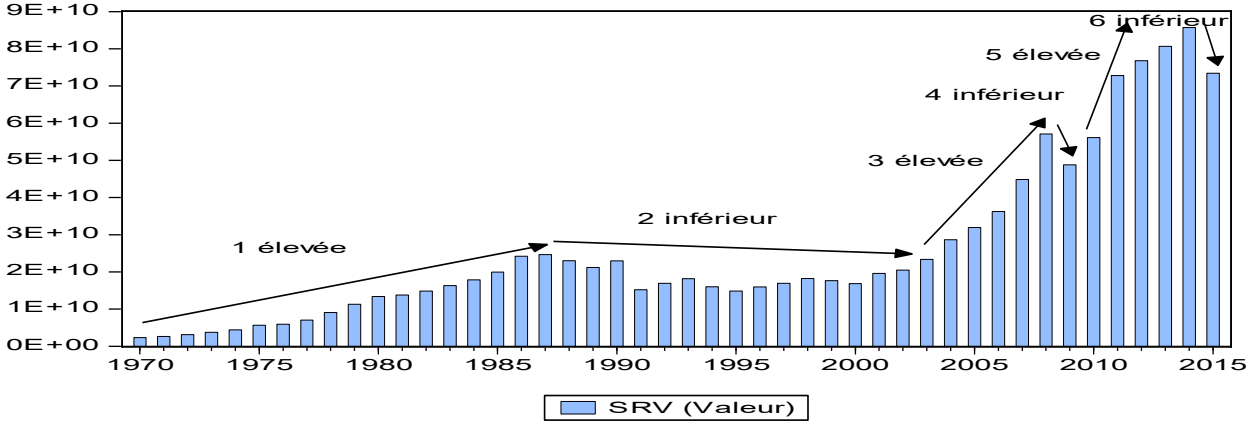

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

2.2 المراحل التي شهدت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي:

وتتمثل المراحل التي شهد في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا، المرحلة رقم (02) بين (1988-2002)، انخفاض الناتج من انخفض إلى 55.631 مليار دولار سنة 1989 و استمر بالانخفاض حتى 2001 ثم سجل ارتفاع إلى 56.760 مليار دولار سنة 2002 لكن لم يبلغ ذروة سنة.1987، والمرحلة رقم (04) بين (2008-2009)، انخفض إلى 137.211 مليار دولار سنة 2009 ثم ارتفع إلى 161.207 مليار دولار سنة 2010، لكن لم يبلغ مستوى سنة 2008. والمرحلة رقم (06) بين (2015-2016) انخفض إلى 166.839 مليار دولار سنة 2015.

1.2.2 المساهمة من قطاع الصناعة:

المرحلة رقم (02) بين (1988-2002)، يوضح شكل رقم (4-26) انخفاض في مستوى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار في موارد المحروقات، فنلاحظ في شكل رقم (4-7) انخفض سعر نفط سنة 1988 إلى (14 دولار للبرميل) بعد مكان يبلغ (36 دولار) في سنة 1980 واصل تذبذبه ليصل إلى اقل سعر في هذه المرحلة سنة 1998 ب (12 دولار للبرميل)، أما سعر الغاز فكانت سنة 1999 تمثل أدنى سعر في الفترة كلها (1971-2016) ب (1.9 مليون وحدة حرارية بريطانية)، وقد سجل في هذه المرحلة نمو الناتج المحلي الإجمالي نموا سبيا في عدة سنوات بنسبة(-01%) فيكل من السنوات 1988 و 1991 و 1994 و نسبة (-02%) سنة 1993 معاد هذه السنوات كان نمو إيجابيا في هذه المرحلة.

والمرحلة رقم (04) بين (2008-2009)، نلاحظ في شكل رقم (4-7) و (4-8) انخفاض كبير في أسعار بترول والغاز، ما يفسر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم شكل رقم (4-23)، وانخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2008 بنسبة (59.5%) إلى (51.6%) سنة 2009 شكل رقم (4-26)، لكنها لا تزال تمثل مساهمة كبيرة من هذا القطاع، وقد ضل نمو في هذه المرحلة ثابت عند (02%) شكل رقم (4-24). والمرحلة رقم (06) بين (2015-2016)، بلغ نمو إجمالي الناتج الداخلي حوالي 3.8%، نفس وتيرة السنة السابقة، بينما تراجعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (39%) سنة 2015 وتعتبر هذه النسبة وفق شكل (4-26) أقل مساهمة من هذا القطاع، أما عن أسعار الغاز والبترول فقد انخفضت كثيرا وهذا ما يظهر جليا في شكلين رقم (4-7) و (4-8)، حيث انخفضت أسعار البترول إلى (49 دولار) و (41دولار) وانخفضت أسعار الغاز إلى (6.7م و ح ب) و (4.9 م و ح ب) في هذين السنتين .

2.2.2 المساهمة من قطاع الفلاحة و الصيد البحري:

المرحلة رقم (02) بين (1988-2002)، لا تزال مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة، برغم أن هذه المرحلة

سجلت إحدى السنوات أعلى مساهمة في الفترة كلها بنسبة (13%) وهي سنة 1989، ولكن انخفضت هذه النسبة كثير سنة 1997 ب (9.5%) و سنة 2000 ب (8.9%) شكل رقم (4-24). والمرحلة رقم (04) بين (2008-2009)، نلاحظ من شكل رقم (4-29) أن سنة 2008 ركود كبير، حيث سجلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة في الفترة كلها (1971-2016) بنسبة (6.7%)، يشير هذا تأثر هذا القطاع بانخفاض أسعار البترول والغاز، وان هذا القطاع لا يزال مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات. والمرحلة رقم (06) بين (2015-2016)، برغم من الانخفاض الكبير في حجم بسبب انخفاض أسعار البترول والغاز، فقد كانت نسبة النمو وفقا لشكل رقم (4-24) بنسبة (04%) ، ويوضح شكل رقم (4-29) المساهمة نسبيا جيدة من قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث بلغت ذروتها في كل الفترة (1971-2016) سنة 2015 بنسبة (13.1%)، هذا ما عوض النقص لقطاع المحروقات وحافظ على نسبة النمو.

3.2.2 المساهمة من قطاع الخدمات:

المرحلة رقم (02) بين (1988-2002)، مساهمة هذا القطاع في هذه لمرحلة كانت عموما عند متوسط (40%) من الفترة 1888-1998 و انخفضت كثيرا سنة 2000 إلى (32.51%) والذي يمثل أدنى مساهمة عرفه القطاع لكل الفترة السابقة، ثم عاد تقريبا إلى متوسطه سنتي 2001 و 2002. والمرحلة رقم (04) بين (2008-2009)، نلاحظ من الشكل رقم (4-32) انخفاض المساهمة من القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 بنسبة (33.86%) وارتفعت (38.33%) سنة 2009. ولا يزال هذا القطاع يحتل المرتبة الثاني بعد قطاع المحروقات. والمرحلة رقم (06) بين (2015-2016)، نلاحظ مساهمة كبير من هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت سنة 2015 نسبة (47.92%) شكل رقم (4-32)، مساهمة هذا القطاع ومساهمة قطاع الفلاحة في هذه السنة عوضت كثيرا مساهمة قطاع المحروقات.

3. وضعية المالية وميزان المدفوعات:

1.3 وضعية ميزان المدفوعات

من ضروري تحليل وضعية ميزان المدفوعات فهو يمنحنا نقاط القوة والضعف اتجاه الموقف الخارجي، يوضح شكل رقم (34) وضعية ميزان المدفوعات للفترة 1997-2015، حيث نلاحظ تحسن مستمر لميزان المدفوعات ماعدا سنتي 1998 و 1999 التي شهد فيه عجز بمقدار (02 مليار دولار) و سنتي 2014 و 2015 بمقدار (06 و 28 مليار دولار على الترتيب) ويمثل هذا الأخير عجزا كبيرا تعرض له ميزان مدفوعات، وشهدت سنة 2008 أكبر فائض في الفترة وسيأتي بتفصيل تحليل أسباب هذا العجز و الفائض.

شكل رقم (4-34):ميزان المدفوعات من(1997-2015)، (مليار دولار).

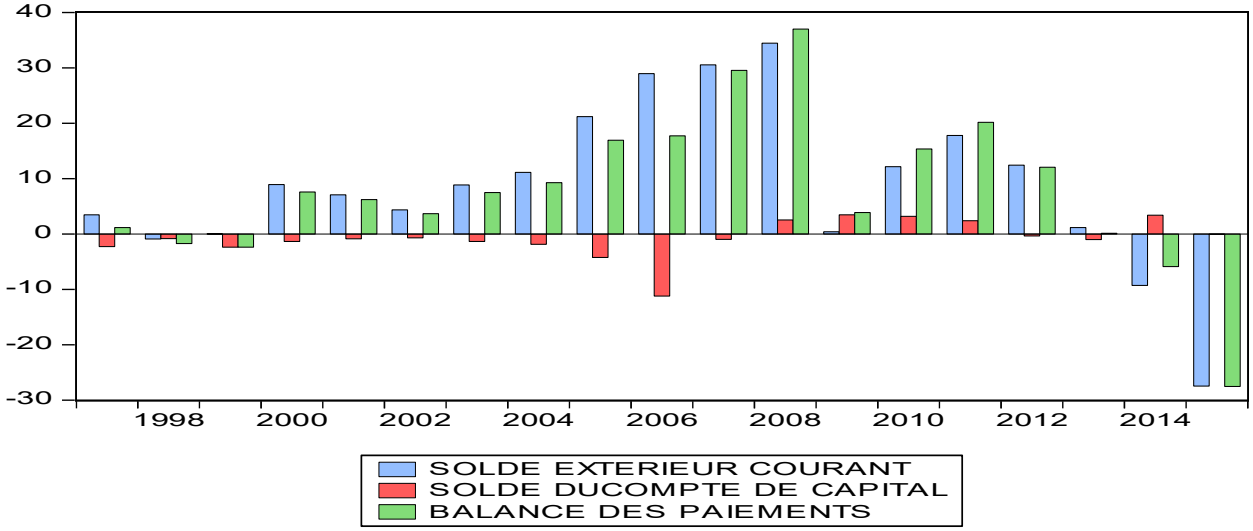

المصدر: من طرف الطالب، اعتمادا على بيانات من جداول التقارير السنوية (2002-2015)، بنك الجزائر .

1.1.3 الصادرات و الواردات:

يوضح من شكل رقم (4-35) نسبة النمو السنوية في صادرات و واردات السلع والخدمات وشكل رقم (4-36)، بشكل كبير هيمنة واردات السلع والخدمات على صادرات السلع والخدمات، فقد ارتفعت الواردات من (12 مليار دولار) سنة 2000 إلى (68 مليار دولار) سنة 2014، في حين ارتفعت الصادرات في نفس السنوات من (09 مليار دولار) إلى (17مليار دولار).

شكل رقم (4-35): نسبة نمو الصادرات والواردات السلع والخدمات، (1970-2015)، (%، نسبة النمو السنوي).

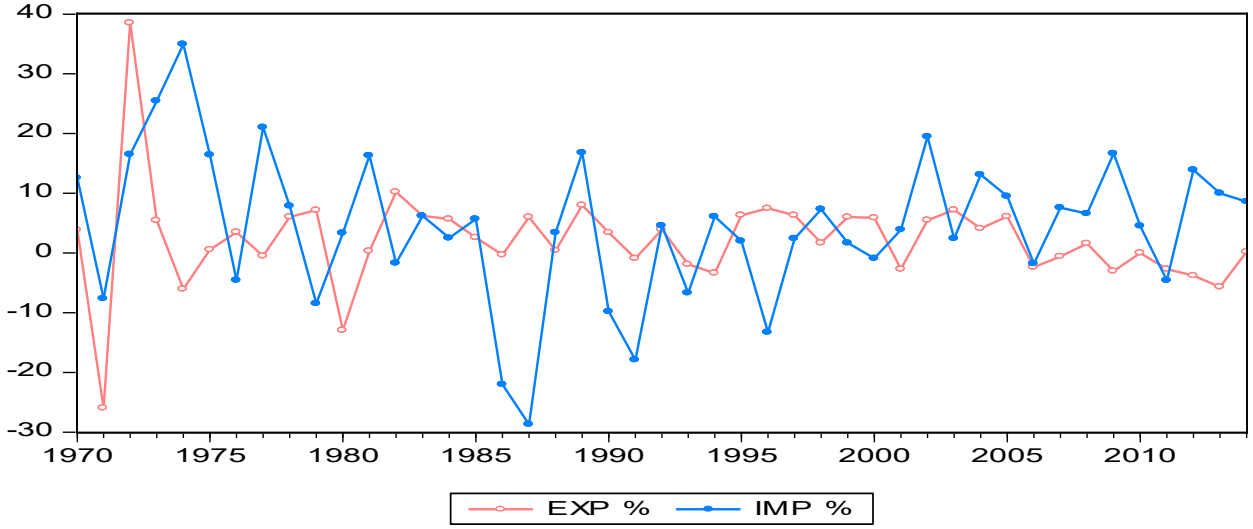

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-36): قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات، (1970-2015)، (مليار دولار).

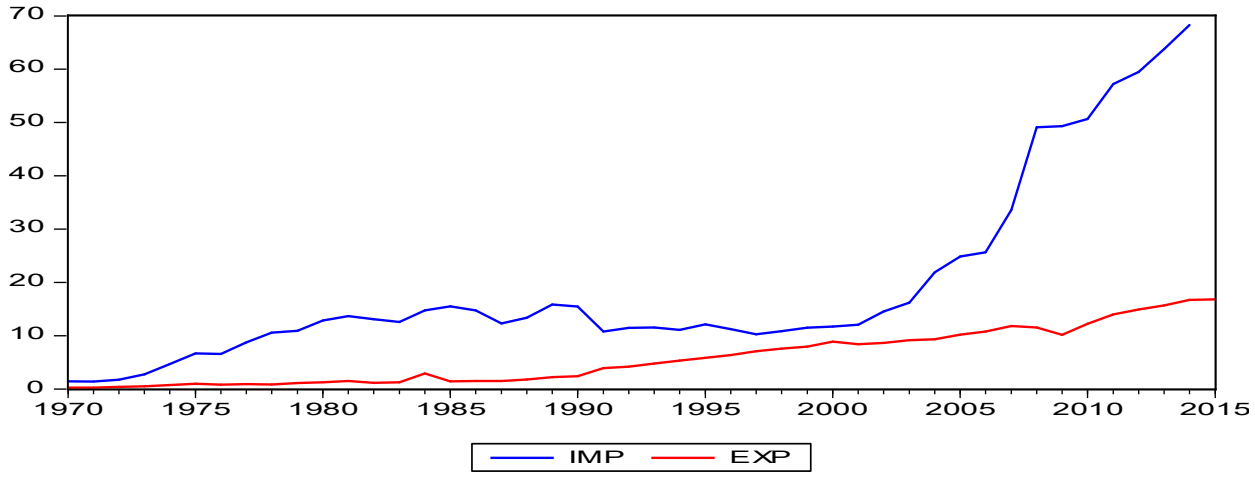

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-37): صادرات وواردات السلع والخدمات، (1970-2015)، (% من إجمالي الناتج المحلي).

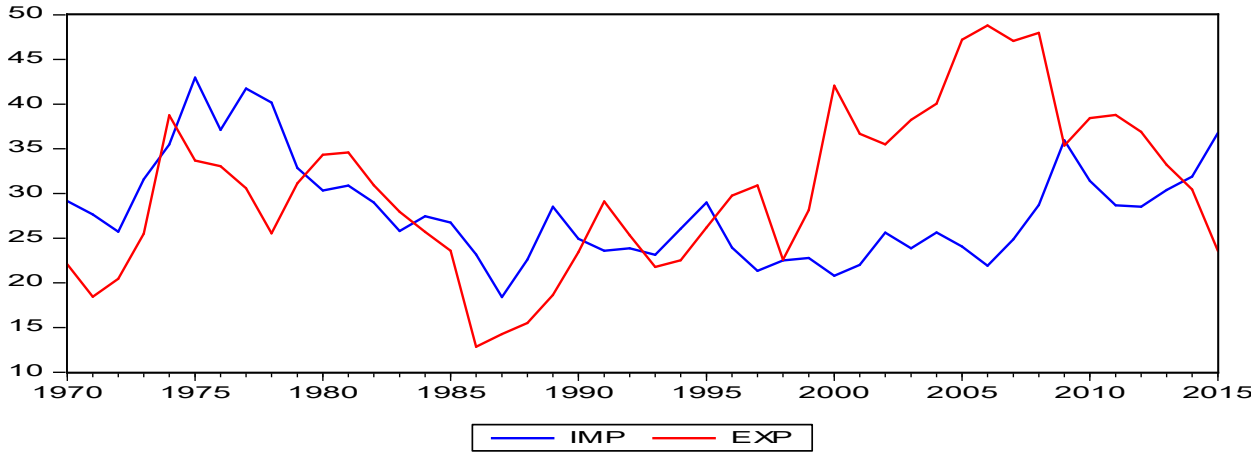

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

1.1.1.2 الصادرات و الواردات لقطاع المحروقات:

شكل رقم (4-38): هيكل الصادرات، (1970-2015)، (%).

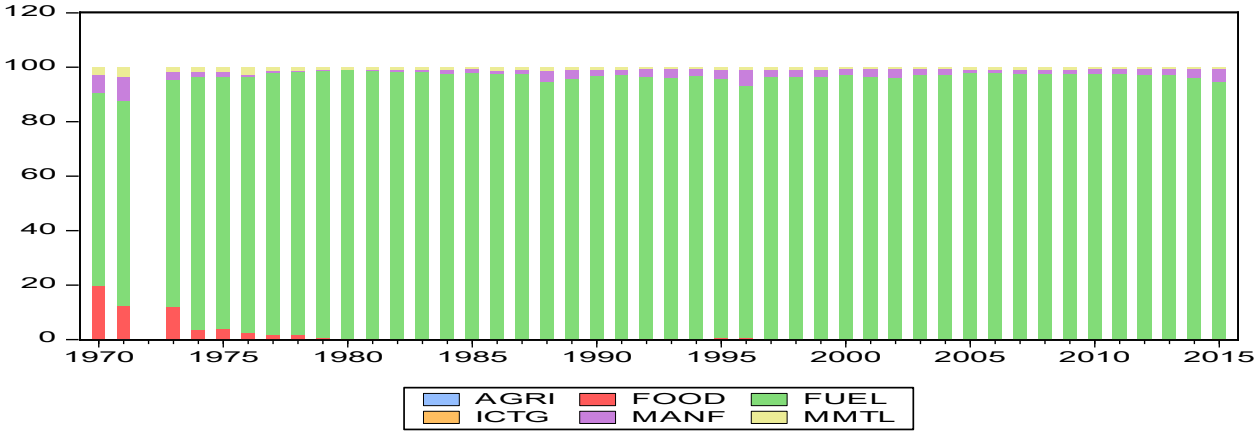

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يهيمن قطاع المحروقات على جميع صادرات السلع ويظهر هذا جليا في الشكلين رقم (4-38) و(4-39)، حيث تصل النسبة إلى (98%) من صادرات السلع.

شكل رقم (4-39): صادرات المحروقات (FUEL)،[1] (1970-2015)(% من صادرات السلع).

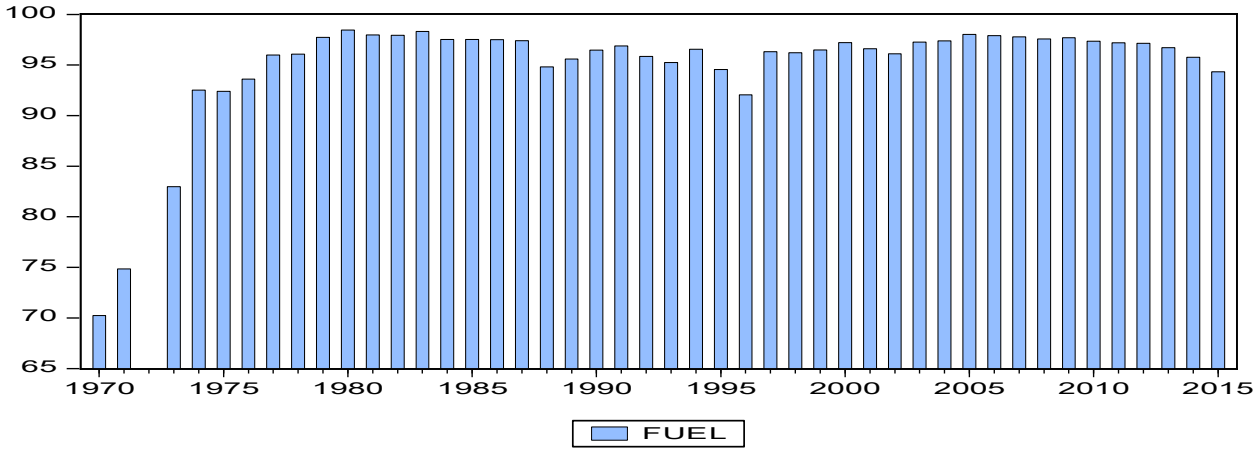

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-40): واردات الطاقة،[2] (1970-2015) (% واردات السلع).

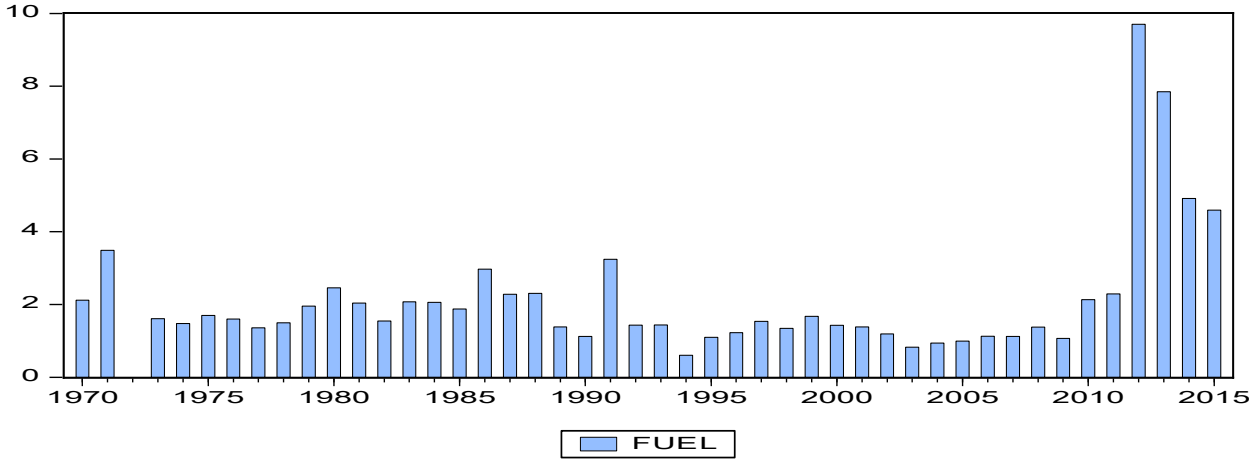

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

وتستورد الجزائر نسبة أقل من (03%) من الوقود المعدني، لكن نلاحظ في الفترة الأخيرة ارتفاع مهم وكبير بالنسبة لدولة مصدرة لموارد الطاقة حيث بلغ نسبة (9.7%) من واردات السلع سنة 2012.

2.1.1.2 الصادرات و الواردات خارج قطاع المحروقات:

لا تزال صادرات السلع خارج المحروقات مستقرة نسبيا عند مستويات منخفضة، وبالتالي فهي لا تساهم إلا بقدر ضئيل في النمو الاقتصادي، وبالنظر للشكل سابق والأشكال الآتية من شكل رقم (4-41) إلى شكل رقم (4-45) فإن صادرات

[1] وتشمل المحروقات القسم 3 من التصنيف الموحد (الوقود المعدني).

[2] تشمل المحروقات السلع الأولية الواردة في القسم 3 من التصنيف الموحد (الوقود المعدني).

المحروقات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات يكشف، إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات الاقتصاد الوطني، مم يكون عائقا كبيرا للنشاط التنمية الاقتصادية في مجال الإنتاج خارج المحروقات.

شكل رقم (4-41):صادرات الركاز والمعادن(MMTL)،[1] (1970-2015)، (% من صادرات السلع).

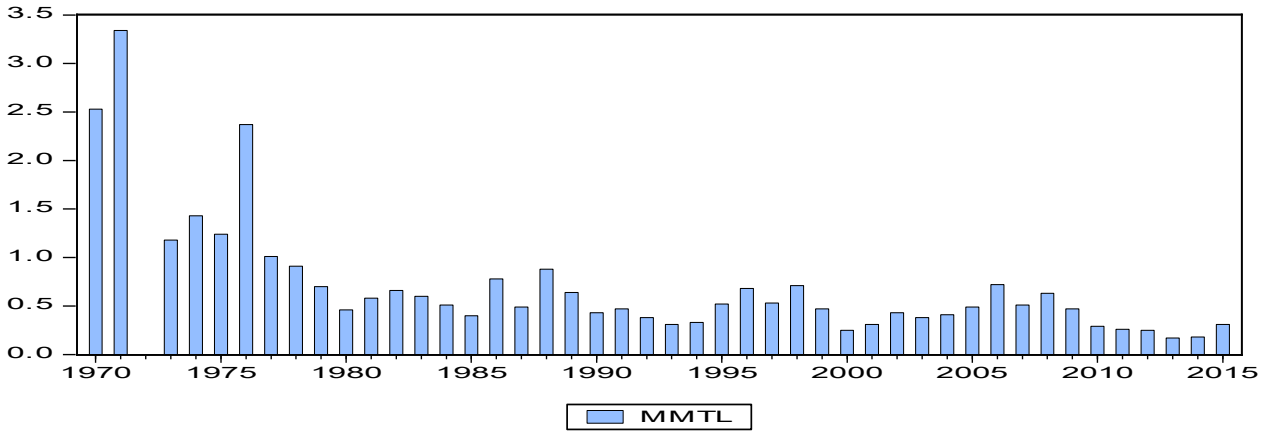

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح شكل (4-42) أكبر قيمة لصادرات التكنولوجيا معلومات و الاتصال هي سنة 2002 بنسبة (0.0069%) من صادرات السلع، وتبقى الصادرات خارج المحروقات،ضعيفة هيكليا ومادون إمكانيات البلد في مجال تنويع الصادرات.

شكل رقم (4-42):صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (1970-2015) (% من صادرات السلع).

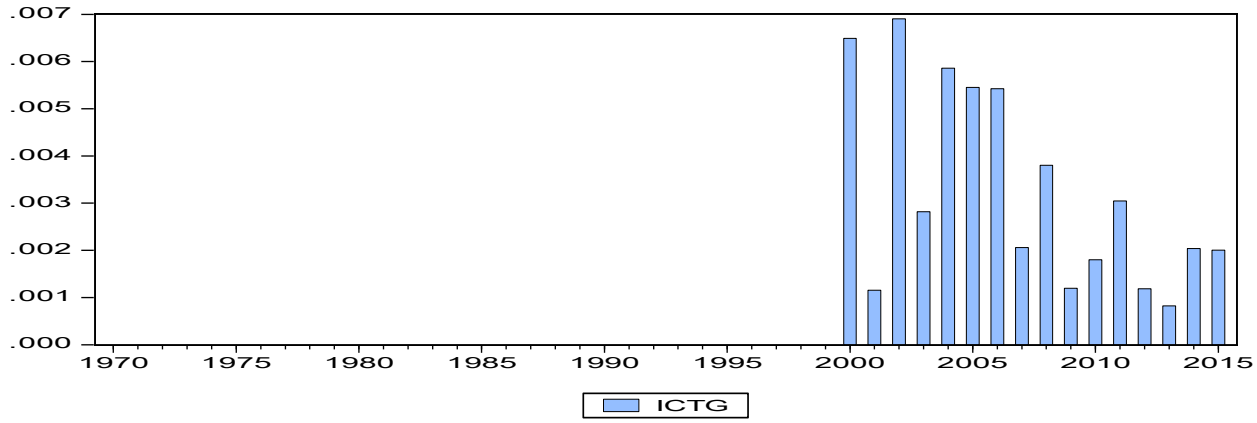

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل رقم (4-43) أن فترة السبعينات صادرات المواد الغذائية كانت تمثل نسبة مهمة بمقدار (20%) من صادرات السلع وبدأت في الانخفاض حتى أصبح لا تستطيع الوصول إلى نسبة (01%) من صادرات السلع، تقودونا هذه النتيجة إلى تعرض الجزائر لأحد أعراض المرض الهولندي وهو تلاشي أنشطة قطاعات خارج القطاع الرئيسي (المحروقات).

[1] تشمل الخامات والمعادن السلع الأولية الواردة في القسم 27 من التصنيف الموحد (الأسمدة الخام والمعادن غير المذكورة في مكان آخر)، والقسم 28 (خامات المعادن والخردة) والقسم 68 (المعادن غير الحديدية).

شكل رقم (4-43):صادرات المواد الغذائية[1] (1970-2015) (% من صادرات السلع).

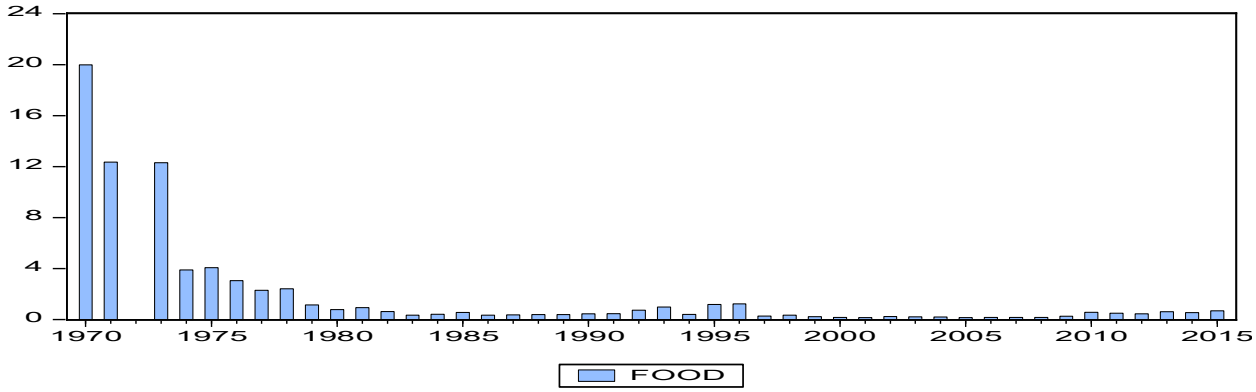

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-44):صادرات المواد الزراعية الأولية[2] (1970-2015) (% من صادرات السلع).

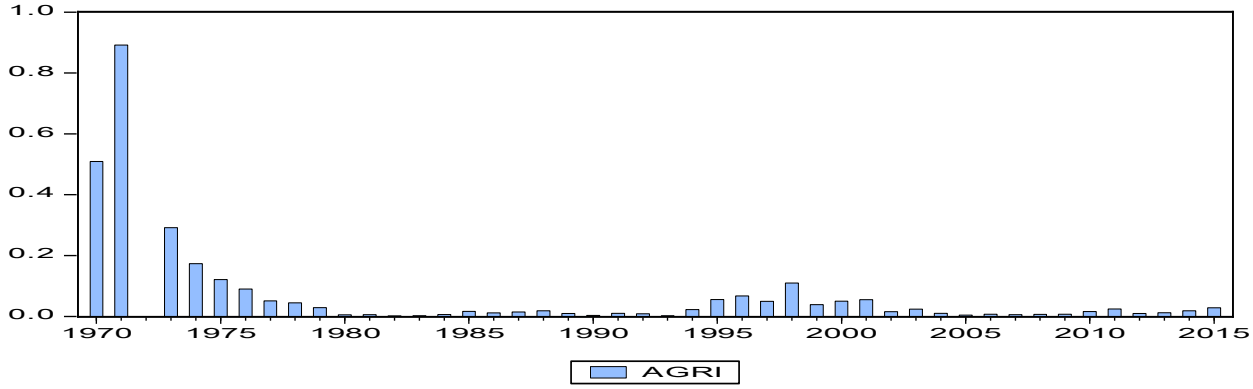

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-45):صادرات المصنوعات[3] (1970-2015) (% من صادرات السلع).

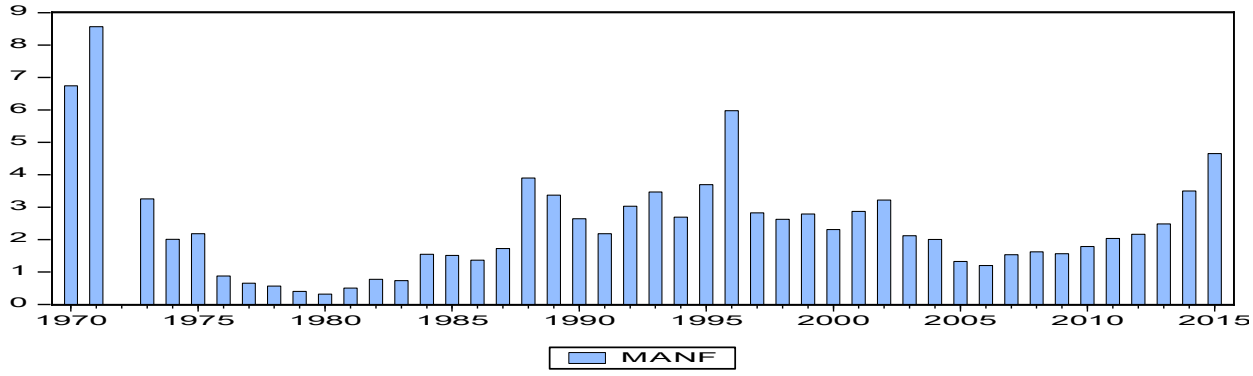

[1]وتشمل الأغذية السلع الواردة في التصنيف الموحد للتجارة الدولية في القسم صفر (الأغذية والحيوانات الحية)، و1 (المشروبات والتبغ)، و4 (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية)، والقسم 22 من التصنيف الموحد (الحبوب الزيتية.

[2]تضم المواد الخام الزراعية القسم الثاني من التصنيف الموحد للتجارة الدولية (المواد الخام باستثناء المحروقات) ما عدا القسم الفرعي 22 و27 (الأسمدة الطبيعية والمعادن الخام باستثناء الفحم والبترول والأحجار الكريمة) و 28 (خامات المعادن والخردة).

[3]تشمل المصنوعات السلع الأولية الواردة في القسم 5 من التصنيف الموحد (المواد الكيماوية)، والقسم 6 (السلع المصنعة الأساسية)، والقسم 7 (الآلات ومعدات النقل)، والقسم 8 (سلع مصنعة متنوعة)، ماعدا ما ورد بالقسم 68 (المعادن غير الحديدية).

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح شكل رقم (4-46) هيمنة كل من واردات المصنوعات و المواد الغذائية على هيكل الواردات.

شكل رقم (4-46): هيكل الواردات، (1970-2015)، (%).

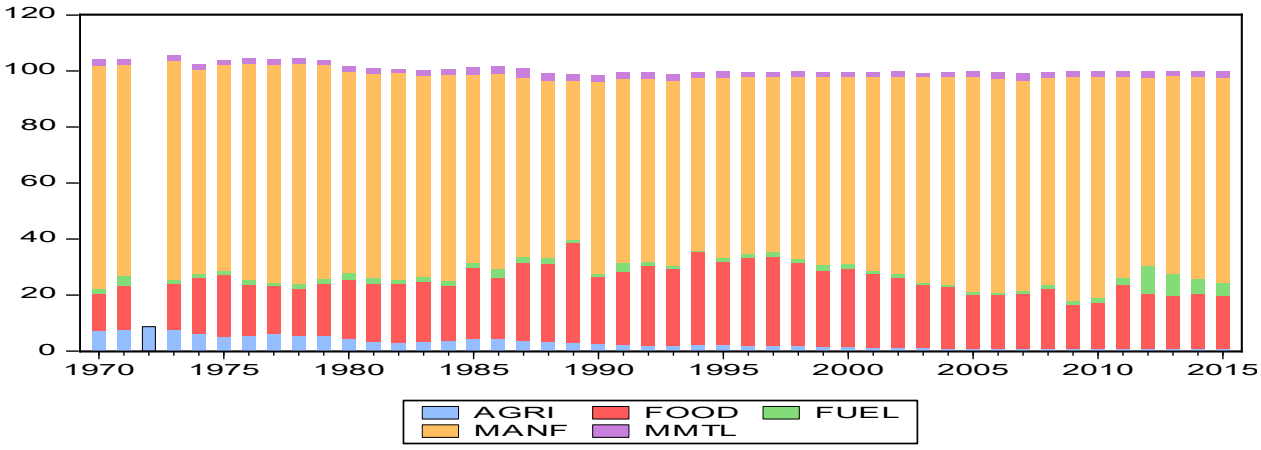

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

إن استمرار الواردات على هذه الوتيرة يؤدي إلى تقليص رصيد المدفوعات الخارجية وهذا يصعب الاستمرار فيه على المدى الطويل . ومع هذا التطور الكبير في الواردات فتنوع مصادر النمو لمواجهة الصدمات الخارجية أصبح حتمي.

شكل رقم (47): واردات الركاز والمعادن[1] (% من واردات السلع).

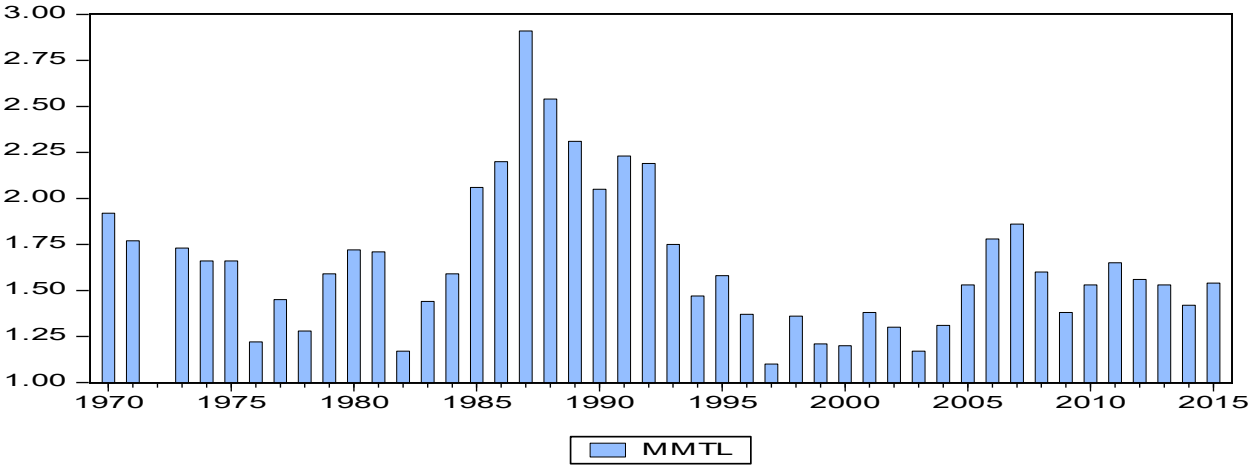

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يوضح شكل رقم (4-48) تناقص في قيمة الواردات من المواد الخام الزراعية وهذه الوردات وحده التي عرفت انخفاضا من بين جميع الواردات، حيث بلغت سنة 1972 (8.7%) من واردات السلع لتنخفض إلى نسبة (1.2%) سنة 2015.

[1] تشمل الخامات والمعادن السلع الأولية الواردة في القسم 27 من التصنيف الموحد (الأسمدة الخام والمعادن غير المذكورة في مكان آخر)، والقسم 28 (خامات المعادن والخردة) والقسم 68 (المعادن غير الحديدية).

شكل رقم (4-48): واردات المواد الخام الزراعية[1](% من واردات السلع).

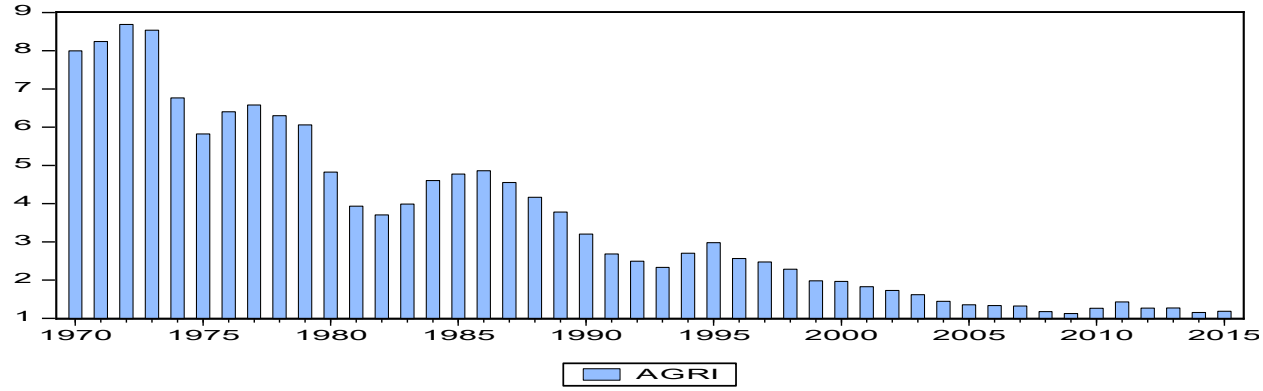

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

أما واردات الموارد الغذائية فهي تمثل نسبة كبيرة من الواردات بعد واردات المصنوعات، شكل رقم (4-49) و (4-50)، أعلى قيمة لها سنة 1989 بنسبة (35.2%) من واردات السلع لكنها انخفضت تدرجيا ممل كانت عليه لتصل (16.3%) سنة 2009 و سنة 2010، ثم عودت الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى متوسط (20%).

شكل رقم (4-49): واردات المواد الغذائية،[2] (% من واردات السلع).

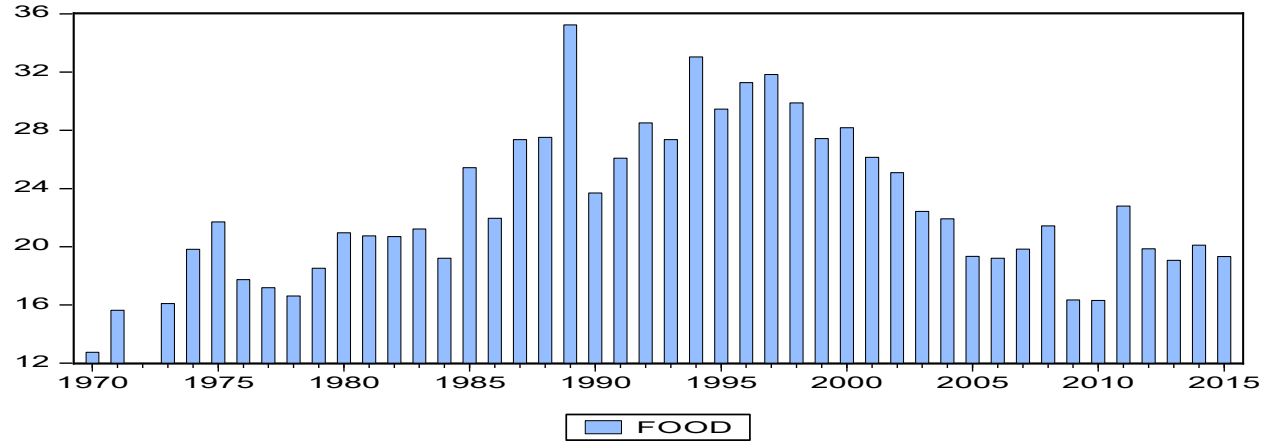

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ أن واردات من المصنوعات تشكل نسبة كبيرة من واردات بنسبة (79%) حيث كانت مرتفعة جدا في سنوات السبعينات إلى نهاية الثمانينات وانخفضت سنة 1990 إلى نسبة (56.1%) وهذه النسبة الكبيرة تمثل اقل قيمة في الفترة كلها، ثم بدأت بارتفاع مرة أخرى لتبلغ ذروتها (79.8%) سنة 2009.

[1] تضم المواد الخام الزراعية القسم الثاني من التصنيف الموحد للتجارة الدولية (المواد الخام باستثناء المحروقات) ماعدا القسم الفرعي 22 و27 (الأسمدة الطبيعية والمعادن الخام باستثناء الفحم والبترول والأحجار الكريمة) و 28 (خامات المعادن والخردة).

[2] وتشمل الأغذية السلع الواردة في التصنيف الموحد للتجارة الدولية في القسم صفر (الأغذية والحيوانات الحية)، و1 (المشروبات والتبغ)، و4 (الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية)، والقسم 22 من التصنيف الموحد (الحبوب الزيتية، والمكسرات التي تستخرج منها الزيوت).

شكل رقم (4-50):واردات المصنوعات،[1] (% واردات السلع).

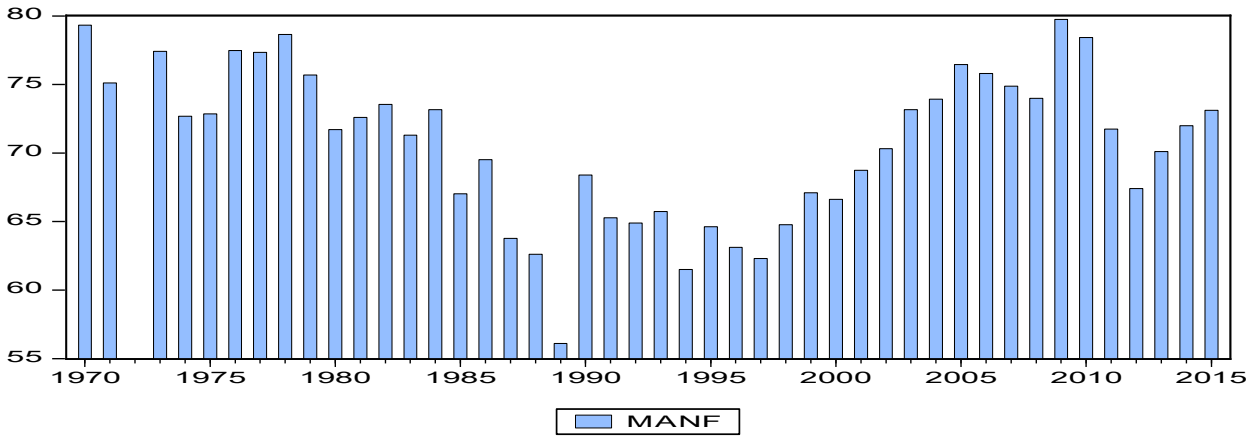

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

2.1.3 الرصيد الخارجي الجاري:

يمثل رصيد الخارجي احد العناصر المشكلة لميزان المدفوعات لهذا فإن تحليله يفسر نسبة كبيرة في التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (4-5): تركيبة الرصيد الخارجي الجاري من سنة 1997 إلى 2015، (مليار دولار).

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات (fob)	الواردات (fob)	خدمات، خارج دخل العوامل	دخل العوامل	تحويلات، الصافية	الرصيد الخارجي الجاري
1997	5,69	13,82	-8,13	-1,08	-2,22	1,06	3,45
1998	1,51	10,14	-8,63	-1,48	-2,00	1,06	-0,91
1999	3,36	12,32	-8,96	-1,84	-2,29	0,79	0,02
2000	12,30	21,65	-9,35	-1,45	-2,71	0,79	8,93
2001	9,61	19,09	-9,48	-1,53	-1,69	0,67	7,06
2002	6,70	18,71	-12,01	-1,18	-2,23	1,07	4,36
2003	11,14	24,47	-13,32	-1,35	-2,70	1,75	8,84
2004	14,27	32,22	-17,95	-2,01	-3,60	2,46	11,12
2005	26,47	46,33	-19,86	-2,27	-5,08	2,06	21,18
2006	34,06	54,74	-20,68	-2,20	-4,52	1,61	28,95
2007	34,24	60,59	-26,35	- 4,09	-1,83	2,22	30,54
2008	40,60	78,59	-37,99	-7,59	-1,34	2,78	34,45
2009	7,78	45,19	-37,40	-8,70	-1,32	2,63	0,40
2010	18,21	57,09	-38,89	-8,34	-0,37	2,65	12,15
2011	25,961	72,888	-46,927	-8,805	-2,039	2,649	17,766
2012	20,167	71,736	-51,569	-7,006	-3,906	3,163	12,418
2013	9,880	64,867	-54,987	-6,998	-4,521	2,792	1,153
2014	0,459	60,129	-59,670	-8,141	-4,814	3,219	-9,277
2015	-18,083	34,566	-52,649	-7,522	-4,435	2,564	-27,476

[1] وتشمل المصنوعات السلع الواردة في القسم 5 من التصنيف (المواد الكيماوية)، و6 (السلع المصنعة الأساسية)، و7 (الماكينات والآلات ومعدات النقل)،و 8 (سلع مصنعة متنوعة)، ماعدا القسم 68 (المعادن غير الحديدية).

المصدر: من طرف الطالب، اعتمادا على بيانات من جداول التقارير السنوية (2002-2015)، بنك الجزائر .

على الرغم من الزيادة الحادة في واردات السلع والخدمات، فقد أدى أداء الصادرات المحروقات إلى ارتفاع فائض الحساب الجاري. في سنة 2008 بلغت واردات السلع (49 مليار دولار) انظر شكل سابق رقم (4-36) إلا أن صادرات المحروقات عوض هذا ونتج عنه فائض بمقدار (34 مليار دولار) أنظر شكل رقم (51) وهو أكبر فائض عرفته الجزائر لحد الآن. هذا الاتجاه الإيجابي يؤكد المستوى القياسي لفائض الحساب الجاري في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. تفسر هذه النتيجة فائض في ميزان المدفوعات والتي بلغ فيها فائضا بمقدار (37 مليار) دولار أنظر شكل سابق لميزان المدفوعات شكل رقم (4-34).

شكل رقم (4-51):رصيد الحسابات الجارية(CAB) من(1977-2015)، (مليار دولار).

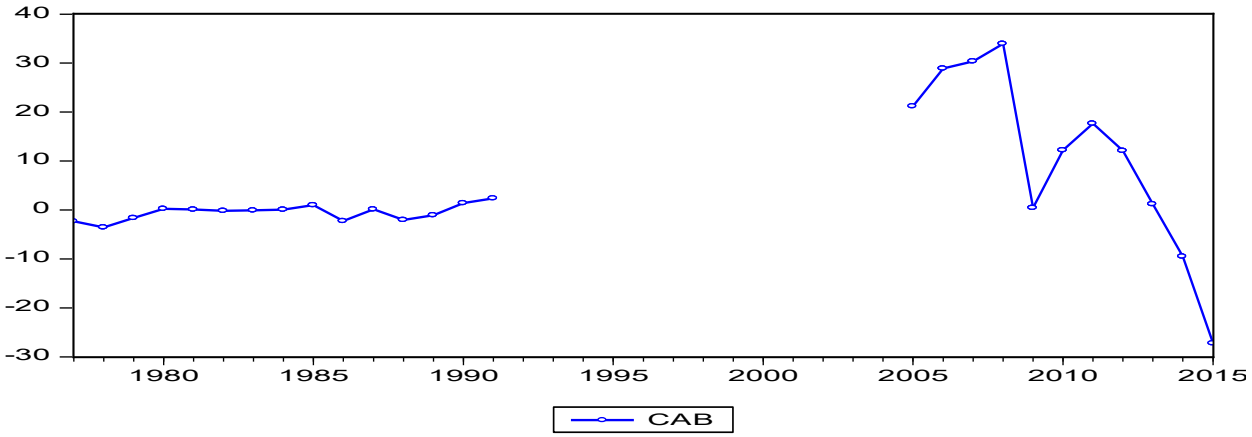

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

كم نلاحظ سنتي 2014 و 2015، سجلا عجزا هاما بمقدار (10 مليار دولار) و (27مليار دولار) والذي يعتبر العجز الوحيد في العشرية، يعكس هذا الأثر الكبير من الصدمة الخارجية، ويفسر لنا العجز المسجل في ميزان المدفوعات بمقدار (06مليار دولار) و (28 مليار دولار) لنفس السنتين السابقتين، وتمثل النسبة الأخيرة عجزا كبيرا وتؤكد هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات.

شكل رقم (4-52): نمو رصيد الحساب الجاري وإجمالي ناتج المحلي، (1977-2015)، (%).

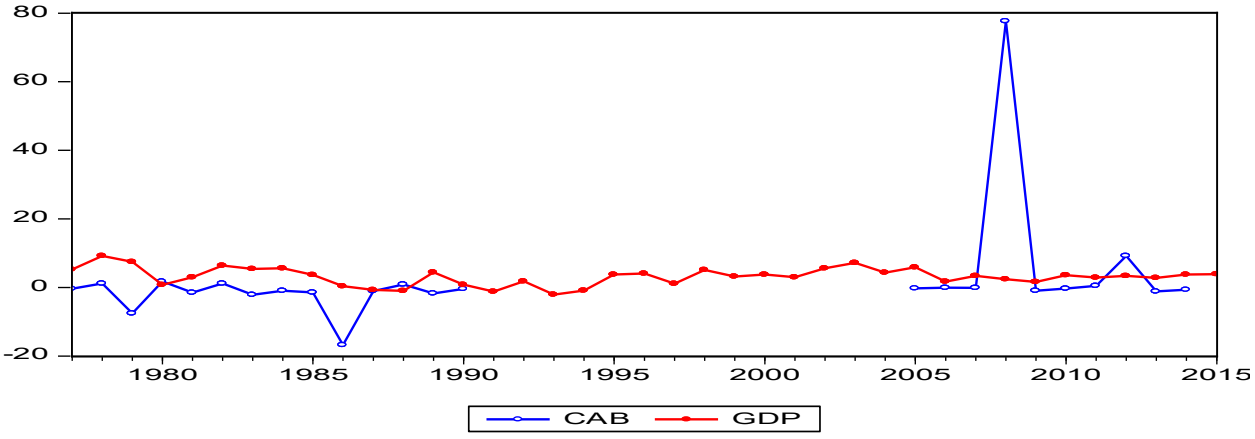

3.1.3 رصيد حساب رأس المال:

جدول رقم (4-6): تركيبة رصيد حساب رأس المال من سنة 1997 إلى 2015، (مليار دولار).

السنوات	الاستثمار المباشر (الصافي)	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	رصيد حساب رأس المال
1997	0,26	-2,51	-2,29
1998	0,50	-1,33	-0,83
1999	0,46	-1,97	-2,40
2000	0,42	-1,96	-1,36
2001	1,18	-1,99	-0,87
2002	0,97	-1,32	-0,71
2003	0,62	-1,99	-1,37
2004	0,62	-2,49	-1,87
2005	1,06	-3,05	-4,24
2006	1,76	-11,89	-11,22
2007	1,39	- 0,77	-0,99
2008	2,49	-0,43	2,54
2009	2,55	1,52	3,46
2010	3,48	0,14	3,18
2011	2,05	-1,08	2,38
2012	1,54	-0,59	-0,36
2013	1,96	-0,38	-1,02
2014	1,53	0,52	3,40
2015	-0,69	-0,46	-0,06

المصدر: من طرف الطالب، اعتمادا على بيانات من جداول التقارير السنوية (2002-2015)، بنك الجزائر .

شكل رقم (4-53): رصيد حساب رأس المال (1997-2015)، (مليار دولار).

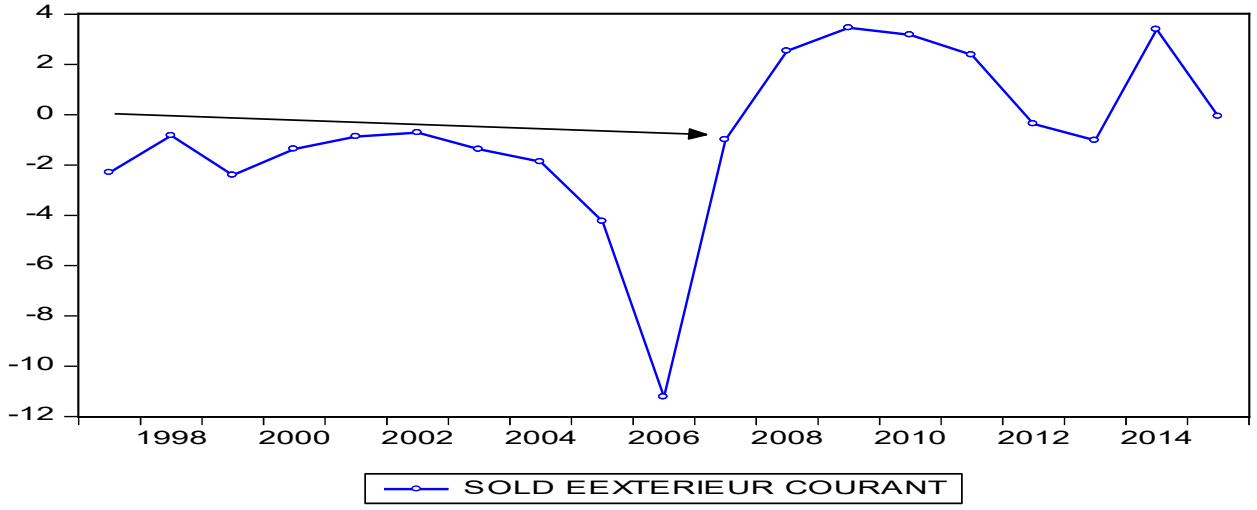

المصدر: من طرف الطالب، اعتمادا على بيانات من جداول التقارير السنوية (2002-2015)، بنك الجزائر .

من جدول رقم (4-6) والشكل رقم (4-53) نلاحظ رصيد السلبي لحساب رأس المال طول فترة (1997-2007)، وتميزت سنة 2006 بأكبر عجز تعرض له الحساب بمقدار (11.2 مليار دولار) وفي بحث عن الأسباب لاحظنا في الشكل الآتي رقم (4-56) تسديد كبير لدين الخارجي طويل الأجل حيث نلاحظ انخفاض الدين من (16.4مليار دولار) سنة 2005 إلى (5.2 مليار دولار)

سنة 2006، لاحظ كذلك شكل رقم (4-54) انخفاض رصيد الدين الخارجي بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي من (17%) إلى (05%). وسجلت سنة 2008 أول فائض لهذا الحساب وظل إيجابيا إلى غاية سنة 2011 ليعاود عجزه لسنتين متتاليتين 2012 و 2013 وهذا بسبب تحسن في الاستثمار المباشر أنظر جدول رقم (4-6) سابق، سنة 2014 سجلت فائض أما سنة 2015 فكان هنا عجز مرة أخرى بسبب انخفاض كبير لاستثمار المباشر الصافي مما كان عليه، يدل هذا على أهمية أثر انخفاض أسعار البترول في سنة 2014.

2.3 وضعية الاحتياطات والمديونية الخارجية:

1.2.3 وضعية الدين الخارجي:

عرفت الجزائر فترة طويلة من هشاشة بسبب الدين الخارجي، يمكن أن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين بشكل عام حسب شكل رقم (4-56)، وهي من بداية سنة 1970 إلى 1996 حيث نلاحظ ارتفاع الدين الخارجي من (0.9 مليار دولار) إلى (31.3 مليار دولار) أي لمدة 26 سنة و الاقتصاد يعاني من تطور هذه الديون (مثلت هذه النسبة وفقا لشكل (4-54) نسبة

شكل رقم (4-54): أرصدة الدين الخارجي(DOD)،(1970-2015)، (% من إجمالي الدخل القومي).

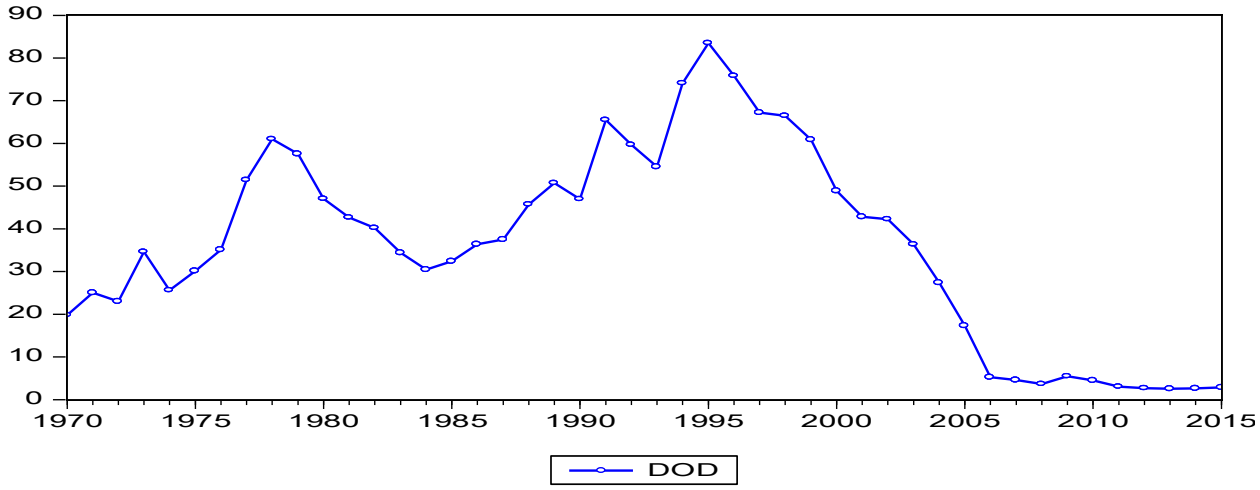

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

(84%) من إجمالي الدخل القومي)، أما المرحلة الثانية من 1997 فعرفت تناقص الدين تدريجيا إلى سنة 2004 حيث بلغ (21.1 مليار دولار) ثم انخفض بصورة شديدة سنة 2005 و 2006 بقيمة (16.4 مليار دولار) و (5.2 مليار دولار) على التوالي، وواصل الانخفاض تدرجيا ليصل في سنة 2015 إلى (1.2 مليار دولار).

ولقد انخفض الدين قصير الأجل كثير مابين سنتي 1989-2005 شكل رقم (4-55) لكن سرعان ما بدا في الارتفاع بعد هذه السنة تدريجيا ليصل إلى (39%) من إجمالي الدين. عموما يمكن القول أن الجزائر نجحت في خفض الدين الخارجي، والذي يعمل على زيادة الأمن في مواجهة الصدمات الخارجية.

شكل رقم (4-55): دين قصير الأجل، (1970-2015)، (% من إجمالي الدين الخارجي).

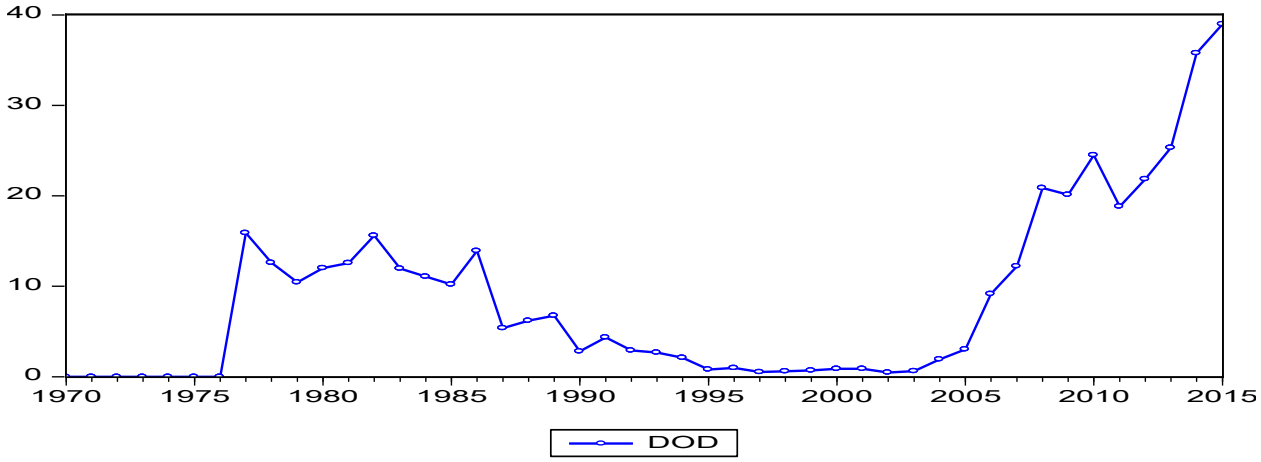

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-56): دين طويل الأجل، (1970-2015)، (% من إجمالي الدين الخارجي).

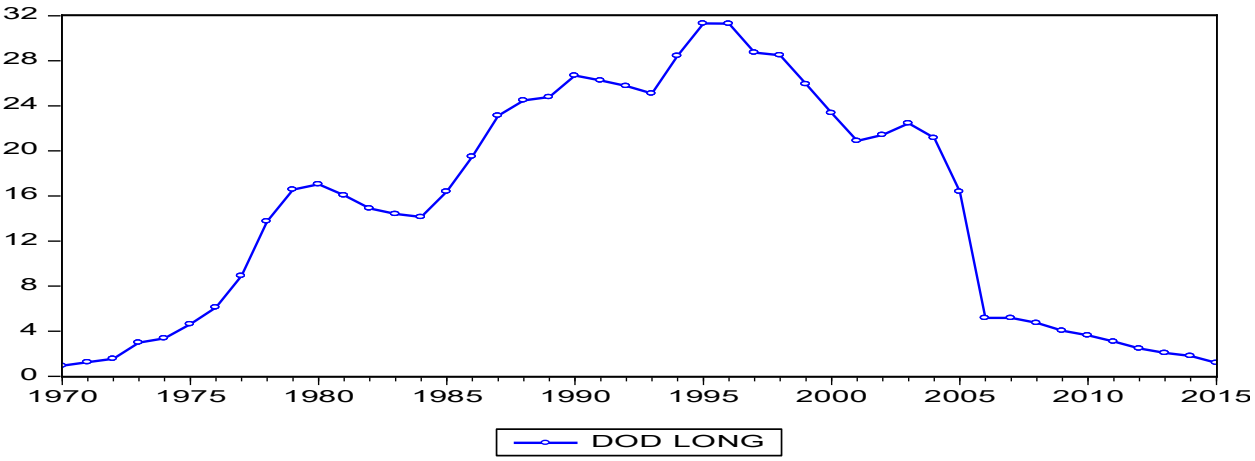

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

2.2.3 وضعية الاحتياطيات المالية:

يمكن القول أن الجزائر نجحت كذلك في رفع من إجمالي احتياطاتها خصوصا بعد سنة 2010 (13.6 مليار دولار) بدأت الاحتياطات ترتفع سنة بعد الأخرى لتصل ذروتها سنة 2012 و 2013 بقيمة (201 مليار دولار) أنظر شكل رقم (4-57) وانخفضت نسبيا في سنة 2014 و 2015 لتصل إلى (151 مليار دولار)، يدل هذا على أن انخفاض أسعار المحروقات كان له كذلك أثر على الاحتياطات المالية .

شكل رقم(4-57): إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (1971-2015).

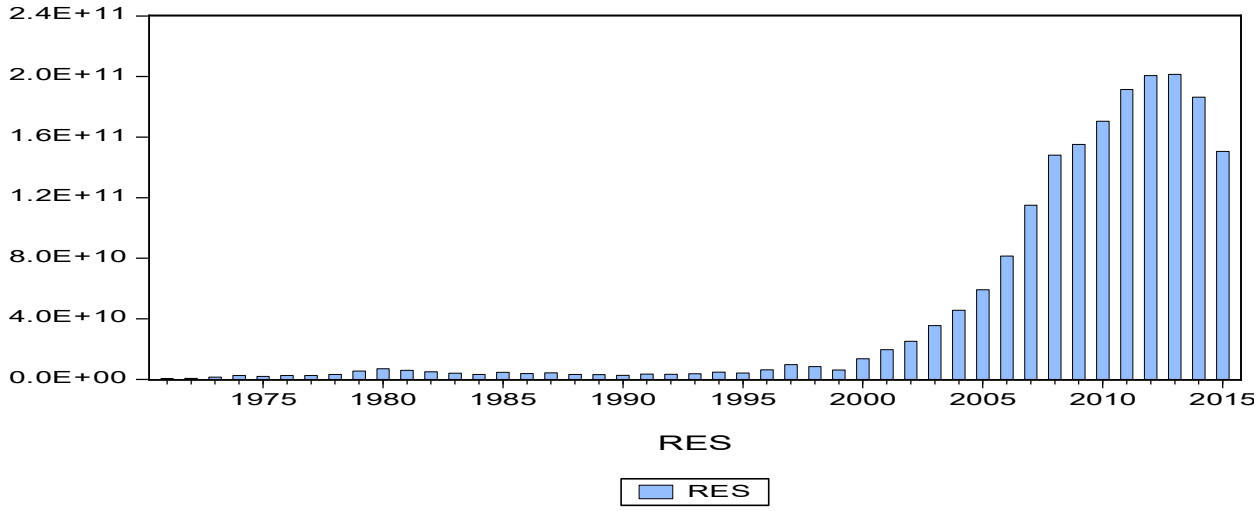

المصدر: من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

شكل رقم (4-58):إجمالي الاحتياطيات (RESdt) (% من إجمالي الدين الخارجي).

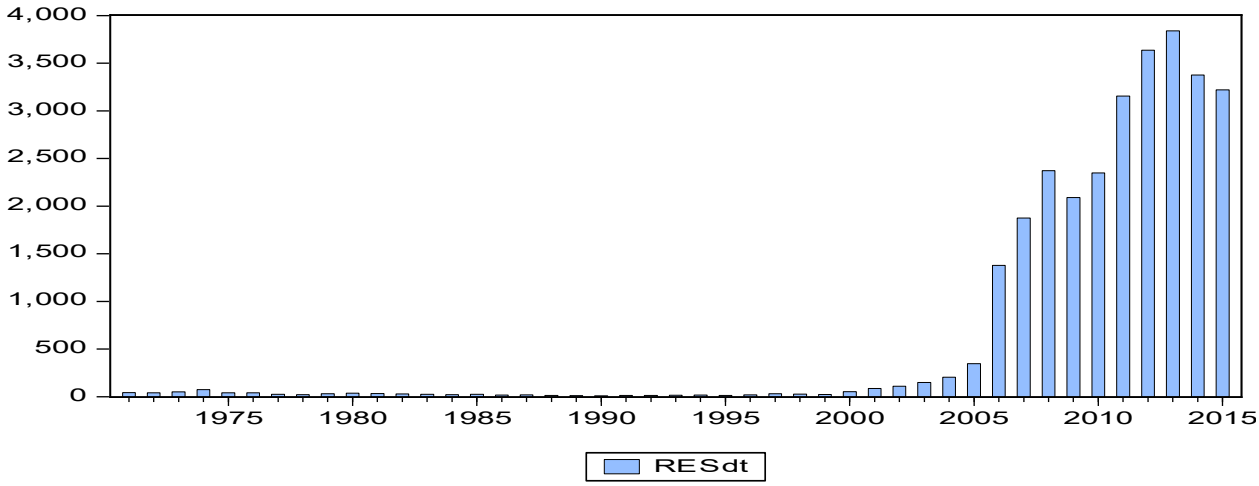

المصدر:من طرف الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

يمكن القول أن قدرة الوضعية المالية للمقاومة الصدمات الخارجية عموما جيدة، وهذا بفضل انخفاض الدين طويل الأجل و تراكم الاحتياطات، فلقد سمحت مواصلة التسديدات المسبقة بتحقيق تقليص قوي في الدين العمومي الخارجي، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر. يوضح الجدول رقم (4-07): الوضع المالي الخارجي.

جدول رقم (4-07): الوضع المالي الخارجي للاقتصاد الجزائر، (2007-2015)، (مليار دولار).

1- بيانات موجزة عن الدين الخارجي	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أرصدة الديون الخارجية	6.13	6.25	7.42	7.26	6.06	5.52	5.25	5.52	4.68
الدين الخارجي الطويل الأجل	5.19	7.74	4.05	3.64	3.08	2.47	2.07	1.81	1.2
العامة والمضمونة من قبل الجمهور	4.03	3.3	3.06	2.67	2.67	1.65	1.45	1.12	0.87
غير خاص	1.15	1.44	0.98	0.97	0.89	0.82	0.62	0.68	0.32
استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي	0.2	0.19	1.88	1.84	1.83	1.84	1.84	1.73	1.66
الدين الخارجي قصير الأجل	0.75	1.3	1.5	1.78	1.14	1.2	1.3	1.97	1.82
الدائنون الرسميون	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدائنين الخاصين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المذكرة: المتأخرات الرئيسية عن بدلود	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدائنون الرسميون	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدائنين الخاصين	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدين الخارجي الطويل الأجل	1.34	1.22	1.03	0.65	0.61	0.84	0.52	0.27	0.66
إعادة شراء صندوق النقد الدولي والرسوم (مليون دولار)	7	1.6	4.3	5.9	2	0.5	2.4	0.9	0.8
2 - تدفقات الموارد الأخرى غير المتعلقة بالديون									
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.69	2.52	2.83	2.31	2.63	1.66	1.72	1.47	0.26-
حقوق الملكية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المنح (باستثناء التعاون التقني).	0.16	0.14	0.12	0.07	0.22	0.08	0.1	0.08	0.07
مذكرة: التعاون التقني. منح	0.23	0.18	0.19	0.19	0.07	0.17	0.17	0.16	0.13
3 - المجاميع الاقتصادية الرئيسية									
الدخل القومي الإجمالي	133.2	169.7	136	161	198.1	206.7	205.8	208.8	162.2
صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي	67.13	86.65	52.86	65.17	80.83	79.09	72.13	66.57	39.94
التحويلات الشخصية وتعويضات الموظفين	0.09	0.1	0.15	0.19	0.2	0.21	0.21	0.30	0.27
واردات السلع والخدمات والدخل الأولي	38.98	55.41	55.08	55.61	65.94	70.16	73.74	79.30	69.72
الدخل الأولي من الاستثمار الأجنبي المباشر	5.54	6.15	5.89	4.85	6.31	7.45	8.00	8.01	6.36
الاحتياطيات الدولية	110.3	143.2	149	162.6	182.8	191.3	194.7	179.6	144.7
4 .النسب									
رصيد الدين الخارجي للصادرات (%)	9.1	7.2	14	11.1	7.5	7	7.3	8.3	11.7
رصيد الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي (%)	4.6	3.7	5.5	4.5	3.1	2.7	2.5	2.6	2.9
خدمة الدين للصادرات (%)	2	1.4	2	1	0.8	1.1	0.7	0.4	1.7
أرصدة الدين الخارجي قصيرة الأجل (%)	12.2	20.9	20.1	24.5	18.8	21.8	25.3	35.8	39
أرصدة الديون الميسرة للديون الخارجية (%)	34	32.5	27.6	25.6	26.8	21.6	21.3	16	15
أرصدة الديون المتعددة الأطراف إلى الديون الخارجية (%)	2.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0	0	0
الاحتياطيات إلى أرصدة الدين الخارجي (%)	1798	2293	2008	2239	3014	3468	3711	3253	3093
الاحتياطيات إلى الواردات (أشهر)	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5 - تركيبة العملة للديون العامة والمضمونة من قبل الجمهور(%)									
اليورو	60.1	59.5	60.7	58.4	59.4	73	75.2	74.9	75.8
الين الياباني	4.7	5	4.2	4.6	0.8	1	0.9	0.9	1.1
دولار أمريكي	28.6	29.2	28.8	29.9	32.1	15.8	13	12.1	10.8
SDR	0	0	0	0	0	0	0	0	0
جميع العملات الأخرى	6.6	6.2	6.3	7.1	7.7	10.3	11	12.1	12.3

Source : International Debt Statistics, 2017, The World Bank.

الخاتمة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل اعتماد على وفرة الموارد الطبيعية، كإستراتجية لتنمية و النهوض بمختلف القطاعات الأخرى، ووفقا للنتائج التحليل فإن المساهمة من قطاع الصناعة خارج المحروقات و المساهمة من قطاع الفلاحي والصيد البحري لا تزال تشكل إلا نسبة ضئيلة في إجمالي ناتج المحلي. كما شهدنا أن ميزان المدفوعات يعني من إختلالات بسبب هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات والذي يؤثر على الوضعية المالية سواء من حيث الاحتياطات أو الديون لأن هذين الأخيرين مرتبطين بنسبة كبيرة بإرادات الموارد الطبيعية (صادرات المحروقات). من جهة أخرى نلاحظ هيمنة كل من واردات المصنوعات و المواد الغذائية على هيكل الواردات. الشيء الذي يؤكد التحليل السابق أن قطاعي الفلاحة والصناعة خارج المحروقات لا تزال مساهمته ضئيلة جداً، ويكن أن نقول أن أعراض المرض الهولندي تتجلى بوضوح على الاقتصاد الجزائري. وسوف يأتي تحليل هذه النتيجة في الفصل الأخير الذي يعرض الدراسة القياسية للاقتصاد الجزائري وكذا دول الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لنموذج التنمية للإقتصاديات القائمة على الموارد الطبيعية.

تمهيد:

منذ العمل الذي قم به (Sachs and Werner،1995) ظهر شبه دعم لفكرة للعنة الموارد في الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهي النتيجة المعاكسة لنظرية الاقتصادية و للمنطق السليم، أن هذه الدول تميل إلى نمو أبطأ. ومعظم الأعمال اللاحقة حول الموارد الطبيعية والنمو أو التنمية الاقتصادية اتخذت هذه النتيجة بشكل أو أخر كمقدمة ووسعت عمله وهي منتشرة بكثرة بين الاقتصاديين. في هذا الفصل نحاول تحليل نموذج التنمية في هذه الدول والتي بلغت في دراستنا 33 دولة غنية بالموارد الطبيعية من خلال دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري بناء على عديد من المتغيرات التفسيرية والتي تطرقنا لها في الفصل الرابع السابق هذا من جهة، من جهة أخرى إتباعنا في دراساتنا للإقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية طريقة لوحة البيانات للتأثيرات الثابتة (Panel fixed-effects) والتي وجدنا هي الملائمة اعتماد على عدة اختبارات. والشيء الجديد في دراستنا هذه أن فرقنا بين نوع المورد عكس دراسات التي تعتمد على النفط فقط في تفسير اللعنة أو العلاقة السلبية بين الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي. وكذلك اعتماد على نمو نصيب الفرد كمقياس لنمو الاقتصادي.

1. الدراسة القياسية للاقتصاد الجزائري:

1.1 التعريف بمنهج ومتغيرات الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى معرفة تأثير الموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي على المدى الطويل للفترة (1971-2016). لذا تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات من بينها متغير تابع (PIB_TC) والذي يتمثل في نمو الناتج المحلي إجمالي ومجموعة من المتغيرات التفسيرية والتي يمكن تلخيصها في الجدول رقم (5-1) الأتي:

جدول رقم (5-1): التعريف بمنهج ومتغيرات الدراسة.

رمز المتغير	وصف المتغير	نوع المتغير	مصدر البيانات
PIB_TC	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	متغير تابع	البنك الدولي
PIB_H	النمو في نصيب الفرد % من إجمالي الناتج المحلي	المتغيرات التفسيرية	
RN_PIB	مجموع إيرادات الموارد الطبيعية (% من إجمالي الناتج المحلي)		
RM_PIB	إيرادات الموارد المعدنية (% من إجمالي الناتج المحلي)		
RP_PIB	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)		
RF_PIB	إيرادات موارد الغابات (% من إجمالي الناتج المحلي)		
RGN_PIB	إيرادات موارد الغاز الطبيعي (% من إجمالي الناتج المحلي)		
RCH_PIB	إيرادات موارد الفحم (% من إجمالي الناتج المحلي)		
IND_VA_PIB	القيمة المضافة في قطاع صناعة (% من إجمالي الناتج المحلي)		
SRV_VA_PIB	القيمة المضافة في قطاع خدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		
AGR_VA_PIB	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)		
M_BS_PIB	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		
X_BS_PIB	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)		
M_PAGR_TC	واردات المواد الخام الزراعية (% من صادرات السلع)		
M_PAL_TC	واردات المواد الغذائية (% من صادرات السلع)		
M_PM_TC	واردات المصنوعات (% من صادرات السلع)		
M_CAR_TC	واردات الوقود (% من صادرات السلع)		
M_MM_TC	واردات الركاز والمعادن (% من صادرات السلع)		
X_PAGR_TC	صادرات المواد الخام الزراعية (% من صادرات السلع)		
X_PAL_TC	صادرات المواد الغذائية (% من صادرات السلع)		
X_PM_TC	صادرات المصنوعات (% من صادرات السلع)		
X_CAR_TC	صادرات الوقود (% من صادرات السلع)		
X_MM_TC	صادرات الركاز والمعادن (% من صادرات السلع)		
SDE_RNB	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي RNB)		

2.1 تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة:

أول خطوة سنتطرق إلى دراسة علاقة المتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي) مع كل المتغيرات التي تم التطرق لها في التحليل الأول للفترة (1971-2016)، وذلك عن طريق تقدير علاقة الانحدار البسيط باستعمال البرنامج الإحصائي (EViews 9). فحصلنا على 10متغيرات لها علاقة إيجابية و 13 متغير علاقة سلبية مع نمو إجمالي الناتج المحلي تم تلخيصها في الجدولين رقم (5-2) و (5-3).

1.2.1 المتغيرات التي شكلت علاقة إيجابية مع نمو إجمالي الناتج المحلي:

جدول رقم (5-2): المتغيرات التي لها تأثير إيجابي مع نمو إجمالي ناتج المحلي.

المتغير	المعامل (Coefficient)	(Prob)	معامل التحديد (R-squared)
PIB_TC \IND_VA_PIB	0.163	(0.213)	0.035
PIB_TC \ M_BS_PIB	0.183	(0.149)	0.046
PIB_TC \ M_PM_TC	0.179*	(0.055)	0.082
PIB_TC \ PIB_H	1.016***	(0.000)	0.98
PIB_TC \ RCH_PIB	214.90	(0.346)	0.02
PIB_TC \ RM_PIB	5.896	(0.473)	0.01
PIB_TC \ RN_PIB	0.034	(0.736)	0.002
PIB_TC \ RP_PIB	0.0540	(0.623)	0.005
PIB_TC \ X_BS_PIB	0.065	(0.431)	0.014
PIB_TC \ X_CAR_TC	0.376***	(0.001)	0.203

* و ** و *** تعني أن معلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1%. على الترتيب.

شكل رقم (5-1): العلاقة بين القيمة المضافة في قطاع الصناعة و نمو إجمالي الناتج المحلي.

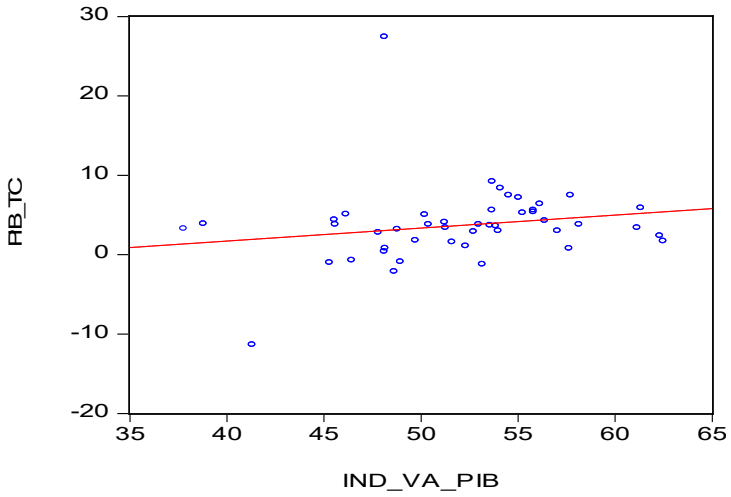

شكل رقم (5-2): العلاقة بين واردات السلع والخدمات و نمو إجمالي الناتج المحلي.

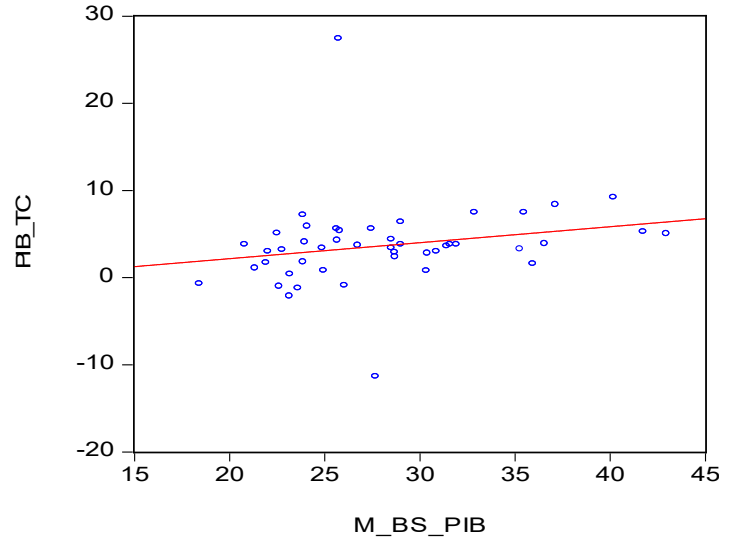

شكل رقم (5-3): العلاقة بين واردات المصنوعات و نمو إجمالي الناتج المحلي.

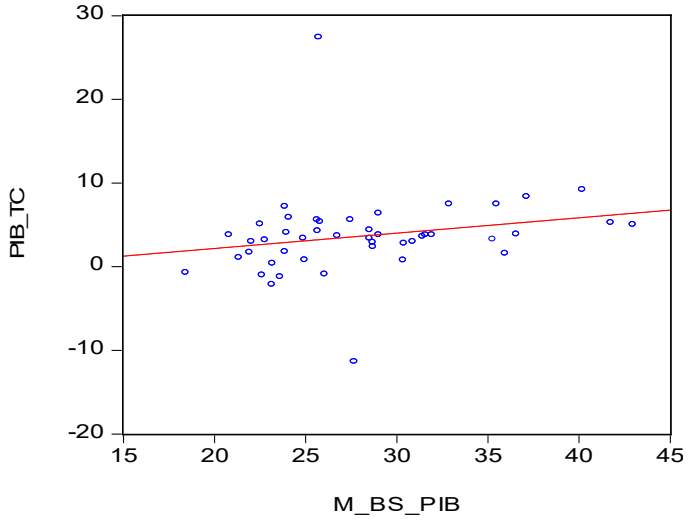

شكل رقم (5-4): العلاقة بين نمو نصيب الفرد و نمو إجمالي الناتج المحلي.

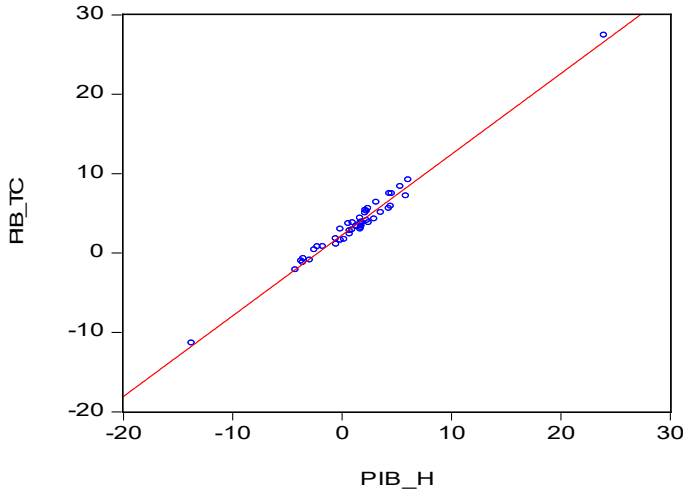

شكل رقم (5-5): العلاقة بين إيرادات موارد الفحم و نمو إجمالي الناتج المحلي.

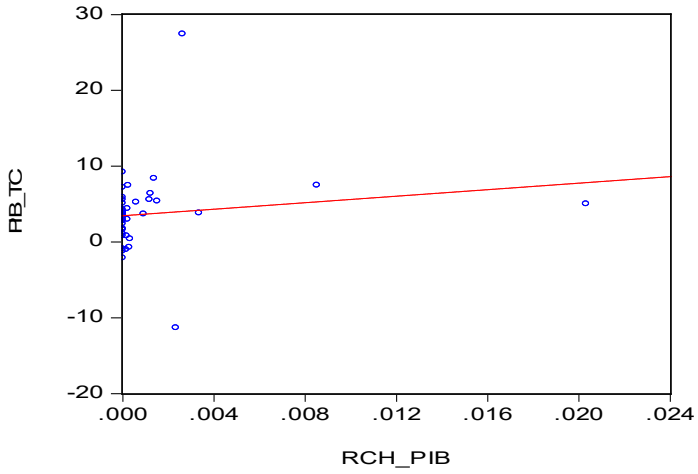

شكل رقم (5-6): العلاقة بين إيرادات الموارد المعدنية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

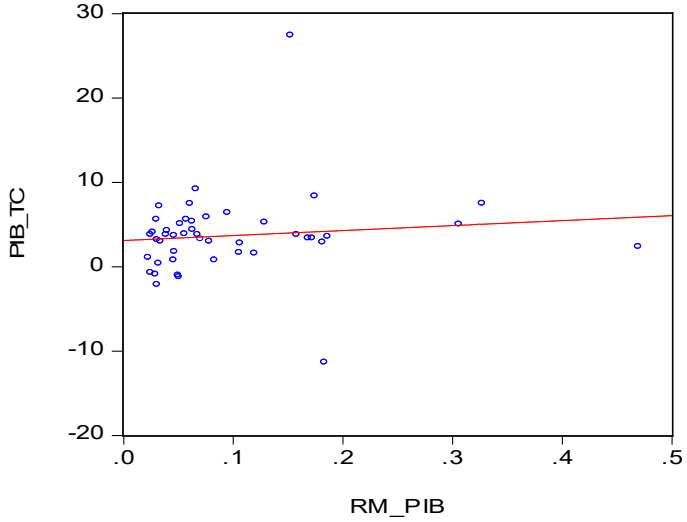

شكل رقم (5-7): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

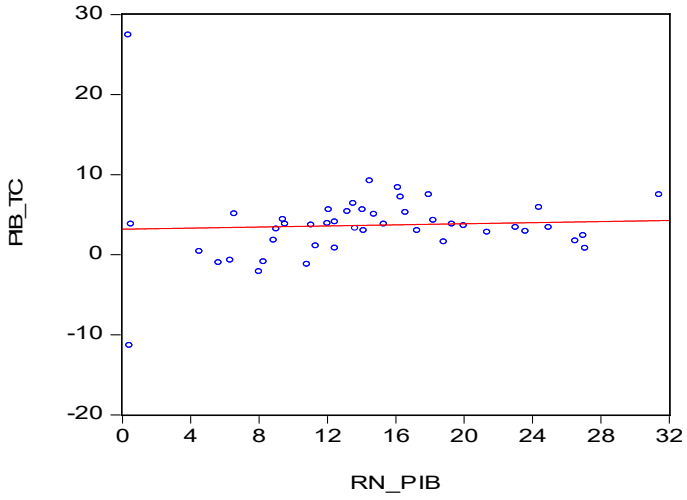

شكل رقم (5-8): العلاقة بين إيرادات الموارد النفطية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

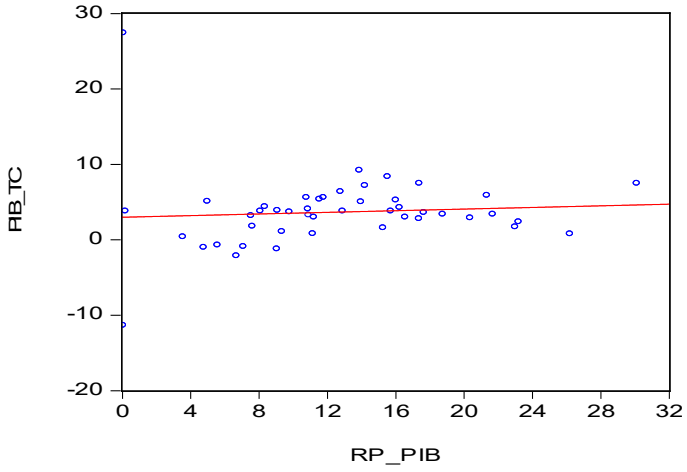

شكل رقم (5-9): العلاقة بين صادرات السلع والخدمات و نمو إجمالي الناتج المحلي.

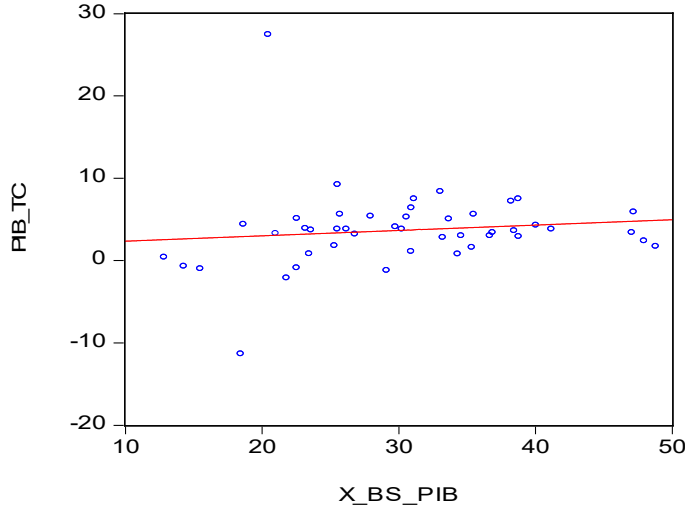

شكل رقم (5-10): العلاقة بين صادرات الوقود و نمو إجمالي الناتج المحلي.

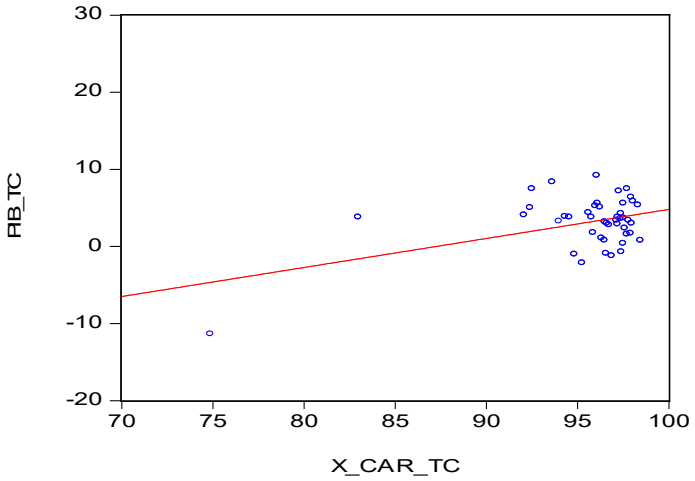

2.2.1 المتغيرات التي شكلت علاقة سلبية مع نمو إجمالي الناتج المحلي:

جدول رقم (5-3): المتغيرات التي لها تأثير إيجابي مع نمو إجمالي ناتج المحلي.

المتغير	المعامل (Coefficient)	(Prob)	معامل التحديد (R-squared)
AGR_VA_PIB	-0.686	(0.101)	0.059863
M_CAR_TC	-0.301	(0.316)	0.023333
M_MM_TC	-3.980***	(0.002)	0.201523
M_PAGR_TC	-1.144**	(0.024)	0.112370
M_PAL_TC	-0.107	(0.297)	0.025185
RF_PIB	-1.511	(0.931)	0.000170
RGN_PIB	-0.532	(0.417)	0.014972
SDE_RNB	-0.014	(0.646)	0.004823
SRV_VA_PIB	-0.155	(0.348)	0.019967
X_MM_TC	-1.519*	(0.094)	0.063724
X_PAGR_TC	-12.71***	(0.000)	0.267096
X_PM_TC	-1.219***	(0.000)	0.309229
X_PAL_TC	-0.388**	(0.0493)	0.086905

* و ** و *** تعني أن معلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1%. على الترتيب

شكل رقم (5-11): العلاقة بين قيمة المضافة في قطاع الزراعة و نمو إجمالي الناتج المحلي.

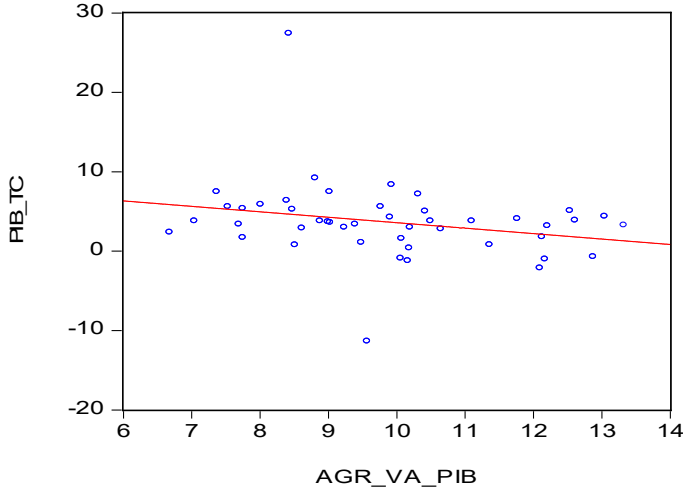

شكل رقم (5-12): العلاقة بين واردات الوقود و نمو إجمالي الناتج المحلي.

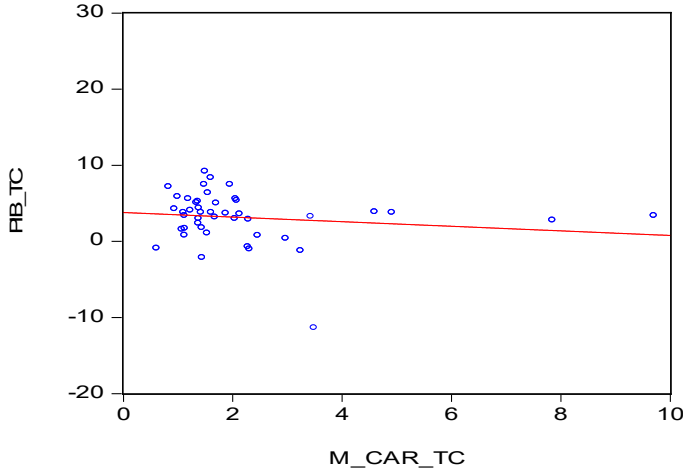

شكل رقم (5-13): العلاقة بين واردات الركاز والمعادن و نمو إجمالي الناتج المحلي.

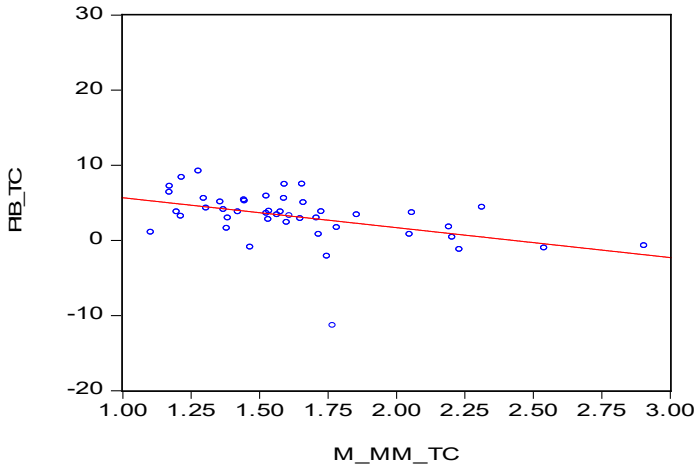

شكل رقم (5-14): العلاقة بين واردات المواد الخام الزراعية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

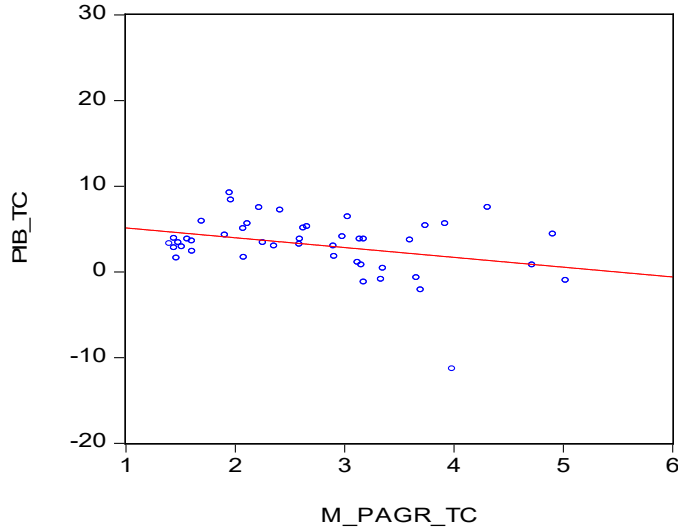

شكل رقم (5-15): العلاقة بين واردات المواد الغذائية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

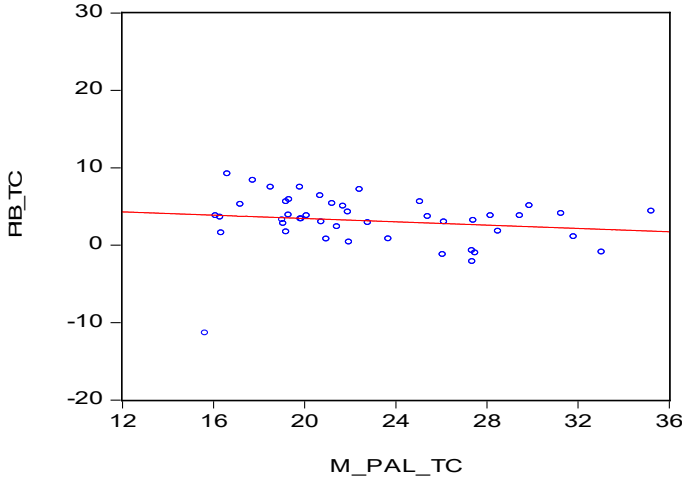

شكل رقم (5-16): العلاقة بين إيرادات موارد الغابات و نمو إجمالي الناتج المحلي.

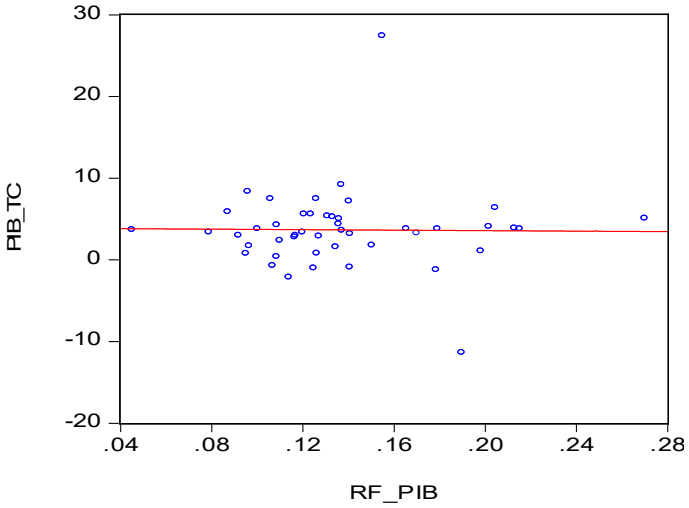

شكل رقم (5-17): العلاقة بين إيرادات موارد الغاز الطبيعي و نمو إجمالي الناتج المحلي.

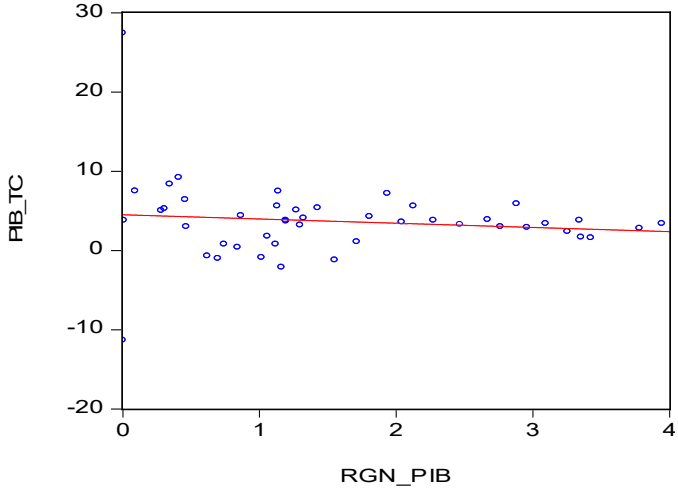

شكل رقم (5-18): العلاقة بين أرصدة الدين الخارجي و نمو إجمالي الناتج المحلي.

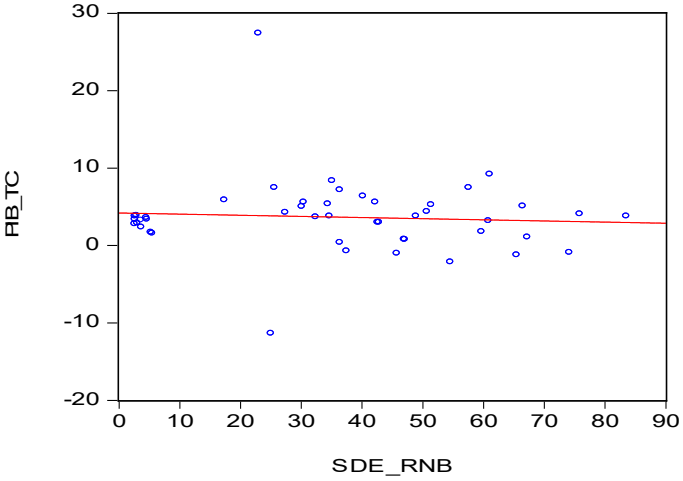

شكل رقم (5-19): العلاقة بين القيمة المضافة في قطاع خدمات و نمو إجمالي الناتج المحلي.

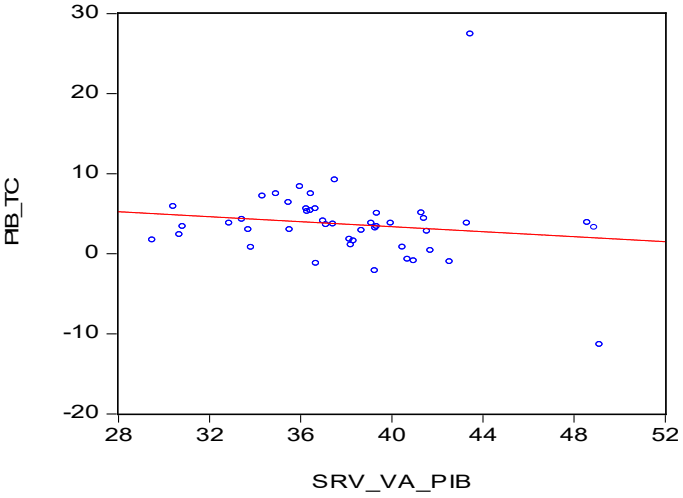

شكل رقم (5-20): العلاقة بين صادرات الركاز والمعادن و نمو إجمالي الناتج المحلي.

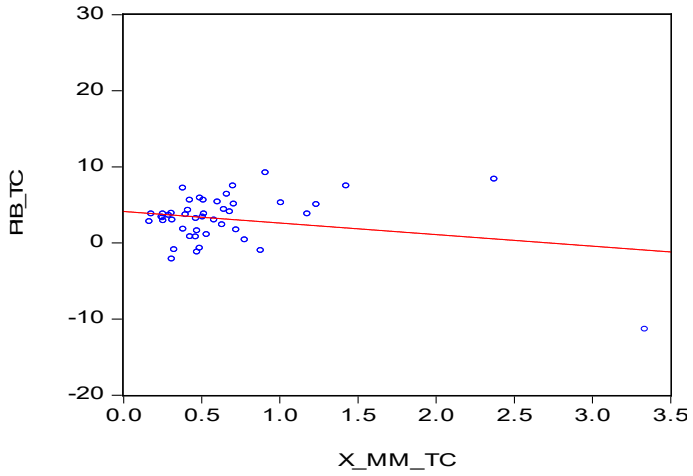

شكل رقم (5-21): العلاقة بين صادرات المواد الخام الزراعية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

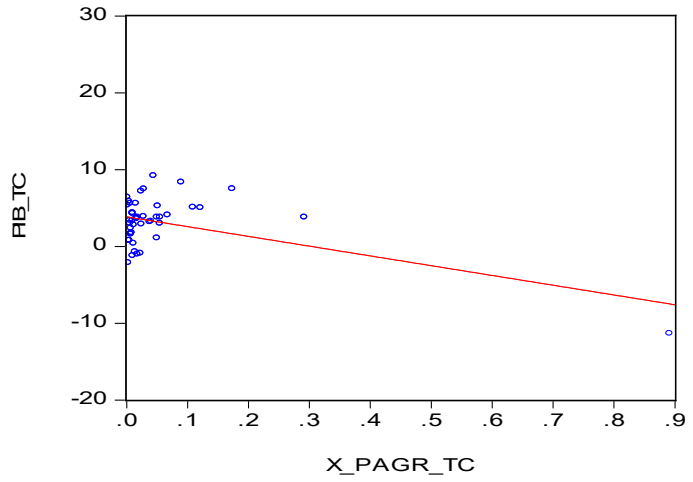

شكل رقم (5-22): العلاقة بين صادرات المواد الخام الغذائية و نمو إجمالي الناتج المحلي.

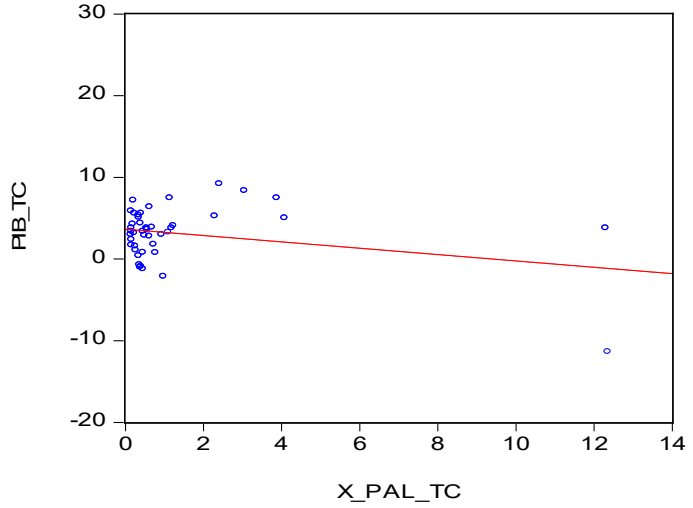

شكل رقم (5-23): العلاقة بين صادرات المصنوعات و نمو إجمالي الناتج المحلي.

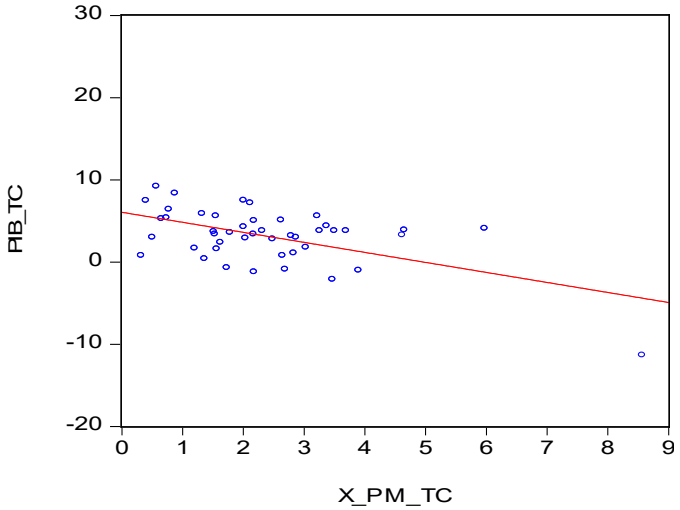

3.1 تقدير نموذج الدراسة والتأكد من جودته:

قمنا باقتراح 03 نماذج وفقا للجدول رقم (5-4)، النموذج الأول يضم جميع المتغيرات التفسيرية، أما النموذج الثاني فقد تم تخلي عن متغيرات (عملية الإسقاط) التي أظهرت نتائجها في النموذج الأول أنها معنوية، وفي النموذج الثالث تم دراسة متغير الدراسة الرئيسي (جميع إيرادات الموارد الطبيعية) ونمو إجمالي الناتج المحلي وتم تحليل العلاقة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والذي يساعدنا في معرفة تأثير هذه العوامل على متغير الدراسة وكانت خطوات على النحو التالي:

1.3.1 تقدير معالم النموذج:

تأخذ معادلة الانحدار الشكل التالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \ldots\ldots a_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

قمنا بالاستعانة ببرنامج Eviews9 لتقدير معالم النموذج، وتحصلنا على المعادلة التالية:

PIB_TC = - 8712.71 + 0.41 AGR_VA_PIB + 0.51 IND_VA_PIB + 0.04 M_BS_PIB - 1.37 M_C_TC - 1.37 M_MM_TC - 1.36 M_PAGP_TC - 1.44 M_PAL_TC - 1.46 M_PM_TC + 0.98 PIB_H + 11.35 RC_PIB + 0.75 RF_PIB - 2.01 RGN_PIB - 2.77 RM_PIB + 1.85 RN_PIB - 1.81 RP_PIB - 0.01 SDE_RNB + 0.41 SRV_VA_PIB - 0.079 X_BS_PIB + 88.15 X_C_TC + 88.35 X_MM_TC + 87.57 X_PAGP_TC + 88.17 X_PAL_TC + 88.1 X_PM_TC

2.3.1 اختبار مدى ملائمة النماذج:

وفقا لجدول رقم (5-4) يلخص العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي نمو ناتج المحلي) والمتغيرات التفسيرية، نلاحظ في النموذج الأول أن معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) قدر ب (0.9962) يدل هذا على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بمعنى أن هذه الأخيرة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات التي تحدث في إجمالي الناتج المحلي. وتجدر الإشارة سبب اختيار معامل التحديد المصحح بدل معامل التحديد، لان هذا الأخير يرتفع بشكل طبيعي عند إضافة متغير جديد، وبطبيعة الحال هذا لا يسعدنا في معرفة أن هذا المتغير الإضافي يفيدنا في التحليل أو لا. كذلك لان معامل التحديد المصحح يأخذ بعين الاعتبار فيه حسابه عدد المتغيرات المستقلة في عملية التحليل وهذا يقودنا لمعرفة أن إضافة متغير للنموذج له تأثير إيجابي أو لا. وهذا يمكن ملاحظته في نموذج الثاني حيث أن هذا النموذج لا يحتوي على المتغيرات المستقلة (التفسيرية) التالية: واردات السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، رصيد الدين الخارجي بالنسبة إجمالي ناتج القومي (RNB)، بلغ معامل التحديد المصحح (0.5191)، يدل هذا على انخفاض قوة العلاقة مقارنة بنموذج الأول بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أما نموذج الثالث بلغ معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) ب (0.09818-) أي علاقة ضعيفة جدا.

1.2.3.4 اختبار فيشر:

يعتبر هذا الاختبار من المقاييس الأكثر دقة في التوصل إلى قرار حول صلاحية نموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع تمثيلا جيدا، ويقوم هذا الاختبار عل فرضيتين:

H_0: الفرض العدم: .....النموذج غير مناسب. نقبل الفرضية: (F محسوبة أصغر من F الجدولية).

H_1: الفرض البديل :.....النموذج مناسب. نقبل الفرضية: (F محسوبة أكبر من F الجدولية).

يظهر من الجدول السابق (F محسوبة أكبر من F الجدولية) في نموذج الأول والثاني ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، أما النموذج الثالث (F محسوبة أصغر من F الجدولية) ومنه (نموذج غير مناسب).

جدول رقم (5-4): نماذج الدراسة.[1]

النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01	المتغيرات	النموذج 03	النموذج 02	النموذج 01	المتغيرات
							المتغير التابع
-8.674	-23.875	-2.012	RGN_PIB				PIB_TC
(0.782)	(0.213)	(0.295)					المتغيرات التفسيرية
-4.827	24.082	-2.768	RM_PIB				AGR_VA_PIB
(0.865)	(0.221)	(0.140)		-	-3.949	0.407	
7.963	-21.799	1.848	RN_PIB	-	(0.418)	(0.358)	IND_VA_PIB
(0.800)	(0.224)	(0.353)		-	-4.260	0.514	
-7.841	-23.993	-1.811	RP_PIB	-	(0.3829)	(0.250)	M_BS_PIB
(0.803)	(0.223)	(0.362)		-	-	0.042***	
	-	-0.012**	SDE_RNB	-	-	(0.008)	M_C_TC
-	-	(0.016)		-	-6.548	-1.375	
-	-4.201	0.412	SRV_VA_PIB	-	(0.590)	(0.218)	M_MM_TC
-	(0.383)	(0.346)		-	-10.434	-1.367	
-	-	-0.079***	X_BS_PIB	-	(0.394)	(0.220)	M_PAGP_TC
-	-	(0.002)		-	-6.044	-1.363	
-	750.478	88.148	X_C_TC	-	(0.628)	(0.233)	M_PAL_TC
-	(0.338)	(0.223)		-	-6.439	-1.443	
-	752.293	88.349	X_MM_TC	-	(0.598)	(0.200)	M_PM_TC
-	(0.337)	(0.222)		-	-6.394	-1.462	
-	726.274	87.575	X_PAGP_TC	-	(0.600)	(0.193)	PIB_H
-	(0.355)	(0.226)		-	-	0.983***	
-	751.115	88.171	X_PAL_TC	-	-	(0.0000)	RC_PIB
-	(0.337)	(0.223)		77.353	53.107	11.355	
-	749.744	88.099	X_PM_TC	(0.813)	(0.744)	(0.473)	RF_PIB
-	(0.338)	(0.223)		-2.935	-8.529	0.750	
				(0.939)	(0.711)	(0.731)	
0.0482-	0.7267	0.9982	R-squared	0.0482-	0.7267	0.9982	R-squared
0.0981	0.5191	0.9962	Ad R-squar	0.0981	0.5191	0.9962	Adj R-squar
0.3294	3.4999	507.25	F-statistic	0.3294	3.4999	507.259	F-statistic
0.9173	0.0019	0.0000	P (F-statistic)	0.9173	0.0019	0.0000	P (F-statistic)

* و ** و *** تدل على أن معلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1%. على الترتيب.

3.3.1 التحقق من مشاكل البيانات:

1.3.3.1 الكشف عن جذر الوحدة :

قمنا باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية (1971-2016)، من خلال مختلف الاختبارات والأكثر شيوعا، حيث تم المقارنة بين القيمة المحسوبة و القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 05% ، والجدول رقم (5-5) يلخص الاختبارات . بالنسبة للسلاسل الزمنية، (نمو إجمالي الناتج المحلي، ونمو في نصيب الفرد، إيرادات موارد الغابات، إيرادات موارد الفحم، إيرادات موارد الغاز الطبيعي) % من إجمالي الناتج المحلي و (صادرات المواد الغذائية، الوقود، الركاز والمعادن، المواد الخام الزراعية) % من صادرات السلع، فإن قيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية ومنه نقبل فرضية العدم H_0، أي لا يوجد جذر وحدة ومنه

[1] ملحق رقم (01) و (02) و (03).

السلاسل السابقة مستقرة عند المستوى. أما بالنسبة للسلاسل فاختبارات عند المستوى وضحت وجود جذر الوحدة، لكن عند اختبار الفرق الأول وجدنا سلاسل مستقرة.

جدول رقم (5-5): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية عند دلالة 05%.

		المستوى Level			الفرق الأول 1 st differnce		القرار
	Intercept	Trand & Intercept	None	Intercept	Trand & Intercept	None	
القيم الجدولية عند 5%	2.928142	3.513075	1.948313	2.929734	3.515523	1.948495	
متغيرات	القيم الحسابية						
PIB_TC	9.07964						السلاسل مستقرة عند المستوى
PIB_H	9.248932						
RF_PIB	3.966781						
RC_PIB	5.503862						
X_PAL_TC	14.54786						
X_C_TC	8.005235						
X_MM_TC	3.054121						
RGN_PIB	1.689598	4.443136					
X_PAGR_TC	2.334008	2.295034	4.305704				
RP_PIB	2.929006	2.771829	0.983174	7.092116			السلاسل مستقرة عند الفرق الأول
X_BS_PIB	2.107845	1.780733	0.496964	6.024313			
X_PM_TC	2.125992	2.766059	0.771945	5.84982			
RN_PB	2.839742	2.715874	0.849019	6.953924			
M_BS_PIB	1.933856	1.466793	0.061444	5.472486			
M_PM_TC	2.365813	2.334069	0.295064	8.267395			
M_PAGR_TC	1.884962	2.198548	1.028979	7.392448			
M_PAL_TC	1.524247	1.497009	0.262940	10.13517			
M_C_TC	2.772091	3.024767	1.521116	7.251667			
M_MM_TC	2.190862	2.198708	0.553820	6.451812			
SRV_VA_PIB	2.372366	2.195666	0.256857	6.732686			
IND_VA_PIB	2.146592	2.150367	0.342099	6.828096			
AGR_VA_PIB	2.661648	2.835136	0.041098	7.862751			
SDE_RNB	1.488314	2.299270	0.722741	2.687424	2.934855	2.715906	

2.3.3.1 الكشف عن الارتباط الذاتي:

هناك عدة اختبارات للتحقق من وجود ارتباط ذاتي من عدمه، سوف نقوم باختبار داربن واتسون (Durbin-Watson):

H_0: الفرض العدم: .....لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي. نقبل الفرضية $4-d_u > d^* > d_u$

H_1: الفرض البديل :.....وجود ارتباط ذاتي. نقبل الفرضية $d_L > d^*$ (ارتباط ذاتي طردي) أو $4-d_L < d^*$ (ارتباط ذاتي عكسي). اختبار DW لا يعطي أي نتيجة محددة بشأن قبول أو رفض العدم، تسمى هذه المنطقة بمنطقة عدم اتخاذ القرار

(منطقة اللاحسم) ويكون هذا عند: $d_L > d^* > d_u$ أو $4-d_u > d^* > 4-d_L$ تمثل كل من d^*: القيمة المحسوبة. d_L: القيمة الدنيا. d_u: القيمة القصوى. قدرة قيمة المحسوبة DW ب 1.94 وبرجوع إلى القيمة الجدولية نجد d_L=0.488 و d_u= 2.582. وفقا للقيم السابقة فإن $d_u > d^* > d_L$ أي نحن في منطقة اللاحسم، وعليه لا يمكن اتخاذ القرار بوجود أو انعدام ارتباط ذاتي، لذا نتوجه إلى اختبار أخر وهو اختبار breusch-godfrey serial carrelation LM Test:

$$e_t = \rho_1 e_{t-1} + \rho_2 e_{t-2} + \dots + \rho_m e_{t-m} + \varepsilon_t$$

H_0: الفرض العدم: .....غياب ارتباط الذاتي بسلسلة بواقي التقدير.

$H_0: \ \rho_1 = \cdots = \rho_1 = 0$ نقبل الفرضية $(n-m)\ R^2 < X^2$

H_1: الفرض البديل :.....يوجد ارتباط الذاتي بسلسلة بواقي التقدير.

$H_1: \ \rho_1 \neq \cdots \neq \rho_1 \neq 0$ نقبل الفرضية $(n-m)\ R^2 > X^2$

في حالة إختبار (breusch-godfrey) يمكن اختيار احتمالان لإجراء هذا الاختبار: باستخدام Serial Correlation LM Test القيمة المتحصل عليها[1] أولا تعني قبول H_0 لأن إحصائية Obs*R-squared = 0.137 أصغر من الجدولية والتي لها توزيع مربع كاي، أي لا يوجد ارتباط ذاتي. ثانيا توضح النتائج أن إحصائية F المحسوبة 0.0612 أصغر من الجدولية والذي يقودنا إلى نفس النتيجة، قبول الفرض العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي. حتى بعد اختيار فترة تباطؤ رقم 02 نصل إلى نفس النتيجة[2].

3.3.3.1 عدم ثبات التباين (عدم تجانس التباين):

للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين والتي تفترضها معادلة الانحدار، هناك عدة اختبارات (اختبار ARCH، اختبار White، اختبار Goldfeld-Quandt test).

نجري اختبار ARCH Test باختبار مربع البواقي كمتغير تابع ومربع بواقي المبطئة للفترة واحدة لاختبار الفرضيتين :

H_0: الفرض العدم: .....ثبات تباين حد الخطاء العشوائي في النموذج المقدر. نقبل الفرضية.

H_1: الفرض البديل :.....غياب ثبات تباين. نقبل الفرضية.

تشير نتائج إلى أن Obs*R-squared = 1.135[3] ألمحسوبة أكبر من الجدولية، فنرفض فرضية العدم H_0 معناه غياب ثبات التباين، وكذلك إحصائية F المحسوبة 1.112 اكبر من الجدولية والذي يقودنا إلى نفس النتيجة، رفض الفرض العدم. نفس النتيجة عند فترة تباطؤ 2.[4]

---

[1] الملحق رقم (04).

[2] الملحق رقم (05).

[3] الملحق رقم (06).

[4] الملحق رقم (07).

3.3 التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار(اختبارJarque-Bera):

نقوم باختبار الفرضيتين:

H_0: الفرض العدم:..... بواقي تتوزع توزيعا طبيعياً. نقبل الفرضية: JB الإحصائية أقل من الجدولية لتوزيع مربع كاي x^2.

H_1: الفرض البديل :..... غياب التوزيع الطبيعي. نقبل الفرضية: JB الإحصائية أكبر من الجدولية لتوزيع مربع كاي x^2.

شكل رقم(5-24): التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

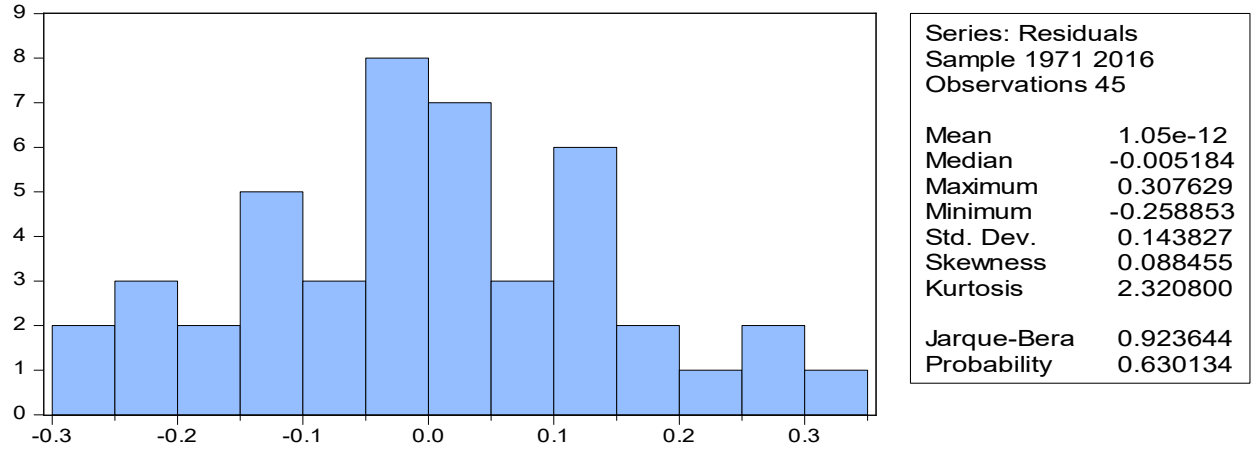

توضح النتائج أن التوزيع طبيعي وذلك وفق إجرائيين، أولا JB تساوي 0.92 وهي أقل من قيمة χ^2 فإننا نقبل فرضية العدم بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، ثانيا P-value التي تساوي 0.63 أكبر من 0.05 كذلك هذا يوضح قبول فرضية العدم .

4.1 تفسير النتائج:

أسفرت نتائج الانحدار الخطي البسيط إن العلاقة بين متغيرات التفسيرية كل على حدا و التي تتمثل في (قيمة المضافة في قطاع الصناعة، واردات السلع والخدمات، واردات المصنوعات ، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إيرادات موارد الفحم ، إيرادات الموارد المعدنية، مجموع إيرادات الموارد الطبيعية، إيرادات الموارد النفطية، صادرات السلع والخدمات ،صادرات الوقود) وكما هو موضح في الجدول رقم (5-2) و الأشكال من شكل رقم (5-1) إلى (5-11) وجدنا علاقة إيجابية مع نمو إجمالي ناتج المحلي. تتوافق نتائجنا مع النظرية الاقتصادية. لكن 03 متغيرات فقط لها دلالة إحصائية أو ذات معنوية والتي تتمثل في (واردات المصنوعات و نمو نصيب الفرد و صادرات الوقود)، لا تتوافق نتائجنا مع نظرية لعنة الموارد. أما العلاقة بين متغيرات التفسيرية و التي تتمثل في (قيمة المضافة في قطاع الزراعة، واردات الوقود، واردات الركاز والمعادن، واردات المواد الخام الزراعية، واردات المواد الغذائية، إيرادات موارد الغابات، إيرادات موارد الغاز الطبيعي، أرصدة الدين الخارجي، القيمة المضافة في قطاع خدمات، صادرات الركاز والمعادن، صادرات المواد الخام الزراعية، صادرات المواد الغذائية، صادرات المصنوعات) و نمو إجمالي الناتج المحلي. والتي تظهر في الجدول رقم (5-3) والأشكال من شكل رقم (5-11)

إلى (5-23)، نجد علاقة سلبية مع هذه المتغيرات. لكن 06 متغيرات لها دلالة إحصائية أو معنوية والتي تتمثل في واردات الركاز والمعادن و واردات المواد الخام والتي لا تتفق مع نظرية الاقتصادية. و جميع صادرات بدون استثناء. صادرات الركاز والمعادن تؤثر سلبيا على نمو إجمالي الناتج المحلي، أي أن زيادة صادرات الركاز والمعادن بمقدار 01% يترتب عليه حدوث انخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1.51%. و 6.3% من صادرات الركاز والمعادن تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على العلاقة ضعيفة بينهم. صادرات المواد الخام الزراعية تؤثر سلبيا على نمو إجمالي الناتج المحلي، زيادة بمقدار 01% يترتب عليه حدوث انخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار 12.71%. و26.7% من صادرات المواد الخام الزراعية تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على العلاقة متوسطة نسبياً بينهم. صادرات المواد الغذائية تؤثر سلبيا على نمو إجمالي الناتج المحلي، زيادة صادرات المواد الغذائية بمقدار 01% يترتب عليه حدوث انخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.38%. و 8.6% من صادرات المواد الغذائية تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي الناتج المحلي.وهذا يدل على العلاقة ضعيفة بين صادرات المواد الغذائية ونمو ناتج المحلي الإجمالي. صادرات المصنوعات تؤثر سلبيا على نمو إجمالي الناتج المحلي، زيادة صادرات المصنوعات بمقدار 01% يترتب عليه حدوث انخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1.21%. و30.9% من صادرات المصنوعات تفسر التغيرات التي تحدث في نمو إجمالي الناتج المحلي. يدل هذا على العلاقة متوسطة بينهم . تقونا هذه النتائج أن العلاقة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما توضح أن الاقتصاد الجزائري يتعرض لإحدى أعراض المرض الهولندي. و أسفرت نتائج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة مجمعة في 03 نماذج على ما يلي: في النموذج الأول والذي يضم كافة المتغيرات التفسيرية وجدنا علاقة قوية جدا مع نمو الاقتصادي، حيث بلغت 99.82% باعتماد على معامل التحديد و 98.62% باعتماد على معامل التحديد المصحح. وحصلنا فقط على 04 متغيرات لها دلالة إحصائية أو ذات معنوية. متغيرين ذو دلالة إيجابية وهما (واردات سلع والخدمات ونمو نصيب الفرد) ومتغيرين ذو دلالة سلبية وهما (رصيد الديون الخارجية و صادرات السلع و الخدمات)، تقود هذه النتيجة إلى نفس تحليل سابق (الفصل الرابع) أن الاقتصاد الجزائر نجح في خفض الدين الخارجي، بحيث أن زيادة في الدين الخارجي ب 01% يقابله انخفاض ضئيل بقيمة 0.01% في نمو إجمالي ناتج المحلي. أما بالنسبة لصادرات السلع والخدمات تأثير سلبي بحيث زيادة في هذه الصادرات ب 01% يقابله انخفاض في نمو إجمالي ناتج المحلي ب 0.07% ولا تتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، وتوضح أن الاقتصاد لا زال يعاني من اختلال في ميزان المدفوعات. ووفقا لدراسة القياسية لهذه الوضعية فإن صادرات خارج القطاع المحروقات لها دلالة إحصائية على علاقة عكسية مع نمو إجمالي ناتج المحلي والتي تعرف بظاهرة إزالة التصنيع أو لا تصنيع (أحدى أعرض المرض الهولندي). أما تحليل الوضعية المالية فلا زال الاقتصاد

الجزائري يعاني من إختلالات في ميزن المدفوعات، إلا في وضعية الديون التي نجحت في خفضها بمعدلات كبيرة. لكن مع انهيار أسعار المحروقات في الآونة الأخيرة بدأت هذه الديون ترتفع. و برغم من أن معدلات الارتفاع قليلة، إلا أنها توحي بأن الاقتصاد الجزائري لم يوفق حتى الآن في الابتعاد عن الاعتماد على هذا القطاع. ولا يزل يعتمد على الاحتياطات الناتجة عن طفرة في قطاع المحروقات في استقرار الوضعية الاقتصادية بدلاً من استعمالها في الاستثمار المنتجة بكافة أنواعه (البشري و الصناعي). وبالتالي فإن إستراتجية المتبعة في النهوض بالقطاعات الأخرى لا توجد أي مؤشرات ذات أهمية في تحسنها بما يوحي أن هذا الاتجاه التي تنتهجه الجزائر كسياسة لتقليل الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية هو اتجاه صحيح.

2. الدراسة القياسية بالاعتماد على معطيات البانل:

1.2 التعريف بمنهجية الدراسة:

1.1.2 اختيار متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: إن الدراسات الأولية تستخدم عادة نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن النمو الاقتصادي، و في دراستنا هذه استخدمنا نمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، و الذي استخدم كثيرا من رواد النظرية النيوكلاسيكية و نظرية النمو الداخلي. و تبعهم الكثير في الدراسات الحديثة نذكر منهم: (Isham et al., 2002; Sala-i-Martin and Subramanian, 2003; Ross, 2003)؛ (MCGUIRK, Eoin F, 2013)؛ (Brok Smith. 2013) و (Ahsan kibria, 2018) ؛ (Zamani Shabkhaneh & Sepehrdoust, 2018) . وكذلك من أسباب استعماله أنه "يتحكم في التقارب داخل البلدان، أي من أجل التقارب مع معدل توازن نمو طويل الأجل لبلد معين".

المتغيرات المستقلة (التفسيرية): تختلف الدراسات في اختيار هذا المتغير بالنسبة للموارد الطبيعية، إلا أن الكثير يستخدم نسبة صادرات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (كمقياس لوفرة الموارد الطبيعية) (Sachs and Warner. 1997 Brunnsch Weiller. 2008.)، وفي دراستنا هذه نستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كمقياس لوفرة أو الاعتماد الدول على الموارد الطبيعية وتم اعتماد من طرف الكثير نذكر منهم (Mathieu Couttenier. 2009) و (Muhmmad Shahbaz. Mehmet Akit Destek. Ilyas Okumus. Avik Sinha. 2018).قمنا في هذه الدراسة بتفرقة بين أنواع الموارد عكس عدة دراسات السابقة التي استخدمت الموارد الطبيعية بشكل عام، أو أنها تستخدم النفط كمتغير يعبر عن وفرة الموارد الطبيعية في البلد، وكان أول من قدم هذا الانتقاد وفرق بين نوع الموارد (sala i martin and subramanian. 2003) و(I Sham et al. 2005) و (Boschini et al. 2007). ربع الدراسات تركز على نفط ولا تأخذ في الاعتبار الوقود أو المعادن الأخرى (Tomas H, Roman H, Ayaz Z, 2016). وكان الهدف من هذا الاختيار معرفة تأثير كل منها على النمو الاقتصادي أي تقييم العلاقة مع

الناتج المحلي الإجمالي. تظهر متغيرات الدراسة و مصادرها في الجدول رقم (5-6).

الجدول رقم (5-6): متغيرات الدراسة ومصادرها للدول الغنية بالموارد الطبيعية

المتغيرات	التعريف بالمتغير	رمز المتغير	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل النمو السنوي).	النسبة المئوية للنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد على أساس العملة المحلية الثابتة 2010.	GDPH	جميع البيانات من البنك الدولي (قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية)
إيرادات الموارد الطبيعية (% إجمالي الناتج المحلي).	مجموع الإيرادات الموارد الطبيعية (الموارد النفطية و الغاز الطبيعي و الفحم و إيرادات المعادن والغابات).	NR	
إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي).	الفرق بين قيمة إنتاج النفط الخام بالأسعار العالمية وإجمالي تكاليف الإنتاج.	PETR	
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (% من إجمالي الناتج المحلي).	الفرق بين قيمة إنتاج الغاز الطبيعي بالأسعار العالمية وإجمالي تكاليف الإنتاج.	GN	
إيرادات الموارد المعدنية (% من إجمالي الناتج المحلي).	الفرق بين قيمة الإنتاج لمخزون من المعادن بالأسعار العالمية وتكاليف الإنتاج الإجمالية. المعادن المدرجة في الحساب هي القصدير والذهب والرصاص والزنك والحديد والنحاس والنيكل والفضة والبوكسيت والفوسفات.	MINR	
إيرادات موارد الفحم (% من إجمالي الناتج المحلي).	الفرق بين قيمة إنتاج الفحم بالأسعار العالمية وتكاليف الإنتاج الإجمالية.	COAL	

2.1.2 اختيار دول الدراسة:

تم اختيار الدول الغنية بالموارد الطبيعية وفقا للمعايير التالية: الدول التي بلغت صادرات الموارد الطبيعية (% من مجموع الصادرات) على الأقل 25%، وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يستعمل "عائدات صادرات الموارد الطبيعية بالنسبة لمجموع عائدات الصادرات وكذلك من يستعمل مجموع الإيرادات الموارد بالنسبة لإيرادات المالية العامة"[1]، وكثير من الدراسات تستخدم هذه المعايير في الدراسة تعبر عن وفرة الموارد الطبيعية في البلد. ويلخص الجدول رقم (5-7) و (5-8) هذه الدول.

[1] صندوق النقد الدولي، **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد (2007).**

الجدول رقم (5-7): البلدان الغنية بالموارد الطاقة (النفط و الغاز والفحم) (1980-2016).

رقم الدولة	رمز البلد	الدولة	متوسط صادرات الموارد الطبيعية % من إجمالي الصادرات	متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
01	ARE	الإمارات	45.61	-2,20
02	BHR	البحرين	35.90	0,31
03	DZA	الجزائر	96.64	0,73
04	SDN	السودان	47.48	2,37
05	IRQ	العراق	98.07	4,39
06	CMR	الكاميرون	37.19	0,25
07	KWT	الكويت	79.68	0,47
08	MEX	المكسيك	[1] 24.47	0,88
09	SAU	السعودية	89.68	-1,14
10	NOR	النرويج	56.46	1,82
11	AGO	أنغولا	93.23	0,42
12	ECU	إكوادور	48.82	0,98
13	IDN	إندونيسيا	37.46	3,47
14	IRN	إيران	77.84	0,35
15	BRN	بروني دار السلام	96.62	-1,86
16	BOL	بوليفيا	34.64	0,99
17	TTO	ترينيدد وتوباغو	64.91	2,10
18	COG	جمهورية الكونغو	82.52	1,06
19	SYR	سوريا	61.33	1,02
20	OMN	عمان	83.42	1,52
21	GAB	غابون	83.62	-0,55
22	GNQ	غينيا الاستوائية	[2] 96 .80	10,5
23	VEN	فنزويلا	85.10	-0,33
24	QAT	قطر	86.55	-1,35
25	COL	كولومبيا	35.59	1,88
26	NGA	نيجيريا	94.26	0,66

المصدر: حسابات الطالب بناء على بيانات بنك الدولي.

[1] نلاحظ أن القيمة أقل من 25% لكن عند إضافة الموارد الأخرى المعدنية (**3.351**) تفي بالمعايير المتبعة.

[2] القيمة ليست من حسابات الطالب بل تم اعتمادها من حساب صندوق النقد الدولي للفترة (2000-2005)

جدول رقم (5-8): البلدان الغنية بالموارد المعدنية (1980-2016).

رقم الدولة	رمز البلد	الدولة	نوع المعدن	متوسط صادرات الموارد المعدنية % من إجمالي الصادرات	متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
27	PNG	بابوا غينيا	(الذهب)	48.22	1,17
28	PER	بيرو	(الذهب و النحاس والفضة)	45.71	1,68
29	ZAF	جنوب إفريقيا	(الذهب و البلاتين)	17.93 [1]	0,42
30	ZMB	زامبيا	(النحاس)	76.45	0,73
31	CHL	شيلي	(النحاس)	53.67	3,12
32	MNG	منغوليا	(الذهب و النحاس)	53.54	3,00
33	MRT	موريتانيا	(ركاز الحديد)	50.50	0,52

المصدر: حسابات الطالب بناء على بيانات بنك الدولي.

2.2 التحقق من مشاكل البيانات:

1.2.2 اختبار جذر الوحدة للوحة (Panel unit root):

وهو اختبار لقياس إستقرارية السلاسل ومن الضروري قبل تقدير النماذج لبيانات بانل، نقوم أولا بفحص جذر الوحدة لهذه البيانات و قد استخدمنا 04 طرق ملخصة في الجدول الأتي:

جدول رقم (5-9): اختبار جذر الوحدة للوحة البيانات.

المتغيرات	LLC		IPS		ADF	PP	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	المستوى	الفرق الأول
GDPH	-11.658 (0.000)		-13.847 (0.000)		329.215 (0.000)	448.390 (0.000)	
NR	-2.195 (0.014)		-6.417 (0.000)		165.40 (0.000)	228.233 (0.000)	
PETR	-3.458 (0.000)		-6.421 (0.000)		161.582 (0.000)	234.192 (0.000)	
GN	-2.464 (0.006)		-3.632 (0.0001)		103.901 (0.000)	65.457 (0.233)	537.882 (0.000)
COAL	-2.736 (0.003)		-3.213 (0.000)		47.896 (0.005)	73.056 ()	
MINR	0.662 (0.7463)	-16.887 (0.000)	-0.890 (0.186)	-18.918 (0.000)	72.368 (0.020)	90.007 (0.000)	

من الجدول السابق وفي الطرق الأربعة القيم الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0، أي لا يوجد جذر وحدة

[1] نلاحظ أن القيمة أقل من 25% لكن عند إضافة الموارد طاقة (**9.12**) تفي بالمعايير المتبعة.

ومنه السلاسل السابقة مستقرة عند المستوى. سلسلتين فقط هما إيرادات الغاز الطبيعي بالنسبة لطريقة (PP) و إيرادات الموارد المعدنية وهذا بالنسبة لطريقة كل من (LLC, IPS) فاختبارات عند المستوى وضحت وجود جذر الوحدة، لكن عند اختبار الفرق الأول وجدنا سلاسل مستقرة.

2.2.2 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (5-10): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	GDPH	NR	PETR	GN	COAL	MINR
GDPH	1	0.126	0.083	-0.050	0.061	0.03804
NR	0.126	1	0.907	0.132	-0.032	0.04509
PETR	0.083	0.907	1	0.129	-0.175	-0.32608
GN	-0.050	0.132	0.129	1	-0.095	-0.17687
COAL	0.061	-0.032	-0.175	-0.095	1	0.22805
MINR	0.038	0.045	-0.326	-0.176	0.228	1

نلاحظ من الجدول بأن مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية، أن هناك علاقة إيجابية بين النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و جميع إيرادات الموارد الطبيعية باستثناء مورد واحد وهو إيرادات الغاز الطبيعي. أما المتغيرات التفسيرية فيما بينها، فهناك دلالة إحصائية بين الإيرادات الموارد الطبيعية و الإيرادات الموارد النفطية حيث بلغ معامل الارتباط (0.90762) وهذا شيء يعبر عن نسبة الكبيرة من الإيرادات الموارد الطبيعية هي من الإيرادات النفطية. يأتي بترتيب بعده الغاز الطبيعي ثم الموارد المعدنية، أما الفحم هو الوحيد الذي شكل ارتباط سلبي مع جميع أنواع الموارد باستثناء الموارد المعدنية. ويسمح لنا هذا الاختبار بتأكد من خلو المشاكل التي توجهنا عند تقدير نموذج البانل.

3. اختيار النموذج الأفضل للدراسة:

يوجد ثلاثة طرق مختلفة لتقدير نماذج بانل وهي: الثابت المشترك (common canstant) و الأثر الثابت (fixed effects) والأثر العشوائي (random effects)، والجدول رقم (5-11) الأتي يخلص نتائج الاختبارات:

جدول رقم (5-11): نتائج اختبار نموذج الدراسة.

نموذج التأثير العشوائي	نموذج التأثير الثابت	نموذج الثابت المشترك	
0.304 (0.001)	0.280 (0.023)	0.367 (0.000)	NR
-0.205 (0.024)	-0.095 (0.419)	-0.302 (0.0001)	PETR
-0.441 (0.013)	-0.352 (0.118)	-0.501 (0.001)	GN
0.168 (0.434)	0.141 (0.590)	0.105 (0.583)	COAL
-0.214 (0.046)	-0.215 (0.128)	-0.306 (0.001)	MINR
0.032417 0.028435 8.141209 0.000000	0.115527 0.087864 4.176193 0.000000	0.036056 0.032089 9.089357 0.000000	R-squared Adj R-squared F-statistic Prob (F-statistic)

جدول رقم (5-12):اختبار هيسمان.

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
0.0000	5	31.364523	Cross-section random	
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	المتغيرات
0.7697	0.006727	0.304300	0.280284	NR
0.1358	0.005516	-0.205889	-0.095101	PETR
0.5189	0.018936	-0.441463	-0.352692	GN
0.8552	0.022507	0.168975	0.141591	COAL
0.9906	0.008499	-0.214737	-0.215826	MINR

1.3 نموذج الثابت المشترك (common canstant):

في هذه الحالة تكون α هي نفسها في جميع الوحدات المقطعية، يتم التقدير عن طريق المربعات الصغرى العادية (Pooled OLS Regression Model)، وتأخذ معادلة من الشكل التالي:

$$yit = \alpha + \beta Xit + vi$$

2.3 نموذج التأثير الثابت (Fixed Effects):

تبرز أهمية استخدام هذا النموذج أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس " (Unobserved Heterogeneity) الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، إذ أن إهمالها يؤدي إلى الحصول على التقديرات متحيزة وغير متسقة كما أنها تسمح لكل دولة أن تأخذ ثابت خاص، معناه أخذ الاختلاف مابين الدول، B_1 تختلف مابين الدول لكن لا تختلف عبر الزمن.

3.3 نموذج التأثير العشوائي، (Random Effects):

يتعامل هذا الاختبار عكس الاختبار السابق مع الآثار الفردية على أنها عشوائية، ويقوم على افترض عدم ارتباط هذه الآثار مع المتغيرات التفسيرية لنموذج، عكس اختبار الآثار الثابت الذي يفترض كل مفردة تأخذ قاطعا لها.

4.3 اختبار هيسمان (Hausman test):

بهدف اختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لبيانات الدراسة نستخدم اختبار هيسمان، حيث يعتبر فرضيتين على الشكل التالي:

H_0: نموذج التأثير العشوائي هو النموذج المناسب.
H_1: التأثير الثابت هو النموذج المناسب.

نجد من نتائج[1] الاختبار والتي تظهر في الجدول رقم (5-12) السابق، أن القيمة الجدولية 0.000 هي أقل من 5% ومنه نرفض الفرضية H_0 ومنه نموذج التأثير الثابت هو النموذج المناسب، وكذلك توضح القيمة Chi-Sq. Statistic (31.36) أكبر من قيمة Chi-Sq. df (5) نفس النتيجة. أما لمعرفة هل نموذج التأثير الثابت أفضل أو نموذج الثابت المشترك، هناك العديد من الطرق و طريقة المتغيرات الوهمية إحدى الطرق. تظهر نتائج[2] (F محسوبة (5.39) أكبر من F الجدولية (0.00)) ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل (نموذج التأثير الثابت هو النموذج المناسب).

H_0: نموذج الثابت المشترك هو النموذج المناسب.
H_1: نموذج التأثير الثابت هو النموذج المناسب.

من خلال الاختبارين السابقين، النموذج المناسب للدراسة هو نموذج التأثير الثابت، والذي يتوافق مع نصوص التحليل القياسي التي تعتبر أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول.

4. نموذج الدراسة وفق النموذج التأثير الثابت:

من أهم الأسباب اعتمادنا طريقة (Panel Data) أن من مميزاتها تأخذ الدول برغم من اختلافها (heterogeneity)، وتعطينا معلومات أكثر عن تغيير استجابة المتغيرات عبر الزمن، يدرس نموذج الدراسة تأثير الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية والمتمثل في النمو الاقتصادي على المدى الطويل خلال الفترة 1980- 2016 أي 37 مشاهدة و ذلك في 33 دولة غنية بالموارد الطبيعية ليصبح عدد 1221 مشاهدة، هناك أكثر من 300 مقالة و أوراق العمل، بما في ذلك 43 دراسة اقتصادية تدرس

[1] ملحق رقم (11).
[2] ملحق رقم (12).

تأثير الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي، تشير هذه الدراسات أن هناك 605 نوعا مختلفا من أنواع الانحدار (HAVRANEK. Tomas. HORVATH. Roman. et ZEYNALOV. 2016). بغية تحديد اثر وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول الغنية بالموارد الطبيعية و التي سبق ذكرها في الجدولين رقم (5-6) و (5-7)، ومعرفة الآثار الفردية أي لكل دولة، قمنا بتقديم معادلة النموذج العام للدراسة والمتمثلة في معادلة الانحدار المتعدد التالية:

$$GDPH_{it} = B_1 + B_2 NR_{it} + B_3 PETR_{it} + B_4 GN_{it} + B_5 COAL_{it} + B_6 MINR_{it} + \varepsilon_{it}$$

$GDPH_{it}$: إحدى المؤشرات التي تستعمل في قياس التنمية داخل بلد، ويتمثل في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلد i في الزمن t .

NR_{it}: مجموع إيرادات الموارد الطبيعية للبلد i في الزمن t .

$PETR_{it}$: إيرادات الموارد النفطية للبلد i في الزمن t .

GN_{it}: إيرادات موارد الغاز الطبيعي للبلد i في الزمن t .

$COAL_{it}$: إيرادات موارد الفحم للبلد i في الزمن t .

$MINR_{it}$: إيرادات موارد المعدنية للبلد i في الزمن t .

1.4 اختبار التأثيرات الثابتة الخاص بجميع دول الدراسة:

اعتمدنا في هذا الاختبار على (06) نماذج والغرض منه أولاً، معرفة أثر كل مورد، لان نتائج الدراسات السابقة منها من يعتمد فقط كما قلنا سابقا على مورد النفط في تفسير لعنة الموارد أو العلاقة السلبية مع النمو الاقتصادي، ويعتبر موارد الطبيعية في التحليل غير مهم، ومنها من خلصا إلى نتائج أن الموارد الطبيعية الأخرى لها تأثير. لهذا اعتمدنا النموذج رقم (01) على علاقة بين الإيرادات لكل الموارد الطبيعية بدون استثناء مع نمو نصيب الفرد، أما النموذج رقم (02) توجهنا إلى دراسة مورد النفط مع نمو نصيب الفرد، النموذج (03) و (04) و (05) قمنا بإضافة في كل نموذج مورد طبيعي جديد وكان على الترتيب التالي: مورد الغاز الطبيعي، مورد الفحم، موارد المعدنية. أما فيما يخص نموذج (06) فتم فيه دراسة العلاقة بين الموارد المعدنية فقط ونمو نصيب الفرد والتي نفترض أن نتائجه توضح العلاقة بين هذا المورد ونمو نصيب الفرد في 33 دولة بشكل عام وفي 07 دول الغنية بهذا الموارد بشكل خاص والمذكورة سابقا في جدول رقم (5-8).

الجدول رقم (5-13): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية ونمو نصيب الفرد لدول الدراسة

المتغيرات	النموذج (01)	النموذج (02)	النموذج (03)	النموذج (04)	النموذج (05)	النموذج (06)
GDPH	-2.142*** (4.057)	-1.340*** (-3.018)	-1.196** (-2.509)	-1.304*** (-2.719)	-1.416*** (-2.838)	0.977*** (3.554)
NR	0.168*** (6.950)	-	-	-	-	-
PETR	-	0.166*** (6.569)	0.167*** 6.585	0.166*** 6.581	0.166*** (6.551)	-
GN	-	-	-0.175 (-0.826)	-0.177 (-0.834)	-0.177 (-0.837)	-
COAL	-	-	-	0.451** (1.965)	0.413* (1.761)	-
MINR	-	-	-	-	0.059 (0.813)	0.100 (1.373)
R-squared	0.111485	0.107760	0.108274	0.111171	0.018422	0.076788
Adj R-squared	0.086783	0.082955	0.082710	0.084919	0.015194	0.051122
F-statistic	4.513245	4.344233	4.235431	4.234708	5.705538	2.991775
Prob (F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000150	0.000000

* و** و *** تدل أن معلمة معنوية سواء عند المستوى 10% أو 5% أو 1%. على الترتيب وتمثل القيم بين قوسين قيم (t-Statistic) .وتشير النتائج من جدول رقم (5-8) أن معلمة B_1 هي معنوية وتؤثر سلبا على نمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك في جميع نماذج الدراسة باستثناء النموذج (06) الأخير فهي معنوية و إيجابية، كما قلنا سابقا هي تختلف من بلد إلى أخر وذلك حسب خصوصية كل بلد. نجد في النموذج رقم (01): أن معلمة NR ذات دلالة إحصائية وإيجابية، أي أن إيرادات الموارد الطبيعية بشكل عام في 33 دولة تؤثر إيجابيا على نمو نصيب الفرد، بحيث أن زيادة في إيرادات الموارد الطبيعية بنسبة 01% تقابله زيادة 0.16% في نمو نصيب الفرد، وهذه النتيجة موافقة لنظرية الاقتصادية، وهي على خلاف نتائج لعنة الموارد الطبيعية. النموذج رقم (02): تشير نتائج، تقريبا لنفس نتائج النموذج (01)، توضح هذه النتيجة كما ذكرا سابقا عند دراسة مصفوفة الارتباط نسبة الكبيرة جدا من إيرادات هذا المورد في مجموع إيرادات الموارد الطبيعية. النموذج رقم (03): بعد إدخال مورد الغاز الطبيعي في النموذج كان له تأثير سلبي منه، وذكرنا سابقا أن هذا المورد الوحيد الذي يرتبط سلبيا مع نمو نصيب الفرد، وهذا عكس النظرية الاقتصادية و موافق لنظرية لعنة ، ولكن لا يمكننا اعتماد ذلك في حالتنا هذه لأن معلمة المرتبطة به ليست معنوية أو ذات دلالة إحصائية، ويبق دائما مورد النفط له دلالة إيجابية معنوية. النموذج رقم (04): يوضح أن إيرادات الفحم لها تأثير إيجابي و معنوي على نمو نصيب الفرد، وهذا موافق لنظرية الاقتصادية، كذلك مورد النفط يظهر علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي. النموذج رقم (05): إدخال متغير الموارد المعدنية ليس له أي دلالة معنوية، كما يصبح مورد الفحم ليس له أي دلالة إحصائية عند 05%، ونفس نتائج تتكرر بالنسبة لمورد النفط. النموذج (06) والخاص بالموارد المعدنية فقط يؤكد نتيجة السابقة، بأن إيرادات موارد المعدنية ليس

لها أي دلالة معنوية على التغيرات التي تطرأ على النمو الاقتصادي.

2.4 اختبار التأثيرات الثابتة الخاصة بكل بلد:

بعد تحديد الأثر الخاص بوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل لدول معا، ينبغي دراسة الآثار الخاصة بكل دولة لمعرفة الآثار المفصلة (أي الآثار الفردية)، حيث أننا اعتمدنا على نفس طريقة التحليل، 06 نماذج السابقة و توصلنا إلى النتائج التي تظهر في الجدول رقم (5-14)، حيث نجد من نتائج النموذج رقم (01) أي الخاصة بالعلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية و نمو نصيب الفرد، وجود علاقة سلبية في 15 دولة: الإمارات، الجزائر ، الكويت، السعودية، أنغولا، إيران، بروني دار السلام، كونغو، سوريا، عمان، غابون، فنزويلا، قطر، بابوا غنيا جديدة، موريتانيا. أما علاقة الايجابية فظهرت في 18 دول: البحرين، السودان، العراق، الكاميرون، المكسيك، النرويج، إكوادور، إندونيسيا، بوليفيا، ترينداد وتوباغو، غينيا الاستوائية، كولومبيا، نيجيريا، بيرو، جنوب إفريقيا، زامبيا، شيلي، منغوليا. أما النموذج (02) و الذي يوضح العلاقة بين إيرادات النفط و نمو نصيب الفرد، فكانت علاقة سلبية في نفس الدول السابقة التي شكلت فيها العلاقة بين الموارد الطبيعية و نمو نصيب الفرد علاقة سلبية، إضافة إلى دولتين وهما: العراق و نيجيريا. أما عن العلاقة الايجابية فإضافة لدول التي شكلت علاقة إيجابية مع إيرادات الموارد الطبيعية، ظهرت نتائج إيجابية في دولتين وهما بابوا غينيا الجديدة وموريتانيا وهما دولتين غنية بالموارد المعدنية. وهنا ملاحظة مهمة وهي ارتفاع الأثر السلبي عند إفراد النفط لوحده في هذا النموذج وذلك في كل دول معادا دولتين بروني دار السلام و الكونغو، فمثلا كان الأثر في النموذج (01) بالنسبة للجزائر يمثل (- 0.63) أما عند إفراد النفط فأصبح (- 0.97)، تتوافق هذه النتيجة مع نتائج التي تعتبر النفط هو المسئول من بين الموارد الأخرى عن علاقة السلبية. النموذج (03) أي عند إدخال مورد الغاز الطبيعي مع مورد النفط ، نحصل عل نفس النتائج تقريبا مع النموذج رقم (02) تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دول معا في الجدول رقم (5-13) أن مورد الغاز لم يكن له أي دلالة معنوية على التأثير في نمو نصيب الفرد. نحصل كذلك على نفس النتائج السابق في النموذج رقم (04) أي عند إدخال مورد الفحم . و نجد في النموذج رقم (05) نفس النتائج أي علاقة سلبية و إيجابية في نفس الدول مع ملاحظة تغير طفيف بزيادة في كل من أثار العلاقة سواء الايجابية و السلبية، أي أن الموارد المعدنية كان لها أثر إيجابي بالنسبة للدول التي شكلت علاقة إيجابية مع نمو نصيب الفرد و مورد النفط. بالنسبة لنموذج رقم (06) فالموارد المعدنية كان لها تأثير سلبي في 19 دولة غنية بالموارد الطبيعية. منها 04 دول (بابوا غينيا الجديدة، جنوب إفريقيا، زامبيا، موريتانيا) من بين 07 دول غنية بالموارد المعدنية. ونجد 14 دولة لها علاقة إيجابية بين الموارد المعدنية ونمو نصيب الفرد (السودان، العراق، النرويج، إكوادور، أندونيسيا، ترنديد وتوباغوا، الكونغوا، سوريا، عمان، غينيا الاستوائية، كولومبيا، بيرو، شيلي، منغوليا).

الجدول رقم (5-14): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية ونمو نصيب الفرد في كل دولة، للدول الغنية بموارد الطاقة.

الرقم	الدول	نموذج (01)	نموذج (02)	نموذج (03)	نموذج (04)	نموذج (05)	نموذج (06)
01	الإمارات	-3.917214	-4.553153	-4.466610	-4.466610	-4.339900	-3.181504
02	البحرين	1.191839	0.768917	1.118423	1.118423	1.235219	-0.657651
03	الجزائر	-0.636007	-0.974511	-0.604118	-0.604118	-0.483354	-0.249142
04	السودان	3.594714	2.915615	2.878603	2.878603	2.966345	1.354793
05	العراق	0.343249	-0.363537	-0.386017	-0.386017	-0.250402	3.413539
06	الكاميرون	1.032309	0.769487	0.736807	0.736807	0.849323	-0.724476
07	الكويت	-4.610082	-5.245653	-5.206003	-5.206003	-5.066329	-0.499908
08	المكسيك	2.082759	1.411405	1.386528	1.386528	1.478423	-0.136431
09	السعودية	-5.396029	-6.024295	-5.968362	-5.968362	-5.832925	-2.119422
10	النرويج	2.784495	2.236622	2.429720	2.429720	2.545163	0.847341
11	أنغولا	-2.300528	-2.848405	-2.877131	-2.877131	-2.747261	-0.554989
12	إكوادور	1.407123	0.732097	0.696465	0.696465	0.810265	0.002348
13	اندونيسيا	4.067418	3.862232	3.706837	3.706837	3.779806	2.384847
14	إيران	-1.108408	-1.617151	-1.471074	-1.471074	-1.366588	-0.660924
15	بروني دار السلام	-4.256094	-4.110018	-3.220211	-3.220211	-3.090899	-2.840027
16	بوليفيا	1.985755	1.819624	2.078337	2.078337	2.098184	-0.145784
17	ترينداد وتوباغو	1.814455	1.652040	2.257179	2.257179	2.378434	1.125786
18	جمهورية الكونغو	-2.986029	-2.946440	-2.934423	-2.934423	-2.809595	0.078500
19	سوريا	-0.911690	-1.593609	-1.560266	-1.560266	-1.432716	0.044612
20	عمان	-2.845150	-3.318161	-3.106487	-3.106487	-2.973286	0.543185
21	غابون	-2.973007	-3.224522	-3.253661	-3.253661	-3.128146	-1.538541
22	غينيا استوائية	5.899153	7.312275	7.474804	7.474804	7.604770	9.620465
23	فنزويلا	-1.614638	-2.221463	-2.192675	-2.192675	-2.090825	-1.351274
24	قطر	-5.224011	-5.434734	-4.925457	-4.925457	-4.790420	-2.329891
25	كولومبيا	3.197767	2.602829	2.409405	2.409405	2.512890	0.862168
26	نيجيريا	0.246609	-0.083429	-0.047034	-0.047034	0.072634	-0.317960

الجدول رقم (5-15): العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية ونمو نصيب الفرد في كل دولة، للدول الغنية بموارد المعدنية.

27	بابوا غينيا جديدة	-1.105519	1.674099	1.705155	1.705155	0.820618	-1.489692
28	بيرو	2.678115	2.660301	2.640695	2.640695	2.501289	0.286318
29	جنوب إفريقيا	1.530414	1.760409	0.442189	0.442189	0.517790	-0.793487
30	زامبيا	0.688537	2.072071	1.971733	1.971733	1.581171	-1.100882
31	شيلي	3.465238	4.423813	4.386008	4.386008	3.915821	1.168595
32	منغوليا	2.483200	4.247092	2.298920	2.298920	1.973656	1.014261
33	موريتانيا	-0.608742	1.638156	1.601719	1.601719	0.760842	-2.054774

3.4 تفسير النتائج:

لدراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل قمنا بتطبيق 06 نماذج تتضمن أنواع الموارد باستخدام أسلوب التأثيرات الثابتة. من خلال النتائج المتوصل إليها، وبأخذ الآثار مجمعة لكل الدولة (33 دولة) نجد أن مجموع الموارد الطبيعية و مورد النفط و مورد الفحم لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. حيث تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية و تتفق مع كثير من الدراسة التي تعتبر الموارد نعمة ولها تأثير إيجابي من بين هذه الدراسات: (Davis, 1995)؛ (Stijns, 2000)؛ (Isham et al, 2002)؛ (Ross, 2003)؛ (Sala-i-Martin and Lederman and Maloney, 2007)؛ (Subramanian, 2003)؛ (Fearon, 2005)؛ (Herb, 2005)؛ (Rosser, 2006)؛ (Alexeyev and Conrad, 2009)؛ (GERELMAA, Lkhagva et KOTANI, 2016). أما عن مورد الغاز و الموارد المعدنية فلم نحصل على أي نتائج ذات معنوية (عبر هذه النتيجة (UN, Kheang et SO, 2009) أن الموارد لا نعمة ولا نقمة في هذه البلدان). وحتى نحصل على معلومات أخرى قد تفيدنا في التحليل قمنا بدراسة الآثار الفردية أي الخاصة بكل بلد على والتي تظهر في الجدول رقم (5-14)، فكانت الآثار مختلفة عن التحليل السابق فنجد 18 دولة كانت الموارد الطبيعية بشكل عام لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و15 دولة كان هناك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ومن بينها الاقتصاد الجزائري، ولا تعارض هذه النتائج مع الآثار مجمعة لأن عدد الدول التي شكلت الموارد فيها علاقة إيجابية أكبر من عدد الدول التي تظهر فيها العلاقة السلبية، وهنا تتجلى فائدة دراسة الآثار الفردية. وعند تحليل العلاقة بين النفط و النمو الاقتصادي، فنحصل على نفس النتائج تقريبا وفي نفس الدول مع ملاحظة ظهور أثار سلبية في دولتين كانت من ضمن الدول التي شكلت الموارد الطبيعية علاقة إيجابية وهي: العراق و نيجيريا، وتجلى هنا فأدت دراستنا من التفرقة بين أنواع الموارد والتي تظهر المورد المسئول أكثر عن العلاقة الايجابية أو السلبية، ولا تتفق هذه النتائج و المتمثلة في 15 دولة مع النظرية الاقتصادية، وتتفق مع نظرية لعنة الموارد و عدة دراسات (Sachs and Warner, 1995, 2001) ؛ (Light and

(Sala-i-Martin and Subramanian, 2003)؛ (Auty, 2001)؛ (Gylfason et al, 1999)؛ (Wideman, 1999).

كما نجد ملاحظة مهمة وهي ارتفاع الأثر السلبي عند إفراد النفط لوحده والذي يتوافق مع نتائج ربع الدارسات أن النفط هو المسئول عن هذا الأثر السلبي هذا من جهة، من جهة أخرى يوضح هذا الاعتماد الكبير لهذه الدول على إيرادات هذا النوع من الموارد، الذي يتميز بشدة تقلب أسعاره مازال على حاله. بالنسبة لمورد الغاز و الفحم و الموارد المعدنية عند إدراج كل منها مع النفط لا تتغير نتائج تقريبا، تؤكد مرة ثانية هذه النتائج تأثير الكبير للنفط مقارنة بالموارد الأخرى. كما تتوافق مع نتائج الآثار دول معا في الجدول رقم (5-13)التي تظهر أن مورد الغاز لم يكن له أي دلالة معنوية على التأثير في نمو الاقتصادي. بالنسبة لتأثير الموارد المعدنية منفردة مع النمو الاقتصادي فنجد علاقة سلبية في 19 دولة غنية بالموارد الطبيعية وهذا عكس النظرية الاقتصادية. منها 04 دول (بابوا غينيا الجديدة، جنوب إفريقيا، زامبيا، موريتانيا) من بين 07 دول غنية بالموارد المعدنية، تتفق مع نظرية لعنة الموارد، لأن هذه الأخيرة تشترط وفرة في المورد مقابل نمو البطيء أو السلبي. ونجد 14 دولة لها علاقة إيجابية بين الموارد المعدنية ونمو نصيب الفرد (السودان، العراق، النرويج، إكوادور، أندونيسيا، ترنديد وتوباغوا، الكونغوا، سوريا، عمان، غينيا الاستوائية، كولومبيا، بيرو، شيلي، منغوليا) و التي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

خاتمة :

وجدنا من خلال هذا الفصل أن الاعتماد عل الموارد الطبيعية أسفرت عنه نتائج سلبية أكثر منها إيجابية للإقتصاد الجزائري، وان أعراض المرض الهولندي و ظاهرة اللاتصنيع بدت جلية. أما بالنسبة لدول الغنية بالموارد الطبيعية الأخرى فبتتبع الآثار الفردية في 33 دولة وذلك باعتماد على نموذج التأثرات الثابتة. لخصت نتائجنا إلى وجود اتجاهين في العلاقة، حيث ظهور التأثير إيجابي بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وذلك 18 دولة من بين 33 دولة مع مختلف الموارد. حيث تتفق مع النظرية الاقتصادية ولا تتفق مع نظرية لعنة الموارد. أما عن هذه الأخيرة فوجدنا نسبة لا يستهان بها 15 دولة، كانت الموارد الطاقة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من بين 26 دولة غنية بموارد الطاقة (البترول، الغاز، الفحم) وتتوافق مع النظرية. كما حصلنا على نتائج جديدة في ما يخص الموارد المعدنية، فوجدنا 04 دول غنية بالموارد المعدنية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي من بين 07 دول غنية بهذه الموارد، والتي توضح أن ليس النفط لوحده يمكن أن يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي. كما نجد أن الاقتصاد الجزائري كان من ضمن الدول التي شكلت هذه الموارد علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة:

منذ عهد أدم سميث وديفيد ريكاردو كان الاعتقاد السائد أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز يمكن أن تبني تنميتها على هذه الموارد، واستخدامها كطريق رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام. أي يفترض أن يهيئ لها إتباع مسار سريع للتنمية. واعتبروا أن اكتساب هذه وفرة من الموارد نعمة كبيرة يحسدون عليها وقد كتب في ذلك الباحث (Norton Ginsburg, 1957)، "امتلاك هبة كبيرة ومتنوعة من الموارد الطبيعية هو ميزة كبيرة لأي دولة تشرع في فترة من النمو الاقتصادي السريع. و اعتبر (Rostow, 1961) وفرة الموارد الطبيعية عنصراً من الشروط المسبقة "للإقلاع" من حالة التخلف إلى حالة التنمية الصناعية، كما كان الحال في بريطانيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة والسويد.

لكن الواقع ليس كذلك إلى هذا الحد. لقد اختلفت النظرة في الدور الذي تلعبه هذه الموارد في التنمية، لاحظ الاقتصاديون أن دول الموارد، وخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تميل إلى النمو بمعدل أبطأ من البلدان التي لديها موارد طبيعية أقل. يقال إن هذه البلدان تعاني مما صاغه (Auty ,1993) "لعنة الموارد". تشير هذه لعنة إلى وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. ونسبت "لعنة النفط" الأكثر تحديداً إلى البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتماداً كبيراً على إنتاج النفط. ولقد شاع هذا المفهوم في الآونة الأخيرة كثيرا ولقيا اهتماما كبيرا من الباحثين بين مؤيد ومخالف لهذه الظاهرة. ويمكن القول أن هذا مجال فشل فيه الاقتصاديون في التوصل إلى توافق في الآراء.

وكان (Sachs and Warner, 1995, 2001) أول من وضع أدبيات الاقتصاد القياسي حول تأثير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي. وأيده الكثير من الباحثين في ذلك، وأن الدول الغنية بالموارد تميل إلى نمو بطيء مقارنة بدول فقيرة من هذه الموارد مثل (Light and Wideman, 1999)؛ (Gylfason et al, 1999)؛ (Auty, 2001)؛ (Sala-i-Martin and Subramanian, 2003) لم تقتصر نظرية "لعنة الموارد" على الأداء هذا بطيء. لقد تطورت لتصبح ظاهرة متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار قضايا التنمية والجودة المؤسسية واعتبارات الاقتصاد السياسي.

ومع ذلك، على الرغم من الأدلة الكبيرة على فكرة لعنة الموارد، لم يكون هناك توافق (Rosser, 2006). لم تجد الدراسات الأخرى أي دليل على لعنة الموارد، يقول (UN, Kheang et SO, 2009) الموارد الطبيعية لا نعمة ولا نقمة ، ووجد آخرون علاقة إيجابية بين هبات الموارد ونموها (Davis, 1995; Lederman and Maloney, 2007; Alexeyev and Conrad, 2009)؛ (Stijns, 2000; Herb, 2005; Fearon, 2005)، وميزا آخرون بين أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية (Isham et al., 2002; Sala-i-Martin and Subramanian, 2003; Ross, 2003) وتم التوصل إلى أن وفرة الموارد لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج اقتصادية وإنمائية سيئة. ويتوافق جزء من نتائجنا في دراستنا في هذه الأطروحة،

والتي وجدنا فيها دلالة إحصائية على أن الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط كان لها تأثير إيجابي على نمو الاقتصادي وهذا في 18دولة غنية بالموارد الطبيعية من بين 33 دولة. كما نجد نسب لا يستهان بها عن وجد علاقة سلبية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وذلك في 15 دولة من بينها الاقتصاد الجزائري. هذا الأخير من خلال التحليل الأولي للوضعية الاقتصادية والذي تم تناوله في الفصل الرابع، يظهر مدى اعتماد الاقتصاد على إيرادات الموارد الطبيعية، وأن النمو خارج هذا القطاع بدا ضعيفا جداً، ولا تزال مساهمة ضئيلة وهذا من خلال القيمة المضافة خارج قطاع المزدهر (النفط)، والذي قلنا سابقاً أنه من أعراض المرض الهولندي. ليس هذا فقط فنتائج دراسة القياسية لهذه الوضعية الاقتصادية أظهر وجود دلالة معنوية سلبية في صادرات خارج المحروقات، والذي يدل على ضعف القطاعات الأخرى في المساهمة في النمو الاقتصادي، أي بمعنى أخر تعرض الاقتصاد لظاهرة اللاتصنيع.

ولقد قادنا البحث في الأسباب عند دراسة هذا الموضوع، أن ظهور أثار سلبية لوفرة الموارد الطبيعية لا ينطبق على كل البلدان الغنية بها، إنما يرجع ذلك لطريقة استعمالها ولاشك أن أداء بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية جيد، ولعل أهم العوامل التي مكنت دول من تطوير إقتصاداتها ومجتمعاتها مقارنة بالدول وجدت صعوبة في تعظيم ثرواتها، هي الحوكمة السليمة التي تستند إلى مؤسسات قوية وشفافة، وتوفر الإدارة الواعية إضافة إلى حسن التخطيط. كما تبين البحث في الأسباب التي أدت فشل دول الغنية من تحقيق التنمية المنشودة، والتي تتمثل في الافتقار للموارد البشرية الخبيرة وعدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات وكثرة الفساد وظهور حالات عدم اليقين، أن الوفرة ليست السبب الحقيقي (ويمكن اعتبارها عامل غير مباشر قد يؤدي إلى زيادة تفاقم المشكلات وظهور الأثر السلبي)، وأن دول استطاعت كسر تلك القاعدة (أن الوفرة تؤدي إلى النقمة) والتي تظهر في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل: النرويج،اندونيسيا،بوتسوانا، التشيلي، بفضل قوة مؤسساتها، وتنوع اقتصادها. وبرغم من أن نتائجنا لا تعطي هذا التفسيرات الأخيرة لأننا قمنا باعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، كما هو شائع في الأدبيات، ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الاعتبار القضايا البيئية أو الرعاية الاجتماعية أو مؤشرات الأخرى للتنمية الاقتصادية. فمن التوصيات التي نقدمها، بالنسبة للبحوث المستقبلية، إدخال مؤشر من المؤشرات الاجتماعية مثل مؤشر التنمية البشرية أو مؤشرات الجودة المؤسساتية، أو مؤشر الفساد والذي يمكن أن يوفر معلومات إضافية مفيدة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أحمد درويش وسرحان شفيق ورالف شامي وجوشوا تشاراب، آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،صندوق النقد الدولي.
- إستراتجية عام 2012-2016، استخلاص الحقائق، ائتلاف "انشر ما تدفعه" ، سبتمبر 2012.
- آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، التطورات في عام 2008 والآفاق المتوقعة لعام 2009، صندوق النقد الدولي، ص03.
- أفاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النفط والصراعات وفترة التحول، صندوق النقد الدولي، 5 ماي 2015.
- آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،صندوق النقد الدولي، 2011.
- آفاق الاقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،صندوق النقد الدولي، مستخرج من https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2011/mcd/10/menap1011_cha.pdf ،ص08. (تم الاطلاع 2016/05/05)
- أكرم جاسم محمد العكام و إيناس وليد العاني ،اثر الأنطقة الايكولوجية في التخطيط و التصميم الحضري لمدن العراق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، 2009.
- ألفريد كامر، وتالين كورنشليان، تقرير خبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، العرق،صندوق النقد الدولي، 30 افريل 2013.
- أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.
- أنطوانيت سايبه، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، تعزيز النمو الاقتصادي" الصندوق يرى مكاسب كبيرة في إصلاح الدعم،27 مارس 2013.
- أنطوني إلسون، المعركة من اجل الصحة العالمية" تنين وسط زواحف الإغوانا"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدول، العدد 51، رقم04، ديسمبر 2014.
- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، اقتصاديات موارد البيئة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فرع دمنهور ، 2007 .
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP، توقعات البيئة العالمية، GEO4، البيئة من اجل التنمية، أكتوبر 2007.
- بسام فتوح، لورا الكتيري، النفط العربي في السياق العالمي والمحلي، تقرير المنتدى العربي للتنمية والبيئة، 2013.
- فاليري هيكي، لماذا أنا متفائلة أكثر من أي وقت مضى بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي، البنك الدولي، 2013/06/12.
- بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 30، 2004.
- بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الخامس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014.
- بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة

والنشر والتوزيع_الجزائر 2014.

- بن عزة محمد،أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- بنك الدولي، ثروات الأمم تشمل الموارد الطبيعية والحكم الرشيد والمهارات الإنسانية، نشر في **28 يناير/كانون الثاني، 2011** ، http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، تاريخ الاطلاع عليه 15.10.2015
- بنيديكت كليمنتس، فريق من الخبراء، دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة: : الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، 28 يناير 2013. ص23-61.
- بول كولبير، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 4، ص53، ديسمبر 2013.
- بيان صحفي رقم 13/184، بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، 20 مايو 2013، ص01.
- بيان صحفي رقم 13/415، صندوق النقد الدولي يرى أن إفريقيا جنوب الصحراء تحافظ على وتيرة النمو الاقتصادي، ، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، 31 أكتوبر 2013.
- بيان صحفي رقم 10/73، إدارة العلاقات الخارجية، مدير عام الصندوق، دومنيك ستراوس-كان، يدعو إفريقيا إلى إعادة بناء دعائم السياسات التي اهتزت بسب أزمة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 8مارس 2010، واشنطن العاصمة.
- بيان، مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية برئاسة لويس فيدغاراي كاسو، الاجتماع 89، واشنطن، 18 ابريل 2013.
- بيتر بلير هنري، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 4، ص6، ديسمبر 2013.
- التطورات الاقتصادية والنقدية 2012 ، بنك الجزائر.ديسمبر 2013.
- التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، بنك الجزائر، ديسمبر 2015.
- تطورات المالية العامة الأخيرة وآفاقها المتوقعة، صندوق النقد الدولي.
- تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، بنك الجزائر، 13 جويلية 2008.
- تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، بنك الجزائر، أكتوبر 2008.
- تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، بنك الجزائر، 2009.
- تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 8 مارس 2011.
- تقرير أعدته إدارة شؤون المالية العامة، تعبئة الموارد في الدول النامية، صندوق النقد الدولي، 30 مارس 2011.
- تقرير أقل البلدان نمواً، الدور الذي يمكن للتعاون بين الجنوب والجنوب أن يؤديه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ، 2011.
- تقرير التكنولوجيا والابتكار، تسخير تكنولوجيات الطاقات المتجددة في دفع عجلة التنمية، الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجينيف، 2011، ص 11.
- تقرير التنمية البشرية 2013.
- التقرير السنوي بنك الجزائر 2008 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

- التقرير السنوي بنك الجزائر 2010 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر 2011 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر 2012 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- التقرير السنوي بنك الجزائر 2015 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- تقرير خبراء الصندوق، المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام 2011؛ والملحق التكميلي الصادر عن خبراء.
- تقرير مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل: ضمانات دستورية لإيرادات النفط العراقي، التقرير رقم 08، معهد المجتمع المفتوح، 2005.
- تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي، الركود الاقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات، صندوق النقد الدولي، نشر بتاريخ 28 يناير 2009.
- تقرير: فريق من الخبراء برئاسة بنيديكت كليمنتس، دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، 28 يناير 2013.
- ثروات الأمم تشمل الموارد الطبيعية والحكم الرشيد والمهارات الإنسانية، http://go.worldbank.org/4Q511KNNP0، نشر في **28 يناير/كانون الثاني، 2011** ، تاريخ الاطلاع عليه 15.10.2015.
- جعفر طالب احمد الجنديل، جليل كامل غيدان، الإسراف في استخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة، جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية الطبعة 03 العدد11، 2009.
- الجنابي، إنتاج الموارد الطبيعية القابلة للنضوب. ندوة البترول العربي والآفاق الإسلامية لمشكلة الطاقة - معهد البحوث والدراسات العربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - جامعة الدول العربية و جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1976.
- جورج ت . عابدن، وعد لم يتحقق"لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة"، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.
- جوزيف ستيجلز، متابعة النفط: معهد المجتمع المنفتح ،نيويورك، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، ريفينيو ووتش، 2005 .
- جيفري هيدن، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.
- الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها، الأمم المتحدة نيويورك، 2006.
- حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق:ارث الماضي وضروريات،مركز الدراسات الكوفة، العدد الواحد والعشرون، 2011.
- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية.
- دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، الطبعة السادسة، الطبعة العربية، 2009.

- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPC، بالتعاون مع التعاون الايطالي و منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، FAO، مشروع GCP/SYR/006/ITA، دمشق، كانون الأول، 2003.
- ديفيد فورسيري، براكاش لونغاني، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 4، ديسمبر 2013.
- ديفيد لومباردو، أفاق الاقتصاد الإقليمي، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، منطقة شرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015 .
- الديوان الوطني للاحصاء.
- رابح أرزقي وغريغوار روتا-غرازيوسي وليما سينبيت " مخاطر هروب رأس المال" أثمن موارد الأرض بين أيدينا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.
- رافي بالاكريشنان، تشاد ستاينبرغ، مرتضى سيد، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 4، ديسمبر 2013.
- رالف شامي و فريق من الخبراء ، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، 2012.
- رالف شامي، ليبيا مسار التعافي، لكن أمامها شوطا طويلا من الجهود لإعادة البناء، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 16 ابريل 2012.
- رائد شهاب احمد، الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق، العدد الثاني والثلاثون، مجلة الفتح، كلية القانون / جامعة ديالى، 2008.
- رزاق حسن الحلفي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، مذكرة جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، النرويج، 2008.
- زايري بالقاسم ، المؤسسات، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي:بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري ، المؤتمر الدولي، تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، خلال الفترة 2001-2014 ، ص11، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- زوبيدة، محسن. "الموارد المائية بين الخصوصية الاقتصادية و طرق التسيير ".مجلة مصر المعاصرة - مصر مج 100، ع 491، 2008.
- سالم محمد صالح اليوزبكي، نسيم زهير حمد عبد الله، اقتصاديات البيئة و حساب التدهور البيئي في بلدان عربية مختارة للفترة 1990-2006، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، الملحق 4، 2012.
- سانجيف غوبتا وأليكس سيغورا-أوبييرغو وإنريكي فلوريس" تقاسم الثروة "، المعركة من اجل الصحة العالمية، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدول، العدد 51، رقم 04، ديسمبر 2014.
- سروت جاهان وأحمد صابر محمود"ما المقصود بفجوة الناتج"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.
- سعيد بوهراوة، برنامج الاستثمارات العمومية الماليزية عرض وتحليل، لأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA).
- سليم علي، دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم2 ، جويلية، 2010 .
- سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، الرقابة على النفط، دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح،

نيويورك، 2005، ص18.

- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013..
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، الطبعة العربية، 2009.
- صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يرى أن إفريقيا جنوب الصحراء تحافظ على وتيرة النمو الاقتصادي، 13/415، واشنطن، 31 أكتوبر 2013.
- ظبية فاروق، إحسان عباس جاسم، الشفاء البيئي والاستدامة البيئية، مجلة كلية التربية/ واسط، العدد الثالث عشر، 2013.
- عبد الرحمن محمد السلطان، "نقمة الموارد: معوق التنمية في البلدان الغنية بالموارد "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ص372، مصر، ع 4، 2011.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدرسات، العدد09، 2010.
- عبد الرؤوف رهبان، جغرافيا الموارد، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء الأول،2012-2013.
- عبد الفضيل، محمود. "مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية." مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) الكويت مج 5،ع 3، 1979.
- عبد القادر دربال، مختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر لفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11، 2011.
- عثمان سلمان غيلان، نجيب خلف أحمد، مبدأ سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية الباطنية، مجلة الحقوق،المجلد الثامن، العدد 13، 2005.
- عدنان مناتي صالح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- علي حاتم القريشي، جدوى التخطيط البيئي على تخصيص الموارد الاقتصادية في العراق، العدد الثاني والثلاثون، 2014.
- عمار عمري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي 03، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس_سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، 7-8 افريل 2008.
- عماري عمر، محمادي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي على الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العمة على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، مدارس الدكتوراه-جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.
- غادة فياض ومهدي رئيسي وتوباياس راسموسن ونيكلاس وستيليوس، قضايا مختارة المملكة العربية السعودية، إدارة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى،صندوق النقد الدولي، 13 جوان 2012.
- غابيل بيير وكارلو سدراليفيتش، صندوق النقد الدولي.
- غريب بولرباح، بضياف احمد، الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء

المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة – الجزائر، 08-09 مارس 2005.

- غريب بولرباح، بضياف عبد الباقي، سلوك المؤسسة الاقتصادية تجاه الموارد القابلة للنضوب، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر2012 .
- فاليري هيكي، لماذا أنا متفائلة أكثر من أي وقت مضى بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي، البنك الدولي، بتاريخ الجمعة 2013/06/12.
- فرانسيسكو بارودي وكارلو سدراليفيتش مع مساهمة من ألبرتو بهار وباتريك بلاغريف وهارالد فينغر وبن هانت، صندوق النقد الدولي، 2014.
- الفريد كامر، ديفيد مارستون، التقرير القطري رقم 12/271، المملكة العربية السعودية مشاورات المادة الرابعة لعام 2012، صندوق نقد الدولي، سبتمبر 2012.
- فيليب دانييل، وسانجيف غوبتا، وتود ماتينا، وأليكس سيغورا-أوبييرغو، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.
- كارلو سدرالفيتش، ورندا صعب، ويونس زهار، وجورجيا ألبرتين، إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، يوليو 2014.
- كارلو كوتاريللي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية: التصميم والتطبيق، إدارة شؤون المالية العامة، صندوق النقد الدولي، أوت 2012.
- كرستين لاغارد، "تقلبات أسعار السلع الأولية والنمو الشامل للجميع في البلدان منخفضة الدخل"، صندوق النقد الدولي، 2011.
- كريس غيريغات وسوزان يانغ "نعمة اكبر من الازم"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، سبتمبر 2013.
- كينئيتشي أونو، ترجمة خليل درويش، التنمية الاقتصادية " الطريقة الذي قطعته اليابان كدولة نامية "، دار الشروق القاهرة، 2007.
- لاغارد تشير، التحول القادم في الصين، نشرة صندوق النقد الدولي، 24 مارس 2014.
- لويس برانداو-ماركيس، غاستون جيلوس، ناتاليا ميلغار، مجلة التمويل والتنمية، في قلب المجهول: مسار غامض للتجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 4، ديسمبر 2013.
- لويس فيدغاراي كاسو ،بيان مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية، الاجتماع 89، واشنطن، 18 ابريل 2013.
- ليزلي ليبشيتز، بين هبة الحاضر ووعد المستقبل: سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية، مدونة صندوق النقد الدولي، 15 ديسمبر 2010.
- مارك هورتون وجوناثان دون"حدود أوراسيا الجديدة"، أثمن موارد الأرض بين أيدينا ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، العدد 50، الرقم 3، ص30، ، سبتمبر 2013.
- مايج شبيب ألشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2010.
- متولي طلعت عبد العظيم. "البعد الضريبي للمحاسبة عن الموارد الطبيعية والبيئية: فعالية الحوافز الضريبية في مكافحة تلوث البيئة." مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، مصر ع 1، 2001.
- محسن أحمد الخضيري، الفكر الإداري في الاسلام، الإدارة في الإسلام، مكتبة فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية،

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001.

- محمد السلطان"نقمة الموارد: معوق التنمية في البلدان الغنية بالموارد"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية مصر، ع 4، 2011.
- محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (senyarcapital)، يوليو 2012.
- محمد عبد الله البرعي، محمود عبد الحميد مرسي، الإدارة في الإسلام، مكتبة فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001.
- محمد عبد المنعم خميس، مبادئ الفكر الإداري الإسلامي دراسة مقارنة، مكتبة فهد الوطنية، الإدارة في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، وقائع ندوة رقم (31)، الطبعة الثانية، 2001.
- محمد مصطفى محمد الخياط، الطاقة: مصادرها – أنواعها – استخداماتها، وزارة الكهرباء والطاقة – مصر، القاهرة، يوليو، 2006.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أين تكمن ثروة الأمم " قياس رأس المال للقرن الحادي والعشرين، البنك الدولي، الطبعة الأولى،2008.
- مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015.
- مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، مايو 2014، مستخرج من https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf ، تاريخ الاطلاع (2016/05/07).
- مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، مايو 2014.
- مستجدات أفاق الاقتصاد الإقليمي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: النفط والصراعات والتحولات، صندوق النقد الدولي، مايو 2015.
- مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير التكنولوجيا و الابتكار، تسخير تكنولوجيات الطاقات المتجددة في دفع عجلة التنمية، نيويورك و جينيف،UNCTAD/TIR/2011 .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، سلاسل القيمة العالمية :الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، 2013.
- مؤتمر عقد في العاصمة السعودية الرياض، الخبراء يجتمعون لوضع رؤية حول تطوير القطاع الخاص في الشرق الأوسط، نشرة صندوق النقد الدولي، 18 ديسمبر 2013.
- موريشيو فيلافويرته، الهروب من نقمة الموارد، صندوق لبنقد الدولي، 07 يونيو 2012.
- ميثاق الموارد الطبيعية، الطبعة الثانية، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 2014.
- ناتاليا تاميريسا، نشرة صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، تغير المناخ والاقتصاد العالمي، إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، 26 أكتوبر 2007.
- نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، ابريل 1999.
- نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، دعم الأسعار المكلف في الشرق الأوسط ينبغي توجيهه بشكل أفضل، 2012.
- نشرة صندوق النقد الدولي، الجهود متعددة الأطراف: الصندوق يقرر مساندة ليبريا بمنحها تخفيفا للديون وتمويلا

جديدا، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 2008.

- نشرة صندوق النقد الدولي، الخبراء يجتمعون لوضع رؤية حول تطوير القطاع الخاص في الشرق الأوسط، الرياض ، 18 ديسمبر 2013.
- نشرة صندوق النقد الدولي، الراصد المالي :على الحكومات أن تمضي في إصلاح الإنفاق العام،9 إبريل 2014.
- نشرة صندوق النقد الدولي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادي الخليج، 23 ديسمبر 2014.
- نشرة معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، دولة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد03، أكتوبر2012 .
- نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج " إستراتجية العلاقات والمشروع النهضوي "، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2004.
- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، 2015.
- هارالد فينغر، فريق من خبراء صندوق النقد الدولي ودانييلا غريساني وخالد عبد القادر (وأحد عشر من خبراء الصندوق الآخرين)، نحو آفاق جديدة التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، إدارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2014 .
- هيثم هاشم ناعس، جغرافيا الموارد، الجزء الثاني، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013-2014.
- هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مركز دراسات دولية، ع46، جامعة بغداد.
- وديع محمد عدنان، قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، المنهل، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

- AFONSO, Whitney B. Fiscal illusion in state and local finances: a hindrance to transparency. *State and Local Government Review*, vol. 46, no 3, 2014.
- ALBASSAM, Bassam A. Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality?. *Resources Policy*, vol. 44, 2015.
- AL-SABAH, Meshaal Jaber Al-Ahmad et PALLIAM, Ralph. Sustaining Investment in Innovation in Oil Rich Gulf Countries Amidst Falling Oil Prices. 2017.
- ALSHARIF, Nouf, BHATTACHARYYA, Sambit, et INTARTAGLIA, Maurizio. Economic diversification in resource rich countries: History, state of knowledge and research agenda. *Resources Policy*, vol. 52, 2017.
- Ambassador J.D. Bindenagel, Former U.S. Special Negotiator for Conflict Diamonds, http://www.diamondfacts.org/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%26id%3D128%26Itemid%3D134%26lang%3Den
- Amber, H. Lyla, M. (2015), The new politics of scarcity: A review of political positionings, current trends and their socioeconomic implications Institute of Development Studies, Conference Paper, Resource Politics 2015,Institute of Development Studies , 9 – 7September 2015.
- AMIR, Sulfikar. Manufacturing Space: Hypergrowth and the Underwater City in Singapore. *Cities*, vol. 49, 2015.
- AMIRI, Hossein, SAMADIAN, Farzaneh, YAHOO, Masoud, *et al.* Natural resource abundance, institutional quality and manufacturing development: Evidence from resource-rich countries. *Resources Policy*, vol. 62, 2019.
- ANSARI, Dawud. Resource curse contagion in the case of Yemen. *Resources Policy*, vol. 49,

2016.
- APERGIS, Nicholas et KATSAITI, Marina-Selini. Poverty and the resource curse: Evidence from a global panel of countries. *Research in Economics*, vol. 72, no 2, 2018.
- ARIN, K. Peren et BRAUNFELS, Elias. The resource curse revisited: A Bayesian model averaging approach. *Energy Economics*, vol. 70, 2018.
- ARVANITIS, Yannis et WEIGERT, Maxime. Turning resource curse into development dividends in Guinea-Bissau. *Resources Policy*, vol. 53, 2017.
- AUTY, Richard M. Industrial policy reform in six large newly industrializing countries: The resource curse thesis. *World development*, vol. 22, no 1, 1994.
- BADAKHSHAN, Sobhan, HAJIBANDEH, Neda, SHAFIE-KHAH, Miadreza, *et al.* Impact of Solar Energy on the Integrated Operation of Electricity-Gas Grids. *Energy*, 2019.
- BADEEB, Ramez Abubakr, LEAN, Hooi Hooi, et CLARK, Jeremy. The evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey. *Resources Policy*, vol. 51, 2017.
- BAJWA, Dilpreet S., PETERSON, Tyler, SHARMA, Neeta, *et al.* A review of densified solid biomass for energy production. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 96, 2018.
- BANAT, Amanda Bryant. SOLVING THE PROBLEM OF CONFLICT DIAMONDS IN SIERRA LEONE: PROPOSED MARKET THEORIES AND INTERNATIONAL LEGAL REQUIREMENTS FOR CERTIFICATION OF ORIGIN. *Arizona Journal of International and Comparative Law*, vol. 19, no 3, 2002.
- Barbier, E., & Homer-Dixon, T. F. Resource scarcity, institutional adaptation, and technical innovation: can poor countries attain endogenous growth?. Project on Environment, Population and Security, 1996.
- BASEDAU, Matthias et LAY, Jann. Resource curse or rentier peace? The ambiguous effects of oil wealth and oil dependence on violent conflict. *Journal of peace research*, vol. 46, no 6, 2009.
- BASTIDA, Ana Elizabeth et BUSTOS, Luis. Towards regimes for sustainable mineral resource management—constitutional reform, law and judicial decisions in Latin America. In : *Alternative Pathways to Sustainable Development: Lessons from Latin America*. Brill Nijhoff, 2017.
- BEBLAWI, Hazem. The rentier state in the Arab world. *Arab Studies Quarterly*, 1987.
- BEEVERS, Michael D. Governing natural resources for peace: Lessons from Liberia and Sierra Leone. *Global Governance*, vol. 21, 2015.
- BEN-SALHA, Ousama, DACHRAOUI, Hajer, et SEBRI, Maamar. Natural resource rents and economic growth in the top resource-abundant countries: a PMG estimation. *Resources Policy*, 2018.
- BERNAUER, Thomas, BÖHMELT, Tobias, et KOUBI, Vally. Environmental changes and violent conflict. *Environmental Research Letters*, vol. 7, no 1, 2012.
- BETZ, Michael R., PARTRIDGE, Mark D., FARREN, Michael, *et al.* Coal mining, economic development, and the natural resources curse. *Energy Economics*, vol. 50, 2015.
- BILANDZIJA, Nikola, VOCA, Neven, JELCIC, Barbara, *et al.* Evaluation of Croatian agricultural solid biomass energy potential. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 93, 2018.
- BILLON, Philippe Le. Securing transparency: Armed conflicts and the management of natural resource revenues. *International Journal*, vol. 62, no 1, 2007.
- BOLTHO, Andrea; WEBER, Maria. Did China follow the East Asian development model?. *The European Journal of Comparative Economics*, vol. 6, no 2, 2009.
- BORGE, Lars-Erik, PARMER, Pernille, et TORVIK, Ragnar. Local natural resource curse?. *Journal of Public Economics*, vol. 131, 2015.
- BOUTILIER, Robert G. Raiding the honey pot: The resource curse and weak institutions at the project level. *The Extractive Industries and Society*, vol. 4, no 2, 2017.

- BP Statistical Review of World Energy, 2017.
- BUSSE, Matthias et GRÖNING, Steffen. The resource curse revisited: governance and natural resources. *Public choice*, vol. 154, no 1-2, 2013.
- CADOT, Olivier, CARRÈRE, Céline, et STRAUSS-KAHN, Vanessa. Export diversification: what's behind the hump?. *Review of Economics and Statistics*, vol. 93, no 2, 2011.
- CAHYADI, Gundy, et al. Singapore's economic transformation. *Global Urban Development, Singapore Metropolitan Economic Strategy Report*, 2004.
- CAROLINE ANSTEY ‹Échos du Conseil de sécurité des Nations Unies sur la fragilité et les ressources naturelles ‹Fonds monétaire international (FMI) ‹SOUMIS LE MERCREDI, 03/07/2013
- CASPARY, Georg. Practical steps to help countries overcome the resource curse: The extractive industries transparency initiative. *Global Governance*, vol. 18, 2012.
- CENDRERO, Juan M. Ramírez. Has Bolivia′ s 2006–12 gas policy been useful to combat the resource curse?. *Resources Policy*, vol. 41, 2014.
- CHAN, Albert, CHEUNG, Esther, et WONG, Irene. Revitalizing industrial buildings in Hong Kong—A case review. *Sustainable Cities and Society*, vol. 15, 2015.
- CHARRIERAS, Damien, DARCHEN, Sébastien, et SIGLER, Thomas. The shifting spaces of creativity in Hong Kong. *Cities*, vol. 74, 2018.
- CHEMINGUI, Mohamed et AYADI, Nassima. Understanding the poor human capital contribution to economic growth in Algeria. *paper produced as part of the Global Development Project on Explaining Growth in Developing Countries: the Case of Algeria*, 2003.
- CHOU, Ji. Old and new development models: the taiwanese experience. In: *Growth Theories in Light of the East Asian Experience, NBER-EASE Volume 4*. University of Chicago Press, 1995.
- CHUNG, Roger Y., LAI, Francisco TT, CHUNG, Gary KK, *et al.* Socioeconomic disparity in mortality risks widened across generations during rapid economic development in Hong Kong: an age-period-cohort analysis from 1976 to 2010. *Annals of epidemiology*, vol. 28, no 11, 2018.
- COLLIER , Paul. The political economy of natural resources. *Social research*, vol. 77, no 4, 2010.
- CORDEN, Warner Max. Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. *oxford economic Papers*, vol. 36, no 3, 1984.
- DALE, Allan, RYAN, Sarah, et BRODERICK, Kathleen. Natural Resource Management as a Form of Multi-level Governance: The Impact of Reform in Queensland and Tasmania. *MULTI-LEVEL GOVERNANCE*, 2017.
- DAMETTE, Olivier et SEGHIR, Majda. Natural resource curse in oil exporting countries: A nonlinear approach. *International economics*, vol. 156, 2018.
- David J.Francis, july-august, the Courier ACP-EU, http://ec.europa.eu/development/body/publications/courier/courier187/en/en_073.pdf, 2001.
- DE KONING, R. 'Resource-conflict links in Sierra Leone and the Democratic Republic of the Congo', SIPRI Insights on Peace and Security no. 2008/2. 2008.
- DE MEDEIROS COSTA, Hirdan Katarina et DOS SANTOS, Edmilson Moutinho. Institutional analysis and the "resource curse" in developing countries. *Energy Policy*, vol. 63, 2013.
- DI MAURO, Filippo, KAUFMANN, Robert K., KARADELOGLOU, Pavlos, et al. Will oil prices decline over the long run?. European Central Bank, 2008.

- DI MAURO, Filippo, KAUFMANN, Robert K., KARADELOGLOU, Pavlos, et al. Will oil prices decline over the long run?. European Central Bank, 2008.

- DIAMOND, Larry et MOSBACHER, Jack. Petroleum to the people: Africa's coming resource curse-and how to avoid it. *Foreign Aff*, vol. 92, 2013.
- DIJOHN, Jonathan. Mineral resource abundance and violent political conflict: A critical assessment of the rentier state model. 2002.
- DJIMEU, Eric W. et OMGBA, Luc Désiré. Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms. *Energy Economics*, vol. 78, 2019.
- Dorosh, P. A., & Babu, S. C. *From famine to food security: Lessons for building resilient food systems*. Intl Food Policy Res Inst, 2017.
- DUTTA, Anupam. Impact of silver price uncertainty on solar energy firms. *Journal of Cleaner Production*, vol. 225, , 2019.
- DWUMFOUR, Richard Adjei et NTOW-GYAMFI, Matthew. Natural resources, financial development and institutional quality in Africa: Is there a resource curse?. *Resources Policy*, vol. 59, 2018.
- FAILS, Matthew D. et DUBUIS, Marc C. Resources, Rent Diversification, and the Collapse of Autocratic Regimes. *Political Research Quarterly*, vol. 68, no 4, 2015.
- FARZANEGAN, Mohammad Reza, LESSMANN, Christian, et MARKWARDT, Gunther. Natural resource rents and internal conflicts: Can decentralization lift the curse?. *Economic Systems*, vol. 42, no 2, , 2018.
- FENG, Lingbing, FU, Tong, et KUTAN, Ali M. Can government intervention be both a curse and a blessing? Evidence from China's finance sector. *International Review of Financial Analysis*, vol. 61, 2019.
- FLOERKEMEIER, Holger, MWASE, Nkunde, et KORANCHELIAN, Taline. *Algeria: Selected Issues*. International Monetary Fund, 2005.
- Franck Bousquet, Natural disasters in the Arab World: Today's plan is a shelter for tomorrow's storm, world bank, SOUMIS LE LUNDI, 06/05/2013
- FRANK JR, Charles R., et al. Foreign trade regimes and economic development: South Korea. *NBER Books*, 1975.
- Frederick van der, Journal of Economic Literature, American Economic Association, vol. 49, no. 2, 2011.
- FRYNAS, Jędrzej George. Corporate social responsibility and societal governance: Lessons from transparency in the oil and gas sector. *Journal of business ethics*, vol. 93, no 2, 2010.
- GEIPEL, Jeff. Local procurement in mining: A central component of tackling the resource curse. *The Extractive Industries and Society*, vol. 4, no 3, 2017.
- GENDRON, Renée et HOFFMAN, Evan. Resource scarcity and the prevention of violent conflicts. *Peace and Conflict Review*, vol. 4, no 1, 2009.
- GERELMAA, Lkhagva et KOTANI, Koji. Further investigation of natural resources and economic growth: Do natural resources depress economic growth?. *Resources Policy*, vol. 50, 2016.
- GILBERTHORPE, Emma et PAPYRAKIS, Elissaios. The extractive industries and development: The resource curse at the micro, meso and macro levels. *The extractive industries and society*, vol. 2, no 2, 2015.
- GILLIES, Alexandra. Reputational concerns and the emergence of oil sector transparency as an international norm. *International Studies Quarterly*, vol. 54, no 1, 2010.
- GOLDWYN, David L. Extracting Transparency. *Georgetown journal of international affairs*, 2004.
- GOUMANDAKOYE, Halima. Oil in Niger: A foundation for promise or a new resource curse?. *The Extractive Industries and Society*, vol. 3, no 2, , 2016.
- GREENE, J. Megan; ASH, Robert (ed.). Taiwan in the 21st century: aspects and limitations of a development model. Routledge, 2007.
- GUILLÓ, Maria Dolores et PEREZ-SEBASTIAN, Fidel. Neoclassical growth and the natural

resource curse puzzle. *Journal of International Economics*, vol. 97, no 2, 2015.
- Gustavo Saltiel , Destination Dakar: New Push for Managing Africa's Shared Water Resources , world bank , SUBMITTED BY ON TUE.
- HAGMANN, Jürgen, CHUMA, Edward, MURWIRA, Kuda, *et al.* Success factors in integrated natural resource management R&D: lessons from practice. *Conservation Ecology*, vol. 5, no 2, 2002.
- HERNÁNDEZ-ESCOBEDO, Quetzalcoatl, PEREA-MORENO, Alberto-Jesús, et MANZANO-AGUGLIARO, Francisco. Wind energy research in Mexico. *Renewable Energy*, vol. 123, 2018.
- HOLDEN, Steinar. Avoiding the resource curse. *University of Oslo, Oslo*, 2013.
- Homer-Dixon, T. F. On the threshold: environmental changes as causes of acute conflict. *International security*, vol. 16, no 2, 1991.
- HOU, Jianchao, CAO, Mengchao, et LIU, Pingkuo. Development and utilization of geothermal energy in China: Current practices and future strategies. *Renewable energy*, vol. 125, 2018.
- IDEMUDIA, Uwafiokun. The quest for the effective use of natural resource revenue in Africa: Beyond transparency and the need for compatible cultural democracy in Nigeria. Africa Today, vol. 56, no 2, 2009.
- IIMI, Atsushi. Escaping from the Resource Curse: Evidence from Botswana and the Rest of the World. *IMF Staff Papers*, vol. 54, no 4, 2007.
- JACOB, W. James, MOK, Ka Ho, CHENG, Sheng Yao, *et al.* Changes in Chinese higher education: financial trends in China, Hong Kong and Taiwan. *International Journal of Educational Development*, vol. 58, 2018.
- JAMES, Alexander. The resource curse: A statistical mirage?. *Journal of Development Economics*, vol. 114, 2015.
- JELUŠIČ, Primož et ŽLENDER, Bojan. Determining optimal designs for conventional and geothermal energy piles. *Renewable Energy*, 2018.
- JOAQUIN, M. Ernita et GREITENS, Thomas J. The accountability-performance link: An attempt at distilling some mechanisms in a management reform initiative. *Public Performance & Management Review*, vol. 34, no 3, 2011.
- JOYA, Omar. Growth and volatility in resource-rich countries: Does diversification help?. *Structural Change and Economic Dynamics*, vol. 35, 2015.
- Julian lee, Why We Need to Count Elephants (and Other Natural Resources), world bank 01/06/2014
- JUNG, Christopher et SCHINDLER, Dirk. On the inter-annual variability of wind energy generation–A case study from Germany. *Applied energy*, vol. 230, 2018.
- KEVIN ROSNER , Hydrocarbon Nation: Algeria's Energy Future , WEDNESDAY, 20 NOVEMBER 2013. http://ensec.org/index.php
- KILIAN, Lutz. Oil price shocks, monetary policy and stagflation. 2009.
- KIM, Kwan S. The Korean Miracle (1962–80) Revisited: Myths and realities in strategies and development. In: *Asian industrialization and Africa*. Palgrave Macmillan UK, 1995.
- KINSHASA ، Natural Resources Can Spur Growth But Need Good Management ،IMF Survey online ، March 30, 2012.
- Klem, B. Dealing with scarcity and violent conflict. *Netherlands Institute of International Relations: Working Paper Series*, *24*, 2003.
- KOITSIWE, Kegomoditswe et ADACHI, Tsuyoshi. Australia mining boom and Dutch Disease: analysis using VAR method. *Procedia Economics and Finance*, vol. 30, 2015.
- KOLSTAD, Ivar et WIIG, Arne. Is transparency the key to reducing corruption in resource-rich countries?. *World development*, vol. 37, no 3, 2009.
- KONG, Xiangyi, YANG, Yi, GAO, Jun, *et al.* Overview of the health care system in Hong Kong and its referential significance to mainland China. *Journal of the Chinese Medical*

Association, vol. 78, no 10, 2015.
- KOPIŃSKI, Dominik, POLUS, Andrzej, et TYCHOLIZ, Wojciech. Resource curse or resource disease? Oil in Ghana. *African Affairs*, vol. 112, no 449, 2013.
- KOUBI, Vally, SPILKER, Gabriele, BÖHMELT, Tobias, *et al.* Do natural resources matter for interstate and intrastate armed conflict?. *Journal of Peace Research*, vol. 51, no 2, 2014.
- LAWER, Eric Tamatey, LUKAS, Martin C., et JØRGENSEN, Stig H. The neglected role of local institutions in the 'resource curse'debate. Limestone mining in the Krobo region of Ghana. *Resources Policy*, vol. 54, 2017.
- LECTARD, Pauline et ROUGIER, Eric. Can developing countries gain from defying comparative advantage? Distance to comparative advantage, export diversification and sophistication, and the dynamics of specialization. *World Development*, vol. 102, 2018.
- LEDERMAN, Daniel et MALONEY, William F. Neither curse nor destiny: Introduction to natural resources and development. *Natural resources: Neither curse nor destiny*, 2007.
- LI, Hong. China Investment Corporation: A Perspective on Accountability. *Int'l Law*, vol. 43, 2009.
- LI, Xiao-zhu, CHEN, Zhi-jun, FAN, Xiao-chao, *et al.* Hydropower development situation and prospects in China. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, vol. 82, 2018.
- LILI MOTTTAGHI, La région peut-elle inverser la spirale de la faible croissance et l'instabilité politique ? , world bank , SOUMIS LE MARDI, 11/02/2014.
- LOSMAN, Donald L. The rentier state and national oil companies: An economic and political perspective. *The Middle East Journal*, 2010.
- LUQMAN, Muhammad, AHMAD, Najid, et BAKHSH, Khuda. Nuclear energy, renewable energy and economic growth in Pakistan: Evidence from non-linear autoregressive distributed lag model. *Renewable energy*, vol. 139, 2019.
- MAKHLOUF, Yousef, KELLARD, Neil M., et VINOGRADOV, Dmitri. Child mortality, commodity price volatility and the resource curse. *Social Science & Medicine*, vol. 178, 2017.
- MAO, Guozhu, HUANG, Ning, CHEN, Lu, *et al.* Research on biomass energy and environment from the past to the future: a bibliometric analysis. *Science of The Total Environment*, vol. 635, 2018.
- MARQUES, António Cardoso et PIRES, Patrícia Silva. Is there a resource curse phenomenon for natural gas? Evidence from countries with abundant natural gas. *Resources Policy*, vol. 63, 2019.
- MCFERSON, Hazel M. Governance and hyper-corruption in resource-rich African countries. *Third World Quarterly*, vol. 30, no 8, 2009.
- MCGUIRK, Eoin F. The illusory leader: natural resources, taxation and accountability. *Public choice*, vol. 154, no 3-4, 2013.
- MICHIEKA, Nyakundi M. et GEARHART III, Richard S. Resource curse? The case of Kern County. *Resources Policy*, vol. 59, 2018.
- MINONDO, Asier. Does comparative advantage explain countries' diversification level?. *Review of world economics*, vol. 147, no 3, 2011.
- MITCHELL, Ronald B. Sources of transparency: information systems in international regimes. *International Studies Quarterly*, vol. 42, no 1, 1998.
- MURILLO, Martin J. Evaluating the role of online data availability: The case of economic and institutional transparency in sixteen Latin American nations. *International Political Science Review*, vol. 36, no 1, 2015.
- NELSON, Fred et AGRAWAL, Arun. Patronage or participation? Community-based natural resource management reform in sub-Saharan Africa. *Development and change*, vol. 39, no 4, 2008.
- NEUDORFER, Natascha S. Commodities and corruption–How the middle class and democratic institutions lead to less corruption in resource-rich countries. *Resources Policy*, vol. 58, 2018.

- NEWMAN, Carol, PAGE, John, RAND, John, *et al. Made in Africa: Learning to compete in industry*. Brookings Institution Press, 2016.
- NOVAK, Paolo. Accountability to Whom?. *Economic and Political Weekly*, 2007.
- O'HIGGINS, Eleanor RE. Corruption, underdevelopment, and extractive resource industries: Addressing the vicious cycle. *Business Ethics Quarterly*, vol. 16, no 2, 2006.
- OUOBA, Youmanli. Natural resources: Funds and economic performance of resource-rich countries. *Resources Policy*, vol. 50, 2016.
- Pal, T. WATER RESOURCE SCARCITY AND CONFLICT: REVIEW OF APPLICABLE INDICATORS AND SYSTEMS OF REFERENCE, technical documents in hydrology, PCCP Publications 2001-2003, series n°21, 2003.
- PARCERO, Osiris J. et PAPYRAKIS, Elissaios. Income inequality and the oil resource curse. *Resource and Energy Economics*, vol. 45, 2016.
- PARK, Phillip Hoon. A reflection on the East Asian development model: comparison of the South Korean and Taiwanese experiences. *The East Asian development model: economic growth, institutional failure and the aftermath of the crisis*, 2000.
- PARLEE, Brenda L. Avoiding the resource curse: indigenous communities and Canada's oil sands. *World Development*, vol. 74, 2015.
- Parliamentary Briefing, Managing and Spending, Natural Resource Revenues , Natural Resource Governance Institute, 2015.
- Paula Caballero , Donner des moyens d'agir aux nouvelles générations, 2014/13/11.
- PILLAY, Pundy. Linking higher education and economic development. *Implications for Africa from three successful systems', Centre for Higher Education Transformation, Wynberg*, 2010.
- Pochih Chen, Lessons from Taiwan's Economic Development, Published for the Foreign Policy Research Institute by Elsevier Ltd, 2016.
- POLUS, Andrzej, KOPINSKI, Dominik, et TYCHOLIZ, Wojciech. Ready or not: Namibia as a potentially successful oil producer. *Africa Spectrum*, vol. 50, no 2, 2015.
- PORUMBESCU, Gregory A. Non-profit accountability in least developed nations: Lessons learned from West Africa. *Public Administration Quarterly*, 2016.
- PRAÇA, Sérgio et TAYLOR, Matthew M. Inching Toward Accountability: The Evolution of Brazil's Anticorruption Institutions, 1985–2010. *Latin American Politics and Society*, vol. 56, no 2, 2014.
- RAHMAN, HM Tuihedur, VILLE, Arlette S. Saint, SONG, Andrew M., *et al.* A framework for analyzing institutional gaps in natural resource governance. *International Journal of the Commons*, vol. 11, no 2, 2017.
- RAO, C. R. M. et REDDI, G. S. Platinum group metals (PGM); occurrence, use and recent trends in their determination. *TrAC Trends in Analytical Chemistry*, vol. 19, no 9, 2000.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2006.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2007.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2009.
- Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014.
- RASCHE, Andreas et ESSER, Daniel E. From stakeholder management to stakeholder accountability. *Journal of business ethics*, vol. 65, no 3, 2006.
- RATNER, Blake D., BURNLEY, Clementine, MUGISHA, Samuel, *et al.* Facilitating multistakeholder dialogue to manage natural resource competition: a synthesis of lessons

from Uganda, Zambia, and Cambodia. *International Journal of the Commons*, vol. 11, no 2, 2017.
- RATNER, Blake D., COHEN, Philippa, BARMAN, Benoy, *et al.* Governance of aquatic agricultural systems: analyzing representation, power, and accountability. 2013,p 08
- Robin Solomon, Compare how the supply and the scarcity of natural resources influences the conduct of contemporary conflict, (rs342), IR5001, 2005.
- SANDBU, Martin E. Natural wealth accounts: A proposal for alleviating the natural resource curse. *World Development*, vol. 34, no 7, 2006.
- SHAMBAYATI, Hootan. The rentier state, interest groups, and the paradox of autonomy: state and business in Turkey and Iran. *Comparative Politics*, 1994.
- SINHA, Avik et SENGUPTA, Tuhin. Impact of natural resource rents on human development: What is the role of globalization in Asia Pacific countries?. *Resources Policy*, vol. 63, 2019.
- SO, Alvin Y. The Three Blessings of Hong Kong's Development. *China Perspectives*, no 35, 2001.
- SPEIGHT, James G. et OZUM, Baki. *Petroleum refining processes*. CRC Press, 2001.
- SPENCER, David Ralph et SPENCER, Judith. *The yellow journalism: The press and America's emergence as a world power*. Northwestern University Press, 2007.
- STEVENS, Paul, LAHN, Glada, et KOOROSHY, Jaakko. *The resource curse revisited*. Chatham House for the Royal Institute of International Affairs, 2015.
- Suiko Yoshijima, Le Fonds pour l'environnement mondial et ses multiples impacts, .worldbank, SOUMIS LE MERCREDI, 09/07/2014 .
- TEULON, Frédéric et BONET FERNANDEZ, Dominique. *Industrialization and Economic Policy in Algeria: a synthesis over half a century*, 2014.
- The Environmental Literacy Council, Conflict & Natural Resources, Washington, DC 20006, 2015, https://enviroliteracy.org/land-use/conflict-natural-resources/.
- TURNER, Rachel, ADDISON, Jane, ARIAS, Adrian, *et al.* Trust, confidence, and equity affect the legitimacy of natural resource governance. 2016.
- UN, Kheang et SO, Sokbunthoeun. Politics of natural resource use in Cambodia. *Asian Affairs: An American Review*, vol. 36, no 3, 2009.
- United Nations Conference on Trade and Development ,Natural resources sector: Review and identification of opportunities for commodity based trade and development , Sixth session , Geneva, Item 4 of the provisional agenda. 9–10 April 2014.
- VU, Khuong M. Embracing globalization to promote industrialization: Insights from the development of Singapore's petrochemicals industry. *China Economic Review*, vol. 48, 2018.
- WAHAB, Abdul, HASSAN, Ali, QASIM, Muhammad Arslan, *et al.* Solar energy systems–Potential of nanofluids. *Journal of Molecular Liquids*, 2019.
- WANG, Jue. Innovation and government intervention: A comparison of Singapore and Hong Kong. *Research Policy*, vol. 47, no 2, 2018.
- WANG, Zeyu, LU, Han, et HAN, Zenglin. An analysis of the spatial and temporal differentiation and driving factors of the marine resource curse in China. *Ocean & coastal management*, vol. 155, 2018.
- WARNER, Mr Andrew M. *Natural Resource Booms in the Modern Era*. International Monetary Fund, 2015.
- Wayne Nafziger, Economic Development, cambridge university press, fourth edition, 2006.
- WEINTHAL, Erika et LUONG, Pauline Jones. Combating the resource curse: An alternative solution to managing mineral wealth. *Perspectives on politics*, vol. 4, no 1, 2006.
- WIGLEY, Simon. The resource curse and child mortality, 1961–2011. *Social Science & Medicine*, vol. 176, 2017.
- WIIG, Arne et KOLSTAD, Ivar. If diversification is good, why don't countries diversify

more? The political economy of diversification in resource-rich countries. *Energy Policy*, vol. 40, 2012.

- WILSON, Douglas Clyde. *The paradoxes of transparency: science and the ecosystem approach to* fisheries *management in Europe*. Amsterdam University Press, 2009.
- WONGLIMPIYARAT, Jarunee. Tax-Based Mechanisms: Technology Development of Singapore and Thailand. *The Journal of Private Equity*, vol. 21, no 1, 2017.
- XIA, Dongqin, LI, Yazhou, HE, Yanling, *et al.* Exploring the role of cultural individualism and collectivism on public acceptance of nuclear energy. *Energy Policy*, vol. 132, 2019.
- XIA, Xinghui, CHEN, Xi, LIU, Ruimin, *et al.* Heavy metals in urban soils with various types of land use in Beijing, China. *Journal of Hazardous Materials*, vol. 186, no 2-3, 2011.
- XU, Xiaoliang, XU, Xuefen, CHEN, Qian, *et al.* The impact on regional "resource curse" by coal resource tax reform in China—A dynamic CGE appraisal. *Resources policy*, vol. 45, 2015.
- XU, Xiaoliang, XU, Xuefen, CHEN, Qian, *et al.* The research on generalized regional "resource curse" in China's new normal stage. *Resources Policy*, vol. 49, 2016.
- YIN, Jason Dean-Chen et HE, Alex Jingwei. Health insurance reforms in Singapore and Hong Kong: How the two ageing asian tigers respond to health financing challenges?. *Health Policy*, vol. 122, no 7, 2018.
- YOO, Ilho. Korea's Economic Developments: Lessons and Suggestions for Developing Countries. *Korean Social Science Journal, XXXV No*, 2008, 1.2008.
- ZALLÉ, Oumarou. Natural resources and economic growth in Africa: The role of institutional quality and human capital. *Resources Policy*, vol. 62, 2019.
- ZHANG, Jin, XU, Linyu, et CAI, Yanpeng. Water-carbon nexus of hydropower: The case of a large hydropower plant in Tibet, China. *Ecological Indicators*, vol. 92, 2018.
- ZHANG, Wei, LEE, Ming Wai, JAILLON, Lara, *et al.* The hindrance to using prefabrication in Hong Kong's building industry. *Journal of cleaner production*, vol. 204, 2018.
- ZHENG, Chong-wei, XIAO, Zi-niu, PENG, Yue-hua, *et al.* Rezoning global offshore wind energy resources. *Renewable energy*, vol. 129, 2018.

الملاحق:

الملحق رقم (01): النموذج رقم (01).

Dependent Variable: PIB_TC
Method: Least Squares
Date: 02/27/19 Time: 16:05
Sample: 1971 2016
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR_VA_PIB	0.407983	0.434802	0.938320	0.3587
IND_VA_PIB	0.514403	0.435334	1.181629	0.2506
M_BS_PIB	0.042071	0.014446	2.912229	0.0083
M_C_TC	-1.375878	1.083342	-1.270031	0.2180
M_MM_TC	-1.367512	1.083671	-1.261926	0.2208
M_PAGP_TC	-1.363675	1.111518	-1.226857	0.2335
M_PAL_TC	-1.443200	1.090612	-1.323293	0.2000
M_PM_TC	-1.462803	1.087880	-1.344637	0.1931
PIB_H	0.983948	0.018818	52.28738	0.0000
RC_PIB	11.35513	15.55363	0.730063	0.4734
RF_PIB	0.750931	2.157756	0.348015	0.7313
RGN_PIB	-2.012940	1.875074	-1.073526	0.2952
RM_PIB	-2.768332	1.806933	-1.532061	0.1404
RN_PIB	1.848225	1.946480	0.949522	0.3532
RP_PIB	-1.811145	1.945315	-0.931029	0.3624
SDE_RNB	-0.012007	0.004595	-2.613113	0.0162
SRV_VA_PIB	0.412122	0.428040	0.962811	0.3466
X_BS_PIB	-0.079428	0.022806	-3.482814	0.0022
X_C_TC	88.14882	70.25015	1.254785	0.2233
X_MM_TC	88.34940	70.28618	1.256995	0.2226
X_PAGP_TC	87.57538	70.31983	1.245387	0.2267
X_PAL_TC	88.17110	70.25180	1.255072	0.2232
X_PM_TC	88.09951	70.22695	1.254497	0.2234
C	-8712.711	7017.385	-1.241589	0.2281

R-squared	0.998203	Mean dependent var	3.147785
Adjusted R-squared	0.996235	S.D. dependent var	3.393139
S.E. of regression	0.208189	Akaike info criterion	0.003788
Sum squared resid	0.910198	Schwarz criterion	0.967342
Log likelihood	23.91476	Hannan-Quinn criter.	0.362991
F-statistic	507.2597	Durbin-Watson stat	1.940691
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (02): لنموذج رقم (02).

Dependent Variable: PIB_TC
Method: Least Squares
Date: 02/28/19 Time: 11:27
Sample: 1971 2016
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR_VA_PIB	-3.949148	4.799610	-0.822806	0.4184
IND_VA_PIB	-4.260356	4.796768	-0.888172	0.3829
M_C_TC	-6.548558	12.00551	-0.545463	0.5903
M_MM_TC	-10.43437	12.05314	-0.865697	0.3949
M_PAGP_TC	-6.044767	12.33049	-0.490229	0.6282

M_PAL_TC	-6.439837	12.06368	-0.533820	0.5982
M_PM_TC	-6.394284	12.04210	-0.530994	0.6001
RC_PIB	53.10786	161.0356	0.329790	0.7443
RF_PIB	-8.529117	22.76406	-0.374675	0.7111
RGN_PIB	-23.87501	18.69420	-1.277135	0.2133
RN_PIB	24.08252	19.19518	1.254613	0.2212
RM_PIB	-21.79980	17.49696	-1.245919	0.2243
RP_PIB	-23.99330	19.20224	-1.249505	0.2231
SRV_VA_PIB	-4.201107	4.735255	-0.887198	0.3834
X_C_TC	750.4784	768.5079	0.976540	0.3382
X_MM_TC	752.2938	768.7834	0.978551	0.3372
X_PAGP_TC	726.2740	770.8903	0.942124	0.3551
X_PAL_TC	751.1151	768.4983	0.977380	0.3377
X_PM_TC	749.7449	768.2674	0.975891	0.3385
C	-73980.52	76803.00	-0.963250	0.3446

R-squared	0.726772	Mean dependent var	3.147785
Adjusted R-squared	0.519119	S.D. dependent var	3.393139
S.E. of regression	2.352991	Akaike info criterion	4.850354
Sum squared resid	138.4142	Schwarz criterion	5.653315
Log likelihood	-89.13296	Hannan-Quinn criter.	5.149690
F-statistic	3.499937	Durbin-Watson stat	1.994393
Prob(F-statistic)	0.001941		

الملحق رقم (03): لنموذج رقم (03).

Dependent Variable: PIB_TC
Method: Least Squares
Date: 02/8/19 Time: 11:28
Sample: 1971 2016
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.201517	3.922204	0.561296	0.5778
RCH_PIB	77.35379	326.3946	0.236995	0.8139
RF_PIB	-2.935295	38.26740	-0.076705	0.9393
RGN_PIB	-8.674344	31.18472	-0.278160	0.7824
RM_PIB	-4.827639	28.30895	-0.170534	0.8655
RN_PIB	7.963715	31.33677	0.254133	0.8007
RP_PIB	-7.841296	31.33705	-0.250224	0.8037

R-squared	0.048240	Mean dependent var	3.675528
Adjusted R-squared	-0.098184	S.D. dependent var	4.906030
S.E. of regression	5.141238	Akaike info criterion	6.251733
Sum squared resid	1030.861	Schwarz criterion	6.530005
Log likelihood	-136.7899	Hannan-Quinn criter.	6.355975
F-statistic	0.329456	Durbin-Watson stat	2.322651
Prob(F-statistic)	0.917372		

الملحق رقم (04): الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.061225	Prob. F(1,20)	0.8071
Obs*R-squared	0.137336	Prob. Chi-Square(1)	0.7109

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 19:12
Sample: 1971 2016
Included observations: 46
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR_VA_PIB	0.046777	0.483361	0.096775	0.9239
IND_VA_PIB	0.046316	0.483137	0.095865	0.9246
M_BS_PIB	0.000440	0.014887	0.029545	0.9767
M_C_TC	0.052709	1.128683	0.046700	0.9632
M_MM_TC	0.073055	1.147372	0.063672	0.9499
M_PAGP_TC	0.054527	1.158381	0.047072	0.9629
M_PAL_TC	0.056146	1.138675	0.049308	0.9612
M_PM_TC	0.055971	1.135795	0.049279	0.9612
PIB_H	0.001628	0.020346	0.080001	0.9370
RC_PIB	-0.184404	15.93083	-0.011575	0.9909
RF_PIB	-0.173703	2.316582	-0.074982	0.9410
RGN_PIB	-0.122355	1.981148	-0.061760	0.9514
RM_PIB	-0.125587	1.917135	-0.065508	0.9484
RN_PIB	0.129327	2.058945	0.062812	0.9505
RP_PIB	-0.129203	2.057666	-0.062791	0.9506
SDE_RNB	5.32E-06	0.004701	0.001132	0.9991
SRV_VA_PIB	0.044905	0.474054	0.094725	0.9255
X_BS_PIB	-0.000204	0.023348	-0.008752	0.9931
X_C_TC	-3.413567	73.18624	-0.046642	0.9633
X_MM_TC	-3.416215	73.22446	-0.046654	0.9633
X_PAGP_TC	-3.348164	73.20696	-0.045736	0.9640
X_PAL_TC	-3.413932	73.18818	-0.046646	0.9633
X_PM_TC	-3.412239	73.16192	-0.046640	0.9633
C	331.1403	7303.282	0.045341	0.9643
RESID(-1)	0.074313	0.300329	0.247438	0.8071

R-squared	0.003052	Mean dependent var	1.05E-12
Adjusted R-squared	-1.193286	S.D. dependent var	0.143827
S.E. of regression	0.213005	Akaike info criterion	0.045176
Sum squared resid	0.907420	Schwarz criterion	1.048878
Log likelihood	23.98353	Hannan-Quinn criter.	0.419346
F-statistic	0.002551	Durbin-Watson stat	2.013085
Prob(F-statistic)	1.000000		

الملحق رقم (05): الارتباط الذاتي بعد اختيار فترة تباطؤ رقم (02).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.146786	Prob. F(2,19)	0.8644
Obs*R-squared	0.684721	Prob. Chi-Square(2)	0.7101

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 20:02
Sample: 1971 2016
Included observations: 46
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR_VA_PIB	-0.000871	0.502278	-0.001733	0.9986
IND_VA_PIB	-0.004422	0.503300	-0.008787	0.9931
M_BS_PIB	0.001396	0.015304	0.091234	0.9283

M_C_TC	-0.234091	1.289715	-0.181506	0.8579
M_MM_TC	-0.227332	1.319261	-0.172318	0.8650
M_PAGP_TC	-0.243391	1.326936	-0.183423	0.8564
M_PAL_TC	-0.235877	1.303599	-0.180943	0.8583
M_PM_TC	-0.235186	1.300185	-0.180887	0.8584
PIB_H	0.001408	0.020752	0.067869	0.9466
RC_PIB	-1.119363	16.35510	-0.068441	0.9461
RF_PIB	-0.196530	2.362672	-0.083181	0.9346
RGN_PIB	-0.003619	2.034496	-0.001779	0.9986
RM_PIB	0.011673	1.974648	0.005911	0.9953
RN_PIB	-0.016371	2.120224	-0.007721	0.9939
RP_PIB	0.013466	2.118084	0.006357	0.9950
SDE_RNB	-0.000179	0.004808	-0.037209	0.9707
SRV_VA_PIB	-0.004554	0.493703	-0.009224	0.9927
X_BS_PIB	0.001227	0.023984	0.051153	0.9597
X_C_TC	4.082064	76.16250	0.053597	0.9578
X_MM_TC	4.030856	76.18108	0.052912	0.9584
X_PAGP_TC	4.341102	76.26264	0.056923	0.9552
X_PAL_TC	4.076017	76.16214	0.053518	0.9579
X_PM_TC	4.077865	76.13596	0.053560	0.9578
C	-384.1931	7587.325	-0.050636	0.9601
RESID(-1)	0.037942	0.315015	0.120446	0.9054
RESID(-2)	-0.177976	0.361179	-0.492764	0.6278

R-squared	0.015216	Mean dependent var	1.05E-12
Adjusted R-squared	-1.280552	S.D. dependent var	0.143827
S.E. of regression	0.217201	Akaike info criterion	0.077344
Sum squared resid	0.896349	Schwarz criterion	1.121194
Log likelihood	24.25975	Hannan-Quinn criter.	0.466481
F-statistic	0.011743	Durbin-Watson stat	2.058242
Prob(F-statistic)	1.000000		

الملحق رقم (06): عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.112159	Prob. F(1,41)	0.2978
Obs*R-squared	1.135607	Prob. Chi-Square(1)	0.2866

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 20:29
Sample (adjusted): 1974 2016
Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.024481	0.004802	5.097718	0.0000
RESID^2(-1)	-0.161146	0.152805	-1.054590	0.2978

R-squared	0.026409	Mean dependent var	0.021134
Adjusted R-squared	0.002663	S.D. dependent var	0.023664
S.E. of regression	0.023633	Akaike info criterion	-4.606977
Sum squared resid	0.022899	Schwarz criterion	-4.525060
Log likelihood	101.0500	Hannan-Quinn criter.	-4.576769
F-statistic	1.112159	Durbin-Watson stat	2.067684
Prob(F-statistic)	0.297788		

الملحق رقم (07): عدم ثبات التباين عند فترة التباطؤ 02.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.270156	Prob. F(2,39)	0.2921

Obs*R-squared	2.568423	Prob. Chi-Square(2)	0.2769

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/16/19 Time: 20:42
Sample (adjusted): 1975 2016
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.029192	0.006221	4.692812	0.0000
RESID^2(-1)	-0.196405	0.157326	-1.248396	0.2193
RESID^2(-2)	-0.184110	0.155915	-1.180841	0.2448

R-squared	0.061153	Mean dependent var	0.021190
Adjusted R-squared	0.013007	S.D. dependent var	0.023948
S.E. of regression	0.023792	Akaike info criterion	-4.570190
Sum squared resid	0.022076	Schwarz criterion	-4.446071
Log likelihood	98.97399	Hannan-Quinn criter.	-4.524695
F-statistic	1.270156	Durbin-Watson stat	2.020560
Prob(F-statistic)	0.292146		

الملحق رقم (08): نموذج الثابت المشترك.

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 03:54
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.388030	0.402872	-0.963161	0.3357
NR	0.367722	0.077999	4.714472	0.0000
PETR	-0.302891	0.078556	-3.855734	0.0001
GN	-0.501876	0.154321	-3.252154	0.0012
COAL	0.105424	0.192186	0.548553	0.5834
MINR	-0.306301	0.093014	-3.293076	0.0010

R-squared	0.036056	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.032089	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.846548	Akaike info criterion	6.962926
Sum squared resid	74805.51	Schwarz criterion	6.988024
Log likelihood	-4244.867	Hannan-Quinn criter.	6.972373
F-statistic	9.089357	Durbin-Watson stat	1.462386
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (09): نموذج التأثير الثابت.

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 04:01
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.160596	0.596176	-3.624088	0.0003
NR	0.280284	0.123360	2.272089	0.0233

PETR	-0.095101	0.117717	-0.807881	0.4193
GN	-0.352692	0.225654	-1.562973	0.1183
COAL	0.141591	0.263135	0.538093	0.5906
MINR	-0.215826	0.141744	-1.522643	0.1281

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.115527	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.087864	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.617122	Akaike info criterion	6.929302
Sum squared resid	68638.31	Schwarz criterion	7.088255
Log likelihood	-4192.339	Hannan-Quinn criter.	6.989127
F-statistic	4.176193	Durbin-Watson stat	1.579606
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10): نموذج التأثير العشوائي.

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 02/01/19 Time: 04:50
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.880330	0.512002	-1.719387	0.0858
NR	0.304300	0.092145	3.302409	0.0010
PETR	-0.205889	0.091329	-2.254373	0.0244
GN	-0.441463	0.178840	-2.468476	0.0137
COAL	0.168975	0.216177	0.781649	0.4346
MINR	-0.214737	0.107668	-1.994443	0.0463

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	1.361220	0.0309
Idiosyncratic random	7.617122	0.9691

Weighted Statistics

R-squared	0.032417	Mean dependent var	0.812105
Adjusted R-squared	0.028435	S.D. dependent var	7.811178
S.E. of regression	7.699321	Sum squared resid	72024.65
F-statistic	8.141209	Durbin-Watson stat	1.512708
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.031410	Mean dependent var	1.199503
Sum squared resid	75166.10	Durbin-Watson stat	1.449486

الملحق رقم (11): اختبار هيسمان.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.

Cross-section random	31.364523	5	0.0000

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
NR	0.280284	0.304300	0.006727	0.7697
PETR	-0.095101	-0.205889	0.005516	0.1358
GN	-0.352692	-0.441463	0.018936	0.5189
COAL	0.141591	0.168975	0.022507	0.8552
MINR	-0.215826	-0.214737	0.008499	0.9906

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 04:52
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.160596	0.596176	-3.624088	0.0003
NR	0.280284	0.123360	2.272089	0.0233
PETR	-0.095101	0.117717	-0.807881	0.4193
GN	-0.352692	0.225654	-1.562973	0.1183
COAL	0.141591	0.263135	0.538093	0.5906
MINR	-0.215826	0.141744	-1.522643	0.1281

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.115527	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.087864	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.617122	Akaike info criterion	6.929302
Sum squared resid	68638.31	Schwarz criterion	7.088255
Log likelihood	-4192.339	Hannan-Quinn criter.	6.989127
F-statistic	4.176193	Durbin-Watson stat	1.579606
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (12): اختبار المتغيرات الوهمية.

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 09/06/19 Time: 23:34
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221
GDPH=C(1)+C(2)*NR+C(3)*PETR+C(4)*GN+C(5)*COAL+C(6)*MINR+C(7)
*D2+C(8)*D3+C(9)*D4+C(10)*D5+C(11)*D6

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.632501	0.438686	-1.441808	0.1496
C(2)	0.399756	0.078901	5.066551	0.0000
C(3)	-0.337518	0.079755	-4.231925	0.0000
C(4)	-0.486441	0.160043	-3.039448	0.0024
C(5)	0.094401	0.192486	0.490430	0.6239
C(6)	-0.329362	0.093974	-3.504827	0.0005

C(7)	0.807903	1.348961	0.598908	0.5493
C(8)	0.368737	1.331552	0.276923	0.7819
C(9)	2.593422	1.342289	1.932089	0.0536
C(10)	2.754258	1.362172	2.021960	0.0434
C(11)	-0.646808	1.343397	-0.481472	0.6303

R-squared	0.042670	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.034758	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.835722	Akaike info criterion	6.964231
Sum squared resid	74292.23	Schwarz criterion	7.010244
Log likelihood	-4240.663	Hannan-Quinn criter.	6.981549
F-statistic	5.393233	Durbin-Watson stat	1.474174
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (13): تقدير العلاقة بين الموارد الطبيعية ونصيب الفرد في لوحة لجميع الدول نموذج (01).

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/19 Time: 21:02
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.142352	0.527955	-4.057827	0.0001
NR	0.168645	0.024263	6.950715	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.111485	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.086783	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.621631	Akaike info criterion	6.927309
Sum squared resid	68951.95	Schwarz criterion	7.069530
Log likelihood	-4195.122	Hannan-Quinn criter.	6.980837
F-statistic	4.513245	Durbin-Watson stat	1.574403
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (14): تقديرات العلاقة بين الموارد الطبيعية ونصيب الفرد في لوحة لجميع الدول نموذج (02).

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/19 Time: 20:10
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.340507	0.444155	-3.018107	0.0026
PETR	0.166587	0.025359	6.569256	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.107760	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.082955	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.637591	Akaike info criterion	6.931492
Sum squared resid	69241.02	Schwarz criterion	7.073714

Log likelihood	-4197.676	Hannan-Quinn criter.	6.985020
F-statistic	4.344233	Durbin-Watson stat	1.560421
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (15): تقديرات العلاقة بين الموارد الطبيعية ونصيب الفرد في لوحة لجميع الدول نموذج (03).

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/19 Time: 21:13
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.196889	0.476986	-2.509272	0.0122
PETR	0.167072	0.025369	6.585711	0.0000
GN	-0.175844	0.212739	-0.826571	0.4086

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.108274	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.082710	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.638610	Akaike info criterion	6.932555
Sum squared resid	69201.16	Schwarz criterion	7.078959
Log likelihood	-4197.325	Hannan-Quinn criter.	6.987657
F-statistic	4.235431	Durbin-Watson stat	1.560695
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (16): تقديرات العلاقة ين الموارد الطبيعية ونصيب الفرد في لوحة لجميع الدول نموذج (04).

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/19 Time: 21:17
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.304302	0.479536	-2.719922	0.0066
PETR	0.166755	0.025339	6.581026	0.0000
GN	-0.177284	0.212484	-0.834339	0.4043
COAL	0.451890	0.229930	1.965340	0.0496

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.111171	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.084919	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.629408	Akaike info criterion	6.930938
Sum squared resid	68976.33	Schwarz criterion	7.081526
Log likelihood	-4195.338	Hannan-Quinn criter.	6.987615
F-statistic	4.234708	Durbin-Watson stat	1.564043
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (17): تقديرات العلاقة بين الموارد الطبيعية ونصيب الفرد في لوحة لجميع الدول نموذج (05).

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/19 Time: 21:29
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.416187	0.498955	-2.838307	0.0046
PETR	0.166107	0.025355	6.551272	0.0000
GN	-0.177945	0.212516	-0.837327	0.4026
COAL	0.413595	0.234736	1.761957	0.0783
MINR	0.059749	0.073483	0.813095	0.4163

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.111667	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.084657	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.630499	Akaike info criterion	6.932018
Sum squared resid	68937.83	Schwarz criterion	7.086789
Log likelihood	-4194.997	Hannan-Quinn criter.	6.990269
F-statistic	4.134264	Durbin-Watson stat	1.565952
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (18): تقديرات العلاقة بين الموارد الطبيعية ونصيب الفرد في لوحة لجميع الدول نموذج (06).

Dependent Variable: GDPH
Method: Panel Least Squares
Date: 02/07/19 Time: 21:32
Sample: 1980 2016
Periods included: 37
Cross-sections included: 33
Total panel (balanced) observations: 1221

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.977340	0.274967	3.554392	0.0004
MINR	0.100598	0.073257	1.373212	0.1699

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.076788	Mean dependent var	1.199503
Adjusted R-squared	0.051122	S.D. dependent var	7.975557
S.E. of regression	7.769021	Akaike info criterion	6.965616
Sum squared resid	71644.57	Schwarz criterion	7.107838
Log likelihood	-4218.509	Hannan-Quinn criter.	7.019144
F-statistic	2.991775	Durbin-Watson stat	1.532284
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (19): الاستقرارية.

Panel unit root test: Summary
Series: GDPH
Date: 02/07/19 Time: 00:03
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-11.6582	0.0000	33	1155
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-13.8472	0.0000	33	1155
ADF - Fisher Chi-square	329.215	0.0000	33	1155
PP - Fisher Chi-square	448.390	0.0000	33	1188

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: NR
Date: 07/02/19 Time: 00:13
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.19552	0.0141	33	1155
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.41713	0.0000	33	1155
ADF - Fisher Chi-square	165.400	0.0000	33	1155
PP - Fisher Chi-square	228.233	0.0000	33	1188

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.
Panel unit root test: Summary
Series: PETR
Date: 02/07/19 Time: 00:19
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.45897	0.0003	32	1120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.42130	0.0000	32	1120
ADF - Fisher Chi-square	161.582	0.0000	32	1120
PP - Fisher Chi-square	234.192	0.0000	32	1152

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.
Panel unit root test: Summary
Series: GN
Date: 02/07/19 Time: 00:25
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.46498	0.0069	29	1015
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.63221	0.0001	29	1015
ADF - Fisher Chi-square	103.901	0.0002	29	1015
PP - Fisher Chi-square	65.4571	0.2339	29	1044

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: D(GN)
Date: 02/07/19 Time: 00:33
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 1015
Cross-sections included: 29 (4 dropped)

Method	Statistic	Prob.**
PP - Fisher Chi-square	537.882	0.0000
PP - Choi Z-stat	-18.6249	0.0000

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: COAL
Date: 02/07/19 Time: 00:38
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.73607	0.0031	13	455
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.21348	0.0007	13	455
ADF - Fisher Chi-square	47.8964	0.0056	13	455
PP - Fisher Chi-square	73.0561	0.0000	13	468

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: MINR
Date: 02/07/19 Time: 00:54
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.66281	0.7463	25	875
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.89004	0.1867	25	875
ADF - Fisher Chi-square	72.3680	0.0209	25	875
PP - Fisher Chi-square	90.0079	0.0004	25	900

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(MINR)
Date: 02/07/19 Time: 00:57
Sample: 1980 2016
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-16.8870	0.0000	25	850
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-18.9189	0.0000	25	850
ADF - Fisher Chi-square	406.144	0.0000	25	850
PP - Fisher Chi-square	608.226	0.0000	25	875

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

ملخص: شهدت العلاقة بين إيرادات الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي نقاشاً كبيراً وحادًا، بين مؤيد ورافض للفكرة أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية سلكت طريقا اقتصاديا مخيبا للآمال، و أن وفرة الموارد كان لها تأثير سلبي على النمو والتنمية الاقتصادية و بالتالي أن هذه الموارد الطبيعية هي لعنة على هذه البلدان. في إطار إيجاد حل لهذه الإشكالية، لقد اعتمدنا في هذه الأطروحة على دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث قمنا بتطبيق هذه الدراسة على 33 دولة غنية بالموارد الطبيعية باستخدام طريقة لوحة البيانات للتأثيرات الثابتة (Panel fixed-effects)، مراعين في ذلك أنواع الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي و الفحم و الموارد المعدنية). أظهرت النتائج المتحصل عليها أثارا إيجابية في 18 دولة والتي لا تؤيد نظرية "لعنة الموارد"، كما نجد أثار سلبية في 15 دولة من بينها الاقتصاد الجزائري.

Summary: The relationship between natural resource revenues and economic growth has been the subject of a great and intense debate, which there is both supporters and opponents, about the fact that resource-rich countries have come a long way in an interrupted and disappointing economic path, and that the abundance of resources has had a negative impact on economic growth and development. Therefore, these natural resources are a curse for these countries.
In order to solve this problem, we adopted in our thesis project a study of the abundance impact of natural resource on the growth of gross domestic product per capita. This study was applied to 33 resource-rich countries using the Fixed Effects Panel method, taking into account the types of natural resources (oil, natural gas, coal and resources) minerals). The results showed positive effects for 18 countries, which leads to a flaw in the "resource curse" theory, and negative effects for 15 countries, of which the Algerian economic system is a part.

Résumé: La relation entre les revenus des ressources naturelles et la croissance économique a connu un grand et intense débat, dont il y'a des partisans comme il y'a des opposants sur le fait que les pays riches en ressources naturelles ont parcouru un chemin économique interrompu et décevant, et que l'abondance des ressources a eu un impact négatif sur la croissance et le développement économique. Par conséquent, ces Les ressources naturelles représentent une malédiction pour ces pays.

Afin de soulever cette problématique, nous avons adopté dans notre projet de thèse une étude de l'impact d'abondance des ressources naturelles sur la croissance du produit intérieur brut par habitant. D'où on a appliqué cette étude sur à 33 pays riches en ressources naturelles à l'aide de la méthode du panel de données pour les effets fixes (Panel fixed-effects), en tenant compte des types de ressources naturelles (pétrole, gaz naturel, charbon et ressources minérales). Les résultats obtenus ont montré des effets positifs pour 18 pays, ce qui engendre une faille vis à vis la théorie de la "malédiction des ressources", et des effets négatifs pour 15 pays, dont le système économique algérien fait partie.